المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب
في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب
فهد بن محمد العايد

الرقم الجامعي
٢٩١٩٠٤٧٣٧

إشراف:
الدكتور محمد بن إبراهيم السيف
أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة القصيم

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢ م

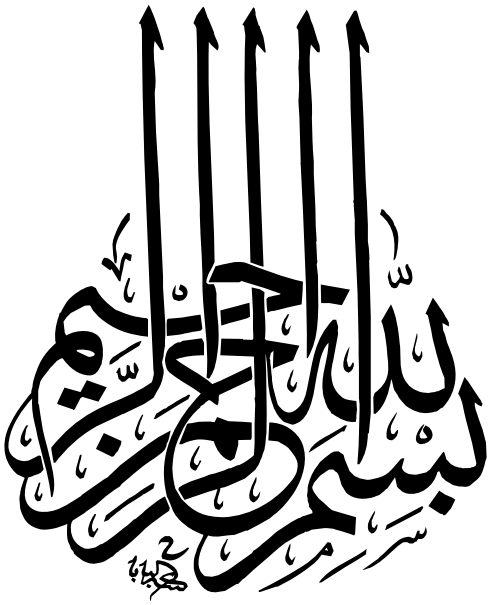
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية

إعداد

فهد بن محمد العايد

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية.

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس	د. محمد بن إبراهيم السيف	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	د. محمد عبدالعزيز العميريني	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	د. محمود أحمد إبراهيم	أستاذ مشارك	نحو وصرف	

تمت المناقشة بتاريخ: ١٤٣٣/٧/١٦هـ الموافق: ٢٠١٢/٦/٦م.

الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية

إعداد: فهد بن محمد العايد

ملخص الرسالة:

اتفق النحويون -على الرغم من اختلاف مذاهبهم- على جواز الاستشهاد بالنثر العربي والاعتداد به في مسائل النحو والتصريف، كيف لا؛ وهو الأقرب إلى تمثيل اللغة التمثيل الصادق الحيّ، المحاكي للغة الحياة اليومية بكل تفاصيلها. فالنثر لغة الفطرة، وهو أبعد ما يكون عن التصنّع ومقتضيات الضرورة التي قد تحيد باللغة عن سياقها الطبيعي.

وقد حرص كثير من النحويين على تدعيم قواعدهم بالشواهد النثرية التي تعزز من صحتها، وكان من هؤلاء النحويين الإمام أبو إسحاق الشاطبي، وهو عالم حجة، مشهود له بالإمامة والفضل، صاحب كتاب (المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية)، الذي شرح فيه ألفية ابن مالك، ويعد كتابه أوسع شروح هذه الألفية؛ إن لَم يكن أوسع كتب التراث النحوي عامة. وقد حفل (المقاصد) بكمٍّ كبير من الشواهد النثرية حتى أصبح موسوعة في بابه، وهذه الكثرة تعدّ ظاهرة تستحق البحث والدراسة.

من هنا جاءت هذه الدراسة المتواضعة في محاولة للكشف عن الشواهد النثرية عند الشاطبي، من خلال رسم صورة واضحة لشخصيته النحوية، وتحليل مواقفه النحوية، وتحديد منهجه في تناول الشواهد، والاحتجاج بها.

وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وفصول خمسة، أما المقدمة فقد بينت أسباب اختيار الموضوع، وخطته العامة، وفي التمهيد تم التعريف بالإمام الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية، ثم تناول مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان: منهج الشاطبي في تناول الشواهد النثرية، وفيه أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهج الشاطبي في عرض الشواهد، ومدى عنايته

بتوثيقها، ونسبتها إلى قائليها، وتناول المبحث الثاني عنايته بألفاظها، وتعدد الروايات فيها. أما المبحث الثالث فتناول عناية الشاطبي بترتيب شواهده، ودرجاتها في الاستدلال، وفي المبحث الرابع تعرض البحث إلى ثقافة الشاطبي الفقهية والأصولية، ومدى اتكائه عليها في تناوله الشواهدَ والمسائلَ النحوية والتصريفية.

أما الفصل الثاني والثالث والرابع فكان الحديث فيها عن مصادر السماع النثرية عند الشاطبي، فانفرد الفصل الأول بشواهد القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وجاء في ثلاثة مباحث، تعرَّض المبحث الأول إلى مكانة القرآن الكريم بين أصول الاستدلال السماعية عند الشاطبي، وانصرف المبحث الثاني إلى موقف الشاطبي من القراءات المتواترة، ثم الحديث في المبحث الثالث حول موقفه من القراءات الشاذة.

واشتمل الفصل الثالث على ثلاثة مباحث أيضًا، اقتصر الحديث فيها على شواهد الحديث الشريف والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين. ناقش المبحث الأول حجية الحديث الشريف عند النحويين، وتناول المبحث الثاني موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث، وانصرف المبحث الثالث إلى دراسة منزلة الأحاديث عند الشاطبي، ومظاهر استدلاله بها.

وتوقف الفصل الرابع عند كلام العرب المنثور، تناول المبحث الأول منه أقوال العرب الفصحاء، واختص المبحث الثاني بالأمثال، أما المبحث الثالث فجاء الحديث فيه عن لغات العرب ولهجاتهم.

أما الفصل الخامس فجاء بعنوان: أثر الشواهد النثرية في فكر الشاطبي النحوي، وتحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول اختص بآرائه واجتهاداته في الأصول العامة، وتناول المبحث الثاني اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية والتصريفية، وعرض المبحث الثالث جانبا من اعتراضاته النحوية والتصريفية على النحويين.

وبعد ذلك جاءت الخاتمة لتلم بأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

المقـــدمة

$ # " !

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فمنذ ظهور ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) وهي تحظى باهتمام العلماء وعنايتهم، فكان من نتائج هذه العناية؛ أن ظهرت عليها شروح وحواش كثيرة، تركت أثراً بارزاً في الدراسات النحوية.

وكان من أبرز هذه الشروح وأوسعها، شرح الألفية المسمّى "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، لمؤلفه الإمام العالم أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، أحد أبرز قادة الفكر الأندلسي في القرن الثامن الهجري، حيث كان فقيهاً، أصوليّاً، مفسّراً، محدثاً، لغوياً.

ويعدُّ كتابه (المقاصد) كنزاً من كنوز المعرفة، وموسوعة في علوم العربية، بل من أغنى وأثرى كتب التراث النحوي عامة، وقد ضمّ بين جنباته جملة من الشواهد النثرية والشعرية. ونظرًا لكثرة الشواهد النثرية في المقاصد؛ وأهميتها في تقرير القواعد النحوية والتصريفة؛ آثرت أن أدرس الشواهد النثرية عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، باعتباره عنوان بحث أقدمه لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية.

ويُقصد بالشواهد النثرية ما استدلَّ به النحويون في مصنفاتهم من مصادر السماع غير الشعر، كالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وأقوال العرب وأمثالهم ولغاتهم. وعلى الرغم من كون الاستدلال بالنثر يعدُّ واحداً من أهم الأسس التأصيلية، التي قام عليها النحو العربي، كما أنه يمثل الصورة الحية للواقع اللغوي الذي كان ينطق به العرب الفصحاء، إلا أن الذي يظهر أن شواهده لَم تأخذ حقها من العناية والدرس مثلما حظيت به شواهد الشعر.

وقد سُبق هذا البحث بعدد من الدراسات القيِّمة، لكن تلك الدراسات -فيما

يبدو- انطلقت من منهج مختلف عن المنهج الذي سار عليه هذا البحث، فبعضها تناول الشواهد النثرية عند النحويين بشكل عام، كدراسة: "شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة"، وهي رسالة أعدها الباحث صالح أحمد مسفر الغامدي لنيل درجة الماجستير في النحو، في جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ. حيث اعتمد على حصر الشواهد النثرية من كلام العرب الواردة في كتب النحويين، وبيان أوجه الاستدلال بها، و لم يتعرض للقرآن الكريم وقراءاته، كما لم يتطرق للحديث الشريف.

والبعض الآخر تناول الشواهد النثرية عند عالم بعينه، كدراسة الدكتور خالد بن عبدالرحمن العجيمي "الشواهد النثرية في كتاب سيبويه" رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٥هـ. وقد قام الباحث بجهد مميز في حصر الشواهد النثرية من كتاب سيبويه، وبيان المسائل النحوية المتعلقة بها، وموقف سيبويه من تلك الشواهد، وطريقته في تناولها.

وهناك رسائل علمية أخرى أفردت الإمام الشاطبي بالدراسة، و لم تفرد شواهده النثرية بدراسة مستقلة، من ذلك رسالة علمية بعنوان: (الأدلة الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي) تقدم بها الباحث: عبدالرحمن بن مردد ضيف الله الطلحي، لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، عام ١٤٢٧هـ، تناول فيها أصول النحو عند الإمام الشاطبي، وهذه الدراسة على الرغم من أهميتها وقيمتها العلمية، إلا أن الباحث لم يكن معنياً بالشواهد النثرية، و لم تكن طبيعة بحثه تُعنى بمنهج الشاطبي في الاستدلال، وإنما قَصَر جهده على الأصول النحوية الإجمالية، ولذا فإن هذه الدراسة مختلفة في الغرض والمنهج.

وهناك دراسة أخرى بعنوان: "اختيارات الإمام الشاطبي النحوية والتصريفية في كتاب المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية جمعاً ودراسة" رسالة دكتوراة، للباحث: سليمان بن علي الضحيان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ، وهذه الدراسة رغم شموليتها لآراء الإمام الشاطبي؛ إلا أنها تعالج جانباً

واحداً من جوانب الموضوع، وهو الآراء، ولذا فهي تختلف عن ما نحن بصدده هدفاً ومنهجاً.

وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية أن يشتمل البحث على خمسة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة. أما التمهيد فقد كُرِّس للتعريف بالإمام الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية، ثم للحديث عن مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان: منهج الشاطبي في تناول الشواهد النثرية، وفيه أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهج الشاطبي في عرض الشواهد، ومدى عنايته بتوثيقها، ونسبتها إلى قائليها، في حين تناول المبحث الثاني عنايته بألفاظها، وتعدد الروايات فيها، أما المبحث الثالث فتناول عناية الشاطبي بترتيب شواهده، ودرجاتها في الاستدلال، وفي المبحث الرابع تعرض البحث إلى ثقافة الشاطبي الفقهية والأصولية، ومدى اتكائه عليها في تناوله للشواهد والمسائل النحوية والتصريفية.

أما الفصل الثاني والثالث والرابع فكان الحديث فيها عن مصادر السماع النثرية عند الشاطبي، فانفرد الفصل الأول بشواهد القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وجاء في ثلاثة مباحث، تعرَّض المبحث الأول إلى مكانة القرآن الكريم بين أصول الاستدلال السماعية عند الشاطبي، وانصرف المبحث الثاني إلى موقف الشاطبي من القراءات المتواترة، ثم الحديث في المبحث الثالث حول موقفه من القراءات الشاذة.

واشتمل الفصل الثالث على ثلاثة مباحث أيضًا، اقتصر الحديث فيها على شواهد الحديث الشريف والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين. ناقش المبحث الأول حجية الحديث الشريف عند النحويين، وتناول المبحث الثاني موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث، وانصرف المبحث الثالث إلى دراسة مترلة الأحاديث عند الشاطبي، ومظاهر استدلاله بها.

وتوقف الفصل الرابع عند كلام العرب المنثور، تناول المبحث الأول منه أقوال العرب الفصحاء، واتجه المبحث الثاني إلى الأمثال، أما المبحث الثالث فجاء الحديث

فيه عن لغات العرب ولهجاتهم.

أما الفصل الخامس فجاء بعنوان: أثر الشواهد النثرية في فكر الشاطبي النحوي، وتحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول اختص بآرائه واجتهاداته في الأصول النحوية العامة، وتناول المبحث الثاني اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية والتصريفية، وعرض المبحث الثالث لجانب من اعتراضاته النحوية والتصريفية على ابن مالك وعلى غيره من النحويين.

وبعد ذلك جاءت الخاتمة لتلم بأهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث، تتلوها فهارس فنية تعين القارئ على الوصول إلى بغيته بسهولة.

أما المنهج العلمي المتبع في بحث هذا الموضوع فهو على النحو الآتي:

١. اعتماد المنهج الوصفي منهجا رئيسا أملته طبيعة المادة المدروسة، أما المنهج التحليلي فاقتصر على المباحث والقضايا التي تحتاج تدخلاً مباشرًا من الباحث، إما لمناقشة الأقوال والمسائل، أو إبداء الآراء تجاهها.
٢. اتّباع المنهج الإحصائي في عدد الشواهد النثرية الواردة في الكتاب بمصادرها المختلفة، والاعتماد عليه في استخلاص موقف الشاطبي تجاه كل مصدر.
٣. اتّباع المنهج التاريخي عند ذكر آراء العلماء، وسرد الكتب أثناء الدراسة، وذلك بمراعاة الترتيب الزمني في المتن وفي الحاشية.
٤. توثيق آراء النحويين وأقوالهم بردها إلى مظانِّها في مصنفات أصحابها ما لم يتعذر ذلك، فتتم الإحالة إلى المصادر الأخرى، مع مراعاة السبق الزمني لوفيات مصنفيها.
٥. الحرص -قدر الاستطاعة- على إيراد نص الشاطبي، والابتعاد عن النقل بالمعنى، ذلك أن نقل النصِّ أجدى من نثر مضمونه، فضلاً عن كونه أقرب إلى الأمانة العلمية.
٦. عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، والعناية بضبطها ضبطاً كاملاً في المتن وفي الحاشية.

٧. نسبة القراءات القرآنية إلى أصحابها، وتخريجها من كتب القراءات، أو من كتب التفسير، وإعراب القرآن ومعانيه.

٨. تخريج الأحاديث من كتب الحديث، مع الإشارة إلى الروايات المختلفة، متى كان الاختلاف في موضع الاستشهاد.

٩. تخريج الأمثال من كتب الأمثال المعروفة، مع الإشارة إلى الروايات المختلفة، متى كان الاختلاف في موضع الاستشهاد.

١٠. توثيق أقوال العرب، ولغاتهم، ولهجاتهم من كتب اللغة والنحو.

١١. نسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها، ما لم يمنع ذلك جهل بالقائل بعد البحث والتقصي، مع العناية بتكملة أنصاف الأبيات، والإشارة إلى بحورها، واختلاف روايتها في موضع الشاهد إن وجد، مع ضبطها بالشكل، وتخريجها من مصادرها كالدواوين والمجموعات الشعرية، وكتب النحو واللغة، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات أصحابها بعد ذكر الديوان.

وبعد.. فقد جرت عادة الباحثين في مثل هذه المواقف على أن ينسبوا الفضل لأهله، وأن يقدموا شكرهم لكل من ساعدهم على إتمام أبحاثهم، فالشكر لله أولاً وآخرًا على كريم فضله وتوفيقه، ثم لأستاذي الفاضل الدكتور محمد بن إبراهيم السيف، الذي تعهد البحث بالعناية والرعاية والملاحظة، وجاد بالرأي السديد، والمشورة صائبة، ولَم يدَّخر في ذلك وقتًا ولا جهدًا، فله الشكر الجزيل، والدعاء بالصحة والعافية والمغفرة.

وأخيرًا.. فلابدَّ من الاعتراف بأن هذا البحث يأتي على استحياء وخجل؛ فقد اعتراه من النقص والسهو ما يجعله يشهد على نقص الباحث، الذي ما زال يحبو على بداية الطريق مستعينا بالله ﷻ، علَّه أن يحظى بأجر مَن اجتهد فأخطأ، فكلُّ ابن آدم خطَّاء، وخير الخطَّائين التَّوابون.

الباحث

التمهيد:

أولاً: التعريف بالإمام الشاطبي.

ثانياً: التعريف بكتاب المقاصد الشافية.

ثالثاً: مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي.

التمهيد:

أولاً: التعريف بالإمام الشاطبي:

نسبه وكنيته:

هو الإمام إبراهيم بن موسى بن أحمد بن علي اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، ويكنى بأبي إسحاق.[1]

مولده:

لم يذكر المترجمون تاريخاً دقيقاً لمولده، حتى إنَّ أحمد بابا التُّنْبُكْتِي الذي أفاض في ترجمته، وعرض لبعض مواقفه ومناظراته وفتاويه، صرّح بأنه لم يقف على مولده،[2] وقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى محاولة تقدير سنة ولادته، فذهب الدكتور محمد أبو الأجفان إلى أنَّ ولادته كانت قبيل سنة ٧٢٠هـ، قال: "لم يعين المترجمون لأبي إسحاق الشاطبي سنة ولادته، ويمكننا أنْ نقدِّر الفترة التي وُلِدَ فيها استنتاجاً من تاريخ وفاة شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان أسبق شيوخه وفاةً، فقد كانت سنة ٧٢٨ هـ، وهي السنة التي يكون فيها مترجمنا يافعاً، وذلك ما يجعلنا نُرجّح أن ولادته كانت قبيل سنة ٧٢٠هـ".[3]

في حين ذهب الدكتور حمادي العبيدي[4] إلى أن مولده كان قريباً من سنة ٧٣٠هـ، مستنداً في ذلك على أمرين، أحدهما: أنَّ الشاطبي كان صديقاً للوزير ابن

---

(١) ينظر برنامج المجاري، أبوعبدالله المجاري: ١١٦، نيل الابتهاج، أحمد بابا التنبكتي: ٤٨ .

(٢) ينظر نيل الابتهاج: ٥٠ .

والتنبكتي هو: أحمد بابا بن أحمد التنبكتي من أعلام المالكية في السودان، توفي سنة ١٠٣٦هـ. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف: ٢٩٨-٢٩٩ .

(٣) مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي، محمد أبو الأجفان: ٣٢ .

(٤) ينظر الشاطبي ومقاصد الشريعة، حمادي العبيدي: ١٢-١٣ .

زمرك الذي ولد سنة ٧٣٣ هـ[١]، والآخر: أنَّ الشاطبي نصّ في أحد كتبه على أنه كان صغير السن سنة ٧٥٦ هـ.[٢]

ولَم يكن مكان ولادته أوفر حظاً من تاريخها، إذ لم يجزم أحدٌ –فيما أعلم– بمكان ولادة الإمام الشاطبي، إلا أن الذي يظهر أنه ولد بغرناطة وعاش فيها، حيث لم تشر المصادر إلى أنه عاش خارجها، أو ارتحل عنها.[٣]

نشأته:

نشأ الإمام الشاطبي على حب العلم، وعكف على تحصيله منذ نعومة أظفاره، ولم يكتف من العلوم بنوع دون آخر، بل تعاطى علوماً متنوعة، فأخذ منها بحظٍّ وافرٍ، وخاض في لُججها، حتى وقف على دقائقها وأسرارها، حدثنا هو بذلك في مقدمة كتابه الاعتصام فقال: "لم أزل منذ فُتِق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته، وشرعياته، وأصوله، وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت عن أنواعه نوعًا دون آخر، حسبما اقتضاه الزمان والإمكان، وأعطته المنة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء، حتى كدت أتلف في بعض أعماقه.."[٤].

فتفقّه في العربية، وسبر أغوار الشريعة ومقاصدها، حتى أصبح علماً من أعلام الأندلس، وأحد كبار فقهائها ومفتيها، ولم يجتمع له ذلك إلا بعد ملازمة عدد من شيوخ وعلماء غرناطة، أو الوافدين عليها من الأقطار المجاورة.[٥]

---

(١) ابن زمرك هو: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الصريحي، وزير من كبار الشعراء والكتاب في الأندلس توفي سنة ٧٩٣هـ. ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن المقري التلمساني: ١٤٥/٧، الأعلام، خير الدين الزركلي: ١٥٤/٧.

(٢) ينظر الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق الشاطبي: ١٤٣-١٤٤ .

(٣) ينظر مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٢ .

(٤) الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، مقدمة المؤلف: ١٣/١ .

(٥) ينظر مقدمة الإفادات والإنشادات: ٢٠، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٣ .

واشتهر -رحمه الله- بالصلاح، والورع، والحرص على اتباع السنة، ومقاومة البدع، والبعد عن الشبهات[1]، وآمن أنَّ معضلة عصره تتعلق بما آل إليه أمر الإسلام والمسلمين من انتشار البدع والخرافات، واستشراء الجهل والضلالات، التي أدت إلى ضعف المسلمين، فكان موقفه موقف العالم المجاهد الغيور على دينه وسنة نبيه r، فألّف كتاباً في مقاومة هذه البدع وقمع مبتدعيها،[2] قال في مقدمته: "لَمَّا وقع عليَّ من الإنكار ما وقع، مع ما هدى الله إليه -والحمد لله-، لم أزل أتتبع البدع التي نبَّه عليها رسول الله r وحذر منها وبيّن أنها ضلالةٌ وخروجٌ عن الجادَّةِ، وأشار العلماء إلى تمييزها، والتعريف بجملة منها، لعلي أجتنبها فيما استطعت، وأبحث عن السنن التي كادت تطفئ نورها تلك المحدثات لعلي أجلو بالعمل سناها، وأُعَدُّ يوم القيامة فيمن أحياها؛ إذ ما من بدعة تحدث إلا ويموت من السنن ما هو في مقابلتها حسبما جاء عن السلف في ذلك".[3] وقد ترتب على ذلك ما عبّر عنه بقوله: "فقامت عليّ القيامة، وتواترت عليّ الملامة، وفوّق إليّ العتاب سهامه، ونُسِبت إلى البدعة والضلالة، وأُنزلت إلى مترلة أهل الغباوة والجهالة".[4] ومع كل ما عرض له إلا أنه ظل صامداً أمام كل ما يعترضه من المحن، يقول معزيا نفسه: "فقلما تجد عالماً مشهوراً أو فاضلاً مذكوراً إلا وقد نُبِذَ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنة الجهل بها، والهوى المتبع الغالب على أهل الخلاف، فإذا كان كذلك حُمل على صاحب السنة إنه غير صاحبها، ورُجِعَ بالتشنيع عليه، والتقبيح لقوله وفعله حتى ينسب هذه المَناسب".[5]

---

(١) ينظر نيل الابتهاج: ٤٨ .

(٢) سماه الاعتصام، وسيأتي الحديث عنه ضمن آثاره إن شاء الله تعالى.

(٣) الاعتصام، مقدمة المؤلف: ١/٢٤ .

(٤) السابق: ١/١٨ .

(٥) السابق: ١/٢٣ .

والإمام الشاطبي وإن ظهر أنه كان شديداً على أهل البدع، مبغضاً لهم، قاسياً في معاملتهم، إلا أنه في قرارة نفسه يحمل لهم الخير، ولا يُضمر لهم الشر، وما ذلك إلا لأنّه كان طيب القلب رحيماً، محباً للناس، شفيقاً، على تواضعٍ جمٍّ، يكشف عن ذلك ما كان يصرح به تجاههم؛[1] إذ هو"بالقلب لا يُضمر لهم شراً، بل يعتقد لهم الخير، ويعرفهم بأحسن الأوصاف التي اتصفوا بها ولو بمجرد الإسلام، ويعظمهم ويحتقر نفسه بالنسبة إليهم، إلى غير ذلك من الأمور القلبية المتعلقة بالعباد، بل لا يقتصر في هذا على جنس الإنسان؛ ولكن تدخل عليه الشفقة على الحيوانات كلها حتى لا يعاملها إلا بالتي هي أحسن...".[2]

أبرز شيوخه:

تلقى الإمام الشاطبي علومه على يد أشهر علماء الأندلس في عصره، والذين كان لهم أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية، ومنهم:

١. أبو عبدالله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبدالله بن محمد اليحصبي، المعروف باللوشي (٧٥٢ هـ)[3]، وقد استجازه الشاطبي فأجازه إجازة عامة بشرطها.[4]

٢. أبو عبد الله محمد بن الفخار البيري (٧٥٤ هـ)[5]، قرأ عليه الإمام الشاطبي بالقراءات السبع في سبع ختمات، وتفقّه عليه في العربية،[6] ولازمه إلى أن مات.[7] وهو أكثر شيوخه الذين ذكرهم في كتابه المقاصد الشافية، استشهد بآرائه، وعوّل

(١) ينظر الشاطبي ومقاصد الشريعة: ١٦-١٧ .

(٢) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي: ٢٠٣/٢ .

(٣) ينظر في ترجمته: الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين الخطيب: ٢٦٩/٢ .

(٤) ينظر برنامج المجاري: ١١٩ .

(٥) ينظر في ترجمته: الإحاطة: ٣٥/٣، نفح الطيب: ٣٥٥/٥، شجرة النور الزكية: ٢٣٠-٢٣١ .

(٦) برنامج المجاري: ١١٩ .

(٧) نيل الابتهاج: ٤٧.

عليها كثيراً، وكان يلقبه بالأستاذ.[1]

٣. أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري (٧٥٦ هـ)[2]، الفقيه النحوي الفرضي، كان يُدرِّس بغرناطة كتاب سيبويه[3]، وقوانين ابن أبي الربيع[4]، وألفية ابن مالك[5] وغيرها.[6] وقد أشار الشاطبي إلى أنه تتلمذ على يديه.[7]

٤. أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقَّرِي، المعروف بالمَقَّرِي الكبير (٧٥٩هـ)[8]. سمع عليه الشاطبي كثيراً من دروسه التي كان يلقيها في الجامع الأعظم بغرناطة سنة ٧٥٧هـ.[9] ونقل عنه في مواضع من كتابه المقاصد.[10]

٥. أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحَسَنِي الغرناطي (٧٦٠هـ)[11]. رئيس

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، أبوإسحاق الشاطبي: ٨٣/١، ٢٥٥، ٤٦٤، ٧٤/٢، ٤٢٩، ١٣٨/٥، ٤١٠/٧، ٣٢٨/٩، ٤٨٧ .

(٢) ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ٢٣٩/١، برنامج المجاري: ١٢٥.

(٣) أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أحد أئمة البصريين، من أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، صاحب الكتاب، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر : أخبار النحويين البصريين، أبوسعيد السيرافي: ٣٨، طبقات النحويين واللغويين، أبوبكر الزُّبيدي: ٦١، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبوالبركات الأنباري: ٦٠ .

(٤) عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي، المقرئ الفقيه النحوي، أخذ عن الشلوبين، وله من المصنفات: (شرح الإيضاح)، و(البسيط في شرح الجمل). توفي سنة ٦٨٨هـ، ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي: ١٢٨، بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي: ١٢٥/٢.

(٥) أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني النحوي، من علماء النحو في الأندلس، صاحب الألفية، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق، منها: (التسهيل وشرحه)، و(الكافية الشافية)، و(شواهد التوضيح). توفي سنة ٦٧٢هـ، ينظر: البلغة: ٢٠١ ، بغية الوعاة: ١٣٠/١، الأعلام: ٢٣٣/٦ .

(٦) ينظر برنامج المجاري: ١٢٥، نيل الابتهاج: ٤٨، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٤ .

(٧) ينظر المقاصد: ٣/ ٥٥٨ .

(٨) ينظر في ترجمته: الإحاطة: ١٧٤/٢، شجرة النور الزكية: ٢٣٢ .

(٩) ينظر برنامج المجاري: ١١٩-١٢٠، نيل الابتهاج: ٤٩، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٦ .

(١٠) ينظر المقاصد: ١/ ٦، ٣٨٦ .

(١١) ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة: ٨٥/٥، بغية الوعاة: ٣٩/٢.

العلوم اللسانية وشارح مقصورة حازم القرطاجني.[١] قرأ عليه التسهيل لابن مالك،[٢] وعرض كثيراً من آرائه النحوية في المقاصد الشافية،[٣] وبيّن مكانته في النحو، وطريقته في التدريس.[٤]

٦. أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي (٧٧٠ هـ)[٥]، وهو فقيه نظَّار، قرأ عليه الشاطبي (مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل) للإمام أبي عمرو ابن الحاجب[٦]، قراءة تفقه ونظر، وأجازه إجازةً عامةً بشرطها.[٧]

٧. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى الشريف التلمساني (٧٧١هـ).[٨] وكان يسميه "شيخنا الإمام أبو عبدالله الشريف التلمساني".[٩]

٨. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني (٧٨١هـ).[١٠] سمع عليه الشاطبي في مجالس بالمدرسة النصرية والجامع الأعظم كتابي

---

(١) ينظر نيل الابتهاج: ٤٨، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٦.

وحازم القرطاجني هو: أبو الحسن، حازم بن محمد بن حسن القرطاجني، من أهل قرطاجنة شرقي الأندلس، بها درس وتعلم، وأخذ عن علماء غرناطة وأشبيلية، توفي سنة ٦٨٤هـ. ينظر نفح الطيب: ١٨٩/٥، الأعلام: ١٥٩/٢.

(٢) ينظر المقاصد: ٤٤٠/٦، ٣٨/٧، ١١١ .

(٣) ينظر السابق: ١٠٣/١، ٢٧٧، ٣٤٣، ٣٨٨، ١٨٢/٣، ٦٦٠، ٤٢٧/٤، ١٤٢/٧، ٣٤٠/٨، ٣٥٤/٩.

(٤) ينظر السابق: ٤٨٨/٩ .

(٥) ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة: ١٢٧/٦، شجرة النور الزكية: ٢٣٤ .

(٦) عثمان بن عمر بن أبي بكر، الفقيه المالكي المعروف، ولد في مصر، وأخذ النحو عن ابن مالك، من مصنفاته: (الكافية)، (الإيضاح في شرح المفصل)، (الأمالي النحوية) توفي سنة ٦٤٦هـ، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان: ٢٤٨/٣، بغية الوعاة ١٣٤/٢.

(٧) ينظر برنامج المجاري: ١١٩، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٦.

(٨) ينظر في ترجمته: نيل الابتهاج: ٤٣٠ .

(٩) ينظر المقاصد: ٢٥٧/١ ، ٢١٤/٣ .

(١٠) ينظر في ترجمته: شجرة النور الزكية: ٢٣٦-٢٣٧، الأعلام: ٦٢٦/٦ .

الجامع الصحيح للإمام البخاري[١]، وموطأ الإمام مالك بن أنس[٢]، وأجازه بهذين الكتابين وبجميع ما يحمل إجازةً عامةً بشرطها.[٣] وذكره في كتابه الإفادات، ووصفه بالشيخ الفقيه، الخطيب، الجليل، العالم، الشهير.[٤]

٩. أبوعبدالله محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسِيّ البلنسي (٧٨٢هـ).[٥] تردد اسمه كثيراً في المقاصد الشافية، وكان يسميه "شيخنا الأستاذ أبو عبدالله البلنسي".[٦]

١٠. أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لُب التغلبي (٧٨٣هـ).[٧] عرض عليه الشاطبي مختصر ابن الحاجب في مجلس واحد، وأجاز له أن يرويه عنه.[٨] ونقل عنه بعض الفوائد النحوية في كتابه المقاصد الشافية.[٩]

تلاميذه:

لم تذكر المصادر عدداً كبيراً من تلاميذه الذين أخذوا عنه، ويعدّ المجاري[١٠]، أحد أبرز تلاميذ الإمام الشاطبي، وهو أسبق من ترجم له في برنامجه[١١]، حيث عَدَّ

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف، الجعفي بالولاء، الإمام الحافظ، صاحب الجامع الصحيح، المعروف بصحيح البخاري، سخر حياته لطلب الحديث والرحلة إليه، توفي سنة ٢٥٦هـ. ينظر تذكرة الحفاظ: ٥٥٥/٢، وفيات الأعيان: ١٨٨/٤، الأعلام: ٣٤/٦ .

(٢) مالك بن أنس بن عامر بن عمرو، أبوعبدالله المدني، المحدث الفقيه، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأعلام، أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم، وسمع الزهري ونافعًا مولى ابن عمر y، توفي سنة ١٧٩هـ. ينظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبونعيم الأصبهاني: ٣١٦/٦، وفيات الأعيان: ١٣٥/٤ .

(٣) ينظر برنامج المجاري: ١١٩، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٧.

(٤) ينظر الإفادات والإنشادات: ٨٦- ٨٧، ١٥٠ .

(٥) ينظر في ترجمته: بغية الوعاة: ١٩١/١، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٣٥ .

(٦) المقاصد: ٣١٢/١، وينظر: ٥٥٩/٣، ٤٤٣/٦، ٤٨٨/٩ .

(٧) ينظر في ترجمته: نيل الابتهاج: ٣٥٧، نفح الطيب: ٥٠٩/٥، الأعلام: ١٤٠/٥ .

(٨) ينظر برنامج المجاري: ١١٨ .

(٩) ينظر المقاصد: ٢/ ٦٠١، ٢٦/٣، ٣٦/٤ .

(١٠) أبوعبدالله، محمد بن محمد المجاري، الأندلسي، تلقى عن الشاطبي علم النحو، وصنف كتابًا تحدث فيه عن شيوخه، عُرف ببرنامج المجاري، توفي سنة ٨٦٢هـ. ينظر الشاطبي ومقاصد الشريعة: ٩٢ .

(١١) ينظر برنامج المجاري: ١١٦-١٢٢، مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٢١ .

الإمام الشاطبي من شيوخه، وأورد صوراً مِمَّا كان يدور في حلقاته العلمية، وطريقته في تعليم تلاميذه، وإجازاته لهم، وذكر أنه عَرَضَ عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قلب، وأجازه فيها إجازة عامة، قال: "وأجاز لي عامة، قال رحمه الله: وأبحت له روايتها عني، وجميع ما رويته، أو قيدته، وعلى شرطه المعروف عند أهل الحديث، وبرئت إليه من الخطأ والتصحيف، والوهم والتحريف، و لم يجز أحدا غيري ممن قرأ عليه إجازة عامة فيما أعلم، وكتبها بخطه -رحمه الله- وجزاه أفضل الجزاء".[1] وأخذ عنه من الكتب كتاب سيبويه، ومختصر ابن الحاجب، وموطأ الإمام مالك، كما سمع منه بعضاً من كتابه الموافقات.[2] وهذا مِمَّا يدل على تنوع دروسه رحمه الله.

وأشار التُّنْبُكْتِي في نيل الابتهاج إلى عدد ممن تتلمذ على يدي الشاطبي، قال: "أخذ عنه جماعة من الأئمة كالإمامين العلامتين أبي يحيى بن عاصم الشهير[3]، وأخيه القاضي المؤلف أبي بكر بن عاصم[4]، والشيخ أبي عبد الله البياني[5]، وغيرهم".[6]

---

(١) برنامج المجاري: ١١٦ .

(٢) ينظر السابق: ١١٦ .

(٣) أبو يحيى محمد بن محمد بن عاصم، الأندلسي الغرناطي، كان خطيبًا كاتبًا، صاحبُ الإمام الشاطبي ووارث طريقته. توفي سنة ٨١٣هـ. ينظر نيل الابتهاج: ٤٨٣، نفح الطيب: ١٤٨/٦، شجرة النور الزكية: ٢٤٧ .

(٤) أبوبكر، محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي، تولى القضاء بغرناطة، ولقب بقاضي الجماعة، اختصر (الموافقات)، وتوفي سنة ٨٢٩هـ. ينظر: نفح الطيب: ٢٠/٥، شجرة النور الزكية: ٢٤٧ .

(٥) محمد بن عبدالله البياني، الأندلسي الغرناطي، من فقهاء الأندلس، أخذ عن الشاطبي، وتتلمذ على يديه عدد من الأندلسيين، ينظر: نيل الابتهاج: ٥٢٧، نفح الطيب: ١٤٨/٦، الإحاطة: ٨١/١، ٣٢١/٤ .

(٦) نيل الابتهاج: ٥٠ .

مكانته العلمية:

يعدُّ –رحمه الله– من أئمة عصره، فقد كان له حضور قوي بين معاصريه، وذلك بما خلفّه من مؤلفات تركت أثراً كبيراً في حركة الفكر الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، أهلته ليكون رائداً في ميدان الإصلاح والتجديد. فبوقوفه في وجه البدع؛ كان أبرز من قاد الحركة الإصلاحية في الأندلس، تمثل ذلك في تأليفه لكتاب الاعتصام، ثم تعداه إلى التجديد والتأصيل للعلوم؛ إذ يكاد يُجمع العلماء على أنه مبتدع علوم المقاصد، التي ضمّها كتابه الموافقات.(١) وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى أنْ لمع نجمه، وذاع صيته بين تلاميذه، الذين أعجبوا باتجاهه، وتأثروا بآرائه، وامتد هذا الإعجاب إلى العصور الموالية لوفاته،(٢) وحتى عصرنا الحالي، وما ذلك إلا لأنّه "اجتهد وبرع وفاق الأكابر، والتحق بكبار الأئمة في العلوم، وبالغ في التحقيق، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم، كالقباب(٣)، وقاضي الجماعة الفشتالي(٤)، والإمام ابن عرفة(٥)، والولي الكبير أبي عبدالله بن عباد(٦)، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجلت عن ظهوره فيها، وقوة

---

(١) ينظر مقدمة الموافقات: ٦/١، الشاطبي ومقاصد الشريعة: ١٣١/١ وما بعدها .

(٢) ينظر مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٥٧ .

(٣) أحمد بن أبي قاسم بن عبدالرحمن، يُلقب بالقباب، ويُكنى أبا العباس، من أهل فاس، تولى القضاء والإفتاء فيها، ودخل غرناطة سنة ٧٦٢هـ، له مباحث مشهورة مع الشاطبي. توفي سنة ٧٧٩هـ. ينظر الإحاطة: ٧١/١، نيل الابتهاج: ١٠٢، شجرة النور الزكية: ٢٣٥ .

(٤) أبوعبدالله، محمد بن أحمد الفشتالي، قاضي فاس، له سيرة محمودة، أثنى عليه كل من ترجم له، توفي سنة ٧٧٧هـ. ينظر الإحاطة: ١١٤/٢، الدرر الكامنة: ٦٠/٥، نيل الابتهاج: ٤٤٦ .

(٥) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، إمام تونس وعالمها وخطيبها، له مع الشاطبي مراجعات وأبحاث في مسائل عديدة، توفي سنة ٨٠٣هـ. ينظر نيل الابتهاج: ٤٦٣، شجرة النور الزكية: ٢٧٧ .

(٦) محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن عباد، النفزي نسبًا، الرندي بلدًا، الشهير بابن عباد، الولي الفقيه الصوفي الزاهد، ولد برندة، ثم رحل لفاس وتلمسان فقرأ بهما الفقه والأصول والعربية، توفي سنة ٧٩٢هـ. ينظر نفح الطيب: ٣٤٢/٦-٣٤٥ .

عارضته".[1]

وتشير آثاره وحواراته مع شيوخه وعلماء عصره، إلى سعة علمه في كل المجالات، فبرع في علوم العربية كاللغة والأدب، وشتى علوم الشريعة كالتفسير، والحديث، والعقيدة، وعلوم الكلام كالجدل، والمنطق، حتى وصفه تلميذه المجاري بأنه: "الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده، وفريد عصره"[2]، وقدّم له التُّنْبُكْتِي في نيل الابتهاج بقوله: "الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً، مفسراً، فقيهاً، محدثاً، لغوياً، بيانياً، نظاراً ثبتاً، ورعاً، صالحاً، زاهداً، سَنِياً، إماماً مطلقاً، بحاثاً مدققاً، جدلياً، بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون، فقهاً، وأصولاً، وتفسيراً، وحديثاً، وعربيةً، وغيرها، مع التحري والتحقيق".[3] وقال عنه الإمام الحفيد ابن مرزوق[4] "إنه الشيخ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح أبو إسحاق".[5]

ومما يعكس المكانة التي بلغها الإمام الشاطبي بين علماء عصره أنَّ بعض شيوخه كان يعرض عليه الفتاوى التي يُفتي بها الناس قبل أنْ يُظهرها لهم، ومن هؤلاء أبو عبدالله الحفار[6]. ومنهم من كان يعترف له بالفضل، ويعبر له عن الإعجاب،

---

(١) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٢) برنامج المجاري: ١١٦ .

(٣) نيل الابتهاج: ٤٧ .

(٤) أبوعبدالله، محمد بن أحمد بن مرزوق، شمس الدين، الشهير بالحفيد، من أهل تلمسان، نزل تونس سنة ٧٦٥هـ وتولى خطابة جامع الموحدين، ثم انتقل إلى الديار المصرية، وعمل في التدريس والقضاء، إلى أن توفي سنة ٧٨١هـ. ينظر الإحاطة: ٧٥/٣، نيل الابتهاج: ٤٥٠، نفح الطيب: ٤٠٨/٥، ٤٢٠ .

(٥) نيل الابتهاج: ٤٨ .

(٦) محمد بن علي بن سعد الأنصاري، الشهير بالحفار، إمام غرناطة ومفتيها ومحدثها، قرأ العربية على الأستاذ البياني، ولازم أبا سعيد بن لب، وأخذ عنه خلق، كابن سراج، والقاضي أبي بكر بن عاصم، توفي سنة =

ومنهم من كان يراجعه ويحاوره، للتثبت والتحري.[1] وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنما يدل على فضله، وإمامته، ومنزلته الرفيعة بين علماء الشريعة.

آثـــــاره:

ترك الإمام أبو إسحاق الشاطبي لطلبة العلم مصنفات كثيرة، ذكرها التُّنْبُكْتِي في نيل الابتهاج، ووصفها بأنها: "تآليف نفيسة، اشتملت على تحرير للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد".[2] ألّف في علوم شتى، أجاد فيها وبرع، بعضها مطبوع وبعضها الآخر مفقود، وهي كالآتي:

١. **الاتفاق في علم الاشتقاق:** وهو كتاب مفقود، ألّفه في علم الاشتقاق، وأرجع إليه في كتابه المقاصد عدداً من مسائل الاشتقاق وغيرها،[3] وتشير المصادر إلى أنه أتلفه في حياته.[4]

٢. **أصول العربية:** كتاب مفقود كسابقه، ألّفه في الأصول، وأحال عليه عدداً من المسائل الأصولية، في مواضع متفرقة من كتابه المقاصد، فتارة يسميه (الأصول)،[5] وأخرى يسميه (أصول العربية)،[6] وذكر التُّنْبُكْتِي أنه أُتلِفَ في حياته، و لم يذكر سبباً لذلك.[7]

٣. **الاعتصام:** وهو من الكتب التي تناولت موضوع البدع وأهل الضلالات،

٨١١هـــ. ينظر الدرر الكامنة: ٣٣٥/٥، نيل الابتهاج: ٤٧٧، شجرة النور الزكية: ٢٤٧ .

(١) ينظر فتاوى الإمام الشاطبي: ١٠٠ .

(٢) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٣) ينظر المقاصد: ٣٨٧/٤، ٢٧٩/٦، ٣٧٠/٧، ٢٤١/٨، ٣٠٨، ٤٥٠ .

(٤) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٥) ينظر المقاصد: ٣٤٦/١، ٢/ ١٦٢، ١٨١/٤، ٧٢/٥، ٥٢٦، ٤٢٨/٦، ٩٦/٨، ١٩٤/٩ .

(٦) ينظر السابق: ٤٩٩/١، ١٢٠/٩ .

(٧) ينظر نيل الابتهاج: ٤٩ .

ذكره تلميذه المجاري باسم (كتاب الحوادث والبدع)،[1] قال عنه التُّنْبُكْتِي : "تأليفٌ نفيسٌ في الحوادث والبدع، في سفر في غاية الإجادة".[2] ولِمَا في الكتاب من قيمة علمية حرص غير واحد من أهل العلم على ضبطه وتحقيقه، كان أبرزهم الشيخ محمد رشيد رضا، والدكتور عبدالعزيز المهدي، والدكتور مصطفى أبو سليمان الندوي،[3] والشيخ مشهور آل سلمان.

٤. **الإفادات والإنشادات:** وهو من "كتب المحاضرات والمذكرات، المشتملة على فوائد علمية"،[4] و"فيه طرف، وتحف، وملح أدبيات، وإنشادات"[5]، جمع فيه الإمام الشاطبي عدداً من المحاضرات والمذاكرات والأشعار المروية عن شيوخه ومعاصريه، حقّقه الدكتور محمد أبو الأجفان، وطبعته مؤسسة الرسالة في بيروت.

٥. **فتاوى الإمام الشاطبي:** هي مجموعة فتاوى أشار إليها التُّنْبُكْتِي،[6] جمع منها الدكتور محمد أبو الأجفان ستين فتوى، ووضعها في كتاب أسماه فتاوى الإمام الشاطبي، طبع في تونس.

٦. **كتاب المجالس:** شَرَحَ فيه كتاب البيوع من صحيح الإمام البخاري، عدّه التُّنْبُكْتِي ضمن مؤلفات الإمام الشاطبي، وذكر أنه وقف على هذا الكتاب ورأى فيه "من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله"[7]، وهو من كتبه المفقودة أيضاً.

---

(١) ينظر برنامج المجاري: ١١٨ .

(٢) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٣)ينظر الاعتصام مقدمة المحقق.: ١/١٧٢ .

(٤) مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي: ٤٩ .

(٥) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٦) ينظر السابق: ٤٩ .

(٧) نيل الابتهاج: ٤٩ .

٧. **المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية:** وسيتم إفراده بالحديث في موضعه إن شاء الله تعالى.[١]

٨. **الموافقات في أصول الشريعة:** كتاب في أصول الفقه، وهو من أشهر كتبه، وأكثرها عمقاً، "كتاب جليل القدر لا نظير له، يدل على إمامته، وبُعد شأوه في العلوم، سيما علم الأصول".[٢] سماه أولاً بـ(عنوان التعريف بأسرار التكليف)، ثمَّ (الموافقات) استجابة لرؤيا رآها أحد جلسائه.[٣] والكتاب مطبوع بعدة طبعات، تعاقب على تحقيقه عدد من أهل العلم، أبرزهم الشيخ عبد الله دراز، والشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.[٤]

وفاته:

توفي الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى– يوم الثلاثاء من شهر شعبان سنة تسعين وسبعمائة ٧٩٠هـ.[٥]

---

(١) ينظر ص٢٦ من هذا البحث.

(٢) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٣) ينظر مقدمة الموافقات:١/٢٤ .

(٤) ينظر الشاطبي ومقاصد الشريعة: ١٠١ .

(٥) ينظر برنامج المجاري: ١٢٢، نيل الابتهاج: ٤٩ .

ثانياً: التعريف بكتاب المقاصد الشافية:

اسمه وشهرته:

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: من كتب الإمام أبي إسحاق الشاطبي، يشرح فيه ألفية ابن مالك في النحو، نسبه إليه تلميذه المجاري وسمّاه "شرح رجز ابن مالك"،[1] وأشار إليه التُّنْبُكْتِي في نيل الابتهاج وسمّاه شرح الخلاصة في النحو.[2] لكن شهرته عند بعض المتأخرين كانت باسم "شرح الألفية".[3]

أمَّا الإمام الشاطبي فقد صرح باسم كتابه وسبب تسميته، قال في خاتمته: "وقد كمل بحمد الله الغرض المقصود، وحصل بفضل الله إنجاز الموعود، وأنا أرجو أنْ ينفع الله به المفيد والمستفيد أنه حميد مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معاني الخلاصة، غنياً عن المزيد، مُنْهِضاً إلى أوج الاستبصار عن حضيض التقليد؛ ولذلك وسمته بـ(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)".[4]

دواعي تأليفه:

استهلّ الإمام الشاطبي شرحه بذكر الأسباب التي دفعته لتأليف لهذا السفر العظيم، ويبدو أنه كان استجابة لطلب طُلِبَ منه، قال: "أمَّا بعد، فإن مَنْ يَجِبُ عليَّ إسعافُهُ، كان قد أشار عليَّ أنْ أُقيِّدَ على أرجوزة الإمام العلامة أبي عبدالله بن مالك الصغرى وهي المسماة بـ(الخلاصة) شرحاً يوضح مشكلها، ويرفع على منصة البيان

---

(١) برنامج المجاري: ١١٨ .

(٢) ينظر نيل الابتهاج: ٤٨ .

(٣) ينظر خزانة الأدب، البغدادي: ١٢/١، ٣٤، ١٤٨، ٦٠/٢، ٣٧٨، شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي: ٤٠٢/٢، ٧١/٨ .

(٤) المقاصد: ٤٩٤/٩ .

فوائدها، ويجلو في محك الاختيار فرائدها، ويشرح ما استبهم من مقاصدها...".[1] ثمَّ يبيّن بعد ذلك إلى من توجه في تأليف كتابه فيقول: "وأنا أعرف أنَّ الناظر فيه أحدُ ثلاثة: إما عالِمٌ طالبٌ للمزيد في عِلمِه، واقف من أدب العلماءِ عند مدِّه ورَسْمِه،...، فلِمِثْلِ هذا بَثَثْتُ فيه ما بَثَثْتُ، ...، وإما متعلّمٌ يرغب في فهمِ ما حصَّل، ويسعى في بيان ما قصَدَ وأشكل، والنفوذ فيما قَصَدَ وأمَّل، فلأجل هذا حالَفتُ عناء الليالي والأيام، واستبدلتُ التعبَ بالراحة، والسهرَ بالمنام، رَجَاء أنْ أكون مِمَّن أثرَ بما أُسدِيَ إليه، وشَكَرَ ما أُنعِمَ به عليه. وإما طالبٌ للعثرات، متبِّع للعورات، يُضعِّفُ ويُقبِّحُ، ويُحسِّنُ ظنَّه بنفسه، ويرجّح ويفسد ظانّا أنه يُصلِحُ، فمثل هذا لا أعتمد عليه، ولا ألتفت في ردٍّ ولا قبولٍ إليه، وإن كان أعرب من الخليل[2] وسيبويه...".[3]

منهج تأليفه:

إنَّ مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ هذا الشرح يعدّ أغزر شروح الألفية مادة، على كثرتها، وتنوع مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو عامة جمعاً لآراء النحاة، وشواهدهم. اعتمد فيه الإمام الشاطبي على البسط والتفصيل، مع البحث الدقيق والتعليل. ولَمّا جاء الكتاب بهذا الحجم المستفيض؛ بادر الإمامُ الشاطبي القارئَ بالإجابة على ما يمكن أنْ يخطر على ذهنه من تساؤلات، فبيَّن في خاتمته الدواعي التي دعته إلى الإسهاب في شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفية التي توخت

---

(١) المقاصد: ١/٢ .

(٢) أبو عبدالرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي، نحوي، لغوي، عروضي، أستاذ سيبويه، من مصنفاته: (العين)، و(العروض)، و(النقط والشكل)، توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: أخبار النحويين: ٣١، طبقات النحويين: ٤٢، نزهة الألباء: ١/٣٧٦، البغية ١/٥٥٧ .

(٣) المقاصد: ١/٢-٣ .

الإيجاز،[1] وذلك أنه لم يقصد فيه قَصْدَ الاختصار الذي قصده غيره ممن شرح هذا النظم لأمور أربعة، أحدها: أنه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، والثاني: أنَّ الناظم لم يقتصر في نظمه على الاختصار المجرّد، بل نبّه على الخلاف، وأشار أنَّ له موضعاً يكون المجال فيه مُتّسعاً، والثالث: أنَّ في النظم من القواعد الكُلية والقوانين ما ينبغي بسْطُه، ولا يَسَعُ اختصارُه، والرابع: أنه حمّل عبارة الناظم ما تحتمله من الاحتمالات في باب المفهوم والمنطوق، وكمّلها بالاعتراضات والأجوبة، وتتبَّعَ القواعد الكلية، وعرضِها على أصول العلم.[2] سالكاً في ذلك مسلك شيوخه الذين لازم مجالسهم، واستفاد من طرقهم في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن الألفاظ، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار حسب ما أعطاه الوقت والحال.[3]

ومن هنا يمكن القول إنَّ الإمام الشاطبي اختط لنفسه منهجاً ثابتاً، سار عليه بانضباطية تامة في جميع الكتاب، لا تلحظ فيه اختلافاً إلا ما ندر، وهذه أبرز خصائص منهجه:

١. يورد أبيات ابن مالك التي تعبر عن قضية واحدة، ثمَّ يعطي القارئ فكرة عامة عن موضوع هذه الأبيات، يبدأ بعدها ببيان مراد ابن مالك في هذه الأبيات في تسلسل وتدرّج منضبطين، مبتدئًا بالكليات وينطلق منها إلى الجزئيات. يتناول في أثناء ذلك بعض ألفاظ الناظم وتراكيبه بالتفسير والتحليل، والإعراب أحياناً.

٢. يذكر مذاهب النحويين في المسألة أو القضية التي يعالجها، مورداً أدلة كل مذهب، ويقف عندها طويلاً، ينعم النظر، ويحقّق الأدلة والأقوال، فيرجح ما يراه مناسباً، معتمداً على ما يمليه عليه فكره، وما تشرّبه من أصول العلوم، أظهر

---

(١) ينظر مقدمة المقاصد: ١/١٩ .

(٢) ينظر المقاصد: ٩/٤٨٥-٤٨٦ .

(٣) ينظر السابق: ٩/٤٨٧-٤٨٨ .

بذلك براعة استحقت ثناء العلماء واستحسانهم.[1]

٣. ثمَّ يبدأ بذكر ما أطلقه النظم وما قيّده، محاولاً الإلمام بجميع جوانب القاعدة النحوية كما أرادها الناظم. وما ذلك إلا من أجل تتبّع ألفاظ الناظم، وتوجيه ما ذهب إليه، وهو مبدأ التزم به لا يحيد عنه، بل هو مقصده من هذا الشرح، وفي ذلك يقول: "إنَّ القصد في الشرح غير ما ذكرت، وهو استيعاب ما يسَّر الله من الكلام على ألفاظه، وما احتملته بمنطوقها أومفهومها، وتفصيل مجمل ما ذكر، لتتضح معانيه وتكثر مسائله، وتعظم الفائدة به"[2].

٤. يُخضع رأي ابن مالك في النظم على التسهيل وشرحه، ليرى مدى تطابقهما، وما إذا كان خالف نفسه، أو بدا أنَّ عليه دركاً.

٥. إن كان ثمَّ اعتراضات أو استدراكات؛ فإنه يعرضها بكل حياد، ويجيب عليها محاولا الانتصار للناظم، فإن لم يجد جواباً اعتذر عنه بإنصاف، دون مؤاخذة أو تهويل، وفي ذلك يقول: "ومِلت إلى الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقاً، حتى إذا لم أجِد لِمَا ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول، بيَّنت الحق في المسألة، وردَدَت عليه غير مُزْدَرٍ به، ولا مُنْتَقِصٍ له، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان كلام النبوة".[3]

قيمته العلمية:

يعدُّ كتاب (المقاصد) كسباً حقيقياً للدراسات النحوية، وهو من أغنى وأثرى كتب التراث النحوي، وذلك لِمَا تميّز به من ميزات عديدة، منها:

١. **سعته وشموليته:** حيث تناول معظم مسائل النحو، والتصريف، مع سعة في

---

(١) ينظر نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٢) المقاصد:٣/ ٥١٧-٥١٨ .

(٣) السابق: ٩/٤٨٦ .

البحث، ودقة في النقد والتقويم والتوجيه، مِمَّا أهَّلَه ليكون مرجعاً لكثير من النحويين المتأخرين، كالأزهري[1]، والأشموني[2]، والبغدادي[3]، فنقلوا نصوصه، وناقشوا آراءه، وعوَّلوا عليها في عرض المسائل النحوية وتحقيقها.

٢. **استيعابه لآراء العلماء وأقوالهم**: فقد حفظ لنا الكتاب كثيراً من آراء النحويين، المتقدمين والمتأخرين، وهذا مِمَّا أغنى الكتاب بمادة علمية مكَّنته لأنْ يُعدّ مصدراً من مصادر المذاهب النحوية.

٣. **كثرة مصادره وتنوعها**: وتأتي كتب النحو في مقدمة هذه المصادر، حيث كان ملازماً لكتاب سيبويه، كثير الرجوع إليه، ونقل عن عدد من كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، كالفراء[4]، والمبرد[5]، والزجاج[6]، وأبي علي

---

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري: ١/٤٥، ٣٢٣، ٢/ ١٤٥، ١٩٧ .
والأزهري هو: زين الدين، خالد بن عبد الله الأزهري، نحوي، من أهل مصر، من مصنفاته: (التصريح)، و(الألغاز النحوية)، توفي سنة ٩٠٥هـ. ينظر الأعلام: ٢/٢٩٧، هدية العارفين: ١/٣٨٦ .

(٢) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٥٦ .
والأشموني هو: علي بن محمد بن عيسى، عالم مصري اشتهر بالنحو، والفقه، من مصنفاته: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) المعروف بشرح الأشموني، و(نظم جمع الجوامع). توفي سنة ٩٢٩هـ. ينظر الأعلام: ٥/١٠، هدية العارفين: ٢/٣١٩ .

(٣) ينظر خزانة الأدب: ١/٣٤، ٢٠٦، ٣/٣٠٨، ٤/٢٥، ١٧٠، ١٩٨ .
والبغدادي هو: عبدالقادر بن عمر، أديب، لغوي، عارف بالآداب التركية والفارسية، من أشهر مصنفاته: (خزانة الأدب)، (شرح أبيات مغني اللبيب)، توفي سنة: ١٠٩٣هـ. ينظر: هدية العارفين: ٢/١٦٨، الأعلام: ٤/٤١ .

(٤) أبو زكرياء، يحيى بن زياد الديلمي، من أعلام الكوفة، أخذ عن الكسائي، من مصنفاته: (معاني القرآن)، و(المذكر والمؤنث)، توفي سنة ٢٠٧هـ. ينظر: مراتب النحويين: ١٠٥، طبقات النحويين: ١٣١، نزهة الألباء: ٩٠ .

(٥) أبو العباس، محمد بن يزيد، من أئمة البصريين أخذ عن المازني، من مصنفاته: (الكامل)، و(المقتضب)، توفي سنة: ٢٨٥هـ. ينظر: مراتب النحويين: ٩٨، طبقات النحويين: ١٠١، نزهة الألباء: ١٩٣ .

(٦) أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، إمام في العربية، أخذ عن ثعلب والمبرد، من مصنفاته:
=

الفـــارسي[1]،وابن السراج[2]، والرماني[3]، وابن جني[4]، كما نقل عن عدد من كتب الأندلسيين كابن خروف[5]، والشلوبين[6]، وابن عصفور[7]، وابن أبي الربيع وغيرهم، وخصّ التسهيل وشرحه لابن مالك بعناية خاصة.

٤. **وفرة شواهده بأنواعها**: إنَّ أهم ما يميّز الكتاب غزارة مادته الاستدلالية، حيث تنوعت هذه الشواهد على اختلاف مصادرها، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وآثار الصحابة، وكلام العرب نظماً ونثراً، حتى فاق بهذه الكثرة والتنوع كثيراً من المصنفات النحوية.

(معاني القرآن وإعرابه)، توفي سنة ٣١١هـــ. ينظر: طبقات النحويين: ١١١، نزهة الألباء: ٢١٦ .

(١) أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، من أئمة النحويين، أخذ عن ابن السراج، وهو أستاذ ابن جني، من مصنفاته: (الإيضاح)، و(التذكرة)، توفي سنة ٣٧٧هـــ. ينظر: نزهة الألباء: ٢٧٤، البلغة: ٥٣ .

(٢) أبو بكر، محمد بن السري، المعروف بابن السراج، أخذ عن المبرد، من مصنفاته: (الأصول)، و(الموجز)، توفي سنة ٣١٦هـــ. ينظر طبقات النحويين: ١١٢، نزهة الألباء: ٢٢٠ .

(٣) أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ابن السراج، وابن دريد، صنف كتباً كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، (الحدود)، و(معاني الحروف)، توفي سنة ٣٨٤هـــ، ينظر نزهة الألباء: ٢٧٦، إنباه الرواة: ٢٩٤/٢ .

(٤) أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، من علماء اللغة والنحو والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي، من مصنفاته: (المحتسب)، (سر صناعة الإعراب)، (الخصائص). توفي سنة ٣٩٢هـــ. ينظر نزهة الألباء: ٢٨٧، إنباه الرواة: ٢٣٥/٢-٢٤٠، البلغة: ١٤١ .

(٥) أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف، الأندلسي الحضرمي، عالم بالعربية، أخذ عن أبي بكر بن طاهر، من مصنفاته: (شرح كتاب سيبويه)، (شرح جمل الزجاجي)، توفي سنة ٦٠٩هـــ. ينظر: وفيات الأعيان: ٣٣٥/٣، نفح الطيب: ٦٤٠/٢ .

(٦) أبوعلي، عمر بن محمد بن عمر الأزدي، من كبار العلماء بالنحو واللغة، أخذ عن ابن مضاء، من مصنفاته: (التوطئة)، (شرح المقدمة الجزولية). توفي سنة ٦٤٥هـــ. ينظر إنباه الرواة: ٢٣٣/٢، البلغة: ١٠٨، بغية الوعاة: ٣٨/٢ .

(٧) علي بن مؤمن بن محمد بن علي، نحوي أندلسي، أخذ عن الشلوبين، من مصنفاته: (شرح جمل الزجاجي)، (المقرب)، (الممتع)، توفي سنة ٦٦٩هـــ. ينظر: بغية الوعاة: ٢١٠/٢، شذرات الذهب، ابن العماد الدمشقي: ٣٢٩/٥-٣٣١، الأعلام: ٢٧/٥ .

٥. **عنايته بالأصول النحوية**: حفل الكتاب بحديث مستفيض عن قضايا السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وزاد أصلاً عوّل عليه كثيراً في كتابه، وهو المقاصد النحوية، فتحدّث عن مقاصد العرب، ومقاصد المتكلم، ومقاصد النحاة، ومقاصد الناظم، وبنى عليها كثيراً من الأحكام.[١]

وقد نال هذا الشرح للألفية ثناء العلماء واستحسانهم، حتى قال عنه التُّنْبُكْتِي: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو، في أربعة أسفار كبار، لم يؤلَّف عليها مثله، بحثاً وتحقيقاً، فيما أعلم"[٢].

تلك هي أبرز معالم هذا الشرح، وفي خاتمته نصوص للشاطبي تبين المنهج العلمي الذي اتبعه، وأمانته العلمية التي تجلت عندما نسب الفضل لشيوخه، وأثنى على طرقهم في التعليم والتأليف،[٣] مِمَّا يدل دلالة واضحة على أنَّ الإمام الشاطبي كان على علم ودراية بطرق البحث العلمي ومناهج التأليف وآدابه. لذا جاء كتابه بهذه الصورة من الجدّة والتكامل، مع وضوح في المقصد، ووحدة في المنهج.

---

(١) ينظر الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي، عبدالرحمن الطلحي (رسالة دكتوراه): ٦-٣١.

(٢) نيل الابتهاج: ٤٩ .

(٣) ينظر المقاصد: ٤٨٧/٩، ٤٨٨ .

ثالثاً: مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي.

مفهوم السماع:

السماع في اللغة هو : "اسمُ ما استلذت الأذن من صوتٍ حسنٍ"، أو هو "ما سمَّعتَ به فشاع، وتُكُلِّمَ به".[1]

أما في الاصطلاح فعرفه الأنباري[2] بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة".[3] في حين حدده السيوطي[4] بـــ"ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه r، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثراً عن مسلم أو كافر".[5]

فإذا كان الأنباري عبَّر عن السماع بمصطلح النقل، وهو كما يبدو أشمل من تعريف السيوطي؛ لأن النقل بمفهوم الأنباري قد يشتمل على السماع المباشر، وغير المباشر،[6] كما يمكن أن يشتمل على نقل القول أو الرأي أو المذهب النحوي؛ إلا أنَّ الأمر في الاصطلاح لا يختلف كثيراً؛ إذ السماع الذي قصده السيوطي هو النقل

---

(١) تهذيب اللغة، أبومنصور الأزهري: (سمع)، لسان العرب، ابن منظور: (سمع)، تاج العروس، الزبيدي: (سمع).

(٢) أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، من أئمة النحو، أخذ عن الجواليقي، من مصنفاته (الإنصاف في مسائل الخلاف)، (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، (لمع الأدلة)، (الإغراب في جدل الإعراب)، توفي سنة ٥٧٧هـــ. ينظر إنباه الرواة: ١٦٩/٢-١٧١، البلغة: ١٣٣، بغية الوعاة: ٨٦/٢ .

(٣) لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري ص ٨١ .

(٤) أبو الفضل، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، نشأ يتيمًا في القاهرة، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه، فخرج بمصنفات لا تحصى، منها: (الإتقان في علوم القرآن)، (الاقتراح)، (همع الهوامع). توفي سنة ٩١١ هـــ. ينظر: هدية العارفين: ٥٣٤/٥، الأعلام: ٣٠١/٣ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي: ٣٦ .

(٦) ينظر أصول النحو العربي، محمود نحلة: ٣١ .

بمصطلح الأنباري.[1] وكلا اللفظين في المدلول الاصطلاحي العام عند النحويين واحد.[2]

فإن كان ثَمَّ اختلاف بين التعريفين؛ فهو فيما اشترطه الأنباري من كون ذلك المنقول خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة؛ لكن ذلك لا يعدُّ شرطاً للكلام العربي المنقول؛ لأنَّ كل ما ثبت وروده عن العرب سواء كان مطرداً أم شاذّاً، كثيراً أم قليلاً، فهو من نقلهم وكلامهم، ولذا تنبَّه السيوطي لذلك فلَم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يمكن عدّه من السماع، فجاء تعريفه للسماع أكثر دقة وشمولية، والله أعلم.[3]

مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي:

كانت العرب قبل الإسلام تنطق العربية على سجيّتها، بفطرة أصيلة، ومَلَكَةٍ صافيةٍ، دون أنْ يؤثر فيها مؤثر خارجي، أو يشينها تحريف أعجمي. ولَما أشرق الإسلام بنوره؛ ودخل الناس في دين الله أفواجاً؛ اختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، وأصبحت جزيرة العرب مقصداً للأعاجم يفدِون إليها تِباعاً، إما للحج، وإما للتزوّد بتعاليم دينهم الجديد، فأقبلوا على تعلّم اللغة العربية، ومحاكاة أساليب أهلها في الكلام، فنتج عن ذلك أنْ أخذ الفساد يدب في لسان العرب، وظهر اللحن في كلامهم، فحمل ذلك العلماء على جمع اللغة وتقييدها، ووضع قواعد تحفظ لغتهم.[4] وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على نصوص القرآن الكريم من التحريف،

---

(١) ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح: ١٥٢ .

(٢) ينظر الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد: ٤١ .

(٣) ينظر أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد: ٥٣، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ١٥٤.

(٤) ينظر طبقات النحويين: ١١، ضحى الإسلام، أحمد أمين: ٢٥١/٢ .

وصيانة اللغة من الفساد.[1]

والمتأمل في التراث اللغوي يلحظ أهمية السماع عند علماء اللغة، والمكانة العالية التي حظي بها عندهم، بما نصبوا حوله من شروط وقواعد تضمن سلامته، وسلامة الاحتجاج به، وقد تجلى ذلك الاهتمام في مظاهر متعددة، يمكن تَلَمُّسُ بعض جوانبها من خلال المحاور الآتية:

١. النص على السماع:

من مظاهر عناية علماء اللغة العرب بالسماع؛ أنْ نصوا عليه في مصنفاتهم، رغبةً في انتقاء الأساليب العربية الفصيحة، وضبط مصادر التلقي، قال ابن فارس عن اللغة: "تؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم، عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل، قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت، فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة".[2]

ولذا كان النحويون الأوائل يؤكدون شواهدهم بألفاظ تُثبت سماعها عن العرب الفصحاء الموثوق بهم، وعلى هذا كان سيبويه، إذ "لم يخل نقل من النقول في أي موضوع من الموضوعات من ذِكْرِه سماعه، أو سماع أحد شيوخه، أو أحد الأعراب الموثوق بهم".[3] وذلك كقوله: "سمعنا بعض العرب"[4] و"سمعنا ممن يوثق

---

(١) ينظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني: ٦ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس: ص ٦٤.
وابن فارس هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن بديع الزمان الهمذاني، وله مصنفات كثيرة، منها: (الصاحبي)، (مقاييس اللغة)، (المجمل). توفي سنة ٣٩٥هـ. ينظر: إنباه الرواة: ١/١٢٧-١٣٠، وفيات الأعيان: ١/١١٨-١٢٠، بغية الوعاة: ١/٣٥٢-٣٥٣ .

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ١٦٤ .

(٤) الكتاب، سيبويه: ١/٣٢٦ .

بعربيته"[1]، و"سمعنا عربيا موثوقاً بعربيته"[2] و"أنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس"[3] وقد سار النحويون على نهج سيبويه، فكان الكسائي[4]، والفراء[5] والأخفش،[6] وغيرهم، ينصُّون على سماعهم المباشر عن الفصحاء. وكان أبوزيد الأنصاري، يؤكد أنَّ ما كتبه في نوادره كان من سماعه عن العرب.[7] ويقول ثعلب[8] متحسراً على تفريطه في بعض السماع: "ما ندمت على شيء كندمي على ترك سماع الشواهد التي كان يرويها أبومسحل الأعرابي[9] عن علي بن المبارك

---

(١) الكتاب: ١/١٥٥ .

(٢) السابق: ٣/٩٨ .

(٣) السابق: ٣/٣٠٠ .

(٤) ينظر معاني القرآن، الفراء: ١/٢٣، ١٣٤، ١٦٤ .

والكسائي هو: أبو الحسن، علي بن حمزة، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عن معاذ الهراء، من مصنفاته: (لحن العامة). توفي سنة ١٨٩هـ. ينظر طبقات النحويين: ١٢٧، نزهة الألباء: ٦٦، البلغة: ١٥٦ .

(٥) ينظر معاني القرآن: ١/٥١، ١٤٣، ٣/٧٨، ٨١ .

(٦) ينظر معاني القرآن، الأخفش: ١/١٥٨، ٢١١ .

والأخفش هو: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه، توفي سنة ٢١٥هـ، ينظر أخبار النحويين: ٣٩، طبقات النحويين: ٧٢، نزهة الألباء: ١٢١ .

(٧) النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري: ٢ .

وأبو زيد الأنصاري هو: سعيد بن أوس الأنصاري، من كبار اللغويين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وكان سيبويه إذا قال: (سمعت الثقة) يريد أبا زيد الأنصاري، توفي سنة ٢١٥هـ. ينظر: طبقات النحويين: ١٦٥، نزهة الألباء: ١١٣ .

(٨) أحمد بن يحيى بن يزيد، مولى بني شيبان، إمام الكوفيين في النحو واللغة، سمع من ابن سلام الجمحي وغيره، وروى عنه أبو العباس اليزيدي والأخفش الصغير، له من المصنفات: (المجالس)، (الفصيح). توفي سنة ٢٩١هـ. ينظر طبقات النحويين: ١٤١-١٥٠، نزهة الألباء: ٢٠٢، بغية الوعاة: ١/٣٩٦ .

(٩) عبدالوهاب بن حريش الهمذاني النحوي، كان عالمًا بالقرآن ووجوه إعرابه، أخذ النحو والقرآن عن الكسائي، وله مصنفات منها: (كتاب النوادر)، و(كتاب الغريب). ينظر طبقات النحويين: ١٣٥، نزهة الألباء: ١٤٦، الفهرست، ابن النديم: ٦٩ .

الأحمر".[1]

وفي المقابل كانوا يلمزون من يحكي القول دون سماع مباشر عن العرب، قال الفراء: "يرحم الله أبا الحسن-يعني الكسائي- ربما أنشدنا البيت والبيتين على غير سماع".[2] وكان أهل البصرة يذكرون أنَّ أكثر ما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام[3] عن علمائهم كان على غير سماع، وإنما هو من الكتب.[4] وذكر أبو الطيب اللغوي[5] أن يعقوب بن السكيت:[6] "كان يحكي عن الأصمعي[7]، وأبي عبيدة[8] وأبي زيد من غير سماع".[9]

---

(١) طبقات النحويين: ١٣٥ . وعلي بن المبارك ممن اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، وهو صاحب الكسائي، ومؤدب (الأمين)، توفي سنة ١٩٤هـ. ينظر طبقات النحويين: ١٣٥، نزهة الألباء: ٨٩ .

(٢) رسالة الصاهل والشاحج، أبو العلاء أحمد بن سليمان: ٣٠٣ .

(٣) القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، أخذ عن الكسائي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، ومن تصانيفه: (الغريب المصنف)، و(غريب الحديث)، و(كتاب الأمثال). توفي سنة ٢٢٤هـ. ينظر مراتب النحويين: ١١٣، طبقات النحويين: ١٩٩، نزهة الألباء: ١٢٢ .

(٤) ينظر مراتب النحويين: ١١٣ .

(٥) عبدالواحد بن علي الحلبي، أحد الحذاق العلماء المبرزين المتقنين لعلمي اللغة والعربية، من مصنفاته: (الإبدال من كلام العرب)، (مراتب النحويين)، (شجرة الدر)، قتل سنة ٣٥١هـ. ينظر البلغة: ١٣٨، بغية الوعاة: ١٢٠/٢ .

(٦) أبو يوسف، يعقوب ابن إسحاق، والسكيت لقب أبيه إسحاق، روى عن أبي عمرو الشيباني، والأصمعي، والفراء، من مصنفاته: (الألفاظ)، (القلب والإبدال). توفي سنة ٢٤٤هـ. ينظر طبقات النحويين: ٢٠٢-٢٠٤، نزهة الألباء: ١٣٨، بغية الوعاة: ٣٤٩/٢ .

(٧) أبو سعيد، عبدالملك بن قريب الأصمعي، صاحب النحو واللغة والغريب والملح، من مصنفاته: (خلق الإنسان)، (الإبل)، (الخيل)، توفي سنة ٢١٦هـ. ينظر: مراتب النحويين: ٥٥، أخبار النحويين: ٤٦، طبقات النحويين: ١٦٧، نزهة الألباء: ١٠٢ .

(٨) معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي ، عالم بالأنساب والأيام، له مصنفات أشهرها: (مجاز القرآن)، (نقائض جرير والفرزدق)، توفي سنة ٢٠٩هـ. ينظر مراتب النحويين: ٥٧، أخبار النحويين: ٥٣، طبقات النحويين: ١٧٥، نزهة الألباء: ٩٥ .

(٩) مراتب النحويين: ١١٦ .

"وقال أبو عمرو الشيباني:[1] يُقال: (في صَدْرِهِ حَسِيكَةٌ وَحَسِيفَةٌ) وكان أبو عبيدة يُصَحِّفُ فيهما: (حَشِيكَةٌ وَحَشِيفَةٌ). قال أبو عمرو: فأرسلت إليه: يا أبا عبيدة، إنك تُصحِّف في هذين الحرفين، فارجع عنهما، قال: سَمِعتهما جميعاً".[2]

٢. جمع اللغة:

كما نجح الصحابة في تدوين القرآن الكريم، وانبرى المحدّثون والفقهاء إلى الحديث وفتاوى الصحابة والتابعين فدونوها، اتجه علماء العربية إلى اللغة يجمعونها، واتفقوا على أنَّ أهم وسيلة لتحقيق هذا الغرض، هو سماع اللغة من الفصحاء الناطقين بها. فبعد أنْ اجتمع لديهم من ألفاظ القرآن الكريم مادة لغوية كبيرة، تحتاج إلى التفسير والبيان؛ اتجهوا إلى الأعراب الفصحاء للسماع منهم، إما بالرحلة إلى البادية، أو بانتظار وفودهم إلى الحاضرة وسؤالهم.[3]

وتطلعنا كتب اللغة والتراجم، على أخبار رحلاتهم في جمع اللغة، فمن ذلك أنَّ أبا عمرو الشيباني دخل البادية، ومعه دستيجتان من حبر فما خرج حتى أفناهما بتدوين سماعه عن العرب،[4] وجاء عن الخليل بن أحمد أنه تجول في بوادي الحجاز ونجد وتهامة لأخذ اللغة،[5] ويُروى عن النضر بن شميل[6] أنه أقام

---

(١) إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، لغوي أديب، أخذ عنه جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل، كان يلزم مجالسه ويكتب أماليه، ومن تصانيفه (كتاب اللغات)، و(كتاب الخيل)، و(كتاب الجيم)، توفي سنة ٢٠٦هـ، ينظر طبقات النحويين: ١٩٤، نزهة الألباء: ٨٦ .

(٢) طبقات النحويين: ١٩٤ .

(٣) ينظر ضحى الإسلام: ٢٥٢/٢، ٣١٣، أصول النحو العربي: ٥٧، من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني: ١٨.

(٤) ينظر نزهة الألباء: ٨٦ .

(٥) ينظر السابق: ٦٧، معجم الأدباء، ياقوت الحموي: ٨٨/٤.

(٦) أبو الحسن، النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم المازني التميمي البصري، إمام في اللغة والأنساب، صاحب غريب ونحو وفقه وعروض وشعر، صدوق ثقة، توفي سنة ٢٠٣هـ. ينظر مراتب =

بالبـــادية زمنـــاً طويلاً، فأخذ عن فصحاء العرب كأبي خـــيرة الأعـــرابي،[1] وأبي الدُّقَيش[2]، وغيرهم،[3] والكسائي أنفد خمس عشرة قِنِّيْنة حِبْرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ.[4]

وكان من نتيجة وفود الأعراب على الحواضر أنْ لازمهم العلماء، وأخذوا عنهم اللغة، فالفراء لازم فصحاء العرب،[5]كأبي الجراح العقيلي[6]، وأبي ثروان العكلي،[7] والكسائي أخذ اللغة من أعراب الحطمية الذين نزلوا بقُطْرُبُّل وغيرها من قرى ســـواد بغداد.[8] وأخذ أبو عمرو بن العلاء[9] عن أبي مهدية[10]، والمنتجـــع التميمـــي.[11]

النحويين: ٧٥، طبقات النحويين: ٥٥، نزهة الألباء: ٨١.

(١) نُمشل بن زيد، بدوي من بني عدي، دخل الحاضرة فأخذ الناس عنه، صنف في الغريب كتبًا منها (كتاب الحشرات)، ينظر إنباه الرواة: ٤/١١٧-١١٨، الفهرست: ٦٨، معجم الأدباء: ٤/٨٨ .

(٢) أعرابي من أفصح الناس، أخذ عنه أعيان من أهل العلم، كأبي عبيدة، ويونس، والأصمعي، والخليل بن أحمد. ينظر الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي: ٤/٤٢٧ .

(٣) ينظر نزهة الألباء: ٨١ .

(٤) ينظر السابق: ٦٧، معجم الأدباء ٤/٨٨ .

(٥) ينظر مراتب النحويين: ١٠٥ .

(٦) أحد الأعراب الذين حكموا للكسائي على سيبويه في المسألة الزنبوية. وثق به الفراء فنقل عنه عدة أقوال، ينظر مراتب النحويين: ١٠٥، طبقات النحويين: ٦٨، الفهرست: ٧٠ .

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٤، ٥٦، ١٤٠، ٣٩٨، ٢/١٢، ٣٤، ٣/١٥، ٧٨، ١٤٧.
وأبو ثروان العُكْلي أعرابي من بني عُكْل، فصيح اللسان، يعلم في البادية، له من الكتب: (كتاب خلق الفرس)، و(كتاب معاني الشعر). ينظر الفهرست: ٦٩، معجم الأدباء: ٧/١٤٨-١٥٠ .

(٨) ينظر معجم الأدباء: ٤/٩٤.

(٩) زبان بن عمار التميمي، من أئمة اللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، أخذ عنه يونس بن حبيب وغيره، توفي سنة ١٥٤هـــ. ينظر مراتب النحويين: ٢٧، طبقات النحويين: ٣٥، نزهة الألباء: ٣٢ .

(١٠) أعرابي من باهلة، صاحب غريب، يروي عنه البصريون، كان به عارض من مسّ، وكان يعلق على نفسه صوفًا وقيدًا، يُسأل عنه فيقول حتى يستحي مني الموت فلا يقدر عليّ. ينظر طبقات النحويين: ١٥٧، الفهرست: ٦٩، البلغة: ٢٩٩ .

(١١) أمالي الزجاجي: ٢٤٢، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي: ٢/٢٧٨.
والمنتجع: أعرابي من بني نبهان من طيء، روى عنه الأصمعي وأبوعمرو بن العلاء. ينظر طبقات =

وأبوزيد الأنصاري تعلّم عند بعض أعراب مُضر الذين نزلوا البصرة مثل عُقَيل وقُشَير.[1]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح للأعراب سلطة لغوية نافذة عند العلماء، فكانوا يحتكمون إليهم في منازعاتهم وحواراتهم العلمية، وقد سجلت كتب الأمالي والمجالس والأخبار كثيراً من أخبارهم.[2]

٣. وضع ضوابط السماع:

اعتمد النحاة على السماع في تقعيد قواعد العربية، وتثبيت أحكامها، وكان عليهم في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يضبطوا مصادرها، ويأخذوها من منابعها الأصيلة، الخالية من الشوائب، وحددوا لذلك ضابطين، مكاني وزماني، أمَّا الضابط المكاني: فتمثّل في تحديدهم قبائل معينة، رأوا فيها صفاء اللغة وفصاحتها، وسلامتها من العجمة والاختلاط، فعمدوا إلى الأخذ عن القبائل الضاربة في وسط الجزيرة العربية، "وهم قيس وتميم وأسد وطي ثم هُذَيل، فإن هؤلاء هم مُعظَم مَن نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء، لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم".[3] قال السيوطي: "الذين عنهم نُقِلَت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ لسان العرب من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر

النحويين: ١٥٧، البلغة: ٢٩٧.

(١) ينظر طبقات النحويين: ١٦٦ .

(٢) ينظر على سبيل المثال: أخبار النحويين البصريين: ٤٢، مجالس العلماء، الزجاجي: ٩، الإنصاف في مسائل الخلاف، أبوالبركات الأنباري: ٧٠٢/٢، الأمالي النحوية، ابن الحاجب: ١٤٢/٤ .

(٣) كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي: ١٤٧ .

قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطرافَ بلادهم التي تجاورُ سائر الأمم الذين حولهم...".[1]

ويظهر مِمَّا سبق أنَّ المعيار الذي اعتمدوا عليه في اختيار القبائل هو قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة.[2]وعلل ابن جني ذلك بقوله: "عِلّة امتناع ذلك ما عَرَض للُغات الحاضرة وأهلِ المَدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل. ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر".[3]

أمَّا الضابط الزماني: فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام شعراً ونثراً، حتى منتصف القرن الثاني، سواء أكانوا بادية أم حاضرة، أمَّا أهل البادية فاستمر العلماء يدونون لغاتهم، حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري.[4]

ولم يقف اهتمامهم بالسماع عند هذين الضابطين، بل راحوا أبعد من ذلك مقتفين أثرَ علماء الفقه والحديث، "فبحثوا أنواعه، وبيّنوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة، والجودة والرداءة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبيّنوا الموثوق به والمطعون فيه منهم"[5] وقسموه إلى قسمين: تواتر وآحاد، أما التواتر: فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وشَرْطُه أنْ ينقُله جماعة يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب. وأما الآحاد: فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يبلغ حد التواتر، واشترطوا في ناقل اللغة أنْ يكون عدلاً، رجلا كان أو امرأة، حراً كان أو

---

(١) الاقتراح: ٤٤، المزهر في علوم اللغة: ٢/٢١١ .

(٢) ينظر ضحى الإسلام:٢/٢٤٦، في أصول النحو: ٢١، أصول النحو العربي: ٥٩ .

(٣) الخصائص، ابن جني: ٢/٥ .

(٤) ينظر في أصول النحو: ١٩-٢٠، من تاريخ النحو: ١٩-٢٠ .

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٥ .

عبدا، كما يُشترط في نقل الحديث.[1]

تلك هي الضوابط التي سار عليها أكثر نحاة البصرة، أمَّا الكوفيون فكانوا أقلّ التزاماً، فأخذوا عن قبائل رفضها البصريون، ولم يقصروا الأخذ على فصحاء الأعراب، بل شمل ذلك الأعراب الذين استوطنوا حواضر العراق، كأعراب سواد الكوفة، وأعراب سواد بغداد من الحطمية، واعتدوا بما ندر من الشواهد، وشذَّ من الروايات، حتى قيل إنهم أفسدوا النحو،[2] وإنهم: "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين".[3] وهذا ما جعل البصريين يفاخرون الكوفيين بأنهم أخذوا اللغة عن حَرَشَة الضِّباب، وأكَلَة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد، أكلة الكواميخ والشواريز.[4]

٤. تقديمه على غيره من أصول الاستدلال:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، والأساس الذي دونت بموجبه اللغة، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية، وعليه الاعتماد في وضع قواعدها.[5] كما أنه المقياس الذي اعتمده النحاة لاستقامة الكلام، وهو الباب الأكثر في اللغة، المقدم على غيره، حتى إنَّ بعض اللغة لايؤخذ إلا به.[6]

ويكاد يُجمِع النحويون على أنَّ السماع إذا ورد بشيء وجب اتباع المسموع وترك القياس، وأنَّ ما لم يرد به سماع عن العرب؛ فليس صحيحاً ولا معتمداً في شيء من القواعد، نُقِل عن أبي علي الفارسي قوله: "الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذ وتُرِك

---

(١) ينظر لمع الأدلة: ٨٣-٨٥ .

(٢) ينظر أخبار النحويين البصريين: ٤٤، معجم الأدباء: ٥٠٣/٤ .

(٣) الاقتراح: ١٢٩ .

(٤) ينظر أخبار النحويين البصريين: ٦٩، نزهة الألباء: ١٧٦، أصول النحو العربي: ٦١ .

(٥) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٤ .

(٦) ينظر المنصف، ابن جني: ٣/١ .

القياس؛ لأن السماع يُبطل القياس".[1] وقال سيبويه مبيناً تقديمه على القياس: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه".[2] وقال: "ولو فعلوا كان قياساً ولكني لم أسمعه"،[3]وقال ابن جني: "واعلم أَنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما؛ ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره؛ فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه".[4]

وقال الإمام الشاطبي: "القياس عند أهل اللسان تابعٌ غير متبوع، أي تابعٌ للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع، ولذلك قال الإمام: (قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر)، فأخذ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه".[5] وقال أيضاً: "لا تَعتَبِر القياسَ إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه فاتَّبع السماعَ واترك القياس، هذه قاعدة أصولية"[6] وقال في موضع آخر: "وأما إذا لم يكن في المسألة سماع؛ فلا يقول بالقاعدة أحد من المحققين، وإن رأيت أحداً منهم يُعْمِلُها في موضع فذلك اتّباع للسماع عنده لا إجراءً لمجرد القياس".[7]

هذا هو موقع السماع مع غيره عند النحويين، وفي ذلك أفضلية ظاهرة لا يعتريها ريب، بل إنَّ السماع وحده يمكن أنْ ينهض دليلاً مستقلاً غير معتمدٍ على غيره من الأدلة في إثبات مسألة من المسائل،[8] ومن الأمثلة على ذلك أنَّ البصريين

---

(١) المنصف: ٢٧٩/١ .

(٢) الكتاب: ٢٠/٢ .

(٣) السابق: ٥٧٢/٣ .

(٤) الخصائص: ١٢٥/١ .

(٥) المقاصد: ٣/ ٤٠٠-٤٠١ .

(٦)السابق: ٤/ ٦٢٣ .

(٧) السابق: ٣/ ٥٩ .

(٨) ينظر في أدلة النحو، عفاف حسانين: ٢٧-٢٨، ومدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: ٣٦٧ .

اعتمدوا على السماع وحده في مسألة سوى بين الاسمية والظرفية،[1]وكذلك كان رأيهم في مسألة لزوم النصب إذا فُصِل بين كم الخبرية وتمييزها.[2]وكذا فعل الكوفيون حين جوّزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل في اختيار الكلام،[3] والأمثلة على ذلك كثيرة.[4]

ويكفي في دليل السماع الاعتماد على فرع واحد من فروعه في الاستدلال على المسائل النحوية، فالدليل القرآني يمكن أنْ ينهض وحده لإثبات قاعدة أو تقرير أصل، حيث احتج به الكوفيون على أنَّ (إنْ) الواقعة بعد (ما) نافية وليست زائدة،[5] وكذلك كان عامة النحويين في الشعر، فهناك مسائل لا يُقدّم فيها إلا الشعر دليلاً على الرأي، وغالباً ما يكون ذلك في المسائل التي تتعلق بما يجوز في ضرورة الشعر، كمسألة جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر.[6] أما الحديث الشريف وإنْ كان أقل من القرآن الكريم والشعر إلا أنهم أفردوه بالاستدلال أيضاً، كما في بعض مواضع الابتداء بالنكرة،[7] وكذلك كانوا في الاحتجاج بالنثر من كلام العرب، فأجازوا تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر،[8] والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب النحويين، ولا يتسع المجال لذكرها، إذ ليس من طبيعة هذا المبحث الاسترسال في عرض مزيد من الأمثلة.[9]

---

(١) ينظر الإنصاف: مسألة رقم: ٣٩ .

(٢) ينظر السابق: مسألة رقم: ٤١ .

(٣) ينظر السابق: مسألة رقم: ٦٦ .

(٤)ينظر على سبيل المثال السابق: مسألة رقم:٩، ١٤، ٣٥، ٣٦، ٤٦، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٧، ...

(٥) ينظر السابق: مسألة رقم: ٨٩ .

(٦) ينظر السابق: مسألة رقم: ٦٩، وينظر على سبيل المثال المسألة رقم: ٨، ٨١، ١١٠ .

(٧) ينظر أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: ٢٠٩/١ .

(٨) ينظر الإنصاف: مسألة رقم: ٣١ .

(٩) للاستزادة: ينظر في أدلة النحو: ٢٩، ٣٢، ٨٠، ٩٠، ١٢٨ .

هذه هي أبرز الملامح التي رسمها النحويون المتقدمون للسماع، والضوابط التي التزموها في المادة المسموعة؛ حتى تكون صافية نقية لاتشوبها شائبة، وجرى عليها العمل عند النحاة المتأخرين، على تفاوت بينهم. وستحاول هذه الدراسة في الفصول القادمة الكشف عن جوانب ذلك الالتزام عند الإمام الشاطبي، ومنهجه في تناول المادة المسموعة وكيفية معالجتها والاحتجاج بها.

الفصل الأول: منهج الشاطبي في تناول الشواهد النثرية:

المبحث الأول: منهجه في عرض الشواهد وتوثيقها.

المبحث الثاني: عنايته بألفاظها، وتعدد الروايات فيها.

المبحث الثالث: عنايته بترتيبها ودرجاتها في الاستدلال.

المبحث الرابع: اتكاؤه على ثقافته الأصولية.

المبحث الأول

منهجه في عرض الشواهد وتوثيقها.

عُنِيَ الشاطبي بشواهد النثر على اختلافها، حتى كان من أهم السمات التي اتسم بها كتابه المقاصد، فالقارئ لهذا الكتاب لا يكاد يجد صفحة خالية من شاهد أو أكثر. ولِمَا حظيت به شواهد النثر من مساحة واسعة على امتداد عرض المقاصد؛ جاء هذا المبحث لكي يكشف عن الآلية التي انتهجها الشاطبي في عرض الشاهد، ومدى عنايته بعزوه وتوثيق نسبته.

أولاً: عبارته ومنهجه في العزو والتوثيق:

يبدو أنَّ طبيعة التوسع وغزارة مادة الكتاب ألقت بظلالها على منهج الشاطبي في تقديم شواهده، والاهتمام بعزوها وتوثيقها، فالملاحظ أنه لم يلتزم في ذلك نسقاً معيناً، بل تنوّعت أساليبه في عزو الشواهد، كما تنوعت عباراته التي يصدِّر بها شواهده، ولَم يكتفِ بتنويع تلك العبارات بحسب نوع الشاهد؛ بل نوّع عباراته حتى في الشاهد الواحد، ولعل سعة اطلاع الشاطبي، وثراء مخزونه اللغوي ساعداه على تنويع الألفاظ، وتلوين الأساليب. فكان يصدّر شواهده القرآنية بعبارات مختلفة، فتارة يسندها إلى لفظ الجلالة بعبارة: (قول الله تعالى)،[1] أو (قوله تعالى)،[2] أو(قال تعالى)،[3] وتارة يكتفي بإسنادها إلى القرآن الكريم، مستخدماً عبارات أخرى، جاء منها: (وفي القرآن

---

(١) ينظر المقاصد: ١/٤٨، ٧٣، ٧٧، ١٤٣، ١٦٩، ١٧٠، ٢٥٠، ٢٦٥، ٣٣٣، ٤٦٣، ٥٣٥، ٢/٤٧، ٤٩، ٤٩، ١٥٩، ١٧٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٦١، ٣/١٠٤، ١٨٦، ٤٥٢ ...

(٢) ينظر السابق: ١/٩٧، ٢١٤، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٣٦، ٤١٣، ٤٣٧، ٥٣٧، ٦٣٣، ٢/٦، ٤١، ١٩٠، ٢٤٠، ٣٨١، ٤٠٢، ٤٤٣، ٥٣٨، ٥٣٩، ٣/٣٢، ٣٨، ١٦٧، ٤/٦٣٩، ٦٨٨، ٥/٣١، ٩/٤٥٠ ..

(٣) ينظر السابق: ١/٢٨، ٤١، ٢٦١، ٤٢١، ٥٥٤، ٦٣١، ٢/٤٧، ٧٥، ٣٣٥، ٣٧٩، ٤٠٤، ٣/١٤٧، ٦/١٥٤، ٣٦١، ٣٧٠، ٧/٣٩، ٦٧، ٩/٣٧٠، ...

الكريم)،[1] (وفي التنزيل الكريم)،[2] (وفي الكتاب العزيز)،[3] (وفي القرآن العزيز)،[4] إلى غير ذلك من العبارات.

وقد لا يذكر شيئاً من تلك العبارات، وإنما يذكر اسم السورة مكتفياً بها، مِمَّا يغنيه عن أي مقدمات يسوقها، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن الاسم المنقوص غير المنون حيث ذكر أنه يجوز فيه وجهان في الوقف: إثبات الياء، وحذفها، ثمَّ قال: "ومن الحذف في هذا الوجه ما رُوِي عن نافع[5] وأبي عمرو في بني إسرائيل والكهف: ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهو المُهْتَدْ﴾[6]، من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف".[7]

في حين كان في مواضع أخرى لا يهتم بتمييز النصوص القرآنية عن غيرها، فيسوقها مع أمثلة أخرى، مِمَّا لا يُوحِي بأنها نصوص قرآنية، مثال ذلك قوله: "...فأما (كان) فجاءت لتجعل الحديث فيما مضى، إما منقطعاً أو غير منقطع، نحو: كان زيدُ الشيخُ شاباً، و ( ] \ [^)[8]".[9]

---

(١) ينظر المقاصد: ١/١٨٧، ٣١٩، ٣٣١، ٣٣٤، ٤٧٨، ٥٠٥، ٥٤٠، ٥٥٦، ٦٤١، ٢/٤٣، ١٣٣، ١٥١.. ٣٢٧، ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٦، ٤٠٤، ٣/١٤٧، ٢٦٨، ٤٨٧، ٤/٦٩٢، ٨/١٩٦...

(٢) ينظر السابق:١/٤٧٢، ٢/٥١، ٥٦، ٧٧، ٨٦، ٢٧١، ٢٨٩، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣/٣٥٣، ٨/٥١١.

(٣) ينظر السابق: ٢/ ٥٨٠، ٣/١٤٨ .

(٤) ينظر السابق: ٢/ ٨٤-٨٥ .

(٥) أبو رُوَيم، نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عرضًا عن جماعة من تابعي المدينة، منهم: عبدالرحمن بن هرمز، وشيبة بن نصاح، وغيرهم. توفي سنة ١٦٩هـ. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي: ١/٨٩، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري: ٢/٣٣٠ .

(٦) الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧ . ينظر السبعة: ٣٩١ .

(٧) المقاصد: ٨/ ٣١. وينظر أيضاً: ١/٦٣٩، ٥/١١٤، ٨/١٩٢ .

(٨) النساء:١٧.

(٩) المقاصد: ٢/١٤٥. وينظر أيضاً: ١/٩٦، ١١٣، ١٠٥، ١١٤، ١٤٠، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٩٤، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٩٧، ٤١٧، ٤٨١، ٤٥٥، ٥٥١، ٢/ ٦٥، ١٧٦، ١٨٩، ٢١٧، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٦٣، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤١٦، ٤١٩، ٣/١٢، ٤١٠، ٦١٨، ٤/٣٠٨، ٦/١١٥، ٩/٨١، ٣٨٠ .

أمَّا القراءات القرآنية فكان يعزوها لقرائها في أكثر المواضع، ويرسلها في مواضع أخرى دون عزو، فيقول:(قُرِئَ)،[1] أو (قرأ بعضهم)،[2] أو (قراءة من قرأ)،[3] وقد يفعل بها ما فعل في الآيات، فيسوقها مسبوقة بعبارات أخرى لا توحي بأنها قراءات قرآنية.[4]

وهو حين يعزو القراءة قد يكتفي بقارئ واحد، دون الإشارة إلى غيره، كما في تمثيله لزيادة (أل) التعريف، بقوله: "قرأ ابن عباس:[5]﴿أَفَرأيتُمُ اللاَّتَّ﴾[6] على فاعلٍ من (لتَّ) فالألف واللام في (اللاَّت) عند الناظم زائدتان".[7] وقوله في باب المفعول المطلق: "والنائب عن المصدر تارة يكون من لفظ الفعل، وإن كان غير جار عليه، وتارة يكون من غير لفظه. فأما الذي من لفظه فكقولهم: أنبت الله الزرعَ نباتاً،...، وفي قراءة ابن مسعود:[8]﴿وأُنْزِلَ المَلائكَةُ تَنْـــزِيلاً﴾[9] ومصدرُ أُنْزل إنزالاً، وتتزيلاً

---

(١) ينظر المقاصد:١/٤٣٤، ٥١٠، ٥/٥٦٤، ٥٧٠، ٧/٢٠، ٨٢، ٩/٤٦٣ ...

(٢) ينظر السابق: ١/٥١٣، ٥٧٣، ٢/ ٢٥٧، ٣/٣٠، ٣٠٨، ٦/١٦٠ ...

(٣) ينظر السابق: ١/ ١٠٧، ٤٨٧، ٢/٣٤٤، ٣٩١، ٤٠٢، ٥٧٦، ٣/٣٤، ٥/٩، ٢٧٧، ٧/٧٩، ٩/٦، ٢٢١..

(٤) ينظر السابق:١/٣٣٧، ٤٣٣، ٣٩٧، ٥٧٣، ٢/٣٦، ٥/٢٧٤، ٨/ ٢٢٨، ٩/١٧٨...

(٥) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب t، ابن عم رسول الله r، حبر الأمة وترجمان القرآن، لم يكن على على وجه الأرض في زمانه أعلم منه. قرأ القرآن على أبيّ. وروى عن النبي r، وعن عمر وعثمان وعلي y، توفي بالطائف سنة ٦٨هـــ. ينظر معرفة القراء: ١/٤٥، غاية النهاية: ١/٤٢٥ .

(٦) النجم:١٩. وهي قراءة ابن عباس وطلحة. ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني: ٢/٢٩٤ .

(٧) المقاصد: ١/٥٥٩ .

(٨) عبدالله بن مسعود الهذلي، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً، لزم النبي r وخدمه، شهد بدرًا ومابعدها، ولي بعد وفاة النبي r مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان t، توفي سنة ٣٢هـــ. ينظر: معرفة القراء: ١/٣٢، غاية النهاية: ١/٤٥٨ .

(٩) الفرقان:٢٥. وهي قراءة عبد الله بن مسعود، والأعمش، وقرأ الجمهور: (ونُزِّل) مبنياً للمجهول. ينظر تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٦/٤٩٥ .

مصدرُ نَزَّلَ كقراءة الجماعة.."[1]

وقد يعزو القراءة لأكثر من قارئ، مظهراً براعة في الحفظ، وقوة في استحضار وجوه القراءات، وهو في سياق ذلك يؤكد على إلمامه التام بالقراء وقراءاتهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قوله بعد أن ذكر أنَّ المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه: "ومثال ما هو جُزء: قراءة الحسن، وأبي رجاء العَطَـــاردي، ومجاهد، وقتادة، وزيد بن أسلم: ﴿تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيَّـــارة﴾.[2] ورُويت أيضاً عن ابن كثير[3]،

---

(١) المقاصد: ٣/ ٢٢٦، وينظر أيضاً: ٨/١، ٤٦، ٤٣٠، ٥١٩، ٥٥٢، ٦٠٨، ١٣٣/٢، ٢٠٩، ٢٥٣، ٣٦٥، ٥٦٤، ٢٧/٣، ١٨٨، ٤٣٥، ٤٧٧، ٥٨٥، ٦٤١، ٥٢/٤، ٨٠، ١٦٨، ٤١٢، ٦٣٩، ٧٦/٥، ١٠٨، ٢٤٢، ٣٤٠، ٦٧٤، ٨٣/٦، ١٤٢، ٢٥٨، ١٢١/٧، ٢٠٢، ١١٨/٩، ٢٠٧، ٣٣١، ٤٥٨.

(٢) يوسف:١٠. ينظر البحر المحيط:٢٨٤/٥ .

- الحسن هو: الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري، من سادات التابعين وكبرائهم، إمام أهل البصرة في زمنه، أبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري t، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي r، توفي سنة ١١٠هـــ. ينظر: معرفة القراء: ٦٥/١، غاية النهاية: ٢٣٥/١، الأعلام: ٢٢٦/٢ .
- وأبو رجاء هو: عمران بن تميم، البصري التابعي الكبير، أخذ القراءة عن ابن عباس، ولقي أبا بكر الصديق y، توفي سنة ١٠٥هـــ. ينظر معرفة القراء: ٥٨/١، غاية النهاية: ٦٠٤/١ .
- ومجاهد هو: مجاهد بن جبر المكي، المقرئ، المفسر، أحد الأعلام التابعين، قرأ على ابن عباس، وروى عن عائشة وأبي هريرة وجماعة، قرأ عليه خلق كثير. توفي وهو ساجد سنة ١٠٣هـــ. ينظر معرفة القراء: ٦٦/١-٦٧، غاية النهاية: ٤١/٢-٤٢ .
- وقتادة هو: أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري، الأعمى المفسر. أحد الأئمة في حروف القرآن وله اختيارات، روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن مالك. توفي سنة ١١٧هـــ. ينظر غاية النهاية: ٢٦/٢، الأعلام: ١٨٩/٥.
- وزيد بن أسلم هو: أبو أسامة المدني، حدَّث عن والده أسلم، مولى عمر، وعن عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع، وأنس بن مالك، وحدَّث عنه مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي. توفي سنة ١٣٦هـــ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٨١/٩، الأعلام: ٥٦/٣ .

(٣) عبدالله بن كثير المكي، أحد الأئمة السبعة، وإمام المكيين في القراءة، ولد سنة ٤٥هـــ، وروى عن عدد من الصحابة كعبدالله بن الزبير، وأنس بن مالك وغيرهما، توفي بمكة سنة ١٢٠هـــ. ينظر معرفة القراء:٨٦/١، غاية النهاية: ٤٤٣/١ .

وحمزة.[1] وحكى سيبويه:[2](ذَهَبَت بعضُ أصابعه) فالبعض هنا جزءٌ من المضاف إليه".[3]

وكذلك تمثيله لعطف الفعل على الجزاء بالفاء والواو، قال:"فمثال الفاء قوله تعالى: ([Z ¥ X W V U T S R Q P O

\ [^ _)[4] قُرِئت هذه الآية بالثلاث الحركات في (يغفرُ) و(يعذِّبُ) فقراءة الجزم لمن عدا نافعاً وابن عامر[5]، وقراءة الرفع لهما،[6] وقراءة النصب[7] في غير السبع حكاها سيبويه، وهي مروية عن ابن عباس وأبي حيوة[8] والأعرج[9]...".[10]

---

(١) حمزة بن حبيب الزيات، الكوفي، أحد الأئمة السبعة، وإمام الناس في القراءة بالكوفة بعد (عاصم)، ولد سنة ٨٠هـ. وأدرك بعض الصحابة. وتوفي سنة ١٥٦هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٩٠-٩٢، غاية النهاية: ١/٢٦١-٢٦٣، الأعلام: ٢/٢٧٧ .

(٢) الكتاب:١/٥١ .

(٣) المقاصد: ٤/٤٨ .

(٤) البقرة:٢٨٤.

(٥) عبدالله بن عامر بن يزيد الدمشقي اليحصبي، أحد الأئمة السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، وعثمان y، أمِّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة، توفي سنة ١١٨هـ. ينظر معرفة القراء: ١/٨٢، غاية النهاية: ١/٤٢٣-٤٢٥.

(٦) ينظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٩٥.

(٧) ينظر الكتاب: ٣/٩٠، البحر المحيط: ٢/٣٦٠ .

(٨) شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، توفي سنة ٢٠٣هـ، ينظر غاية النهاية: ١/٣٢٥ .

(٩) أبوصفوان، حميد بن قيس الأعرج، أخذ القراءة عن مجاهد، وعرض عليه القرآن ثلاث مرات، وروى عنه القراءة عرضًا أبوعمرو بن العلاء وسفيان بن عيينة وغيرهما. توفي سنة ١٣٠هـ. ينظر معرفة القراء: ١/٩٧، غاية النهاية: ١/٢٦٥ .

(١٠) المقاصد: ٦/١٥٤، وينظر أيضاً: ١/٢٢٠، ٤/١٠٧، ٦٤٢، ٥/٥٠٢، ٦/ ٨٦، ٩٧، ١٠١، ١٦٠، ٢٥٨، ٣٦٢، ٤٧٠، ٨/١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٩٦، ٢٦٣، ٩/٣٢٢، ٣٣١، ٣٧٠، ٤٢٦، ٤٥٠.

ويُلاحظ أنَّ موقع العزو في القراءة يختلف بين موضع وآخر، فالغالب أن يسوق العزو قبل القراءة، وأحياناً يترك ذلك حتى يفرغ منها رغبة في تنويع طرق العرض،[١] ومما جمع فيه بين الطريقين قوله في ياء المتكلم: "ونَدَر إسكانها بعد الألف في قوله تعالى: ﴿ومَحْيَايْ﴾[٢] في الوصل، وقرأ بذلك من القراء نافع بخلاف عنه. وكذلك نَدَرَ كسرُها مع غير الألف، فقد حُكي أنها لغة لبعض العرب، وعليها قراءة حمزة من السبعة: ﴿وما أنتم بِمُصْرِخِيِّ﴾[٣] وهذا نادرٌ لم يَعتد به الناظم"[٤]

ومن اختلاف طرق العزو لديه؛ أن ينسب إلى بلد القراءة، كقراءة الكوفيين،[٥] وقراءة الحرميين،[٦] وأهل الحجاز وتميم.[٧] حيث ذكر في إعمال (إنْ) المخففة: "أنها إذا خُفِّفت صار في إعمالها للعرب وجهان: إبقاؤها على ما كانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال: (فقلّ العملُ) ولكنه مع ذلك قياس، فتقول: إنْ زيداً قائمٌ، ومنه في القرآن الكريم: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم﴾[٨] وهي قراءة الحرميين وأبي بكر[٩]..."[١٠]

---

(١) ينظر على سبيل المثال المقاصد: ٦٣٤/٤، ٦٧٤/٥، ٦٩٣، ٧٠/٦، ١٦٠، ٢٥٣، ٣٦٢، ٧/٨، ١١٧، ١٩٦، ٦/٩، ٢٠٧، ٣٧٠، ٤٢٦ .

(٢) الأنعام: ١٦٢. ينظر السبعة: ٢٧٤، و البحر المحيط: ٤/ ٢٦٢، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٧٩.

(٣) إبراهيم:٢٢. ينظر السبعة: ٣٦٢، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢٩٨/٢ .

(٤) المقاصد: ٤/ ١٩٨ .

(٥) ينظر السابق:٦٠٨/١، ٥/ ١٨٧، ١١٩/٨ ..

(٦) ينظر السابق: ١٠٤/٣، ٣٤٠/٥، ٢٦٣/٨ ..

(٧) ينظر السابق: ٦/ ٢٥٨ .

(٨) هود:١١١. قرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ) مخففة (كلاًّ لَمَا) مخففة، ينظر السبعة: ٣٣٩ .

(٩) شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، راوية عاصم، قرأ عليه القرآن ثلاث مرات، وقرأ عليه خلق كثير. توفي سنة ١٩٣هـ. ينظر معرفة القراء: ١١٠/١، غاية النهاية: ٣٢٥/١ .

(١٠) المقاصد: ٢/ ٣٨٦ .

ولم يكن اهتمامه منصباً على القراء فحسب، بل كان يذكر الرواة ويفصِّل في قراءاتهم، قال بعد أنْ أورد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾[1] وقوله ﴿لَمۡ يَحِضۡنَ﴾[2] وقوله: ﴿O P Q R S T﴾[3]: "ويحتمل هنا أن يكون في كلامه مهموزاً همزة مخففة، وهي قراءة قالون عن نافع، وقُنْبُل[4] عن ابن كثير، ويحتمل أن تكون مخففة، وهي قراءة ورش[5] عن نافع، وإحدى الروايتين عن أبي عمرو والبزِّي[6]، ومنهم من ينقل عن ورش أنه قرأ بالياء،[7] وهو من المحتمل هنا".[8]

وكان يذكر بعض المصاحف التي تتمثل فيها بعض القراءات، كمصحف أهل الشام،[9] ومصحف عبدالله بن مسعود،[10] وحرف أبيّ.[11] كما يحرص على الإشارة

---

(١) الطلاق:٤.

(٢) الطلاق:٤.

(٣) الأحزاب:٤.

(٤) محمد بن عبدالرحمن بن محمد المخزومي بالولاء، ولُقب بقنبل؛ لأنّه كان من قوم يُقال لهم القنابلة، كان إمامًا في القراءة انتهت إليه مشيخة القراءة في الحجاز، وهو من أشهر من روى عن ابن كثير المكي. توفي سنة ٢٩١هـ. ينظر معرفة القراء: ٣٢٠/١، غاية النهاية: ١٦٥/٢-١٦٦ .

(٥) أبو سعيد، عثمان بن سعيد، القبطي، المصري، كان ثقة حجة، جيد القراءة، حسن الصوت، قرأ على نافع أربع ختمات، وتوفي سنة ١٩٧هـ. ينظر: معرفة القراء: ١٥٢/١، غاية النهاية: ٥٠٢/١ .

(٦) أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي بزة، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، قرأ على أبيه، وعلى عكرمة بن سليمان، وعبدالله بن زياد، وغيرهم، وقرأ عليه خلق كثير. توفي سنة ٢٥٠هـ. ينظر معرفة القراء: ١٤٤/١، غاية النهاية: ١١٩/١-١٢٠ .

(٧) ينظر الإقناع في القراءات السبع، أبو الحسن ابن الباذش: ٧٣٤ .

(٨) المقاصد: ٤٤٠/١-٤٤١، ولمزيد من الأمثلة ينظر:٢٣٨/١، ٥٤١/٥، ٨٣/٦، ٤٧٠، ١١٦/٨، ١٩٦، ٦/٩، ٣٤، ٤٥٨، ٤٦٣...

(٩) ينظر السابق: ٣٥٤/٣، ١٧٩/٤ .

(١٠) ينظر السابق:٦/ ٣٦٢.

(١١) ينظر السابق:٥٢٢/١.

=

إلى نوع القراءة، فإن كانت من القراءات السبع المشهورة فإنه يقول: (قُرِئ في السبع)،[1] وإن كانت غير ذلك قال: (قرئ في غير السبع)،[2] ونادراً ما كان يشير إلى شذوذ القراءة. قال بعد أنْ أورد شروط ترخيم الاسم الخالي من هاء التأنيث: "وقد كثُرَ الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، ...، قُرِئ في الشاذّ:[3] ﴿وَنَادَوا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾".[4]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الشاطبي يحترم القراءات المتواترة؛ لذا فهو يسوِّي بينها وبين الآيات القرآنية، فيسوق القراءة بعبارة النص القرآني، مثال ذلك: استدلاله على جواز حذف حرف الجر مع (أنّ وأنْ)، بقوله: "لا يُقْتصَرُ به على المنقول، بل يجوز معهما قياساً، فتقول: جئتُ أنْ أُكرِمَكَ،...، ومنه في القرآن الكريم: ﴿وأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وأنَا ربُّكُم فَاتَّقُونِ﴾[5] التقدير: ولأنّ هذه أمتكم..".[6]

وأوضح من هذا قوله في موضع آخر: "العرب أخبرت عن المبتدأ الواحد بخبرين، وبأكثر من خبرين، فالإخبار بخبرين نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وفي قراءة عبدالله:

وأبيّ هو: أبوالمنذر، أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي، من كُتاب الوحي، وهو أقرأُ الصحابة. شهد بدرًا وأحدًا والخندق، والمشاهد كلها مع رسول ﷺ، توفي سنة ٢١هـ. ينظر تذكرة الحفاظ: ١/١٦-١٧، غاية النهاية: ١/٣١ .

(١) ينظر المقاصد:١/٣٣٦، ٢/٣٧٦، ٤٠٠، ٣/١٠٤، ٤٧٨، ٤/١٧٨، ٥/٣٠٨، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٥، ٥٣٣، ٦/٨٧، ٨/٧٩ ..

(٢) ينظر السابق: ١/٣٢٩، ٥/٦٧٤، ٦/١٥٤، ١٣، ٩/٤٦٣..

(٣) الزخرف:٧٧. وهي قراءة علي بن أبي طالب وعبدالله ابن مسعود ويحيى والأعمش. ينظر المحتسب: ٢/٢٥٧.

(٤) المقاصد: ٥/ ٤٢٣، وينظر: ١/١٧٦، ٢/٣٤٤ .

(٥) المؤمنون:٥٢. بفتح همزة (أنَّ) وتشديد النون، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسرها وتشديد النون. ينظر السبعة: ٤٤٦.

(٦) المقاصد: ٣/١٤٧ .

(وهذا بَعْلِي شَيْخٌ)[1]. وفي القرآن أيضاً: (كَلاَّ أنها لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى)[2] على قراءة الرفع، وهي لمن عدا حفص".[3] فيلاحظ أنه نصّ على قراءة عبدالله بن مسعود t، وصدّر قراءة بقية السبعة بعبارة (وفي القرآن).

وكما كان في شواهد القرآن الكريم، كذلك كان في الحديث الشريف، حيث حرص على بيان نوع شاهده من الحديث، فتارة ينسبه إلى النبي r[4]، وأخرى يكتفي بالنص على أنه (جاء في الحديث)، أو (في الصحيح)، أو ما شابه ذلك.[5]

فمن الأول قوله في مسوغات الابتداء بالنكرة: "ويجري مجرى هذا كون النكرة عاملة في معمول، ومن ذلك قول النبي r:[6](أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ)".[7] وكذلك استدلاله لجواز الإخبار عن الذات بظرف الزمان إذا كان من باب النفي العام بـ"قول النبي r :[8](إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَه، وإذا هَلَكَ

---

(١) هود: ٧٢. برفع (شيخ) وهي قراءة عبدالله بن مسعود t، في البحر المحيط: ٥/ ٢٠١ .

(٢) المعارج: ١٥، ١٦. وهي قراءة القراء السبعة، وروى حفص عن عاصم (نزاعةً) بالنصب، ينظر السبعة: ٦٥٠.

(٣) المقاصد: ٢/١٣٣ . ولمزيد من الأمثلة ينظر: ١/٢٢٩، ٢/١٧٦، ٤/٢٦٥، ٦/٣٨٤ ...
وحفص هو: حفص بن سليمان بن المغيرة، أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم بن أبي النجود، وكان ربيبه، وهو ثقة ثبت. توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر معرفة القراء: ١/١٤٠-١٤١، غاية النهاية: ١/٢٥٤ .

(٤) ينظر المقاصد: ١/٢٩، ٣٠١، ٦٠٦، ٦٤٠، ٢/٥٠، ٣/ ٢٧٨، ٣٩٩، ٤/٥١٣، ٥/٩٧، ٥٥١، ٦/١٦٧، ٢٤٨، ٩/٤٨٩.

(٥) ينظر السابق: ١/٩، ١٥، ٤٢، ١٤٨، ٢٨٤، ٣٠٣، ٥٥٧، ٢/١١٧، ١٤٦، ٢٩٩، ٣١٠، ٥٥٧، ٣/١٧٥، ٣٢٩، ٣٩٩، ٤٢٩، ٥٢٦، ٧١٠، ٤/٨، ٣٠، ١٦١، ١٩٥، ٢٤١، ٣٦٦، ٤٣٥، ٥٣١، ٥/٨٧، ١٥٤، ٤٧٢، ٤٩٣، ٦/٢٣، ٦٧، ٢٥٠، ٣٦٨، ٧/١٧٦، ٨/٢٦٣، ٩/٢٢٤.

(٦) مسند أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني: ٥/١٦٧ (٢١٥١١)، صحيح مسلم، الإمام مسلم النيسابوري: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف: ٢/٦٩٧ (١٠٠٦).

(٧) المقاصد: ٢/ ٤٣ .

(٨) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل: كتاب الخمس، باب قول النبي r أحلت لكم الغنائم: ٣/١١٣٥ (٢٩٥٢).

قَيصَر فلا قَيصَر بَعْدَه)".[1]

ومن الثاني إشارته إلى أنَّ من مواضع مجيء الحال جامداً؛ أنْ يُتَأوَّل بالمشتق، من غير تكلُّفٍ ولا تعسُّفٍ، قال: "... ومنه في الحديث قوله u:[2](أحياناً يتمثَّلُ لي المَلَكُ رجُلاً)، أي مِثْل رجلٍ، وما أشبه ذلك مما كان على حذف المضاف".[3]

ومما جمع فيه بين العبارتين قوله: "وفي الحديث:[4](الكَلِمَةُ الطيِّبَةُ صَدَقَة)، وفي الصحيح:[5](أصدقُ كلمةٍ قالها لبيد:[6] ألا كُل شيءٍ ما خلا الله باطلُ)".[7] وذلك في استدلاله على أن الكلمة قد تُطلق ويُقْصَد بها الكلام التام.

وكان يسوق الحديث -أحيانًا- مسبوقاً بذكر راويه، قال في شرح مقدمة الألفية: "وقد جاء في الصحيح عن واثلة بن الأصقع[8] أنه قال:[9](قال رسول e: إن الله اصطفى من ولد آدم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل.. الحديث)، وخرّج

---

(١) ينظر المقاصد: ٢/ ٢٥ .

(٢)صحيح البخاري: كتاب الوحي، باب كيف كان بدء الوحي: ١/٤ (٢).

(٣) المقاصد: ٣/ ٤٢٩ .

(٤)مسند أحمد: ٢/٣١٦ (٨١٨٦)، صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب طيب الكلام: ٥/٢٢٤١ (٥٦٧٦).

(٥) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب أيام الجاهلية: ٣/١٣٩٥ (٣٦٢٨) مع اختلاف يسير، وكذا في صحيح مسلم، كتاب الشعر: ٤/١٧٦٨ (٢٢٥٦).

(٦) أبوعقيل، لبيد بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام، ووفد على النبي r، ويعد من الصحابة، وترك الشعر، فلم يقل في الاسلام إلا بيتا واحدا. توفي سنة ٤١هـ. ينظر الشعر والشعراء: ٢/٢٧٤، الأعلام: ٥/٢٤٠ .

(٧) ينظر المقاصد: ١/٤٢.

(٨) واثلة بن الأصقع بن كعب بن عامر الليثي، شهد غزوة تبوك، وكان من فقراء المسلمين، روى عنه أبو إدريس الخولاني، وشداد أبو عمار، ومكحول، ويونس بن ميسرة، وإبراهيم بن أبي عبلة، وخلق آخرهم مولاه معروف الخياط. توفي سنة ٨٥هـ. ينظر حلية الأولياء: ٢/٢١، سير أعلام النبلاء: ٥/٣٧٩.

(٩) مسند أحمد: ٤/١٠٧ (١٧٠٢٧)، صحيح مسلم: كتاب الفضائل: باب فضل نسب النبي r ٤/١٧٨٢ (٢٢٧٦)، مع اختلاف في اللفظ.

الترمذي[1] عن العباس[2] أن رسول الله e قال:[3](إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل، فجعلني في خيرهم بيتاً). والشرف: الرفعة في نسبٍ أو دينٍ، وأصله من الشَّرَفِ: وهو المرتفع من الأرض".[4]

وقد يُسنِدُ الحديث إلى من وقعت عليه قصته، كما في حديث الغامدية، وأشار إليه في حديثه عن حذف الشرط وبقاء الجواب، قال: "ومنه قوله u:[5](إمَّا لا فأعني على نفسك بكثرة السجود)، التقدير: إن كنت لا تفعلُ غير هذا، أوْ لا تقولُ غير هذا فأعِنِّي. وفي حديث الغامدية قوله u:[6](إمَّا لا فاذهبِي حتى تلدِي) الحديث".[7]

وفي تناوله للآثار، غالباً ما يذكر الأثر مقروناً باسم قائله، كما في استدلاله لجواز الإخبار عن الذات باسم الزمان إذا كان موصوفا، قال: "نحو قولك: نحنُ في زمان طيِّبٍ، ومنه قول عبدالله بن مسعود t:[8](إنكم في زمان كثيرٌ فقهاؤه، قليلٌ قراؤه،

---

(١) أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ، تتلمذ للبخاري، وكان يضرب به المثل في الحفظ. توفي سنة ٢٧٩هـ. ينظر تذكرة الحفاظ: ٦٣٣/٢، سيرأعلام النبلاء: ٢٧١/٢٥، الأعلام: ٣٢٢/٦ .

(٢) العباس بن عبدالمطلب عم النبي r، وأبوخلفاء الدولة العباسية، أسلم قبل الفتح وتوفي في خلافة عمر t. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني: ٦٣١/٣، سير أعلام النبلاء: ٦٥/٣.

(٣) سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي: ٥٤٣/٥ (٣٥٣٢) مع اختصار واضح في ألفاظه.

(٤) المقاصد: ١٥/١. وينظر أيضاً: ٩/١، ١١، ١٥، ٣٠، ٤/ ١٦٨، ٤٢٨، ٤٩٨، ٥١٦، ١٣٠/٦، ٢٧٨/٩، ٤٩٠.

(٥) مسند الإمام أحمد، مع اختلاف في اللفظ: ٥٠١/٣، وفي صحيح مسلم: كتاب الصلاة: باب فضل السجود والحثّ عليه: ٣٥٣/١ (٤٨٩) بلفظ: (...قال فأعني على نفسك بكثرة السجود) ولا شاهد على هذه الرواية.

(٦) صحيح مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا: ١٣٢٣/٣ .

(٧) المقاصد: ٦/ ١٦٧ .

(٨) موطأ مالك، مالك بن أنس، كتاب النداء للصلاة، باب جامع الصلاة: ٢٤٢/٢ (٥٩٧) مع اختلاف في اللفظ.

كثير من يعطي، قليل منْ يسأل).[1]

ومن الآثار التي لم ينسبها؛ أثرٌ ساقه في قول الناظم (عملُ برٍّ يزينُ) قال:"وهنا نكرة أضيفت إلى نكرة فأفاد الابتداء بها، وأيضاً نكرة لم يُرد بها واحدٌ من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدين. أما الأول: ... وأما الثاني: فهو ممكن أن يريده وإن كان فيه إضافةٌ؛ إذ هو في ذلك مرادف لما لا إضافة فيه، وذلك قولهم:[2](تمرةٌ خير من جرداةٍ)، و(رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ)".[3]

ونراه في بعض المواضع يسوّي بين الأثر والحديث، وكأنه يعتبر الأثر بمنزلة الحديث، قال: "جاء في الحديث من قول عائشة -رضي الله عنها-: (فلا أستطيع أن أصومه إلا في شعبان، الشغلُ برسول الله r). التقدير: يمنعني الشغل".[4] وهذا الأثر استدل به على جواز حذف الفعل إذا دلّت الجملة على معنى الفعل لا لفظه.

ومع حرص الشاطبي على النصّ لشواهده من الحديث، إلا أنَّ الناظر لا يلبث أنْ يجد بعض الأحاديث التي ندّت عن هذا النهج، فيذكرها على وجه لا يُنبئ عن كونها أحاديث شريفة، وهي وإنْ كانت قليلة،[5] إلا أنَّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى شيء منها، كقوله في مواضع حذف المبتدأ: "ومنها ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو: (سُبُّوحٌ قدُّوس، ربّ الملائكة والروح)، وكذلك:[6](خير ما رُدَّ في أهلٍ ومال) ومـــا

---

(١) المقاصد: ٢/٢٣، ولمزيد من الأمثلة ينظر: ١/١٤٨، ٢٢٢، ٢/٢٣، ١٨٧، ١٨٨، ٣٩١، ٣/٣٢٨، ٤٧٨، ٦١١، ٤/٥٣١، ٥/١٢١، ١٥٤، ٣٦٦، ٣٧٦،...

(٢) أثر منسوب لعمر بن الخطاب t ينظر موطأ مالك، كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم: ٣/٦١٢، (١٥٧٣). وقد نسبه ابن مالك إلى ابن عباس t. ينظر شرح التسهيل، ابن مالك: ١/٢٩٣.

(٣) المقاصد: ٢/ ٤٤ .

(٤) السابق: ٢/ ٥٦٦، وينظر: ٣/٥٩١، ٦/٣١ .

(٥) ينظر السابق: ١/١٤، ٤٩، ٦١، ٦٤، ٢١٦، ٢/٤٤، ٢٣٨، ٣/ ٢٤١، ٦١٤، ٤/٦٠ ...

(٦) جمهرة الأمثال، أبوهلال العسكري: ١/٢٤١، مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني: ١/٤١٣ .

أشبه ذلك".[1] فقوله: (سُبُّوحٌ قدُّوس...) حديث صحيح ثابت في صحيح مسلم.[2] ولعل ما دعا الشاطبي إلى عدم النص على هذا الحديث وغيره؛ اتكاله على شهرته وذيوعه بين الناس، والله أعلم.

أمَّا منهجه في شاهد النثر من كلام العرب، سواء كان قولاً مأثوراً، أو مثلاً، أو لغة من لغات العرب، فكان إما العزو مباشرة إلى العرب، أو إلى من حكاه من النحويين أو الرواة، سواء نصّ على قائله أم لم ينص.

أما العزو إلى العرب فاستخدم فيه عبارات عدة، ومن تلك العبارات قوله: (العرب تقول)،[3] و(قالت العرب)،[4]و(قول العرب)،[5] و(من كلام العرب)،[6] و(قولهم)،[7] و(قالوا)،[8] و(قالوا في المثل)،[9] وقد يضيف بعض الأوصاف إلى القائل كـ(قول بعض فصحائهم)،[10] و(روى الثقات عن العرب).[11] أو ما أشبه ذلك.

---

(١) المقاصد: ١٠٢/٢ .

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب مايقال في الركوع والسجود: ٣٥٣/١ (٤٨٧).

(٣) ينظر المقاصد: ١٥٨/١، ٥٦٨، ٢٥٤/٣، ٢٨٥، ٥٢٣، ٦٩٣، ٨/٤، ٦٧٤/٥ ...

(٤) ينظر السابق: ١/ ٣٩٧، ٢/ ٤٨٤، ٢٥٥/٣، ٤٢٥، ٥٢٨، ١٤٤/٤، ٤٦٥، ٢٩/٥، ١٢٧، ١٦٥...

(٥) ينظر السابق: ١٨٥/١، ٣٢٦، ١٦٤/٢، ٢٠١، ٢٦٢، ٦٨١/٣، ٤٧/٤، ٥٢٣، ٥٤٧، ١٧٧/٥، ٤٠/٧.

(٦) ينظر السابق:٨٤/٢، ٤٧٤، ٤٤٣، ٥٢٧/٣، ٦٣١، ٧٠/٤، ٢٨١، ٢٤٧/٥، ٤٠٩، ٥٠٦، ٣٩٣/٧.

(٧) ينظر السابق: ٤٤/١، ١٨٦، ٢٠٩، ٣٩١، ٤٣٥، ٥٦/٢، ١٢٦، ٢٣٨، ٣٣٨، ٤١٤، ١٤٥/٣، ٢٩٦، ٤٨٣، ٥٧٠، ١٣٣/٤، ١٨٤، ٢٧٠، ٤٣٤، ٤٥٨، ١٠٠/٥، ١٠١، ٤٠/٧، ٢٤٦/٨، ٥٤/٩.

(٨) ينظر السابق: ١٧٠/١، ٣١٩، ٤٩/٢، ٤٣٠، ١٦٣/٣، ٢٩٧، ٤٣٤، ٤٦٢، ٤٧٨، ١٤٤/٤، ٢١٥، ١٤٠/٥، ١٨٨/٩، ٤١٢...

(٩) ينظر السابق: ٤٥٤/٢، ٣٦٨/٤، ٥٤٠/٥، ٣٩٣/٧، ٢٩٤/٨ .

(١٠) ينظر السابق: ٤٥٣/١ .

(١١) ينظر السابق: ٢/ ٣٧٢، ٣٥٦/٣، ٣٦٨، ٢٦٨/٥ .

وأمَّا العزو إلى من حكاه من النحويين أو الرواة فالأمثلة على ذلك كثيرة، منها قوله: "قال أبو عمرو: سمعت يونس[1] يقول: هذا كمءٌ كما ترى، لواحد الكمأة فيذكّرونه، فإذا أرادوا جمعه قالوا: هذه كَمْأةٌ. وقال أبو زيدٍ: (قال منتجع: كمْءٌ واحد، وكمأةٌ للجميع، وقال أبوخَيْرَةَ: كَمْأةٌ للواحد، وكَمْءٌ للجميع، فَمَرّ رؤبة بن العجاج[2] فسألوه فقال: كَمْءٌ وكَمْأةٌ، كما قال منتجع)".[3] وقوله:"حكى الزجاج عن النحويين: أنهم حكوا: (بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ)، وحكى ابن الطراوة[4]: (بئسما بطٌّ ولا نرْعاها)، وحكى سيبويه: (غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا)، وما أشبه ذلك".[5] وقوله:"سمع الأخفش أعرابياً يقول: (قالهنّ حيٌّ رباحٍ)".[6] وقوله:"حكى أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ)"،[7] وقوله:"قالت تميم للحجاج[8]: أقْبِرنا صالحاً، وكان قد صَلَبَه، فقال: (دُونَكُمُوهْ)"[9] وقوله: "قال خطيب وفد طيء: (بالفضل ذو فضّلكم الله بِهْ، والكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ)".[10] و" قالوا: (ما عليه طَحْرِيَةٌ)، أي قطعة ثوب، حكاه

---

(١) أبو عبدالرحمن، يونس بن حبيب، الضبي بالولاء، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم. توفي سنة ١٨٢هـ. ينظر طبقات النحويين: ٥١، نزهة الألباء: ٥٢ .

(٢) رؤبة بن العجاج التميمي الراجز، من أعراب البصرة، كان رأسًا في اللغة، روى عنه طائفة، منهم أبوعبيدة وأبوزيد. توفي سنة ١٤٥هـ. ينظر وفيات الأعيان: ٣٠٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٢٠٦/١١.

(٣) المقاصد: ٦/ ٣٧٤-٣٧٥ .

(٤) سليمان بن علي السبائي المالقي، من نحاة الأندلس، أخذ عن الأعلم، من مصنفاته: (الترشيح)، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، توفي سنة ٥٢٨هـ. ينظر البلغة: ١٠٨، بغية الوعاة: ٦٠٢/١ .

(٥) المقاصد: ٤/ ٥٢٥-٥٢٦ .

(٦) السابق: ٥٣/٤ .

(٧) السابق: ٣/ ٤١٢ .

(٨) أبومحمد، الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد داهية، ذو شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة، تولى إمارة مكة والمدينة والطائف والعراق على عهد عبد الملك بن مروان. توفي سنة ٩٥هـ. ينظر وفيات الأعيان: ٢٩/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٩/٧، الأعلام: ١٦٨/٢ .

(٩) المقاصد: ٥/ ٥٠٣ .

(١٠) السابق: ٨/ ١٨ .

أبوعبيدة عن أبي الجراح، لغة في (طِحْرِيَة)".[1] وقوله: "ومنه قول عبيد بن الأبرص:[2] (حال الجريض دون القريض)".[3] إلى غير ذلك من الأمثلة.[4]

ولعل محاولة الشاطبي نسبة الأقوال إلى من حكاها من النحويين إذا تعذّر عليه إيجاد القائل؛ دليل على اهتمامه بتوثيق شواهده قدر المستطاع، كما تدل على ثقته الكبيرة بما ينقله النحاة، وذلك لأنهم: "لم يُثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام"[5] و"أنَّ ما نقلوه فهُم ذَوُو عهدته، وهم محمولون على الصدق".[6]

ومما لم يُسنده لقائلٍ بعينه قوله: "فإن جاء ما ظاهره ذلك فمؤولٌ، كما قال القائل: (فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي فاختصرها، فقيل: أتقول جاءته كتابي؟؟ فقال أليست بصحيفة)".[7] وقوله: "ولا يُحْكَى إلا على قول من قال: (دَعْنَا من تَمْرتانِ) وقد قِيلَ له: ما عنده تَمْرَتَانَ".[8] وقوله:"كما قال القائل: (أكلت لحماً سمكاً تمراً)".[9] وقوله: "ورأت امرأة من العرب شاةً سالَ أنفها، فقالت: (سرعان ذي إهالةً)[10] أي: سَرُعَ شَحْمُ هذه الشاة. والإهالة: الشحم...".[11]

---

(١) المقاصد: ٨/ ٢٨٨ .

(٢) أبو زياد، عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، من مضر، شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها. توفي سنة ٢٥هـ. ينظر طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي: ١٣٨/١، الأعلام: ١٨٨/٤ .

(٣) المقاصد: ٢٩٥/٥.

(٤) ينظر على سبيل المثال السابق: ٣٩٥/٢، ٥٥٧، ٢٦٦/٣، ٤٩٨، ٥٦٣، ٥٨١، ٦٠/٤، ٢٤٠/٥، ٢٩٥، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٨٠، ٥٠٣، ٩٣/٦، ١٩٦، ٢٧٢، ٣٢٦، ٣٩٦، ١٠٣/٧، ٣٠٨، ٥٩٤..

(٥) السابق: ٤٩٣/٤ .

(٦) السابق: ٤٢٤/٦ .

(٧) السابق: ٢/ ٥٦٧ .

(٨) السابق: ٣٣٨/٦ .

(٩) السابق: ١٦٣/١ .

(١٠) جمهرة الأمثال: ٥١٩/١، وفي مجمع الأمثال: ٣٣٦/١: (سرعان ذا إهالة).

(١١) المقاصد: ٥/ ٤٩٨.

وقد يسوق القول أو المثل بذكر حكايته، أو ما يوضح المقصود منه، حتى يضع القارئ في جو النص وظروفه، فيسهل عليه إدراك المغزى منه، وفي ذلك دلالة على سعة اطلاعه، ومعرفته بظروف الأقوال والأمثال وملابساتها، فمن ذلك قوله: "حكى سيبويه عن بعض العرب أنّ رجلا من بني أسد قال يوم جَبَلة واستقبله بعير أعورٌ فتطيّر، فقال: (أعوَرَ وذا ناب؟)"،[1] و"قول الأحوص اليربوعي[2] حين وفد مع أبيه على معاوية t فخَطَبَ فوَثَبَ أبوه ليخطب، فَكَفَّه، وقال: (يا إياك، قد كَفَيْتُك)".[3] وقوله: "وقالوا في الدعاء على الغنم: (اللهم ضبُعاً وذِيباً) يريدون: اللهم اجعل فيها أو اجمع فيها ضبُعاً وذيباً".[4] والأمثلة على ذلك كثيرة.[5]

أمَّا لغات العرب فالحق أنَّ الشاطبي لم يعن بعزو كثير من اللغات التي استشهد بها إلى قبائلها، وإنما كان يكتفي بالإشارة إلى أنها لغة من اللغات، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فمن أمثلة ما أهمل عزوه من اللغات:

- لغة ربيعة في الوقف على المنصوب المنوَّن بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ.[6]
- لغة أهل الحجاز ولغة تميم في (مُذْ) و(مُنْذُ) بين الاسمية والحرفية، حيث أشار الشاطبي إلى اللغتين ولَم ينسبهما.[7]
- لغة بني يربوع في كسر ياء المتكلم، حيث اكتفى بالقول: "حُكِي أنها لغة لبعض العرب".[8]

---

(١) المقاصد: ٣/ ٥٢٢.

(٢) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح، شاعر هجاء، كان معاصرًا لجرير والفرزدق، وله ديوان شعر. توفي سنة ١٠٥هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٨/١٦٥، الأعلام: ٤/١١٦ .

(٣) المقاصد: ٥/٢٤١ .

(٤) ينظر السابق: ٣/ ١٦٣.

(٥) ينظر السابق: ٥/٨٢، ٢٤٠، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٨٠، ٥٠٣، ٦/٣٩٦، ٧/٣٠٨، ٤٩٨، ٨/١٨ ...

(٦) ينظر السابق: ٣/١٦٩، ٢٢٥، ٥/٣٧١، ٤٢٨، ٦/٩٢، ٨/٦٥ ..

(٧) ينظر السابق: ٣/ ٦٩١-٦٩٢ .

(٨) السابق: ٤/١٩٨ .

- لغة طيء في قلب الألف المقصورة في آخر الاسم واواً، أو همزة، ولغة بني فزارة في قلبها ياء، اكتفى الشاطبي بالتنبيه عليها دون عزوها إلى أصحابها.[1]

أمَّا القبائل التي نسب إليها الشاطبي -مرتبة حسب كثرة ورودها في المقاصد- فهي: تميم[2]، والحجاز[3]،وطيء[4]، وأسد[5]، وهذيل[6]، وعقيل[7]، وقيس[8]، وسليم[9]، وكلاب[10]، وفزارة[11]، وعامر[12]، وضَبَّة[13]، وربيعة،[14] وكنانة[15]، ومازن[16]، ومذحج[17].

---

(١) ينظر المقاصد: ٣٧/٨. وينظر أيضا: :٩٩/١، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٨، ٢٢٢/٢، ٢٦٨، ٣١١، ٣١٧، ٣٢٤، ٤٥٧، ٥٩١، ٢٠/٣، ٢٤٣، ٣٥٤، ٥٧٨، ٦٦١، ٧١٠، ٥٩/٤، ٦٠، ٧٤، ١٢١، ١٢٧، ٤٨٦، ٥٠٦، ٥٧٤، ٣٢/٥، ٢٣٤، ٢٧٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٦، ٥٠٠، ٥٧٠، ٦٣٥، ٦٦٦، ٦/٦، ٢٣، ٢٣٣، ٢٧٢، ٣١٥، ٣٢٤، ٢٢٦/٧، ٢٢٤/٨، ٩٥/٩ ....

(٢) ينظر السابق: ٤١/١، ٦٤، ٤١٢، ٤٢٢، ٦٢٥، ٢١٦/٢، ٢٣٤، ٤٤٨، ٣٦١/٣، ٣٩١، ٤٣٤، ٥٠٢/٥، ٦٧٠، ٦٧٧، ٢٥٨/٦، ٣١١، ٤٨/٧، ٤٠٥، ٧١/٨، ٧٦، ٣٤٧/٩، ٤٤١، ٤٧٢، ٤٧٦.

(٣) ينظر السابق: ٤١/١، ٦٤، ١٢٧، ٤١٣، ٦٢٥، ٢١٦/٢، ٤٤٨، ٣٦١/٣، ٣٩١، ٤٣٤، ٤٠٤/٤، ٥٠٢/٥، ٦٦٩، ٦٧٨، ٢٥٨/٦، ٣٥٤/٧، ٤٠٥، ١٣٥/٨، ٤٤١/٩، ٤٧٣، ٤٧٦ .

(٤) ينظر السابق: ٤٥٠/١، ٤٥١/٢، ١٨/٨، ٨٥، ٨٧، ١١٧، ١٤٢، ٨/٩ .

(٥) ينظر السابق: ٥٠٢/٥، ٥٨٦، ٥٢٢/٣، ٧١/٨، ١٢٢، ١٢٥، ٤٧٤/٩ .

(٦) ينظر السابق: ٤٣٧/١، ٤٤٢، ٥٦٣/٣، ٤/ ٢٠٦، ٣٣٤/٥، ٤٦٣/٦، ٤٨١.

(٧) ينظر السابق: ٤٠٢/١، ٥٦٢/٣، ٣٩٥/٦، ١٧/٨، ١٢١، ٣٤٥.

(٨) ينظر السابق: ٣٠٧/٤، ٦٢١/٦، ٣٦٩، ١٢٢/٨، ٢٢٥/٩ .

(٩) ينظر المقاصد: ٤٤٤/٢، ٤٩٧، ٥٠٢، ٤١٦/٩ .

(١٠) ينظر السابق: ١٢٦/٣، ١٧/٨، ١٢١ .

(١١) ينظر السابق: ٤٧٥/٢، ٥٥٣/٥ .

(١٢) ينظر السابق: ٢٢٥/٩، ٣٩٤ .

(١٣) ينظر المقاصد: ٢٢/٣، ٢٩ .

(١٤) ينظر السابق: ١٢٩/٤ .

(١٥) ينظر السابق: ١٦٣/١.

(١٦) ينظر السابق: ٤٥٩/٥ .

(١٧) ينظر السابق: ٤٤٤/٢ .

ثانياً: طبيعة شواهده.

لم ينتهج الشاطبي منهجاً موحداً في عرض شواهده، وإن كان في الأعم الأغلب يكتفي بعرض موطن الشاهد، وعلى هذا كانت طبيعة شواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف، فهو يوردها -غالباً- مجتزأة غير تامة، ومن أمثلة ذلك ما عرضه من أدلة الكوفيين على جواز مجيء التمييز معرفة، قال: "... فقد قالت العرب: (غَبِنَ فلانٌ رَأيَه)، و(وجِعَ بطنَه ورأسَه)، وفي القرآن: ( ] \ [^)[1]، وفي الحديث:[2](تهراق الدِّماء)".[3]

وأحيانا يصل به الاجتزاء إلى الاستشهاد بكلمة واحدة أو كلمتين، كما في حذف خبر (لا) العاملة عمل (إنّ) قال: "وأما أهل الحجاز فيجوز عندهم الحذف والإثبات إذا عُلِم،...، ومن الحذف قوله تعالى: (~ضَيْرَ)[4]،...، وفي الحديث:[5] (لاضَرَرَ ولاضِرَارَ)".[6] ولعل مرد ذلك الاجتزاء هو شهرة الشاهد، أو شهرة المسألة التي ورد فيها.

ويحرص في بعض المواضع على أن يختم شواهده بألفاظ توحي بعدم تمامها، فيقول بعد عرض الجزء الذي فيه الشاهد: (الآية) أو (الحديث)، في إشارة منه إلى

---

(١) البقرة:١٣٠.

(٢) سنن أبي داود، أبو داود السجستاني: كتاب الحيض، باب المرأة تستحاض...: ١١١/١ (٢٧٤)، السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي: كتاب الحيض، باب المُعتادَةِ لا تُميّز بين الدَّمين: ٣٣٣/١ (١٦٤٠).

(٣) المقاصد: ٣/ ٥٢٦ . ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٧٧/١، ٩٧، ٢٣٨، ٣١٩، ٤٤٢ ، ٦٥٧، ٦/٢، ١٨، ١٨، ١١٧، ٤٤٣، ٣٨/٣، ٩٦، ٢١٤/٤...

(٤) الشعراء:٥٠.

(٥) موطأ مالك: كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق: ١٠٨٧/٤ (٢٧٥٨)، مسند الإمام أحمد:٣١٣/١ (٢٨٦٧)، السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الصلح، باب لا ضرر ولاضرار: ٧٠/٧ (١١٧١٨).

(٦) المقاصد: ٤٤٩/٢، ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٦١/١، ٦٤، ٦٠٦، ١٧٠، ٥٠/٢، ٣١٢، ٤٤٢، ٢٤١/٣، ٢٦٦، ٥٢٦، ٤١٣/٤، ٢٣٥/٥، ٥٦٤، ٤٤٢/٦، ١٢١/٧، ٨٠/٨، ١٩٢، ١٩٦، ...

عدم تمامهما، ومن الأمثلة على ذلك ماذكره من أنَّ جمع المؤنث السالم "حكمه أن يكون في الجر والنصب معاً مكسوراً، على أنَّ الكسرة هي العلامة في النوعين، فتقول: مررت بالهندات، ورأيت الهنداتِ، قال الله تعالى: (r s t u v)[1] إلى آخر الآية".[2] ومنه في الحديث قوله في دخول نون التوكيد على الفعل الماضي: "فمثال الأول قول النبي r:[3](فإما أدركنَّ أحد منكم الدَّجَّال..) الحديث، فلحقت (أَدْرَكَ) وهو ماضٍ".[4]

وكذلك الحال إذا كانت الشواهد طويلة فإنه يشير إلى موضع الشاهد منها دون إيرادها تامة، كما في تمثيله لمجيء (أو) للإباحة بقوله: "ومنه في القرآن: (t u v w x y z { | } ~ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ) إلى قوله: (أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ)[5]".[6]

وقال بعد أنْ بيّنَ أنَّ الإغراء مختصٌّ بالمخاطب: "على أنه قد جاء الإغراء للغائب ومنه في الحديث:[7](منْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ) ثمَّ قال: (وإلاّ فَعَلَيهِ بالصَّومِ

---

(١) الأحزاب:٣٥.

(٢) المقاصد: ٢٠٧/١، ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٤٤٠/١، ٦٣٠، ٥٥٦، ١٣٤/٢، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٩، ١٨٦/٣، ٢٧٧، ٢٦/٤، ٥٩، ٦٢/٥، ٨١، ١٨٧، ٢٠٨، ٥٣٤، ٥٣٧، ٨١/٦، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١١٦، ١٦٥، ١٩٧، ٣١٢..

(٣) مسند أحمد: ٤٠٤/٥ (٢٣٤٨٦) بلفظ قريب، وكذا في صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته: ٢٢٤٨/٤ (٢٩٣٤).

(٤) المقاصد: ١/ ٥٥، وينظر: ٣٩٩/٣، ٨٧/٥ ، ١٩٥/٦ ..

(٥) النور:٣١.

(٦) المقاصد: ٥/ ١١٨ .

(٧) صحيح البخاري: النكاح، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة: ٢/ ٦٧٣ (١٨٠٦)، باب من لم يستطع الباءة فليتزوج: ١٩٥٠/٥ (٤٧٧٩).

فإنّه له وِجَاءٌ)، فأغْرَى الغائب...".[1]

ومما يؤكد التزام الشاطبي بعرض الجزء الذي يتمثل فيه الشاهد النحوي، استشهاده لدخول لام الابتداء على ضمير الفصل الواقع خبراً لـ(إنّ) بقوله: "...ومنه في القرآن الكريم: (! " # $ %) (- . / 0 1)[2]، وإنما فعلوا ذلك لأنَّ الفصل مُقَوٍّ للخبر ..."[3]. فكلا الشاهدين من آية واحدة، لكنه اجتزأ الآية، واكتفى بعرض ما نصّ على موضع الشاهد، وإلا فتمام الآية على هذا النحو: قال تعالى: (! " # $ & ') (* + , - . / 0 1).[4]

وفي موضع آخر نراه يجتزئ الآية مكتفياً بعرض موضعين منها، لكنه يقدِّم موضعاً على آخر دون الإشارة إلى ذلك، حيث أورد قوله تعالى: (V W X Y Z)[5] قبل قوله تعالى: (H I J K L)[6]، والآية الكريمة بخلاف ذلك.[7]

ويبدو أن سبب إيراده للشواهد مجتزأة يعود إلى حرصه على حصر انتباه المتلقي في موطن الشاهد، مما يجعله أكثر تركيزاً عليه، وهي وجهة نظر لها قيمتها وتقديرها، لكن ذلك لا يُسَلَّم له في مواضع أخرى يكون الاجتزاء فيها مُلْبِساً، لا سيما في

---

(١) المقاصد: ٥/ ٤٩٣ .

(٢) آل عمران:٦٢.

(٣) المقاصد: ٢/ ٣٥٧.

(٤) آل عمران:٦٢.

(٥) البقرة:٢٢١.

(٦) ينظر المقاصد: ٢/ ٣٥٧.

(٧) ينظر السابق: ٢/ ٤١ .

المواضع التي يضطر القارئ فيها إلى الرجوع للشاهد تاماً، لمعرفة إعرابه أو معناه أو غير ذلك.

ومما أتى على هذا النحو قوله في مسألة العطف على الضمير المجرور: "واحتج المؤلف أيضاً بقوله: (Q P ON)[1] وذلك لا يتعيَّن شاهداً وإن كان قد رجّحه؛ لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام، وإنما المعنى على أنهم صدُّوا عن المسجد الحرام، فهو عطف على (سبيل)".[2] فلو أرود الآية تامة لَما احتاج القارئ إلى الرجوع للمصحف، لمعرفة إعراب كلمة (سبيل).

على أنه يمكن القول إن الذي حدا به إلى ذلك هو السير على نهج الرعيل الأول من الحفاظ، فالمتعلم في ذلك الوقت يستطيع أن يعرف عن طريق الحفظ عن ظهر غيب سياق الكلمة أو الكلمتين في كل آية تمر به، بل يستطيع أن يعرف موطن كل آية في سورتها من الكتاب الكريم، على خلاف ما نحن فيه في عصرنا الحاضر.

وينبغي الإشارة إلى أن هذا الاجتزاء الظاهر لا ينفي وجود صورٍ أخرى، تتمثل في إيراد شواهد تامة؛ لكنها من حيث الكمِّ لاترقى إلى حجم الشواهد التي أوردها مجتزأة، وبالنظر إلى تلك الشواهد، فإن السبب في الغالب يعود إلى قصرها.[3]

وعلى هذا كانت شواهد النثر من كلام العرب؛ فبالنظر إلى طبيعتها المتمثلة في الإيجاز، وقصر العبارة، وحِرْص الشاطبي على موضع الشاهد، فإنه يضطر إلى إيرادها تامة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قوله: "حكى الكسائي: (هم أحسن الناس

---

(١) البقرة:٢١٧.

(٢) المقاصد: ٥/ ١٥٨ .

(٣) ينظر على سبيل المثال المقاصد: ١/٩، ٧٣، ، ١١٨، ١٧١، ٢٦١، ٢٩٤، ٣٣١، ٤٢١، ٤٧٠، ٥٠٥، ٢/٣٦، ٥٦، ١٥١، ١٨٨، ١٩٣، ٢١٧، ٢٣٧، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٨٠، ٤٠٤، ٣/١٢، ١٣، ٣٢، ٩٦، ١٤٧، ٤/٨، ١٩، ٥٢، ٥/١٥، ١٦، ١٦٤، ٢٠٠، ٦/ ١٠، ١٠١، ...

وجوهاً وأنضرهموها)"،[1] وقوله: "وحكى من قولهم:[2](سألتك كذا فَلَوْلَيتَ لِي)"،[3] وقوله: "حكى سيبويه من قولهم[4]: (بجهدٍ ما تفعلنَّ كذا)، وفي مَثَل:[5](في عِضَةٍ ما يَنبِتَنَّ شَكِيرُها)، وقالوا في مَثَل:[6](بِألَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ)"[7]، وقوله: "وفي المثل:[8](إلا حظيَّةً فلا أليَّة)"،[9] وقوله: "قولهم في المثل:[10] (منْ يسمعْ يَخَلْ)"[11] إلى غير ذلك من الأمثلة.

ثالثاً: عنايته بعرض وجه الاستشهاد:

حرص النحويون على اختلاف مناهجهم على بيان وجه الاستشهاد من شواهدهم التي يسوقونها، فمنهم من يسوق وجه الاستشهاد قبل الشاهد، ومنهم من يخالف ذلك، حسب مقتضيات الأحوال، وظروف الاستدلال على القضايا التي يتم طرحها، في حين يترك بعضهم الدور للقارئ ليستنبط وجه الاستشهاد من تلقاء نفسه، والشاطبي اقتفى أثر النحويين في هذا المسلك، فكان يعلق على الشاهد -أيّاً كان نوعه- بما يضمن معه فهم وجه الاستشهاد به، ويترك ذلك في بعض المواضع، اتكالاً على فهم القارئ للمسألة أو القضية التي يستدل لها.

---

(١) المقاصد: ١/ ٣٢٥ .

(٢) الخصائص: ٣٤/٢ .

(٣) المقاصد: ٨/ ٢٢٨-٢٢٩ .

(٤) الكتاب: ٥١٦/٣.

(٥) جمهرة الأمثال: ١٩٧/١، ٢٠٣، ٣٢٨/٢، مجمع الأمثال: ٧٤/٢ .

(٦) مجمع الأمثال: ١٠٧/١، وفيه: (بألمٍ ما تَخْتَنَنَّ) بدون هاء. وينظر المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم الزمخشري: ٢٠٤/١ .

(٧) المقاصد: ٥/ ٥٤٠.

(٨) جمهرة الأمثال: ٦٧/١، مجمع الأمثال: ٢٠/١ .

(٩) المقاصد: ٢/ ٢٠٧ .

(١٠) جمهرة الأمثال: ٢٦٣/٢، مجمع الأمثال: ٣٠٠/٢ .

(١١) المقاصد: ٢/ ٤٥٤ .

فمما ساق فيه وجه الاستشهاد قبل الشاهد؛ حديثه عن مجيء بعض الأفعال الناسخة تامة، قال: "...وأما أمسى فتكون بمعنى دخل في المساء، والشاهد عليهما معاً قول الله سبحانه: (- . / 0 1 2)[1] وأما صار فتكون بمعنى رجع، تقول: صرت إلى كذا، ومنه في القرآن: (M L K J N)[2] وتكون بمعنى أمال، وبمعنى قطع، ومنه في القرآن: (9 :)[3] فقد فُسِّرت قراءة الكسرِ بالوجهين، وهي قراءة حمزة،[4] أي ضمَّهُنَّ وأملِهُنَّ إليك، أو قطِّعهنَّ، وإليك تتعلّق بـــ(خُذْ)".[5]

ومما أخَّر فيه وجه الاستشهاد قوله معللاً كثرة سقوط نون الوقاية مع (لعل): "..ومثال الفاشي: (d c b)[6] و (Z Y)[7] وهو كثير، ووجه ذلك أن (لعلّ) آخره لام، واللام قريبة من النون، ولذلك تدغم فيها حتى تُبدل لاماً..".[8]

وقال في باب التنازع: "ومثال إعمال الثاني قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيداً، مما جاء من ذلك في السماع قول الله تعالى: (!

---

(١) الروم:١٧.

(٢) الشورى:٥٣.

(٣) البقرة:٢٦٠.

(٤) قرأ حمزة، وأبو جعفر، بكسر الصاد، وباقي السبعة بالضم. ينظر البحر المحيط: ٢/٢٢٥، إتحاف فضلاء البشر: ١/٢٩٦ .

(٥) المقاصد: ٢/١٨٩ . ولمزيد من الأمثلة ينظر: ١/ ٤٢١، ٢/٤٧، ٢٥٤، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤/١٠٨، ٩/٢٠٧، ٣٨١، ٤١٢..

(٦) غافر:٣٦.

(٧) القصص:٣٨.

(٨) المقاصد: ١/٣٣٢ .

" # $% &)[1] فلو أعمل الأول لقال: (قل الله يفتيكم فيها في الكلالة) وقال: (k j i hgf ed c)[2] فلو أعمل الأول لقال: (كما ظننتموه كذلك أن لن يبعث الله أحداً)، وقال: (p o n)[3]، ولو أعمل الأول لقال: (هاؤم اقرأوه إلى كتابيه)، وقال: (! " # $ % & '))[4] الآية.. ولو أعمل الأول لقال: (تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله)".[5]

والشاطبي يلوّن في أساليب عرض وجوه الاستدلال، ولهذا نراه في بعض المواضع يسرد الشواهد، ثم يفصل القول في كل شاهد على حدة، تجلى ذلك في (باب المفعول له) وعند قول الناظم: (وإن شرطٌ فُقِد فاجرره بالحرف) قال: "والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل هو (اللام)، وإنما لم يقل فاجرُره بـــ(اللام)؛ لمشاركة غيره له في تلك الدلالة وفي الاستعمال في هذه المواضع، كـــ(الباء) و(مِنْ) و(في)، فأما الباء فنحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ ۝﴾[6] الآية. وأما (مِنْ) فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ ۝ٱللَّهِ﴾[7] وقوله:

---

(١) النساء:١٧٦.

(٢) الجن:٧.

(٣) الحاقة:١٩.

(٤) المنافقون:٥.

(٥) المقاصد: ٣/ ١٨٦، ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٢/٤١، ٧٧، ٢٣٩، ٣/١٨٦، ٤/١٦١، ٥/١٠٨، ١٦٧، ٢٤٢، ٥٤٩، ٦٩٣، ٦/١١، ١٢، ٨/١٩٦، ٩/٤٥٨..

(٦) النساء:١٦٠.

(٧) البقرة:٧٤.

(d c b a ` _)[1]. وأما (في) فنحو قول النبي u:[2](إنّ امرأةً دخلتِ النارَ في هرَّةٍ رَبَطَتْها)، على رأي الناظم في هذا الحرف، فهذه الأحرف وما كان نحوها بمعنى (من أجل)، وهو المعنى الذي في اللام، فالمثال الأول المجرور بالباء امتنع النصب فيه لعدم اتحاد الفاعل، لأن فاعل التحريم غير فاعل الظلم، والمثال الثاني المجرور بـــ(مِنْ) متوفر الشروط فلو قال: (لَمَا يهبط خشيةَ الله) (ولرأيته خاشعاً متصدعاً خشيةَ الله)؛ لصحَّ فهو مما جُرَّ على الجواز لا على اللزوم، والمثال الثالث امتنع فيه النصب؛ لأن لفظ الهرة ليس بمصدر. فإذا ثبتَ أن الجارّ قد يكون اللام وقد يكون غيرها؛ فلك أن تجرّ ما اجتمعت فيه الشروط... بأحد هذه الأحرف.."[3]

وعلى العكس من ذلك، فهو في موضع آخر يذكر الشاهد فلا يتعداه حتى يُبيّن معناه، فيتضح وجه الاستدلال به، قال: "ومثال حذف (الواو) ومعطوفِها قوله تعالى: (K J I H G)[4]، المعنى عندهم: الحرّ والبرد، وقال تعالى: (4 5 6 7 8 9 : ;)[5]، قالوا معناه: ولم تُعَبِّدني، وهذا من عطف الجمل، وقال: (v w x y z {)[6]، أي: بين أحد وأحدٍ، وقال: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[7]، يريد: ومَنْ أنفق

---

(١) الحشر:٢١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق: ٣/١٢٠٥ (٣١٤٠).

(٣) ينظر المقاصد: ٣/ ٢٧٧-٢٧٨ .

(٤) النحل:٨١.

(٥) الشعراء:٢٢.

(٦) البقرة:٢٨٥.

(٧) الحديد:١٠.

بعده وقاتل، يدل على ذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْ﴾[1]، وقوله تعالى: (k j)[2]، قالوا معناه: والشرُّ، لقوله تعالى: (b a ` _ ^] \ [ )[3] إلى آخرها، وقالت العرب:[4](راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ)، يريد: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان...".[5]

ومن مظاهر عنايته بوجه الاستدلال أن ينصّ صراحة على الشاهد، يقول في جواز حذف المعطوف: "وفي القرآن: (h g f e d c b a o n m l k j i)[6] فالمعنى: فَذَهَبَ فألْقاهُ فقالت، والآية شاهد على حذف معطوفين اثنين، وقد حُذِف أكثر من ذلك في قوله: (5 6 7 8 9 :)[7] فإن المعنى فأرسلوه، فأفتاه، فقال: يوسف أيها الصديق".[8]

أو أن ينفي شاهداً وينصّ على آخر، قال عن ابن مالك في باب الحال: "إلا أنّه حكى في التسهيل أنّ الواو قد تدخل على المضارع المنفي بـــ(لا)، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ

---

(١) الحديد:١٠.

(٢) آل عمران:٢٦.

(٣) آل عمران:٢٦.

(٤) ينظر الخصائص: ٣٧٣/٢ .

(٥) المقاصد: ١٦٤/٥-١٦٥ .

(٦) النمل:٢٨-٢٩.

(٧) يوسف:٤٥-٤٦.

(٨) المقاصد: ٥/ ١٦٣-١٦٤ .

أَلْجَحِيمِ)[1] في قراءة غير نافع، فقوله (ولاتُسْأَلُ) جملة حاليَّة دخلت عليها الواو. وهذا الشاهد لا شاهد فيه لعطفه على (بشيراً) و(نذيراً) فالواو عاطفة. وإنما الشاهد على قراءة ابن ذكوان[2]: ﴿ولا تتَّبِعانِ﴾[3] بتخفيف النون. فالنون فيه نون الرفع وهو خبر لا نهي، والجملة في موضع الحال، أي: فاستقيما غيرَ متبعين، أجاز ذلك الفارسي وغيره، ولم يُجيزوه إلا وهو عندهم جائزٌ أن يقع المضارع المنفي بـــ(لا) حالاً وإن كان ذلك قليلاً.[4]

ومن تنوع أساليب العرض لديه أن يورد الشاهد على هيئة حكاية، ثمَّ يستنبط منه وجه الاستشهاد، وعلى هذا جاءت مسألة عدم جواز زيادة النون في وسط الكلمة إذا كان بعدها حرف حلقي، حيث نقل حكاية ابن جني بقوله: "ولهذا منع الخليل: (ارْفَنْعَعَ) من (رفع)، فيما حكى ابن جني عن الخليل بن أسد، قال: قرأتُ على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجَّاج:[5]

يا صاحِ هل تعرف رَسْماً

فلما بلغْتُ:

تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا..

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:[6]

---

(١)البقرة:١١٩.

(٢) عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وتوفي سنة ٢٤٢هـــ. ينظر غاية النهاية: ٤٠٤/١، معرفة القراء: ١٩٨/١ .

(٣) يونس: ٨٩. ينظر البحر المحيط: ١٨٧/٥، وقراءة الجمهور (ولاتَتَّبعانِّ) بتشديد النون.

(٤) المقاصد: ٥١٥/٣ .

(٥) من الرجز، للعجاج، في ديوانه: ٢١٠/١-٢١١، وهو في الخصائص: ٣٦٠/١، لسان العرب: (قعس)، تاج العروس: (قعس)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب: ٢٤٩/١٠ .

(٦) من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في الشعر والشعراء، ابن قتيبة: ٧٨/١، الخصائص: ٣٦٠/١، لسان العرب (قيس).

ترافع العِزّ بنا فارفنعا ...

فقلت: هذا لا يكون فقال كيف جاز للعجّاج أن يقول:

تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا...

إلى هنا انتهت الحكاية، وشاهدها: نفيُ الخليل (ارْفَنْعَعَ) أنْ يكون من كلام العرب، لأنَّ (ارْفَنْعَعَ، رَفَنْعَعٌ) شيء واحد، والعلة واحدة. وهذا الشرط لا أعلم أحداً اشترطه قبل ابن جني إلا ما تُشعر به هذه الحكاية".[1]

وقد يُقدّم للشاهد بالنظر العقلي، وكأنه يمهّد له بما يضمن معه استيعاب المتلقي، ثمَّ يسوق على إثر ذلك شواهده، ومن أمثلة ذلك حديثه عن رأي الكوفيين في جواز لحاق علامة الندبة للصفة، قال: "فإذا جرت الصفة مجرى الموصوف في هذه المواضع، جرت مجراه في الندبة؛ إذ الصفة من الموصوف في المعنى؛ ولأنَّ التفجّع والتوجّع والتأسّف، قد تقع على صفات المندوب، كما تقع على ذاته، فلا يمتنع أنْ تلحقها العلامة، وقد جاء ذلك عن العرب فقال بعضهم: [2](واجمجميّ الشاميَّتيناه) وهما القدحان".[3]

في حين كان في بعض المواضع لايصرح بوجه الاستشهاد، وإنما يذكر المسألة ويستدل لها، ثمَّ يترك للقارئ مساحة من الحرية لإعمال الفكر والاستنباط من تلقاء نفسه، كما في مسألة العطف على الضمير المتصل المرفوع، قال: "ورَأَى المؤلف في التسهيل وشرحه رأياً ثالثاً، وهو جواز العطف في الكلام على قلة، واستشهد على ذلك بأمرين: أحدهما ما جاء من ذلك في الكلام من قولهم:[4](مررت برجلٍ سواءٍ

---

(١) المقاصد: ٨/ ٤١٨-٤١٩. ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٢١٨/١، ٥١٠، ٣٠٨/٧، ٤١١، ٥٠٤، ٤١٨/٨، ١٨/٩، ١٨٢-١٨٣، ٣٠٨ .

(٢) الكتاب: ٢٢٦/٢ .

(٣) المقاصد: ٥/ ٣٨٧ .

(٤) الكتاب: ٣١/٢ .

والعدمُ) وفي الحديث: قول عمر بن الخطاب t:[1](كنت وجار لي من الأنصار)، وقول علي t:[2](كنت أسمع رسول الله r يقول: كنت وأبوبكر وعمر، وفعلت وأبوبكر وعمر، وانطلقت وأبوبكر وعمر)، هكذا ضَبْطها في صحيح البخاري".[3]

تلك هي أبرز السمات العامة لمنهج الشاطبي في عرض شواهده النثرية، والتي أظهرت مقدرته الفائقة على تلوين أساليب العرض، وبراعته في استحضار الشواهد، وعزوها إلى قائليها ما أمكنه ذلك، في إشارة منه إلى أنَّ منهاجه الذي رسمه لنفسه هو استخدام أساليب اللغة المتنوعة، وألفاظها المترادفة، دأبه في ذلك دأب غيره من المصنفين الذين لا يجمدون على أساليب محددة، ولا ألفاظ بعينها، بل يشكلون في طرائق عرضهم حتى يجنبوا المتعلم السآمة والملل.

---

(١) صحيح البخاري ،كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها ١١٤/٥ (٢٣٣٦).

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي e: ولو كنت متخذاً خليلاً: ١٣٥٤/٣ (٣٤٧٤).

(٣) المقاصد: ١٥٤/٥ .

المبحث الثاني

عنايته بألفاظها، وتعدد الروايات فيها.

دأب النحويون على معالجة شواهدهم من جميع جوانبها الدلالية والمعجمية والتركيبية، وأظهروا عناية بها، ضبطاً وتفسيراً وتوجيهاً ورواية، وإن كان التفاوت ظاهراً فيما بينهم بحسب منهج وطريقة كل عالم، والشاطبي واحد من هؤلاء، كانت له وقفات مع شواهده النثرية، واقتضت طبيعة هذا المبحث توجيه البحث فيه نحو محورين مهمين، أحدهما يُعنى بضبط الشاهد وتفسيره وإعرابه، والآخر يُعنى بموقفه من تعدد الرواية.

أولاً: ضبط الشاهد وتفسيره وإعرابه:

لا يتحقق الغرض من الشاهد في الصناعة النحوية إلا بعد ضبطه ومعرفة الحالات الإعرابية لألفاظه، والتعرف على معناه، سواء أكان ذلك المعنى معنىً معجمياً خالياً من الإسناد، أم كان دلالياً مستفاداً من الجملة والتركيب، قال ابن هشام:[1]"أول واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً".[2] والتعرف على المعنى – بنوعيه– يقود بطبيعة الحال إلى التعرف على الوظيفة النحوية، وبالتالي فإن عدم معرفة هذه المعاني لايؤدي إلى استنباط القاعدة النحوية.

والشاطبي بفهمه الدقيق واطلاعه الواسع يفرّق بين المعاني الإفرادية والمعاني التركيبية، إلا أنه في الوقت ذاته لا يرى تعارضاً بينهما، ولهذا عدَّ البحث فيهما مما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، قال: "...أنْ يُذكرَ أحدُ الأقوالِ على تفسيرِ اللغةِ، ويُذكرَ الآخرُ على التفسير المعنوي، وفرقٌ بين تقرير الإعراب وتفسير

---

(١) أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، من نحاة مصر، له مصنفات كثيرة منها: (المغني)، و(التصريح). توفي سنة ٧٦١هـ ، ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، وهدية العارفين ٤٦٥/٥ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٦٨٤/١ .

المعنى، وهما يرجعان إلى حكم واحد؛ لأنَّ النظر اللغوي راجع إلى تقرير أصل الوضع، والآخر راجعٌ إلى تقرير المعنى في الاستعمال؛ كما قال في قوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾[1] أي: المسافرين، وقيل: النازلين بالأرض القَوَاء، وهي القَفْرُ".[2]

ومن خلال تتبع الشاطبي في تناوله لشواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف؛ يُلاحظ أنَّ عنايته انصبّت على تفسير المعنى وبيانه، دون النظر إلى تحرير مدلول اللفظ في اللغة، وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً وصوراً متنوعة، فتعددت أغراضها وسياقاتها، فمنها ما يكون الغرض منه تقدير المحذوف، كما في مسألة حذف المضاف وبقاء المضاف إليه، قال: "ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسف u: (j n m l k)[3] الآية، المراد واسأل أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[4] المراد حب العجل".[5]

وفي باب إعمال المصدر: ذكر أنَّ من إعماله منوَّناً "قولك: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً. وفي القرآن الكريم: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا ©﴾[6]، وفي قراءة أبي بكر عن عاصم[7]: ﴿إنَّا زيَّنَّا السماء الدنيا بزينةٍ الكواكبَ﴾[1] أيْ: بأنْ زِنَّاها، يقال:

---

(١) الواقعة:٧٣.

(٢) الموافقات: ٤/٢١٦ .

(٣)يوسف:٨٢.

(٤)البقرة:٩٣.

(٥) المقاصد: ٤/١٤٤-١٤٥ .

(٦)البلد:١٤-١٥.

(٧) عاصم بن أبي النجود الكوفي، أحد الأئمة السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد السلمي، ورحل إليه الناس من شتى الآفاق، كان من أحسن الناس صوتا بالقرآن، توفي بالكوفة سنة ١٢٧هـ. ينظر معرفة القراء: ١/٨٨، غاية النهاية: ١/٣٤٦-٣٤٩ .

زانه وزيَّنه. وقد يكون من ذلك قوله تعالى: (! " # $%& ') (* + , -)[٢] أي لا يملك لهم أنْ يرزقهم شيئاً".[٣]

ومن تقدير المحذوف في الحديث الشريف قوله في فاعل (نعم وبئس): "فلا يجوز أنْ يأتي فاعلهما مضمراً غير مميَّز لفظاً، وإنْ كان معلوماً إلاّ قليلاً، دلّ على ذلك الاستقراء. ومن ذلك القليل قوله u:[٤](مَنْ توضأ يومَ الجمعةِ فبِها ونِعْمَتْ) أي: فبالسنة أخذ، ونِعمت سنة الوضوء، لكن حُذِف للعلم به".[٥]

والملاحظ أنه في تقدير المحذوف لا يلتزم منهجية موحّدة، ولا يعامل شواهده بالمِثْل، فكان يُقدِّرُ المحذوف في بعض الشواهد، ويترك البعض الآخر دون تعليل لذلك، ومما جاء على هذا النحو قوله في الإضافة التي بمعنى (في): "وهذه الإضافةُ قد أغفلها أكثر النحويين أثبتها المؤلف في كُتُبِه، وقال بوجودها -زَعَمَ- في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: (N M O)[٦]، لأن المعنى: وهو ألدُّ في الخصام، وكقوله تعالى: (1 2 3 4 5 6 7)[٧]، فالمعنى: تربُّصٌ في أربعةِ أشهرٍ، وقوله تعالى: (< ?)[٨] أي: يا صاحبيَّ

---

(١) الصافات: ٦. ينظر السبعة: ٥٤٦، والنشر: ٣٥٦/٢.

(٢)النحل:٧٣.

(٣) المقاصد: ٤/ ٢١٥-٢١٦ .

(٤) سنن أبي داود: كتاب الطهارة: باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: ٩٧/١ حديث (٣٥٤)، سنن الترمذي: كتاب الصلاة: باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة: ٣٦٩/٢ حديث (٤٩٧).

(٥) المقاصد: ٥١٣/٤. ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٤٢١/١، ٢٥٣/٢، ٣٣٧، ٥٧١، ١٦٤/٣، ٢٤٣، ٤٢٩، ١٥٢/٤..

(٦)البقرة:٢٠٤.

(٧)البقرة:٢٢٦.

(٨)يوسف:٣٩.

في السجن، وقوله: (9 8 :)[1] وفي الحديث:[2](لا يجدون عالماً أعلمَ من عالِم المدينةِ)، والعرب تقول:[3](شهيدُ الدَّارِ، وقتيلُ كَرْبَلاء)".[4]

وقد يكون بيان المعنى المراد عن طريق حمل الآية على نظيرتها، بحيث تكون الثانية مؤكدة للأولى ومقوية لها وموضحة لمعناها. فمن معاني (اللام) انتهاء الغاية، قال الشاطبي: "نحو قولك: هديته للطريق، كهديته إليه، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[5] كقوله تعالى: (9 : ; > =)[6] وقال تعالى: (K L M N)[7] فاللام بمعنى (إلى) كقوله: (W X Y Z)[8]".[9]

كما وظّف الشاطبي دلالة السياق لفهم معاني الآيات؛ لأنّه يرى أنَّ "الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكمٍ ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها"،[10] واتضح ذلك التوظيف في مسألة حذف حرف الجر مع (أنْ) إذا أُمِن اللبس، حيث استدلّ بقول الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[11] ثمَّ قال: "فسياق الآية يدلّ

---

(١)سبأ:٣٣.

(٢) مسند الإمام أحمد:٢/٢٩٩ (٧٩٦٧)، سنن الترمذي: ٥/٤٧ (٢٦٨٠) باختلاف يسير.

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ١/٢٠٧ .

(٤) المقاصد: ٤/٨-٩ .

(٥)الأعراف:٤٣.

(٦)الشورى:٥٢.

(٧)الزلزلة:٥.

(٨)النحل:٦٨.

(٩)المقاصد: ٣/ ٦٠٨-٦٠٩.

(١٠) الموافقات: ٣/٤١٥ .

(١١)النساء:١٢٧.

على أن المعنى: (وترغبون في أن تنكحوهنّ)".[1]

هكذا كان منهجه في تفسير ألفاظ ومعاني القرآن الكريم وقراءاته، والسنة النبوية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ غياب التفسير اللغوي عن ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف لا يعني أنه أخلى شرحه منها تماماً، بل جاء من ذلك مواضع نادرة لا يُبنى عليها حكم كلي، على أنه يمكن الإشارة إلى شيءٍ منها، فمن ذلك قوله مستدركاً على سيبويه بعض الألفاظ التي جاءت على وزن (فِعِل): "وَزِيدَ أيضاً (الحِبِك)، وهي قراءة مروية عن الحسن: ﴿والسماءِ ذاتِ الحِبِك﴾.[2] وهي الطرائق الغيمية".[3]

ومنها في الحديث الشريف اعتراضه على مذهب ابن خروف المتمثل في جواز وقوع لام الجحود بعد النفي من غير تقدم (كان)، حيث اعترضه بأن اللام في نحو ذلك؛ إنما هي لام الإيجاب، ثمَّ قال: "وأتى أيضًا بحديث وقَعَ لأبي عبيد في (غريبه) من حديث أبي الدرداء أنه قال في الركعتين بعد العصر:[4](ما أنا لأدعهما فمن شاء أن يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ) أي: ينْقَدَّ من الغيظِ، وهذا أيضاً نادر".[5]

أمَّا شواهد النثر من كلام العرب؛ فإن الأمر يبدو مختلفاً حيث نزع في بعض المواضع إلى تفسير ألفاظها تفسيراً لغوياً، وتحليل ألفاظها تحليلاً صرفياً، ومن الأمثلة على ذلك قوله في صيغة التعجب مما ليس له فِعْلٌ: "فإنْ جاء من ذلك شيء حُفِظ. قالوا في نظيره:[6](هو أحنكُ الشَّاتَيْنِ، وأحنكُ البعيرين) يُريدون أشدُّهما أكلاً، من الحَنَك وليس له فعل...، وحكى سيبويه أيضاً:[7](هو آبَلُ الناس)، وقال: إنهم لم

---

(١) المقاصد: ٣/ ١٤٨ .

(٢) الذاريات: ٧ . وتُنسبُ أيضاً إلى أبي مالك الغفاري، ينظر البحر المحيط: ١٣٤/٨ .

(٣) المقاصد: ٨/ ٢٦٤ .

(٤) غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام: ١٤٧/٤ .

(٥) المقاصد: ٣١/٦ .

(٦) الكتاب: ١٠٠/٤ .

(٧) السابق: ١٠٠/٤ .

يتكلموا بالفعل. وحَكَى غيره الفِعل، قال الجوهري:[1] أَبِلَ الرَّجُل، بالكسر يأبَلُ، أبالةً، فهو أبِلٌ وآبِلٌ، أي حاذق بمصلحة الإبل، وفلانٌ من آبَلِ الناس، أي من أشدّهم تأنُّقاً في رِعية الإبل، وأعلمهم بها".[2]

ولَمّا ذكر من الأبنية الخاصّة بألف التأنيث الممدودة بناء (فُعْلُلاَء) قال: "يختص بتأنيث الهمزة لعدم بناء (فُعْلُالٍ). ومن مُثُله: القُرْفُصاء، إذا قَعَد على قدميه وأمَسّ الأرض إليتيه وهو قليل. ولم يذكر (فِعْللاَء) بكسر الفاء واللام، نحو قولهم:[3] (ليلةٌ طِرْمِسَاء، وطِلْمِسَاء) أي: مظلمة، وأرضٌ جِلْحِظاءُ، أي: لا شجر لها. ولعله تركه لكونه من المشترك لأنَّ (فِعْلِلَى) موجود نحو: (هِنْدِبا)، وحكى الفراء:[4](قَعَدَ القِرْفِصا)، إذا ضَمَمْتَ القاف مددت، وإذا كسرتها قصرت. وقد جعله المؤلف في التسهيل من المشترك".[5]

إن معالجة الشاطبي لألفاظ شواهده من كلام العرب المنثور على هذا النحو؛ قد يكون له ما يفسره، فكثرة شيوع الغريب في بعض ما أُثِرَ عن العرب؛ وما يجده المتعلم من عناء كبير في فهم ألفاظها هو ما دفع الشاطبي إلى الحرص على إزالة الغموض والإبهام عن ألفاظها ومعانيها، ولاشك أنَّ في ذلك إراحة للمتلقي من عناء تقليب صفحات المعاجم اللغوية بحثاً عن معاني تلك الألفاظ الغامضة، وضبطها، ومعرفة الطريقة التي كان ينطق بها أهل اللغة.

والشاطبي بحسه اللغوي واطلاعه الواسع؛ تخير أفضل الطرق للوصول إلى المعنى المراد، ولعل من خير الطرق التي سلكها الشاطبي في سبيل ذلك؛ وضع اللفظ بإزاء

---

(١) الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: (أبل).

(٢) المقاصد: ٤/ ٤٥٩.

(٣) المخصص، ابن سيدة: ٥/٥٠ .

(٤) الكتاب: ١/٣٥ .

(٥) المقاصد: ٦/ ٣٩٦ .

المعنى المرادف، ومن ذلك ما ذكره من أبنية خاصّة بألف التأنيث الممدودة لا تشترك فيها مع المقصورة، قال: "أحدها: (فَعْلاءُ) بفتح الفاء وإسكان العين، يختصّ بالتأنيث بالهمزة، لأنَّ (فعْلالاً) في غير المضاعف معدوم، إلا ما حُكِي شاذّاً من قولهم: [1](ناقةٌ بها خَزْعَالٌ) أي: ظَلَع".[2] ومن أمثلة ذلك أيضاً؛ تمثيله لمجيء (فَعُلَ) متعدِّياً شاذاً بقوله:"حكاه الخليل عن نصر بن سيار:[3](أَرَحُبَكُم الدخولَ في طاعةِ الكَرَمَانِي؟)، أي: أَوَسِعَكم".[4]

ومن الطرق في التفسير والبيان كذلك؛ الشرح بالعبارة الموجزة ذات الألفاظ الواضحة، كقوله: "..ويُقالُ:[5](هما خَطَّانِ جَنابَتَيْ أنفِها)، يعني: الخطَّين اللذين اكتنفا جانبي أنْف الظبيةِ..."."[6] وقال في باب التصريف مستدلا لزيادة الهمزة: "و(الخشَّاءُ): همزته زائدة، لقولهم:[7](أنْبَطَ بِئرَه في خَشَّاءَ)، أي: في أرضٍ فيها طين وحصى، فمنع صرفه".[8]

ومنها أن يضع اللفظ في جملة تساعد على توضيح معناه؛ كما في تمثيله لترخيم الاسم المنادى المؤنث الذي يحذف منه حرف واحد بقول العرب:[9](ياشا ادْجُنِي)، قال: "أراد شاةً بعينها، ومعنى ادْجُنِي: أقيمي، يُقال دجن بالمكان، إذا ثَبَتَ وأقام

---

(١) ينظر الخصائص: ٢١٣/٣ .

(٢) المقاصد: ٦/ ٣٩٤ .

(٣) تهذيب اللغة: ١٨/٥.

ونصر بن سيار هو: أبو الليث المروزي، صاحب خراسان، نائب مروان بن محمد، حدث عن عكرمة، وأبي الزبير، وتوفي سنة ١٣١هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٧٣/١٠ .

(٤) المقاصد: ٤/ ٣٢٤ .

(٥) الكتاب: ٤٠٥/١ .

(٦) المقاصد: ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٧) الصحاح: (خشش).

(٨) المقاصد: ٨/ ٤٦٣ .

(٩) الأصول في النحو، ابن السراج: ٣٦٢/١ .

فيه".[1] وقوله: "ومن ذلك في السماع ما حكاه سيبويه من قولهم:[2](أرضٌ مَسْنِيَّةٌ)، أي صار المطرُ لها كالسانية، يُقال: المطرُ يسْنُو الأرضَ".[3]

ومن السُبل المعينة على بيانِ المعنى الإعرابُ، وقد تقرّر لدى النحاة أنَّ الإعراب يُؤتى به للإبانة عن المعاني،[4] ولهذا حرص الشاطبي على إعراب شواهده من أجل توجيهها نحو المعاني المقصودة، حيث مثّل للحاق نون التوكيد الثقيلة للمضارع بعد (لا) النافية بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[5] ثمَّ قال: "وقد تأولّه المبرد على أنَّ المعنى النهي، وهو واقع على الظالمين، كأنه قال: لاتَتَعرَّضُنَّ لأن تُصِيب الذين ظلموا منكم خاصة، ...، وهذا عند الناظم خلافُ الظاهر من الآية، وإنما قوله (لاتُصِيبَنَّ) في موضع الصفة لـــ(فِتْنَة) وغير هذا تكلُّف".[6]

وعلى العكس من ذلك؛ فقد يكون الدور للمعنى في توجيه الإعراب، قال مستدلاً على جواز جزم الفعل المضارع وإن لم يُقصد به الجزاء: "..وفي القرآن: ﴿ y x w v u t ﴾[7] فـــ(يقيموا) مجزوم على جواب (قل). وليس المعنى على: إن تقلْ لهم يقيموا، ولو كان على ذلك المعنى لم يتخلّف عن الإقامة أحد، وليس كذلك، فدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْدِ

---

(١) المقاصد: ٥/ ٤٠٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٤/٣٨٥، ٤٠٧ .

(٣) المقاصد: ٩/٣٥٣ .

(٤) ينظر الخصائص: ١/٣٥، والمقاصد: ٢/٦٥ .

(٥)الأنفال:٢٥.

(٦) المقاصد: ٥/٥٤٩ .

(٧)إبراهيم:٣١.

الجزاء".[1]

واحتجّ في باب عطف النسق على أنَّ العطف بـــ(حتى) لا يقتضي الترتيب، وردَّ قول من زعم أنه يقتضيه بقوله: "وهذه دعوى لا دليل عليها، وفي الحديث ما يدلُّ على خلافها، وهو قوله u:[2](كل شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجْزُ والكَيْسُ) وليس في القضاء ولا في القَدَرِ ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقْضيَّات والمقْدُورات. وكذلك من قال:[3] (كلُّ شيء يُحِب ولدَه حتى الحُبَارَى)، فليست (الحبارى) ممن يتأخر حبُّها ولدَها عن غيرها. وإذا كان هذا مشهوراً لم يصح الحكم عليها باقتضاء الترتيب".[4]

وإعراب الشواهد سمة بارزة ظهرت عند الشاطبي في مواطن كثيرة من المقاصد لأغراض متعددة، منها الرغبة في استيضاح مقصد الناظم في النظم، كما قال في قول الناظم: (لولا ولَوْمَا يلزمان الابتداء): "وقوله: (يلزمان الابتداء) يعني (لولا) و(لوما) يقع بعدهما جملة الابتداء والخبر لزوماً، فلا يجوز إلا أن تقول: لولا زيدٌ لَقَام عمروٌ. ومنه قوله تعالى: (u t s r q)[5] الآية، فالمرفوع بعدها مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه".[6]

وعند قول الناظم:

وُيبدلُ الفعلُ من الفعــلِ كَمَــنْ يَصِلْ إلَيْنَــا يَــسْتَعِنْ بِنَــا يُعَــنْ

---

(١) المقاصد: ٦/ ٧٠ .

(٢) صحيح مسلم: كتاب القدر، باب كل شيءٍ بقدر، ٢٠٤٥/٤ (٢٦٥٥)، بلفظ: (كل شيءٍ بقدر حتى العجزُ والكيسُ).

(٣) مجمع الأمثال: ١٤٦/٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢٢٧/٢ .

(٤) المقاصد: ٥/ ٩٧-٩٨ .

(٥)النساء:٨٣.

(٦) المقاصد: ١٩٧/٦ .

قال: ".. اشترط في البدل هنا شرطاً لم يُصرِّح به، وإنما أشار إليه مِثاله؛ لأنه أتى بالمبدل منه فِعْلاً مُجْمَلاً، وهو (يصل إلينا) ثمَّ أبدل منه فِعلاً مبيِّناً لِمعنى (يَصِل) وهو (يَسْتَعِن بنا)، فأعطى المثالُ أنَّ الفعل يُبدلُ من الفعل إذا أفاد زيادة بيانٍ للأول، وعلى ذلك قوله تعالى: (3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A)[1] فقوله: (يُضَاعَف له العَذَابُ) بدل من (يَلْقَ أَثَاماً)، وهو بيانٌ لِلُقْيِ الأثام".[2]

ومنها الرغبة في بيان مذهب نحوي، كما هو مذهب الكوفيين في جواز مجيء الفاعل غير اسم ولا مقدراً باسم، قال: "...مستدلين على ذلك بقوله تعالى: (x y z { | } ~ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾)[3]، ففاعل (بَدَا) عندهم الجملة التي هي: (لَيَسْجُنُنَّه). ومثل ذلك: (9 : ; < = >)[4] ، فلا يصح أن يكون (كم) الفاعل؛ بل الجملة كلها".[5]

ومنها الرغبة في بيان رأي عالم نحوي، قال في الخلاف حول مسألة تقديم الحال على عامله المجرور: "ذهب الأخفش إلى جواز ذلك بإطلاق، وحجّته ما جاء في السماع من ذلك قراءة عيسى بن عمر:[6]﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[7] بنصب

---

(١)الفرقان:٦٩.

(٢) المقاصد: ٥/٢٢٧ .

(٣)يوسف:٣٥.

(٤) طه:١٢٨.

(٥) المقاصد: ٢/٥٣٨ .

(٦) أبوعمر: عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد، من أئمة النحو والقراءات، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأبوعمرو بن العلاء، وروى عنه الأصمعي، والخليل بن أحمد، وتوفي سنة ١٤٩هـ. ينظر مراتب النحويين: ٣٣، أخبار النحويين: ٢٧، طبقات النحويين: ٤٠، نزهة الألباء: ٢٩ .

(٧) الزمر:٦٧. قراءة عيسى بن عمر بنصب (مطويات)، ينظر البحر المحيط: ٧/٤٤٠ .

(مطوياتٍ) على الحال، والعامل ليس إلا المجرور. وقول من قال إنه منصوب على إضمار فعل، والعامل (السماوات) بما فيها من معنى السمو تكلّفٌ. ورُوِيَ عن ابن عباس t أنه قال:[1](نزلت هذه الآية ورسول الله r متوارياً بمكة)، بنصب متوارياً، والعامل قوله: (بمكة)".[2]

وقد تقوده القاعدة النحوية أو الخلاف النحوي إلى إعراب ألفاظ الشاهد، ومثال ذلك قوله في مجيء الفاعل مجروراً قياساً على المبتدأ: "العرب تقول:[3](كفى بالموت واعظاً)، وفاعل كفى إنما هو الموت، وهذا نظير جرّ المبتدأ في قولهم:[4](بحسبك زيد)، وقالوا: ما أتاني من أحد، وأحدٌ هو الفاعل، وهو مقيسٌ".[5] وقال في مواضع الابتداء بالنكرة: "ومنها أن يتقدم على النكرة شيءٌ من معمول خبرها، كقولهم (فيها أسدٌ رابضٌ) فأسدٌ مبتدأ، ورابض هو الخبر، وفيها متعلق برابض، لقول العرب:[6](إنّ فيها أسداً رابضٌ).[7]

وقال في مسألة الخلاف حول جواز تقديم الخبر مستدلاً لرأي البصريين: "وذلك قد أتى في النظم والنثر، فقد قالوا:[8](مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤك). فمشنوءٌ خبر المبتدأ الذي هو: من يشنؤك، وقد عاد الضمير على متأخر، وكذلك قالوا:[9](تَمِيمِيٌّ أنَا)...".[10]

وقد يعمد الشاطبي إلى نقل أقوال العلماء في إعراب الشاهد، قال: "حكى

---

(١) موطأ مالك، كتاب الطهارة: ٦٢/١، صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٢٠/٦.

(٢) المقاصد: ٤٧٧/٣ .

(٣) حديث شريف أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: ٣٥٣/٧ .

(٤) ينظر الإنصاف: ١٦٩/١، ٢٨٣ .

(٥) المقاصد: ٢/ ٥٤٢ .

(٦) الكتاب: ١٤٣/٢ .

(٧) المقاصد: ٢/ ٤٩ .

(٨) الكتاب: ١٢٧/٢ .

(٩) الكتاب: ١٢٧/٢.

(١٠) المقاصد: ٢/ ٥٦ .

سيبويه:[1](لا أخَا فَاعلَم لَكَ). قال ابن سيدة:[2]قوله (فاعلم) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه كذا الظاهر. وأجاز أبو علي -رحمه الله- أن يكون (لَكَ) خبراً، ويكون (أخا) اسماً مقصوراً تامّا غير مضاف كقولك (لا عَصَا لَكَ). قال ابن جني: ويدّلك على صحَّة هذا القول أنهم قد كَّسروه على أفعال وفاؤه مفتوحة فهو إذاً فَعَلٌ، وذلك قولهم أخ وآخاء، فيما حكاه يونس...".[3]

والحق أنَّ هذا الموضع من المواضع القليلة التي اضطرب الشاطبي في نقلها عن غيره، فهذا النص بتمامه في الخصائص لابن جني، وإذا راعينا الترتيب الزمني؛ فليس ابن سيدة سوى ناقلٍ لنص ابن جني،[4] فكان الأولى أن ينسب هذا الإعراب إلى ابن جني لا إلى ابن سيدة.

وهو حين يعرض لآراء النحويين في إعراب الشواهد؛ لا يقف منها موقف العارض فقط؛ بل يقف منها موقف الناقد المتفحّص الرادِّ لِمَا لا يتسق مع القاعدة النحوية، يقول في إعراب لفظة (كافّة) من قوله تعالى: (w v u x y z {)[5]: "فالظاهر في (كافّة) أنه حالٌ من (الناس)، كما لو قال: (للناس كافّة). والعرب لا تستعمل (كافّة) إلا حالاً، وقول الزمخشري[6]: إن (كافة) صفة لموصوف محذوف أي: (إلا إرسالة كافَّة للناس) ضعيفٌ، وكذلك قول

---

(١) الكتاب: ٢/٢٨٠ .

(٢) أبوالحسن، علي بن إسماعيل بن سيدة، لغوي بارع، له مصنفات منها، (المخصص)، و(المحكم). توفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر البلغة: ٢٠٢، بغية الوعاة: ٢/١٤٣ .

(٣) المقاصد: ١/١٥١ .

(٤) ينظر الخصائص: ١/٣٣٨، والمحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن ابن سيدة: ٥/٣١٢ .

(٥)سبأ:٢٨.

(٦) أبو القاسم، محمود بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، من أئمة اللغة والنحو والأدب، معتزلي الاعتقاد، من مؤلفاته: (الكشاف)، (المفصل)، (أساس البلاغة). توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر نزهة الألباء: ٢٩٠، بغية الوعاة: ٢/٢٧٩ .

الزجاج في جَعْلِ (كافَّة) حالاً من الكاف؛ إذ هو إذ ذاك مؤنثٌ حالٌ من مفرد مذكر، وذلك لا يُعرفُ إلا بالسماع، ولا سَمَاعَ إلا ما في محل التراع...".[1]

ومن عنايته بوجوه الإعراب؛ أن يذكر جميع الاحتمالات الإعرابية، ثمَّ يختار الوجه الذي يرتضيه بأبسط الطرق وأوجز العبارات، حتى وإنْ خالف سيبويه، وكان سيبويه قد منع نعت ما كان مختصّاً بالنداء نحو يا مَلأَمان، ويا لكاعِ، واللهم، وأعرب (فاطر) من قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ ۞ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[2] منادى ثانياً أو بدلاً؛ فقال الشاطبي: "... والظاهر أنه نعت، وتقدير استئناف النداء خلاف الظاهر، و(البدل) في المشتق خلاف الأصل، وإنما باب التابع المشتق أن يكون نعتاً".[3]

وهو حين يوجه الاحتمالات الإعرابية قد يحدد اللفظ المراد إعرابه وينصّ عليه، وقد لا يفعل ذلك استناداً إلى أنه معلوم لدى المتلقي، فمن الأول قوله في نصب الفعل بعد الفاء إذا وقع جواباً للتمني: "ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[4]. وتقول في الواو إذا وقعت جواباً: ليت لي مالاً وأنفقَ منه، ومنه قراءة حفص وحمزة: ﴿وقالوا يا ليتنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ من المؤمنين﴾[5]. بنصب (نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ) على جواب التمني، أي: ياليتنا يجتمع لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر[6] بنصب (نَكُونَ) على الجواب، ورَفْعِ (نُكَذِّب) عطفاً على (نُرَدُّ)".[7]

---

(١) المقاصد: ٣/٤٥٢-٤٥٣ .

(٢)الزُّمَر:٤٦.

(٣) المقاصد: ٥/ ٢٩٧.

(٤)النساء:٧٣.

(٥) الأنعام: ٢٧. وقرأ الباقون برفع (نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ). ينظر السبعة: ٢٥٥ .

(٦) ينظر السبعة: ٢٥٥ .

(٧) المقاصد: ٦/ ٨٦ .

ومن الثاني قوله في الفعل المضارع الواقع بعد الطلب: "ومما جاء غير مجزوم لأنّه لم يُقصد به الجزاء قول الله تعالى: (M N O P Q)[1] وقال تعالى: ( ) (* + , - . / 0 1 2)[2]، ...، فهذه الشواهد وأمثالها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء: إما على القطع وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة، وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي".[3]

وقد يكتفي بتقدير لفظ الشاهد أو معناه دون أن يباشر توجيه الإعراب فيه، فيكون في تقدير اللفظ أو معناه؛ إشارة غير مباشرة إلى التوجيه الذي يرمي إليه، ويسعى إلى إيصاله للمتلقي، خاصة إذا كانت المسألة من الوضوح بحيث لا تستحق تدخلاً مباشراً منه، ومثال ذلك قوله في مواضع حذف حرف الجر وبقاء عمله: "والسابع: المقرون بـــ(إنْ) و(الفاء) الجزائيَّتين، نحو ما حكاه يونس من قول العرب:[4](مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ)، والتقدير: إلاّ أكُن مررتُ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ".[5] وقال في جواز حذف المبتدأ: "ومنه قول الله عز وجل: (à عَمِلَ â فَلِنَفْسِهِۦ)[6] أي فعمله لنفسه أو صلاحه لنفسه، و (وَمَنْ أَسَآءَ ç)[7] أي فإساءته عليها".[8]

---

(١)الأنعام:٩١.

(٢)طه:٧٧.

(٣) المقاصد: ٦/٦٨-٦٩ .

(٤) الكتاب: ١/٢٦٢ .

(٥) المقاصد: ٣/ ٧١٢ .

(٦)فُصِّلَت:٤٦.

(٧)فُصِّلَت:٤٦.

(٨) المقاصد: ٢/ ٩٨ .

ومما له علاقة وثيقة بالتفسير والإعراب ظاهرةُ الضبط، والضبط بنوعيه الحركي والحرفي مظهر من مظاهر العناية بالألفاظ؛ إذ إنَّ تركه أو التهاون فيه يؤدي إلى الإلباس والغموض واختلاف المعاني، ومن ثَمَّ اختلاف المواقع الإعرابية، والشاطبي عُنِيَ بضبط ألفاظ شواهده كلما دعت الحاجة، وقد اتخذ الضبط عنده أشكالاً عدة منها:

أ- ذِكْرُ أسماء أحرف الكلمة، وبيان حركاتها، كقوله: "قرأ أبو السمال:[1]﴿اتقوا الله وَذَرُوا ما بَقِيَ من الرِّبُو﴾[2] مضمومة الباء ساكنة الواو، وهكذا ذكرها ابن مجاهد[3]، وإنما ذكرها الداني[4] في كتابه القراءات التي شذَّت عن السبع بفتح الراء وضمّ الباء".[5]

ب- بيانُ حركة الحرف دون الحاجة إلى تعيينه، حيث ذكر عند الحديث على مايُجْمَع من (فِعْلَةٍ) على (فُعَل) أنَّ منها (العُدَى) ثمَّ قال: "والعُدَى جمع عُدْوَة وعَدْوَة، وقد قُرِئَ: ﴿إذا أنتم بالعُدْوَةِ الدُّنْيا وَهُمْ بالعُدْوَةِ القُصْوَى﴾[6] بالكسر والضمّ".[7]

ت- تعيين الكلمة المضبوطة مع تعيين الحرف المضبوط، قال: "روى الأخفش عن

---

(١) قعنب بن أبي قعنب، أبوالسمال اللعدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري. ينظر غاية النهاية: ٢/٢٧ .

(٢) البقرة: ٢٧٨. ينظر المحتسب: ٢/٢٨٧، البحر المحيط: ٢/٣٣٣ .

(٣) أحمد بن موسى العباس بن مجاهد، الشيخ المقرئ، قرأ على ابن عبدوس وقنبل، وقرأ عليه خلق كثير، صنف كتاب (السبعة)، وتوفي سنة ٣٢٤هـ. ينظر معرفة القراء: ١/٢٦٩، غاية النهاية: ١/١٣٩ .

(٤) أبو عمرو، عثمان بن سعيد القرشي الداني القرطبي، العلامة الإمام الحافظ، أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانية وطرقه وإعرابه، من أشهر مصنفاته (التيسير في القراءات السبع). توفي سنة ٤٤٤هـ. ينظر إنباه الرواة: ٢/٣٤١، غاية النهاية: ١/٥٠٣، الأعلام: ٤/٢٠٦ .

(٥) المقاصد: ٨/ ٢٦٨ .

(٦) الأنفال: ٤٢. قرأ بالكسر ابن كثير وأبوعمرو، وقرأ الباقون بالضم. ينظر السبعة: ٣٠٦ .

(٧) المقاصد: ٧/ ٨٢ .

العربِ: ضمَّ نون (ابن) فتقول: (يا زيدُ بنُ عمروٍ)، وهو نظير قراءة من قرأ: ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾[1]بضمِّ لام (للَّه)"[2].

ث- الضبط الإعرابي، وذلك بتعيين الكلمة دون الحاجة إلى تعيين الحرف المضبوط، كما في قوله: "وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿إنَّ اللهَ هو الرزاقُ ذو القوة المتينِ﴾[3] بخفض (المتين) حملاً على القوة، والمعنى (لِذو) لقرب الجوار".[4]

ج- الضبط بالوزن الصّرفيّ للكلمة، كقوله: "وقد حُكِي عن بعض العرب:[5](عَنِيتُ بحاجتِكَ) على (فَعِلْتُ) -مبنياً للفاعل- فأنا أعْنَى بها".[6]

ح- الضبط بالنظير، وذلك بوَزْن الكلمة بكلمة أخرى، قال عن الناظم إنه "حكى في (حاشا) ثلاث لغات: إحداها ما بدأ بها وهي (حَاشَى) على وزن (مَاشَى)، وهي الشهيرة، والثانية (حاشَ) على وزن (عاشَ)، والثالثة: (حَشَى) على وزن (مَشَى)".[7]

خ- الضبط بالعبارة، كما في بيان المهموز من غير المهموز، قال: "والمضاهاة معناها لغة: المشاكلة، يُقال: ضاهيت -بغير همز- وعليه كلام الناظم.

---

(١) الفاتحة: ١. بضم الدال واللام، وقد نسبها ابن جني إلى أهل البادية، ينظر المحتسب: ٣٧/١ .

(٢) المقاصد: ٥/ ٢٧٧ .

(٣) الذاريات:٥٨. ينظر المحتسب: ٢٨٩/٢.

- الأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش وغيرهما، توفي سنة ١٤٨هـ. ينظر معرفة القراء: ٩٤/١، غاية النهاية: ٣١٦/١ .

- ابن وثاب: يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، القارئ العابد، مولى بني أسد، قرأ على عدد من العلماء، وروى عن ابن عباس وابن عمر. توفي سنة ١٠٣هـ. ينظر معرفة القراء: ٦٢/١، غاية النهاية: ٣٨٠/٢.

(٤) المقاصد: ٣/ ١٨٨ .

(٥) الخصائص: ٢١٩/٢، ٢٩٩/٣ .

(٦) المقاصد: ٤٨٠/٩ .

(٧) السابق: ٣/ ٤١٤ .

ويقال: ضاهأت -مهموزاً أيضاً- وعليه القراءتان: ﴿يُضَاهُونَ قولَ الذين كفروا﴾[1] وهي قراءة مَنْ عدا عاصماً، وقرأ عاصم: (z) والمعنى واحدٌ".[2]

د- ويعمد إلى الضبط بالشرح المفصل في الحالات التي تعجز الرموز الخطية عن بيانها، كالإشمام وغيرها من الظواهر الصوتية، فمن ذلك أنه ذكر أنَّ الفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُنِي للمفعول؛ جاز في فائه ثلاثة أوجه منها إشمام الفاء الضم، فتقول: قُيل وهُيج وقُيم، ثمَّ عَرَضَ لصورته كيف تكون بالشرح المفصل، قال: "وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، نحو: قيل وبيع، وهذا هو المذهب المعروف المشهور، والمقروء به. والثاني ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء، نحو قيل وبيع. والثالث: ضم الشفتين قبل النطق بها، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف، والمشهور المذهب الأول".[3]

وقد يجمع بين الضبط وبيان الوجوه الإعرابية وتوجيهها كما في قوله في همزة (إن) إذا وقعت بعد فاء الجزاء: "ومما قُرئ بالوجهين قول الله تعالى: (; < L K J I H GF E D C BA @ > = N M)[4] فقرأ نافع وغيره -إلا عاصماً وابن عامر- بكسر إنّ بعد الفاء، وقرأ

(١) التوبة: ٣٠. قرأ عاصم بالهمز وحده، وقرأ الباقون بغير همز، ينظر السبعة: ٣١٤ .

(٢) المقاصد: ٧/ ١٥٣.

(٣) المقاصد: ٣/٢١-٢٢ .

(٤) الأنعام:٥٤.

عاصم وابن عامر بفتحها، ووجه الفتح أن يكون مابعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منويّ التقديم أي: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفران الله ورحمته، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ تقديره: فأمره أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجري على سائر ما ذكر من الشواهد".[1]

ومما جمع فيه بين الضبط وتقدير المحذوف، قوله: في حذف الضمير الواقع مبتدأ في الصلة: "كما تقول: جاءني الذي قائم، أي الذي هو قائم، ومنه قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج:[2]﴿إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةٌ﴾ الآية.. برفع بعوضة أي الذي هو بعوضة، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق:[3]﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾ أي الذي هو أحسن،...، وقرأ أبو رجاء:[4]﴿وإنْ كلٌّ ذلك لِمَا متاعُ الحياة الدنيا﴾ بكسر لام (لَمَّا) وتخفيف الميم، أي

---

(١) المقاصد: ٢/ ٣٣٥-٣٣٦ .

(٢) المحتسب: ٦٤/١ .

– ابن أبي عبلة هو: أبو إسماعيل، شمر بن يقظان بن المرتحل الشامي الدمشقي، ثقة تابعي كبير، أخذ القراءة عن واثلة بن الأسقع، وأخذ عنه خلق كثير. توفي سنة ١٥١هـ. ينظر غاية النهاية: ١٩/١.

– والضحاك هو: الضحاك بن ميمون الثقفي البصري، روى القراءة عن عاصم وابن كثير، وروى عنه خلف بن هشام، وهارون الكوفي. ينظر غاية النهاية: ٣٣٨/١ .

– رؤبة بن العجاج سبقت ترجمته.

(٣) المحتسب: ٢٣٤/١ .

– يحيى بن يعمر هو: يحيى بن يعمر العدواني، تابعي جليل، روى عن ابن عمر وابن عباس، وأخذ النحو عن أبي الأسود، وروى عنه ابن العلاء، وابن أبي إسحاق. توفي سنة ٩٠هـ. ينظر مراتب النحويين: ٤٢، أخبار النحويين: ٢٠، طبقات النحويين: ٢٧، نزهة الألباء: ٢٧ .

– وابن أبي إسحاق هو: أبو بحر، عبدالله بن أبي إسحاق، مولى آل الحضرمي، عالم بالعربية والقراءة، إمام فيها، وهو أول من بعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، توفي سنة ١١٧هـ وقيل: ١٢٧هـ. ينظر مراتب النحويين: ٢٥، أخبار النحويين: ٢٢، طبقات النحويين: ٣١، نزهة الألباء: ٢٧ .

(٤) المحتسب: ٢٥٥/٢ .

الذي هو متاع الحياة الدنيا".[1]

ومِمَّا يظهر حجم المعالجة الكبيرة التي تكتسيها شواهده؛ أن يجمع بين المعنى والضبط والإعراب وتقدير المحذوف في موضع واحدٍ، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وأما (إنْ) فإنّ سيبويه لم يُثبت لها عملاً؛ لأنه لم يحفظ فيها شيئاً، ونعمّا فعل. وأما غيره فأثبت لها الإعمال، ذكر ذلك المبرد وأنشد:[2]

إنْ هــو مــستولياً علــى أحــدٍ إلا علـــى أضـــعف المجـــانينِ

وتابعه على ذلك الفارسي وابن جني، وحكى في المحتسب عن سعيد بن جبير أنه قرأ:[3]﴿إنِ الذين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أمْثَالكم﴾ بتخفيف (إنْ)، ونصب (عباداً أمثالكم) على تقدير: (ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم)، أي: إنما هي حجارة وخشب وليسوا عقلاء مخاطبين مثلكم، فهم أقل منكم، فكيف تدعون ما هو أقل منكم!".[4]

بل إن الشاطبي بالغ في بعض المواطن في معالجة الألفاظ، حتى إن القارئ لها ليداخله شك بأنه أمام معجم لغوي وليس أمام كتاب في النحو، ويظهر ذلك في التحليل الدقيق لألفاظ الشاهد من خلال المعالجة الشاملة لجميع ما يتعلق به من ضبط وتفسير، وما تتعرض له بنيته من تغيير بالحذف أو الزيادة أو الإبدال، مع استيفاء ما

---

(١) المقاصد: ٥١٩/١ .

(٢) من المنسرح، لم أقف على قائله، وهو في الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي: ٤٦، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي: ٤٩٨/٢، شرح الرضي على الكافية: ١٩٦/٢، خزانة الأدب: ١٦٦/٤، المعجم المفصل: ٢٦٩/٨ .

(٣) الأعراف:١٩٤. ينظر المحتسب: ٢٧٠/١، والبحر المحيط: ٤٤٤/٤ .

وسعيد بن جبير هو: أبوعبدالله، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء، أحد أعلام التابعين، روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير **y**، وقرأ القرآن على ابن عباس، وقرأ عليه أبوعمرو بن العلاء وطائفة. توفي سنة ٩٥هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٥٥/٧، وفيات الأعيان: ٣٧١/٢، الأعلام: ٩٣/٣ .

(٤) المقاصد: ٢/ ٢٥٣ .

فيه من روايات أخرى نقلها عن كتب اللغة، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله مدافعاً عن ابن مالك فيما استُدْرِك عليه من أبنية الخماسي المجرد: "وأما (عَبَقُرٌّ) فَمُغَيَّرٌ أيضاً، وهو في المثل:[1](أبْرَدُ من عَبَقُرٍّ)، ويُقال: (حَبَقُرٍّ) -بالحاء- فقيل: إنه محذوف (عَبَيقِرٍ). وقيل (عَبَقُورٍ) فحذفت الواو. وهذا هو الجاري على طريقة الناظم، وقد ذَكَرَ الجوهري في توجيه (عَبَقُرٍّ): أنهما كأنهما كلمتان جعلتا واحدة؛ لأنَّ أبا عمرو ابن العلاء يرويه: (أبرد من عبٍّ قُرَّ) قال: والعبُّ اسم البَرَدِ الذى يترل من المُزْن، وهو حبُّ الغمام، فالعين مبدلة من الحاء. والقُرُّ: البَرْدُ. وأنشد:[2]

كأنَّ فَاهَا عَبُّ قُرٍّ بَارِدٌ ... أو رِيْحُ رَوضٍ مَسَّه تَنْضَاحُ

وأما قول مرار بن منقذ:[3]

أعرفْتَ الدارَ أم أنكَرْتَها ... بَيْنَ تِبْرَاكٍ فَشَسَّى عَبَقُرْ

فذكر عن المازني[4] أنه أراد (عَبْقَرَ)، فغيّر الصيغة. وقال الجوهري: (لما احتاج إلى تحريك الباء لإقامة الوزن وتوهم تشديد الراء ضم القاف لئلا يخرج إلى بناء لم يجئ مثله، فألحقه ببناء آخر جاء في المثل، وهو قولهم: (أبرد من عبقر)".[5]

---

(١) جمهرة الأمثال: ٢٤٥/١، مجمع الأمثال: ١١٧/١ .

(٢) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في تهذيب اللغة: ١٨٩/٣، الصحاح: (عبقر)، مجمع الأمثال:١١٧/١، لسان العرب: (عبب).

(٣) من الرمل، لمرار بن منقذ العدوي، وهو في تهذيب اللغة، ١٨٧/٣، الخصائص: ٢٨١/٢، الصحاح: (عبقر)، مجمع الأمثال: ١١٧/١، لسان العرب: (عبقر)، المعجم المفصل: ٣٨/٣ .

والمرار لقب له، واسمه زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي، من بني العدوية، من تميم، من شعراء الدولة الأموية، كان معاصرا للفرزدق وجرير. توفي سنة ١٠٠هـ. ينظر الأعلام: ٥٥/٣ .

(٤) أبو عثمان، بكر بن محمد بن عثمان المازني، إمام في العربية، متسع في الرواية، من مصنفاته: (التصريف)، و(ما تلحن فيه العامة)، توفي سنة ٢٤٩هـ ، ينظر طبقات النحويين: ٨٧، نزهة الألباء: ١٦٢.

(٥) المقاصد: ٨/ ٢٩٤-٢٩٥ .

ثانياً: تعدد الرواية:

اشترط علماء اللغة في الراوي أن يكون ثقة يتصف بالعدالة والضبط لِمَا يرويه، قال ابن فارس: "فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة"،[١] وقال ابن الأنباري: "اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حُرًّا كان أو عبداً".[٢]

وقد اعتمد النحويون في جمع اللغة على مشافهة الأعراب الفصحاء الموثوق بعربيتهم،[٣] ومن ثَمَّ بنوا عليها أقيستهم استناداً على معايير الكثرة والقلة والاطراد والشذوذ، والشاطبي دائماً ما يؤكد على ثقته بعدالة الأوائل الناقلين للغة مشافهة عن الأعراب الفصحاء؛ فمهما اختلفت الرواية عنهم؛ فإن روايةً "لاتقدح في رواية أخرى؛ لأنَّ الجميع عن العرب؛ إذ لا يسوغ نسبة الناقل إذا كان عدلاً إلى الكذب، أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق"،[٤] ولأن "الإنصاف أنَّ مانقلوه فهم ذوو عهدته، وهم محمولون على الصدق"،[٥] بل ذهب إلى أنَّ "السماع إذا أثبته ثقة لم يُطرح بسبب أنَّ ثقة آخر لم يثبته لعدم اطلاعه عليه".[٦]

ومن الناحية التطبيقية كان للشاطبي مع تعدد الرواية مواقف عدة، منها:

١. الاعتداد بها واعتبارها من الاستعمالات اللغوية الجائزة، سواء أكانت رواية راوٍ، أم قراءة قارئٍ، أم كانت لغة قبيلة. فهو لا ينكر رواية، ولا يطعن في قراءة، ، بل يسلم بها إذا كانت برواية العدل الثقة،[٧]ويتضح ذلك في عدد من الأمثلة، منها

---

(١) الصاحبي: ٦٤ .

(٢) لمع الأدلة: ٨٥ .

(٣) ينظر: ص٣٨ من هذا البحث.

(٤) المقاصد: ٧٠٠/٥ .

(٥) السابق: ٤٢٤/٦ .

(٦) السابق: ٤٩١/٤ .

(٧) ينظر السابق: ٢٣٥/٥ .

موقفه من مجيء (متى) حرف جر على رأي الناظم؛ إذ لم يعترض عليه أخذاً برواية الكسائي عن الهراء في كونها اسمًا بمعنى وَسَط، بدليل دخول (في) عليها في قول العرب:[1](وَضَعْتُهُ في مَتَى كُمِّي)، قال: "والجواب: أن كون (متى) بمعنى (وسَط) في تلك اللغة ثابت، وليس هو مراد ابن مالك، وإنما مراده الاستعمال الآخر، إذ اللغويون حكوا في (متى) في لغة هذيل استعمالين، أحدهما: أن تكون بمعنى (وسَطَ)، وذلك قولهم: (وَضَعْتُهُ في مَتَى كُمِّي)، والآخر: أن يكون بمعنى (مِنْ)..."[2].

كما لم يأخذ على ابن مالك في مواضع متعددة من النظم الوقفَ على المنصوب بحذف التنوين والحركة التي قبله، وإنما جاز له ذلك -بحسب رأي الشاطبي-؛ لأنه أتى بها على لغة من لغات العرب، وهي التي يقولون فيها: (رَأَيْتُ زَيدْ).[3] وذلك لأنَّ اللغات المتفرقة عنده: "ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإنْ قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى".[4]

ومن التوسع في قبول وجوه القراءات القرآنية، ما ذهب إليه في كيفية الجمع بالألف والتاء لِمَا كان اسماً ثلاثياً مضموم الفاء ساكن العين صحيحها، حيث ذكر أوجهاً ثلاثة هي الإتباع والفتح والتسكين، ثمَّ قال مُثبتاً هذه الأوجه بأنها "مروية عن العرب، مسموعة من كلامها، حكاها أهل العربية. فَمِمَّا جاء من ضمّ عينِ (فُعْلَة) في الجمع قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ﴾[5]، وقرأ ابن عامر والكسائي وقُنْبُل وحفص: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[6]، ومما جاء بالإسكان فيه (خُطْوَاتٍ)

---

(١) تهذيب اللغة: ١٤/٣٤٥ .

(٢) المقاصد: ٣/ ٥٦٥ .

(٣) ينظر السابق:٣/١٦٩، وينظر أيضاً: ٥/٣٧١، ٤٢٨، ٦/٩٢، ٨/٨ .

(٤) السابق: ٤/ ١٨١.

(٥)سبأ:٣٧.

(٦)البقرة:١٦٨.

وهي قراءة الباقين،[1] وحكى اللغويون (غُرْفَاتٌ)".[2]

ولعل في موقفه من قراءة ابن عامر في جواز الفصل بين المتضايفين ما يغني عن أي حديث. حيث قال: "هذه القراءة وحدها عذرٌ لمن قاس على الموضع؛ لأنها نقلت عن موثوق بعربيته قبل التعلُّم، فإنه كان من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كأمثاله الذين لم يُعلم منهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن. كذا قال ابن مالك،[3] وأيضاً هو من العدول الذين لا يُظنّ بمثلهم إدخال الرأي في القراءة، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباع خط المصحف مع اعتبار الرواية، فالأَوْلى أن تُجعل حجّة في الجواز، فإنها من أقوى ما يُحتجُّ به".[4]

٢. قبولها وعدم إنكارها، ومن ثَمَّ تأويلها، أو حملها على القلة، أو السماع الذي يحفظ ولا يُقاس عليه، كما في مسألة حذف (أن) المصدرية وبقاء عملها في غير المواضع التي نصَّ عليها النحويون، حيث مثَّل لذلك بحكاية الكسائي:[5](لاأُبُدَّ مِنْ تَتَّبعَها)، وقول العرب:[6](خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأخُذَكَ)، وقول طرفة:[7]

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

ثمَّ قال: "وقوله: (فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى) تنكيت على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب قياساً على ما شذَّ من ذلك، على عادتهم في القياس على الشذوذات، فكأنه يقول: إن جاء من ذلك برواية العدل فإن حكمه أن يُقبلَ

---

(١) ينظر السبعة: ١٧٤، البحر المحيط: ٤٧٩/١.

(٢) المقاصد: ٦/ ٤٧٠ .

(٣) ينظر شرح التسهيل: ٢٧٧/٣.

(٤) المقاصد: ١٧٤/٤ .

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٣٣/١ .

(٦) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى: ٣١٧ .

(٧) من الطويل، لطرفة بن العبد، في ديوانه: ٣٢، وهو في الكتاب: ٩٩/٣، سر صناعة الإعراب: ٢٨٥/١، الإنصاف: ٥٦٠/٢، خزانة الأدب: ٤٦٣/١، ٥٨٠/٨، المعجم المفصل: ٤٣١/٢ .

قبولاً، ويحفظ فقط؛ لأنّه شاذٌّ لا يُقاس عليه".[1] فالشاطبي قَبِلَ شواهد الكـــوفيين، ثمَّ حملها على أنها سماع لا يُقاس عليه، وكأنه يشير إلى صحتها، مع أنَّ قـــولهم: (خُـــذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأخُذَكَ) ورَدَ بثبوت (أن) في رواية أخرى،[2] كما أنَّ بيـــت طرفـــة ورد برواية الرفع،[3] وكان له أن يردَّهما بالرواية الأخرى، لكن التزامه مبدأ احترام الرواية والثقة في الراوي إذا كان عدلاً؛ هو ما جعله يقبل الرواية ويحملها على السماع دون ردِّها.

وقد صرَّح الشاطبي بموقفه هذا حين عرض لروايات الكوفيين التي تُثبت أنَّ العرب تُسقِط الألف المقصورة مما كثرت حروفه، كـــ(خوزلى) و(قهقرى) فيقولون: (خوزلان) و(قهقران). قال الشاطبي: "ولَم يحكِ البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإن صحَّ ما نقله الكوفيون؛ فيكون ولابد من الشذوذ المقصور على النقل؛ إذ لو كثر لقضت العادة باشتهاره حتى يحفظ من غيرهم شيئاً، فإذا لم يكن كذلك؛ ولابد من تصديق الرواة؛ فيكون من الشاذ".[4]

وقد سار الشاطبي على هذا النهج في شواهده من كلام العرب، وكذلك في شواهده من القراءات، ذَكر في باب الوقف أنَّ التاء التي تبدل في الوقف هاءً هي تاء الاسم، أمَّا التاء التي تلحق الفعل والتاء التي تلحق الحرف؛ فلا تدخل في هذا الحكم، وكعادته في التنبيه على ما يخرج عن هذا الأصل قال: "إلا أنه خرج عن هذا الأصل (لات) في قوله تعالى: (5 6 7)[5]، فإن من القراء من يقف عليها بالهاء، مع أنها حرف لحقته التاء، فيقول القائل: هذا يكسر قاعدة الحرف، ويُجاب بأن هذا

---

(١) المقاصد: ٦/٩٣-٩٤ .

(٢) ينظر مجمع الأمثال: ١/٢٦٢ .

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١/٢٨٥، خزانة الأدب: ٨/٥٨٥ .

(٤) المقاصد: ٦/ ٤٤٩ .

(٥) ص:٣.

الحرف إنما وقف عليه بالهاء الكسائي وحده،[1] والناظم لا يلتزم مذهب الكسائي دون مذهب الجماعة الذين لم يُنقَل عنهم في (لات) إلا الوقف بالتاء على الأصل، وهو الشائع، وماعداه نادرٌ...".[2]

هذه الأمثلة مِمَّا يدل على اتساع دائرة المسموع، واعتداد الشاطبي بالروايات المختلفة وعدم إنكارها؛ لأنَّ الجميع عن العرب كما قال، ومما يؤكد ذلك أيضاً؛ قوله ناقلاً الخلاف حول تسكين عين (مَعْ): "والمسألة الثانية: أنّ قوله (معْ فيها قليل) يدلّ على أن السكون ليس مختصّاً بالضرورة، بل هو واقع في الكلام؛ فقد نُقِلَ عن الكسائي أنَّ ربيعة تقول:[3](ذَهَبْتُ مَعْ أخِيك) و(جِئْتُ مَعْ أبيك) بالسكون، ...، وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ السكون اضطرارٌ شعريٌّ؛ إذ لم يثبت عنده لغةً، وإذا ثَبَت لغةً؛ فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حَفِظَ فمَحْفُوظُه حجّةٌ على من لم يحفَظ".[4]

٣. التحقق منها؛ فمع هذا الاعتداد والتوسع في قبول الروايات واللغات؛ إلا أنَّ الشاطبي لايُسلِّم بقبول الرواية مطلقاً، بل كان يتحقق من هوية النص ومصدره، ويتتبَّع الروايات في مصادرها، ثم يفاضل بينها ويختار أكثرها استعمالاً وأصحها نقلاً وقياساً، ولهذا لم يقبل ما ذهب إليه قطرب[5] من أن الإشمام من وَضْع النحويين، وليس بمسموع عن العرب، قال: "وقطرب يقول إنَّ الإشمام من وَضْع النحويين، وليس بمسموع من العرب، وهذا فاسد؛ لأنّه وإنْ لم يُسمع؛ مأخوذ بالإبصار من

---

(١) ينظر البحر المحيط: ٣٨٤/٧ .

(٢) المقاصد: ٧٩/٨ . وينظر: ٢٦٨/٨ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٣ .

(٤) المقاصد: ٤/ ١٢٩ .

(٥) أبوعلي، محمد بن المستنير بن أحمد، عالم باللغة والأدب، أخذ عن عيسى بن عمر، ولازم سيبويه، وهو الذي لقبه قطربا؛ لمباكرته له في الأسحار، وله من المصنفات: (المثلثات)، (الأزمنة)، (الأضداد). توفي سنة ٢٠٦هـ. ينظر مراتب النحويين: ٧٨، طبقات النحويين: ٩٩، نزهة الألباء: ٨٥ .

أفواه العرب، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشمام:[1] (وهذا قول العرب ويونس والخليل)، فعزاه إلى العرب، وهو الثقة فيما ينقل، فلا يُسمع كلام غيره في ذلك".[2]

ومن ذلك مسألة الحكاية بـــ(مَنْ) في الاستفهام عن المعارف، حيث ذكر أنَّ كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذي يُحْكى في المسألة، أحدها: أنْ يكون تعريفه بالعلمية، قال فيه: "وهذا الوصف يقتضي أنَّ الناظم لم يَرْتضِ ما رُوِي عن يونس أنَّ الحكاية جائزة في جميع أقسام المعارف، فتقول في من قال: (رأيتُ أخاكَ): مَنْ أخاكَ؟ وفي من قال: (رأيتُ الرجلَ): مَن الرجلَ؟ ونحو ذلك. وهذا المذهب غير مرضيٍّ عند سيبويه والمحقّقين، وإنما ذلك عندهم كقوله:[3](دَعْنَا من تَمْرتانِ) –أي على الحكاية– وأيضاً فهو غير مسموع، وإنما لم يَرْتَضه الناظم؛ إما لضعف النقل عن يونس؛ إذ حكاه المبرد عن يونس في (مقتضبه)[4] ولم يحْكِهِ عنه سيبويه، فغمزه السيرافي[5] بأن قال: لا أدري من أين له هذه الحكاية؟ وإمّا: لضعف الجواز في القياس، فإنّ للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها كما تقدّم".[6]

فإذا كان الشاطبي لم يقبل رواية المبرد (ت٢٨٥هـــ) عن يونس (ت١٨٣هـــ) لانقطاع السند؛ فكذلك رواية الفرد التي لم تُسمع من غيره. ولذلك تردد الشاطبي في قبول الرواية التي وردت عن الأعرابي عند باب الملك وهي قوله:[7](القِصَاصَاءَ

---

(١) الكتاب: ١٦٩/٤ .

(٢) المقاصد: ٨/ ٥٤ .

(٣) ينظر الكتاب: ٤١٣/٢ .

(٤) المقتضب: ٣٠٨/٢ .

(٥) أبوسعيد: الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي النحوي، بارع في النحو واللغة، أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيرهم، من مصنفاته: (شرح كتاب سيبويه)، (أخبار النحويين البصريين). توفي سنة ٣٦٨هـــ. ينظر طبقات النحويين: ١١٩، نزهة الألباء: ٢٦٦، بغية الوعاة: ٧٠٥/١ .

(٦) المقاصد: ٦/ ٣٣٩ .

(٧) المخصص: ٥٥/٥، المزهر في علوم اللغة، السيوطي: ١٠٥/١، ٢٥٤ .

أصلحك الله)، أي خُذ لي القصاص. قال الشاطبي: "و(فِعَالاءُ) لم يأت منه إلا القِصَاصَاء، قالوا: وهو نادر شاذٌ، ولم يُثبِته سيبويه. قال القالي[1]: والكلمة إذا حكاها أعرابيٌّ واحدٌ لم يجب أنْ تُجعَل أصلاً؛ لأنّه يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً أيضاً، فلم يُسْمَع من ذلك الأعرابي إلا على باب الملك، ولم يُسْمَع منه بعدُ. قالوا: فلَعلَّه بالعجلة واللَّهف زلَّ لسانه، فلا يُقبَل منه لهذا الاحتمال".[2] فالشاطبي وإن كان عدَّها من النادر والشاذ؛ إلا أنه حين يذكر أنَّ سيبويه لم يُثبتها، ثمَّ يورد قول القالي على هذا النحو؛ ففي ذلك إشارة إلى ردّها، وإن كان بطريق غير مباشر.

ومما توقف الشاطبي عن الجزم بصحته؛ لتطرق الاحتمال إليه؛ مجيء بناء (فُتَكْرين) إذا كان مفرداً على وزن (فُعَلٍّ)، وذلك لاحتمال أن يكون على وزن (قُذَعْمِيل). قال فيما استُدرِك على ابن مالك من أبنية الرباعي: "...والثاني: (فُعَلٌّ) – بضم الأول وفتح الثاني– حكى أبو زيد في الصفات:[3](امرأة هُرَكْلَةٌ)، في هَرَكُولَةٍ، وذكر الزبيدي[4] في استدراك هذا المثال من الأسماء أنه يُقال:[5](لَقِيتُ منه الفُتَكْرَين)، لغةً في (الفِتَكْرين) فأثبت به (فُعَلاً)، وغلّطه الناس في هذا المثال؛ لأنّه إنما يصح على أنه يُقال: (الفُتَكْرون) في الرفع، و(الفُتَكْرين) في النصب والجر، فإذا ثبت هذا نقلاً فحينئذٍ يصحّ ما قال، وإلا فلعلّه (فُتَكْرِين) كـــ(قُذَعْمِيل). فالذي صح من تمثيل هذا

---

(١) أبوعلي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، من مصنفاته: (البارع)، و(الأمالي) توفي سنة ٣٥٦هـــ. ينظر طبقات النحويين: ١٣٠، البلغة: ٩٠، بغية الوعاة: ١/٤٥٣ .

(٢) المقاصد: ٦/ ٤٠٠.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب: ٢/٥٧٠ منسوبة إلى الخليل.

(٤) أبوبكر، محمد بن الحسن بن عبيدالله الزبيدي الإشبيلي، عالم باللغة والنحو والأخبار، من تصانيفه: (الواضح في النحو)، (ماتلحن فيه العامة)، (الاستداك على سيبويه). توفي سنة ٣٧٩هـــ. ينظر البلغة: ٢٦٢، بغية الوعاة: ١/٨٤، الأعلام: ٦/٣١٢ .

(٥) ينظر كتاب الاستدراك على سيبويه، أبو بكر الزبيدي: ١٥٥ .

قولهم: (هُرَكْلَةٌ)".[1]

٤. استيفاء مافي الشاهد من روايات: أمَّا منهجه من حيث التنبيه على الروايات أو اللغات أو القراءات الأخرى في الشاهد؛ فإن ذلك يعتمد على الموضع المستشهد به، فإذا كان في الشاهد أكثر من رواية؛ فإنه لا يعمد إلى الإشارة إليها ما لم يكن وراء ذلك حكم يفيد المسألة التي هو بصددها، فالباعث عنده حاجة المسألة التي يتحدث عنها، فإن كان الباب محتاجاً للاستطراد والاستقصاء فَعَل؛ وإلا اكتفى بما يلزمه مِمَّا يخدم مسألته.

فمما استوفى فيه جميع الروايات في القراءات القرآنية؛ تمثيله لعطف الفعل على الجزاء بالفاء والواو، حيث ذكر أنَّ فيه ثلاثة أوجه، قال: "...ومثال الواو قوله تعالى:

B A @ ?> = < ; : 9 8)

C)[2] قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر: (ونُكَفِّرُ) بالرفع مع النون، وكذلك ابن عامر، وحفص، إلا أنهما قرءا بالياء، وقرأ الباقون بالنون والجزم،[3] ورُوي عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون.[4] وقال تعالى: (´ µ ¶ ¸ هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ)[5] قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء،[6] والباقون برفع الراء مع النون".[7]

وقال في التمثيل لاسم الفعل الماضي: "وقوله: (هَيْهَاتَ) مثال من اسم الفعل

---

(١) المقاصد: ٨/ ٢٨٨ .

(٢) البقرة:٢٧١.

(٣) ينظر السبعة: ١٩١ .

(٤) ينظر البحر المحيط: ٣٢٥/٢ .

(٥) الأعراف:١٨٦.

(٦) ينظر السبعة: ٢٩٨ .

(٧) المقاصد: ٦/ ١٥٤ .

الماضي وفيه لغات: (هَيْهَاتَ)، و(هَيْهَاتِ) فالفتح لأهل الحجاز، والكسرُ لتميم وأسد، ومن العرب من يضمّها، ومنهم من ينوّن في اللغات الثلاث وقُرِئ بجميع ذلك: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ۝ تُوعَدُونَ﴾[1] فبالكسر لأبي جعفر المدني[2]، ومع التنوين لأبي حيوة، ورُوِيَ عنه الضم بالتنوين وعدمه، والفتح بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس[3]، ورُوِيَ سكون التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، و(هَيْهَا) بلا نون، و(أَيْهَا) و(أَيْهَان)، و(هَيْهَان)، و(أَيْهَاتَ)، هذه كلها لغاتٌ منقولة"[4].

ومثاله من كلام العرب المنثور قوله: "وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس لمعنى الجمع المطلق، وذلك أنَّ العرب قالت:[5](خُذْه بما عَزَّ أو هَانَ)، وهو الأكثر، وقال بعضهم: (خُذْه بِمَا عَزَّ وَهَانَ)، فإذا كان بـــ(أوْ) فالمعنى: خذه بالهيِّن، فإنْ لم تقْدِر فبالعزيز، فإنْ لم تقْدر فَبِهما جميعاً. والمعنى لا يفوتنَّك على حال، وهو المعنى في قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، فـــ(أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية، فليست (أو) بمعنى الواو على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق".[6]

ومما اكتفى فيه الشاطبي بما يخدم مسألته، دون أن يكلّف نفسه عناء بحث الأوجه

---

(١)المؤمنون:٣٦. ينظر المحتسب: ٢/ ٩٠ .

(٢) يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، ومن التابعين، كان فقيهًا محدثًا ثقة، أخذ القراءة عن ابن عباس وأبي هريرة، توفي سنة ١٣٠هـــ. ينظر معرفة القراء: ١/ ٥٩، غاية النهاية: ٢/ ٣٨١ .

(٣) خالد بن إلياس، أو خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم عبيد بن حذيفة أبو الهيثم العدوي المدني، من رواة الحديث، وله اختيار في القراءة. ينظر كتاب المصاحف، أبو بكر بن داود السجستاني:١٣٩، تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٩/ ٩ .

(٤) المقاصد: ٥/ ٥٠٢.

(٥) الروايتان في الكتاب: ٣/ ١٨٤-١٨٥ .

(٦) المقاصد: ٥/ ١٢٧ .

الأخرى؛ تمثيله لِلَحاق نون الوقاية الاسم لشبه بالفعل بقوله: "قُرِئ في غير السبع: (هَلْ أنتم مُطْلِعُونِ)[1] بإسكان الطاء وكسر النون، وهي رواية أبي عمرو، وقراءة ابن عباس، وابن محيصن[2]، وعمار بن أبي عمار[3]...".[4]

ويتضح إغفال مافي الشاهد من روايات أخرى من خلال اختلاف ألفاظ الشاهد في الموضع نفسه، ومن الأمثلة على ذلك قوله في مجيء (مِنْ) لابتداء الزمان على رأي الكوفيين: "وحكى الأخفش عن بعض العرب:[5](مِنَ اليَومِ إلى غَدٍ)، ...، وفي الحديث:[6](فمُطِرنَا مِنْ يَومِ جُمُعَةٍ إلى جُمُعَة)"[7]. وفي مجيء (إلى) لانتهاء الزمان يقول: "وحكى الأخفش: (مِنْ الآنَ إلى غَدٍ)، وفي الحديث: (فمُطِرنَا مِنْ جُمُعَةٍ إلى جُمُعَة)".[8] فاختلاف ألفاظ الشاهدين في الموضعين رغم قربهما في الباب نفسه؛ دليل على أنَّ الشاطبي لا يُعنى باستيفاء مافي الشاهد من روايات؛ ما لم تمس موطن الشاهد، أو يكن وراء تلك الروايات أحكام تفيد المسألة.

---

(١) الصافات:٤٥. ينظر المحتسب: ٢١٩/٢، البحر المحيط: ٣٦٠/٧ .

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي المكي، قارئ أهل مكة، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد، وكان ثقة في الحديث، توفي سنة ١٢٣هـ. ينظر معرفة القراء: ٩٨/١، غاية النهاية: ١٦٧/٢ .

(٣) عمار بن أبي عمار، أبو عمرو مولى بني هاشم، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وروى عنه عطاء بن أبي رباح، وشعبة، ويونس بن عبيد. ينظر التاريخ الكبير، البخاري: ٢٦/٧، تهذيب التهذيب: ٣٥٣/٧.

(٤) المقاصد: ١/ ٣٢٩ .

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٥٦١/٢.

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في موطأ مالك: باب ما جاء في الاستسقاء: ١٩١/١ (٤٥٠)، وصحيح البخاري: كتاب الاستسقاء، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: ٣٤٥/١ (٩٧٠) كلها بلفظ: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) بأل التعريف، دون لفظ (يوم). وقد رواه ابن مالك في شرح التسهيل:١٣١/٣ بلفظ: (فمُطرنا من جمعة إلى جمعة).

(٧) المقاصد: ٣/ ٥٨٩-٥٩١ .

(٨) السابق: ٣/ ٦١٠.

وانتهاج الشاطبي لهذا النهج ليس إلا إيماناً منه بعدم الحاجة إلى التنبيه عليها، ولذلك لم يأخذ على ابن مالك في مواضع متعددة عدم ذِكْره لبعض اللغات؛ لأنَّ ذلك -برأيه- لا يغير في الحكم شيئاً، قال في عدم استيفاء ابن مالك لبعض لغات الأسماء الستة: "...كما أنه لو ذكر جميع لغاتها؛ لم يزدنا على جواز الإعراب بالحروف شيئاً، سوى استيفاء لغات لا حاجة بنا إليها".(١)

كما لم يأخذ عليه إغفاله لغة تميم في الحكاية بـ(مَنْ) للاستفهام عن المعارف، قال: "ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتي بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجازيين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن. ألا تراه في باب (ما) إنما ذكر الإعمال فيها خاصة، وترك لغة بني تميم وإنْ كانت هي الجارية على القياس".(٢)

وفي المقابل هناك مواضع قليلة استوفى فيها الشاطبي ما يتعلق بالشاهد من روايات ولغات لا علاقة لها بموطن الشاهد، وهذه نماذج منها:

- أورد في لحاق ضمير الغائب لـ(إيا) رواية الخليل لقول العرب:(٣)(إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ) ثمَّ قال: "ويُروى فإياه وإيا السَّوآتِ".(٤)
- تمثيله لالتزام العرب بعدم تغيير اللفظ بالأمثال، أو ما جرى مجراها، مما يلزم حالة واحدة، ذكر منها: "قولهم:(٥)(الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللبَنَ، أو ضَيَّحْتِ اللبَنَ)".(٦)

---

(١) المقاصد: ١/١٥٤ .

(٢) السابق: ٦/ ٣٤٣ .

(٣) الكتاب: ١/٢٧٤ .

(٤) المقاصد: ١/ ٢٩١.

(٥) جمهرة الأمثال: ١/٧٩، ١٣٦، مجمع الأمثال: ٢/٦٨ .

(٦) المقاصد: ٤/٤٥٨ .

- وقوله في الفصل بين المتضايفين بالقسم: "...ونُقِلَ عن أبي عبيدة أنه حكى:[1](إنَّ الشاةَ تَسمعُ صَوتَ -واللهِ- ربِّها فَتُقبِل إليه وَتَثغُو)، وحكاه ابن خروف عنه أنه سَمِعَ أبا الدُّقَيش يقول: (إنَّ الشاةَ تَسمعُ صَوتَ -قد عَلِمَ اللهُ- رَبِّهَا فَتُقْبِلُ إليهِ وَتَثْغُو). وهذا قَسَمٌ أيضاً".[2]
- وقوله: "وفي (أوَّه) لغات، إحداها مـــا ذَكَـــرَه النـــاظم، وأَوْهِ، وأَوِّهِ، وآوَّهْ، وآهِ".[3]

تلك هي أبرز وقفات الشاطبي مع شواهده، والتي ظهر الشاطبي من خلالها عالِماً مطلعاً، واسع الثقافة غزير المعرفة، أدرك أهمية معالجة الشواهد في فهم القاعدة النحوية، وحرص على شرح شواهده وضبطها، وبيان وجوه الإعراب فيها، واستخدم في سبيل ذلك من الألفاظ ما كان غاية في الوضوح، وتلافى الشرح بعبارات غامضة المعنى هي نفسها في حاجة إلى شرح وبيان. كما ظهرت قدرته على التعامل بحيادية مع مرويات العرب المختلفة، وتقديم رؤية واضحة لكيفية توظيفها، والاستفادة منها في التحليل والمعالجة للمادة اللغوية، كل ذلك سعياً وراء إيصال الشاهد إلى المتلقي بأبسط السبل، وأيسر الوسائل، مِمَّا يسهل عليه بعد ذلك استيعاب المسائل واستنباط الأحكام.

---

(١) شرح التسهيل: ١٩٣/٣، وفي الإنصاف ٤٣١/٢ رواية ثالثة هي: "إن الشاة لتجتر فتسمع صوت -والله- ربها".

(٢) المقاصد: ١٨٣/٤ .

(٣) السابق: ٥/ ٥٠٠.

المبحث الثالث

عنايته بترتيبها ودرجاتها في الاستدلال.

ليس الحديث هنا بصدد إثبات موقف الشاطبي من شواهده النثرية، فذلك لـــه موضعه من الدراسة، لكن الحديث هنا في ظل غزارة المادة الاستدلالية عند الـــشاطبي يتوجه نحو الكشف عن موقع شاهد النثر في خارطة العرض الاستدلالي، وطريقته في تقديم شاهد على آخر أياً كان نوع ذلك الشاهد. فبعد استقراء الشواهد النثرية التي اعتمدها الشاطبي في كتابه المقاصد؛ يمكن تحديد مواقعهـــا، ومنهجـــه في ترتيبـــها، وطريقته في تقديم شاهد على آخر بما يأتي:

أولاً: انفراد شاهد النثر بالاستدلال.

احتل الشاهد القرآني عند الشاطبي موقع الصدارة بين شواهده الأخرى، وشغل حيِّزاً واسعاً من استشهاداته، فلا تكاد تخلو قاعدة أو مسألة من دون أن يورد لها شاهداً، وكثيراً ما تفرّدَ الشاهد القرآني في استدلالاته النحوية والصرفية واللغوية، حتى أصبح سمة بارزة في منهجه، وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في المقاصد (١٢٤٤) شاهداً، منها (٢١٧) قراءة متواترة أتت على قراءة بعض القراء العشرة دون بعض، ومنها (١٠٧) قراءة شاذة أتت على غير قراءة أيٍّ من القراء العشرة، هذا فضلاً عن شواهد كثيرة تواردت أكثر من مرة، واستشهد بها في مواطن متعددة، وعلى هذا الأساس يقف إحصاء الشواهد القرآنية عند الشاطبي على أنها تقارب الألفي شاهد، وهو قدرٌ قلّما يوجد في كتاب نحوي.

وقد تنوع منهج الشاطبي في التعامل مع هذه الثروة القرآنية، فكان يُفردها بالاستدلال دون غيرها من الشواهد في مواطن كثيرة، وهو في ضوء ذلك يستدل بالآية الواحدة، والقراءة الواحدة في الموطن الواحد، كما يستدل بأكثر من ذلك، وقد يجمع بين الآيات والقراءات بأنواعها، وأدلة ذلك في المقاصد كثيرة، ويمكن الإشارة إلى شيء منها من خلال العرض الآتي:

- استدل بآية واحدة على جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّه "قد تقدّم معمول خبرها في قوله تعالى: (e d c b a `)[1]، فـ(يوم يأتيهم): ظرف متعلق بـ(مصروف)، وتقديم المعمول لا يصحُّ إلا حيث يصح تقديم العامل".[2]

- استدل بآيتين على وجوب كسر همزة (إنَّ)، وهما قوله تعالى: (V U) (Z Y X W)[3]، وقوله: (& ') (*)[4]، وذلك لمجيئهما بعد قوله تعالى: (P # $)[5] وسبب الوجوب هو وقوعها في جواب القسم.[6]

- أورد ثلاث آيات وهي قوله تعالى: (W V U T S R)[7]، وقوله تعالى: ((* + , - . /)[8]، وقوله: (, -

---

(١)هود:٨.

(٢) المقاصد: ١٧٣/٢. وينظر في إفراد آية واحدة: ٢٨/١، ٢٦٥، ٤٧١، ٥٨٦، ٢/ ٧٥، ١٠٣، ٢١٥، ٣٥٠، ٤٠٤، ٤٦٢، ١٦٧/٣، ٢٤٣، ، ٦٠٨، ٢٤/٤، ٩٥، ٢٢٣، ٤٣٣، ٤/٥، ١٥، ١٤٣، ٢٠٧، ٢٤٧، ٤٠٠، ٥٠١، ٥٥٨، ١٣/٧، ٢٨٣، ٣٥٠، ، ٤٤/٨، ١٣٦، ٣١٩، ٥١١، ٨٠/٩، ١١٨، ٢١٠، ٣٨٠، ٤٠١.

(٣) الزُّخرُف:٣.

(٤) الدخان:٣.

(٥) الزُّخرُف، الدخان: ١، ٢.

(٦) ينظر المقاصد: ٣٢٢/٢ . وينظر في إفراد آيتين: ٧٣/١، ١٨٢، ٣٠١، ٤٣٦، ٤٧/٢، ٢١٥، ٣٢٣، ٤٧٩، ٥٥٥، ١٥٥/٣، ٢٨١، ٤٢٠، ٥٠٨، ٦١٢، ٢/٤، ٦٨، ٢٢٢، ٤٣٤، ٥٤٦، ٧١/٥، ٢٠٠، ٥٣٠، ٦٢٨، ٥/٦، ٥٢/٦، ٥٩، ١٤٢، ٤٥٤، ١٠/٧، ٢٧٢، ١٩/٨، ٤٣، ٣٤٣، ٨١/٩، ٣٥٧، ٤١٤، ٤٧٦.

(٧) يس:٣٢.

(٨) الزُّخرُف:٣٥.

. / 0 1)[1]، وذلك للاستدلال على أن الإهمال في (إن) المخففة أكثر في كلام العرب.[2]

- كما أفرد أربع آيات لاشتراط بعض النحويين في وقوع (أنَّ) بعد (لو) كون خبرها فعلاً، قال: "وعلى هذا كلام العرب كقوله تعالى: (@ A B C D)[3] الآية، وقال: (} | { ~أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ)[4] الآية، (t u v w x)[5]، (" # $ % &)[6] الآية، وهو من الكثرة بحيث لا يُحصى".[7]

ولَم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل أفرد بالاستدلال والتمثيل خمس آيات،[8] وست آيات أيضاً،[9] وذلك كله في موضوع نحوي واحد، الهدف منه إثبات صحة

---

(١)الطارق:٤.

(٢) ينظر المقاصد:٣٨٦/٢. وينظر في إفراد ثلاث آيات: ٥٥١/١، ٥٥٦، ٤٧/٢، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٩٤، ٢١٧/٣، ٤١٩، ٥٨٨، ٥٩٨، ٦٢٤، ٦٦٢، ٦٧/٤، ٥١١، ٥١١، ٥٤٥، ٦٩٠، ٦٢/٥، ١٠٠، ١٢٠، ١٥٠، ١٨٣، ٥٣٧، ٣٠/٦، ٩٣، ١٤٥، ١٨٣، ٣٥٤، ١١/٨، ٢٨، ٤٧٦، ٥١٠، ٤٧٣/٩ .

(٣) النساء:٤٦.

(٤) النساء:٦٤.

(٥) البقرة:١٠٣.

(٦)الأنعام:١١١.

(٧) المقاصد: ١٨٦/٦. وينظر في إفراد أربع آيات: ١/ ٤١٣، ٥٥٦، ٦٣٠، ٤٧/٢، ٢١١، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٨٦، ١٥٤/٣، ٣٧٨، ٥٤٤، ٦٢٣، ٥٧/٤، ٦٨، ٥١٦، ٥٨٥، ٥/ ١١٩، ١٥٦، ٢٤٤، ١٠/٦، ٤٩١/٩ .

(٨) ينظر السابق: ٥٨٥/٣، ٦٠٩، ٢٥٤/٤، ٢٩٧، ١٦٤/٥، ١٨٨/٦، ٤٦٥/٩ .

(٩) ينظر السابق: ٤٠٥/٢، ٦٢٣، ٢٥٤/٤.

ما تمّ استنباطه من القواعد والأصول، وفي ذلك دلالة على أنه أعطى الشاهد القرآني أهمية بالغة وعناية فائقة.

وكما توسع في الاستدلال بالقرآن الكريم، كذلك فَعَل في القراءات القرآنية بأنواعها، فاستدل بالمتواتر منها والشاذ، والأمثلة على ذلك كثيرة:

- استدل بقراءة متواترة منفردة على إعمال (إنْ) المخففة فقال: "إذا خُفّفت صار في إعمالها للعرب وجهان: إبقاؤها على ما كانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال: (فقلّ العملُ) ولكنه مع ذلك قياس، فتقول: إنْ زيداً قائمٌ، ومنه في القرآن الكريم: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم﴾[1] وهي قراءة الحرميين وأبي بكر."[2]
- استدل بقراءة شاذة منفردة على أنَّ كثرة المُسْتَغنى به مع قلة المستغنى عنه دليل على صحة الاستغناء، ومثّل لذلك بقوله: "وقد قال النحويون في (ترك) أنه مستغنىً به عن (وَدَعَ) مع أنه قد سُمِعَ، وقُرِئَ: ﴿مَا وَدَعَكَ ربُّكَ﴾[3] لكنه نادرٌ، فلم يُخْرجه ذلك الندور عن أنْ يكون مستغنىً عنه بـ(ترك)".[4]
- وقد يجمع بين القراءتين المتواترة والشاذة في موضع واحد، كما في استدلاله على كثرة حذف الضمير من الخبر في الكلام، قال:"وقد جاء منه شيءٌ صالحٌ يُلحقه

---

(١) هود:١١١. قرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ) مخففة (كلا لَمَا) مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وإنْ كُلاًّ) خفيفة (لَمَّا) مشددة، فالاتفاق بين الحرميين وأبي بكر في تخفيف (إنْ). ينظر في السبعة: ٣٣٩ .

(٢) المقاصد:٣٨٦/٢. وينظر في إفراد قراءة متواترة: ٥٧٦/٣، ١٧٤/٤، ٥٠٨، ٦٥٤/٥، ١٠/٦، ٤٠، ١٤٢، ٢٥٣، ٣٨٤، ٨٢/٧، ١٢١، ١٥٣، ١٧١، ٥٦/٨، ١٤٦، ٦/٩، ٣٤، ١٧٨، ٢٠٧، ٢٩٠، ٣٨١ .

(٣) الضحى: ٣. قراءة الجمهور بتشديد الدال، وقرأ بالتخفيف عروة بن الزبير وابنه هشام، وأبو حيوة، وأبو بحرية، وابن أبي عبلة، ينظر المحتسب: ٣٦٤/٢، والبحر المحيط: ٤٨٥/٨ .

(٤) المقاصد: ٢٠/٧ . وينظر في إفراد قراءة شاذة: ٣٢٩/١، ٤٨٧، ٣٤٤/٢، ٣٩/٣، ٦٤، ٥٨٥، ٢٧٧/٥، ٢١/٦، ١٦٠، ٢٥٨، ٣٦٢، ٢٠/٧، ٨٧، ٢٠٢، ١٨٠/٩..

بكثرته في الصفة أو يكاد، فقد جاء ذلك في القرآن نحو: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[1] في قراءة ابن عامر، وقرأ يحيى ابن وثاب والسّلمي والأعرج: ﴿أَفَحُكْمُ الجاهليَّةِ يبْغُونَ﴾،[2] والتقدير: وَعَدَهُ اللهُ الحُسْنى، ويبْغُونه..".[3]

ولَم يقف الشاطبي في القراءات القرآنية عند ذلك الحد؛ بل عمد في بعض المواطن إلى الاستدلال بالقراءات بغزارة كبيرة، فاستدل بسبع وثمان قراءات، دون أي نوع من أنواع الشواهد الأخرى،[4] بل وصل به الأمر إلى الاستشهاد بكل ما قُرِئ في القرآن، قال في إمالة الألفين في كلمة واحدة: "ومن المسموع في ذلك ما رُوِي عن الكسائي[5] من إمالة حركة الصاد والتاء والسين والكاف من النصارى واليتامى وأسارى وكسالى وسكارى في جميع القرآن، في هذه الأحرف الخمسة إلا أن تلقى ساكناً".[6]

أمَّا الحديث فقد بلغ عدد الأحاديث التي أوردها الشاطبي (١٧١) حديثاً، منها (٢٥) أثراً عن الصحابة والتابعين، استدل بهما في أكثر من (٢٠٠) موضع، وهو بهذا الحجم لا يرقى إلى حجم الاستدلال بالقرآن الكريم؛ ومع ذلك أفرده بالاستدلال في عدد من المسائل، ومن الأمثلة على ذلك تمثيله لاسم الهيئة من الثلاثي بقوله r:[7](إذا قتلتُم فأحسِنوا القِتْلَة)، وقوله:[1](من فارق الجماعة ماتَ

---

(١) الحديد:١٠. قراءةُ الجمهور بالنصب على أنه مفعول مقدم، وهي مرسومة في المصحف (كلاًّ) بألف، وقرأ ابن عامر بالرفعِ على الابتداء. ينظر السعة: ٦٢٥ .

(٢) المائدة: ٥٠ . ينظر البحر المحيط: ٥٠٥/٣ .

(٣) المقاصد: ٦٤١/٤.

(٤) ينظر السابق: ٥/ ٥٦٤، ٨/ ١٩٢، ٤٥٨/٩ .

(٥) ينظر الإقناع: ٣١١ .

(٦) المقاصد: ١٩٢/٨ .

(٧) صحيح مسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان القتل والذبح: ١٥٤٨/٣ (١٩٥٥)، سنن الترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المُثلة: ٢٣/٤ (١٤٠٩).

مِيتَةً جاهلية).[٢]

وفي أحيان أخرى يُفرد الأثر بالاستدلال، مثال ذلك استدراكه على الناظم بعض الأفعال الناسخة من أخوات (كان)، قال: فقد ذَكَرَ الناس منها (غدا)، نحو: غدا زيدٌ عالماً، ومنه قول ابن مسعود t:[٣](اغْدُ عَالِماً أو مُتَعلِّماً، ولاَتَكُنْ إِمَّعَةً)".[٤]

وقد ينفرد الحديث والأثر بالاستدلال للمسألة النحوية، كما في قوله حين ذَكَر بدل الإضراب: "وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث:[٥](إنَّ الرجلَ ليصلي الصلاة، وما كُتِبَ له منها نصفُها، ثلثُها، ربعُها، إلى العُشر)، والأظهر في قوله:[٦](تصدَّق رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاع تَمْرِه) أن يكون من هذا، وكذلك قول عمر t:[٧](صلى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقباءٍ)".[٨]

أما النثر من كلام العرب فلم يكن حاله مختلفاً عن القرآن الكريم والحديث

---

(١) مسند أحمد: ٤٤٥/٣ (١٥٧١٩)، وفي صحيح البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي سترون بعدي أموراً تنكرونها: ٢٥٨٨/٦ (٦٤٤٥) و(٦٤٤٦) بلفظ: "من فارق الجماعة شِبْرًا فمات إلا مات ميتَةً جَاهليةً". وينظر ألفاظ أخرى لمسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين: ١٤٧٦/٣ (١٨٤٨)، ١٤٧٧/٣ (١٨٤٩).

(٢) ينظر المقاصد: ٤/ ٣٦٦ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري: ٦٧/١ .

(٤) المقاصد: ١٤٦/٢ .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في مسند أحمد: ٣٢١/٤ (١٨٩١٤) عن عمار بن ياسر t بلفظ: "إن العبد ليصلي الصلاة، وما يُكتب له منها إلا عشرها تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها ". وكذا في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في نقصان الصلاة: ٢٩٣/١ (٧٩٦).

(٦) مسند أحمد بن حنبل: ٣٥٨/٤ (١٩١٩٧)، صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة..: ٧٠٤/٢ (١٠١٧).

(٧) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والصلاة والتُّبَّان والقباء: ١٤٣/١ (٣٥٨).

(٨) المقاصد: ١٩٩/٥. وينظر في إفراد الحديث والأثر: ١١/١، ٣٠، ٣٠١، ٣٣٨، ٢٥/٢، ٤٣، ١٤٦، ٢٩٩، ٥٦٦، ٢٧٨/٣، ٣٥٥، ٣٠/٤، ٦٠، ١٦٧، ١٩٥، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥١٣، ٥٨٠، ٨٧/٥ ، ٨٩، ٥٧/٦، ٣١٨، ١٧٦/٧، ٥٥١/٧، ٢٤/٨، ٢٦٣، ٢٧٨/٩، ٤٨٩، ٤٩٠ .

الشريف، بل هو تابع لهما ومتمم لهما في الوصول إلى فهم القواعد المستنبطة. ومما يعزِّز مرتبة شاهد النثر عند الشاطبي رأيه المشهور في أنَّ الاعتماد "على الشعر مجرّداً من نثرٍ شهيرٍ يُضاف إليه، أو يوافق لغةً مستعملةً، يُحْملُ ما في الشعر عليها؛ ليس بمعتمدٍ عند أهل التحقيق، لأن الشعر محلُّ الضرورات.."[1]

فإذا كان الشعر وحده لا ينهض دليلاً مستقلاً إلا بمساعدة النثر؛ فهذا يعني أنَّ النثر هو الأصل وهو المعوّل عليه عند الشاطبي، ولهذا حَفِل كتابه المقاصد بعدد كبير من أقوال العرب، فبلغ عددها (٤٠٥) أقوال، استدل بها في أكثر من (٥٠٠) موضع، فيما بلغ عدد الأمثال (٧٠) مثلاً، استدل بها في أكثر من (١٠٠) موضع، وإلى جانب ذلك فقد بلغ عدد لهجات القبائل التي عزاها الشاطبي إلى قبائلها قرابة عشرين لهجة، كررها في مواضع متعددة، فضلاً عن لهجاب قبائل أخرى، لم ينسبها هي في الحقيقة أكثر من أن تُحصى، وهذا كله مظهر من مظاهر الاحتفاء بالمسموع نثراً من كلام العرب.[2]

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انفراد شاهد النثر تمثيلاً واحتجاجاً على بعض المسائل، منها ما أتى على أصول القواعد، ومنها ما كان خارجاً على تلك الأصول، فأتى به على سبيل الندرة أو الشذوذ، وهو في سبيل ذلك قد يكتفي بشاهد واحد على المسألة الواحدة، وقد يورد على المسألة أكثر من شاهد، حتى اضطر في بعض المواطن إلى إيراد تسعة شواهد من كلام العرب المنثور على مسألة واحدة، وضابط ذلك –فيما يبدو– هو حاجة المسألة، وما يقتضيه موطن الاستدلال.

وفيما يأتي أمثلة من ذلك:

---

(١) المقاصد: ٣/ ٤٠٥ .

(٢) ينظر ص٦٢– ٦٣ من هذا البحث.

- استدل لجواز إعمال المصدر المنوّن في حالة الرفع بقوله: "فحُكِيَ:[1](أعجبني قِرَاءةٌ في الحمَّامِ القُرآنُ) فـــ(القرآنُ) قائمٌ مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء، وإذا كان كذلك ثَبَت صحة رفْعِه".[2]
- واستدل بقولي عرب فيما استدركه على ابن مالك مِمَّا لم يذكره من أخوات (كان)، قال: "...و(قَعَدَ) في قولهم:[3](شَحَذَ شَفْرَتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حربةٌ)، وحكى الكسائي:[4](قَعَدَ لا يُسْأَلُ حَاجَةً إلا قَضَاهَا)".[5]
- استدل لوقوع الخبر في (عسى) غير فعل مضارع بالمثل:[6](عسى الغويرُ أبؤساً).[7]
- استدل للعطف بـــ(لا) بعد الدعاء بالمثل:[8](بِهِ لا بِظبِيٍ بالصرائمِ أعْفَرَ)، وبالمثل:[9](أمتٌ في الحَجرِ لا فيك).[10]
- ومما أورد فيه ثلاثة أقوال؛ استدلاله لجواز الفصل بين المتضايفين بالقسم، قال:

---

(١) ينظر مجالس ثعلب: ٢٠٧ .

(٢) المقاصد: ٤/ ٢١٩. وينظر في إفراد قول واحد من أقوال العرب: ٢٩١/١، ٤٩/٢، ١٢٦، ٣٥٤، ١٨٤/٣، ٥٧٨، ٦٩٠، ٧١٠، ٦٠/٤، ١٠٤، ٢١٩، ٢٣٧، ٢٨١، ٥٢٣، ٥٨٩، ٦٣١، ٥٣/٥، ٢٣٨، ٢٧٠، ٢٩٨، ٣٣٧، ٣٨٠، ٣٩٥/٦، ٣٠٨/٧، ٥٩٤، ٢٢٩/٨، ٣٥٠/٩، ٤٣٠، ٤٥٣..

(٣) تهذيب اللغة: ١٣/٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٨٣/١ .

(٤)البحر المحيط: ٢٢/٦، لسان العرب: (قعد).

(٥) المقاصد: ٢/ ١٤٧ . وينظر في إفراد قولين من أقوال العرب: ٥٨٨/١، ١٤٧/٢، ٣٦٨/٣، ٢٧/٤، ٤٩٦، ٥٤٧، ٥٩٦، ٦٧٦، ٦٠٤/٥، ٤٠/٧، ٣٩٥/٨ ..

(٦) جمهرة الأمثال: ٥٠/٢، مجمع الأمثال: ١٧/٢ .

(٧) ينظر المقاصد: ٢/ ٢٦٢ .

(٨) جمهرة الأمثال: ٢٠٧/١، مجمع الأمثال: ٩٠/١ .

(٩) المستقصى في أمثال العرب: ٣٦٠/١ .

(١٠) ينظر المقاصد: ١٤٠/٥. وينظر في إفراد المثل: ٤٧/٢، ٤٩، ٢٦٢، ٣٦٨/٤، ٢٩٥/٥، ٤٥٢، ٤٩٦، ٥٣٨، ٦١٩، ٢/٦، ٤١٢/٩.

"فحكى الكسائي:[1](هذا غُلامُ -وَاللهِ- زَيدٍ)، ونُقِلَ عن أبي عبيدة أنه حكى:[2](إنَّ الشاةَ تَسمعُ صَوتَ -واللهِ- ربِّها فَتُقبِل إليه وَتَثغُو)، وحكاه ابن خروف عنه أنه سَمِعَ أبا الدُّقَيش يقول: (إنَّ الشاةَ تَسمعُ صَوتَ -قد عَلِمَ اللهُ- رَبِّهَا فَتُقْبِلُ إليهِ وَتَثْغُو). وهذا قَسَمٌ أيضاً، كما فَصَلوا بين حرف الجرِّ ومجروره بالقَسَم أيضاً، حكاه الكسائي في الاختيار، نحو:[3](اشتريته بِـــ-واللهِ- درهمٍ)، فتقول على هذا قياساً: (رأيت غلامَ -واللهِ- زيدٍ) وأتيت بعد -لعمر اللهِ- عمروٍ، ونحو ذلك".[4]

- ومما جمع فيه بين عدد من أقوال العرب وأمثالهم: مسألة التعجب من المبني للمفعول إذا أُمِنَ اللبس، حيث أشار إلى اختلاف رأي ابن مالك بين التسهيل والألفية فقال: "وأشار في التسهيل إلى أنَّ ذلك جائز على قلة؛ لأنّه جاء من ذلك شيءٌ صالح، نحو: (ما أعْناهُ بحاجتك)، وفي كلام سيبويه:[5](وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى) و(ما أسرَّني به)، وحكى الفارسي في (التذكرة) عن المازني: (ما أزْهَاهُ من زُهِيَ،[6] وحكى غيره: (ما أشْهَرَه)، وقالوا: (هو أزْهى من ديكٍ)[7]، و(أشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْن)،[8] و(أشْهَرُ مِنْ غَيرِه)[9]،...، وجميع ذلك من فِعْل المفعولِ، ولا لبْسَ فيه، لكنه لم يكْثُر فأجازه في التسهيل على قلّة، ومنعه

---

(١) الإنصاف: ٤٣١/٢، شرح التسهيل: ١٩٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل: ١٩٣/٣، والرواية في الإنصاف ٤٣١/٢: "إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها".

(٣) مغني اللبيب: ٩١٠ .

(٤) المقاصد: ١٨٣/٤ .

(٥) الكتاب: ٣٤/١ .

(٦) ينظر مجالس ثعلب: ٢٧٢، لسان العرب: (زها).

(٧) مجمع الأمثال: ٣٢٧/١، المستقصى في أمثال العرب: ١٥١/١ .

(٨) جمهرة الأمثال: ٢٠٢/١، مجمع الأمثال: ٣٧٦/١.

(٩) ينظر جمهرة الأمثال: ١٢٧/١، مجمع الأمثال: ٣٧٩. وكأن الشاطبي عمّم المثل لكثرة ما جاء على لفظه.

هنا".[1]

هذا وقد يُفرد الشاطبي المسألةَ بأربعة شواهد، وخمسة شواهد، وقد يورد عليها أكثر من ذلك،[2] وقد اضطر الشاطبي إلى إيراد عددٍ كبيرٍ من الشواهد للاستدلال على أنَّ الشاذ –من كلام العرب– لا يدخل تحت القياس؛ لأنَّ العرب لو تداولت استعماله؛ لَسُمِع كثيراً، ولو سُمِع كثيراً؛ لم يكنْ شاذّاً عندهم. قال: "ولذلك عدّ المتقدمون من شاذّ التعجب قولهم: (ما أفْقَرَهُ)،لأنه عندهم من (افْتقر) وإنْ كان سُمِع (فَقُر، وفَقِرَ) بمعنى (افتقر)، و(ما أرْفَعَهُ)، وإنْ كان قد جاء (رَفُع)، و(ما أغْنَاهُ)، وإنْ سُمِعَ (غَنِيَ) بمعنى (استغنى)، و(ما أتْقَاهُ) وقد سُمِعَ (تَقِيَ) بمعنى (خاف)، حكاها ابن القوطية لغة في (اتَّقَى)، وما (أقْوَمَهُ) من (استقام)، وقد قالوا: قام بمعنى استقام، و(أمْكَنَهُ) وقد سُمِع (مَكُنَ عند المَلِكِ)، و(ما أمْلأَهُ) وقد سُمِعَ (مَلُؤَ) بمعنى (امتلأ).[3] وقالوا:[4](أبِلَ الرجلُ) كثُرتْ إبِلُهُ، وجعلوا: (ما آبَلَ زيداً) شاذّاً".[5]

وتلك الغزارة في الاستشهاد لا تبدو مستغربة، بل هي خصيصة من خصائص الشاطبي في هذا الشرح، وقد وقع للشاطبي في موطن آخر أن اعترض على الناظم حين قَصرَ إجراء الوقف مُجرى الوصل على الشعر، واعتبره في النثر قليلاً، فاستدرك عليه أكثر من عشرين قراءة قرآنية وعدداً من لغات العرب وأقوالهم،[6] وهذا العدد

---

(١) المقاصد: ٤/٤٧٨ . أمَّا رأيه في شرح التسهيل فيتضح بقوله: "وعندي أن صَوغَ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلبس بفعل الفاعل لا يُقتصر فيه على المسموع، بل يُحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر". [شرح التسهيل: ٣/٤٥].

(٢) ينظر المقاصد: ٣/١٦٤، ٢٢٩، ٢٧٠، ٢٨٨، ٤٧٤، ٤/ ٤٦٥، ٥٠٨، ٥٦١، ٩/٣٢١-٣٢٢ .

(٣) ينظر في هذه الشواهد: مجمع الأمثال: ١/٧٨، شرح جمل الزجاجي: ١/٥٩١، شرح التسهيل: ٣/٤٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي: ٤/٢٠٧٧ .

(٤) الصحاح: (أبل).

(٥) المقاصد: ٤/ ٤٨٦-٤٨٧ .

(٦) ينظر المقاصد: ٨/١١٦-١٢٣ .

مظهر من مظاهر التوسع في الاستشهاد، وهو يصور غزارة الشواهد عند الشاطبي، ويكشف عن حرصه على الإحاطة والشمولية بكل ما يدور حول القاعدة النحوية من شواهد، ساعده على ذلك قوة في الحفظ، وسعة في الاطلاع، وحرص على البحث والتقصي.

ثانياً: تعدد الشواهد على المسألة الواحدة.

إدا كان الشاطبي يرى أنَّ الاعتماد على النظم مجرداً من نثر شهير لا يثبت عند أهل التحقيق؛ فهو بذلك يقرر أنَّ القاعدة من المفترض ألا تقوم على النظم وحده، لأنَّ النظم -برأيه- محل الخروج عن القياس، ومحل ارتكاب الضرورات،[1] وهذه الفكرة العميقة النظر في الاحتجاج اللغوي، كان لها أثر ملموس في معالجة الشاطبي لمسائله النحوية والصرفية واللغوية؛ إذ لم يقدم الشعر على النثر -حين تجتمع الأدلة- سوى في مواضع معدودة، والمتصفح لكتاب المقاصد يلحظ ذلك دون عناء كبير.[2]

في حين كان -في الغالب- ينحو نحو تقديم الشواهد القرآنية على غيرها، تأدبا مع كتاب الله العزيز، هذا فضلاً عن كونها أقوى الأدلة وآكدها في تثبيت القواعد، وبناءً على ذلك أصبح للشاهد القرآني موقع الصدارة في كثير من استشهاداته، واستوى في ذلك ما كان المقام فيه مقام تمثيل أم كان مقام احتجاج، والأمثلة على تقديم القرآن الكريم على جميع أنواع الشواهد كثيرة جداً، تنوعت مواضِعُها وأشكالُها، منها:

- تقديم الآيات على القراءات القرآنية: حيث مثَّل لـــ(اللام) الجازمة بقوله:

---

(١) ينظر المقاصد: ٤٠٥/٣، ١١٦/٨ .

(٢) ينظر في المواضع التي قدم فيها الشعر، السابق: ١٢٩/١، ١٧٥، ٢١٦، ٢٣٧، ٣٢٥، ٣٦٩/٢، ٤٩٤، ٥٦٩، ٥٧٥-٥٧٦، ١٢٦/٣، ٢٦٦، ٢٧١، ٣٠٨، ٤٧١، ٢٦/٤، ٥٤، ٦٣، ١١٠، ١٨٤، ٢٥٨، ٢٩/٥، ٧٦، ٤٢٣، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١، ٣٣/٦، ٦٤، ٩٣، ٧/ ٤١، ٢٢٣/٩-٢٢٤، ٢٨٥، ٣٨٤-٣٨٥ .

"وأما اللام فهي لام الأمر نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، وليكن كذا، ومنه قوله تعالى: (فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي)،[1] وقوله: (: ; < = > ? @ A)،[2] وقرأ عثمان وأنس وأُبيّ: ﴿فَبِذَلك فَلْتَفْرَحوا﴾[3] بالتاء".[4]

- تقديم الآيات على الأحاديث الشريفة: يقول في تفسير ألفاظ الناظم: "وقوله: (وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ)، ...، يريد أنَّ الكلمة قد تُطلقُ على الكلام التام ويُقصد بها قَصده، وهذا الإطلاق لُغوي، لا اصطلاحي، وهو الذي قَصَد، ومثال ذلك قوله تعالى: (وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا)[5]، يعني لا إله إلا الله، وكذلك قوله: (r s)[6]، وقال تعالى: (a b c d e)[7]. وفي الحديث:[8](الكَلِمَةُ الطيبَةُ صَدَقَةٌ)، وفي الصحيح:[9](أصدقُ كلمةٍ قالها لبيد: ألا كُل شيءٍ ما خلا الله باطلُ)".[10]
- تقديم الآيات على كلام العرب المنثور والمنظوم: مثال ذلك حديثه عن أدلة

---

(١)البقرة:١٨٦.

(٢)البقرة:٢٨٢.

(٣) يونس: ٥٨. ينظر البحر المحيط: ١٧٢/٥ .

(٤) المقاصد: ٦/ ٩٧ .

(٥)التوبة:٤٠.

(٦)الفتح:٢٦.

(٧)الزُّخرُف:٢٨.

(٨) مسند أحمد: ٣١٦/٢ (٨١٨٦)، صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب طيب الكلام: ٢٢٤١/٥ (٥٦٧٦).

(٩) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب أيام الجاهلية: ١٣٩٥/٣ (٣٦٢٨) مع اختلاف يسير، وكذا في صحيح مسلم، كتاب الشعر: ١٧٦٨/٤ (٢٢٥٦).

(١٠) ينظر المقاصد: ٤٢/١.

الكوفيين في جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر، قال: "فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ۝ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[1] الآية، فعطف الصابئون على موضع (الذين) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ءَاخِرِ﴾[2] إلى آخرها. وروى الثقات عن العرب:[3](إنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهِبَانِ)، وأنشد سيبويه لِبشر بن أبي خازم:[4]

وإلاّ فـــاعْلَمُوا أنَّـــا وأنـــتُمْ بُغَاةٌ مـــا بَقِينَـــا في شِـــقَاقِ".[5]

هذا هو منهجه في معالجة شواهده وطريقته في سَوقِها بوجود آيات القرآن الكريم، وفي حال عدم توافر الآيات؛ فإن الشاطبي يلجأ إلى تلمّس بغيته في القراءات القرآنية، فيضعها في المقام الأول في استدلاله، ويقدمها على غيرها من شواهد الحديث وكلام العرب شعره ونثره، وتستوي في ذلك قراءات السبعة المشهورين وغيرهم، ومن الأمثلة على ذلك:

- من تقديم القراءة على الحديث والأثر: قوله في اللام الفارقة بين (إن) المخففة والنافية: "إنَّ اللام تسقط إذا أُمِن اللبس بين (إن) المخففة والنافية بقرينة تدل على ذلك، فإذا أمِن اللبس فربما لم يُؤتَ باللام نحو قراءة من قرأ: ﴿وإنْ كُلٌّ

---

(١) المائدة:٦٩.

(٢) المائدة:٦٩.

(٣) الكتاب: ٢/١٥٥ .

(٤) من الوافر، لبشر بن أبي خازم في ديوانه: ١٦٥، وهو في الكتاب: ٢/١٥٦، الأصول في النحو: ١/٢٥٣، الإنصاف:١/١٩٠، شرح الرضي على الكافية:٤/٣٥١، خزانة الأدب:١٠/١٩٣، المعجم المفصل:٥/٢٠٥.

وبشر بن أبي خازم هو: أبو نوفل، بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي، عاصر النابغة الذبياني، شهد حرب أسد وطيىء، توفي سنة ٢٢ ق. هـ. ينظر الشعر والشعراء: ١/٢٧٠،

(٥) المقاصد: ٢/ ٣٧٢ .

ذلِكَ لِمَا مَتَاعُ الحَيَوةِ الدُّنيَا﴾[1] بكسر لام (لِمَا)، أي: للذي هو متاع الحياة الدنيا. وفي الحديث:[2](وَأيمُ اللهِ إنْ كَانَ خَلِيقَاً لِلإِمَارَةِ)، وقال معاوية في كعب الأحبار:[3](إنْ كَانَ مِنْ أَحْذَقِ هَؤُلاَء)".[4] والذي يدل على عناية الشاطبي بتقديم القراءة؛ أنَّ ابن مالك حين عرض شواهد المسألة قدّم الحديث والأثر على القراءة، والشاطبي دائماً ما يتتبع الناظم في كتبه ويستقي منها شواهده.[5]

- ومن تقديم القراءة على الآثار وأقوال العرب: قوله في دخول (إن) المخففة على فعل غير ناسخ: "وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتمدهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه في قراءة ابن مسعود قال: ﴿إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلاً﴾،[6] وقول امرأة من العرب:[1](وَالذِي يُحْلَفُ

---

(١)الزُّخرُف:٣٥. وهي قراءة أبي رجاء كما في المحتسب: ٢/٢٥٥ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٣/١٢٨ (٥٥٤٩)، ورُوَيت باللام كما في صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب قول النبي r وأيم الله: ٦/٢٤٤٤ (٦٢٥٢)، وكتاب المغازي، باب بعث النبي r ٤/١٦٢٠ (٤١٩٩)، وكتاب فضائل الصحابة، باب مناقب زيد بن حارثة ٣/١٣٦٥(٣٥٢٤)، ويُروى (لقد كان خليقا للإمارة) ينظر صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة زيد بن حارثة: ٤/١٥٥١ (٤٠٠٤) ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي r لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء: ٦/٢٩٧٦ (٦٩٢٧)، بلفظ: (إن كان من أصدق هؤلاء).

- معاوية هو: معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشى الأموي، أمير المؤمنين، ومؤسس الدولة الأموية في الشام، كان فصيحا حليما، ولد بمكة وأسلم سنة ٨هـ. وتوفي سنة ٤١هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٥/١١٦، الأعلام: ٧/٢٦١ .

- وكعب الأحبار هو: كعب بن ماتع الحميري، من أوعية العلم، ومن كبار علماء أهل الكتاب، أسلم في زمن أبي بكر t، وقدم من اليمن في دولة أمير المؤمنين عمر t فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة وتوفى في خلافة عثمان t. ينظر تذكرة الحفاظ: ١/٥٢.

(٤) المقاصد: ٢/٣٩١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٢/٣٤ .

(٦) المؤمنون: ١١٤. ينظر معاني القرآن للأخفش: ٤١٩ .

يُحْلَفُ به إنْ جَاءَ لَخَاطِباً)، وقول بعض العرب:[٢](إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ)".[٣]

- ومن تقديم القراءة على الشعر: ذِكره لموانع حذف حرف النداء، ومنها كون المنادى محذوفاً، قال: "وذلك بعد الأمر والدعاء، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياساً، فبعد الأمر كقراءة الكسائي: ﴿ألاَ يا اسْجُدُوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السَّمَاوَاتِ﴾[٤] الآية، قالوا: أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا، وقال الراجز:[٥]

يا دَارَ سَلْمَى يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

وقال ذو الرمة:[٦]

ألا ياسْلَمِي يا دار مَيٍّ على البِلَـــى ولا زال مُنهلا بِجَرْعائِك القَطْرُ".[٧]

ويأتي الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد شواهد القرآن الكريم وقراءاته ليتوسط بينها وبين كلام العرب، ولاأُنكرَ في ذلك؛ فهو المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج، إلى جانب أنه يتصدر الشواهد في حال خلو الاستدلال من شواهد القرآن

---

(١) غريب الحديث، أبوسليمان الخطابي السبتي: ٢٩٧/١ .

(٢) الأصول لابن السراج: ٢٦٠/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٦٦/٤ .

(٣) المقاصد: ٢/ ٣٩٥ .

(٤) النمل: ٢٥. ينظر السبعة: ٤٨٠ .

(٥) من الرجز، للعجاج، في ديوانه: ٤٤٢/١، صدر بيت وتمامه: (بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينٍ سَمْسَمِ)، وهو في الخصائص: ١٦٩/٢، سر صناعة الإعراب: ٩٠/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٨٦/٤، خزانة الأدب: ٢٥/١١، المعجم المفصل: ١٥٦/١٢ .

(٦) من الطويل، لذي الرمة، في ديوانه: ٥٥٩، وهو في مجالس ثعلب: ٤٢/١، الخصائص: ٢٧٨/٢، الإنصاف: ١٠٠/١، المعجم المفصل: ٢٧٠/٣ .

(٧) المقاصد: ٥/ ٢٤٢ . لم أُحِل على مواضع تقديم الآيات والقراءات على غيرها من الشواهد؛ لأنَّ تقديمها هو الأصل عند الشاطبي، ويستطيع متصفح المقاصد أن يقف على ذلك دون عناء.

الكريم وقراءاته، ولعل ذلك يتبين من الأمثلة الآتية:

- من توسّط الحديث بين الشاهد من القرآن الكريم وكلام العرب:[1] قوله مستدركاً على ابن مالك: "ذَكَرَ من الأسماء التي تلحقها النون بعضاً وترك بعضاً؛ إذ من الأسماء مالحقته في الشعر وفي الكلام، ولَم يتعرض له، فمن ذلك اسم الفاعل لحقته سماعاً، ومنه القراءة المتقدمة: ﴿فَهَلْ أَنْتُم مُطْلِعونِ﴾،[2] وفي الحديث أنَّ النبي r قال لليهود: [3](هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي)، وأنشد ابن جني وغيره:[4]

ومَا أدْرِي وَظَنِّـــي كُـــلُّ ظـــنٍّ أمُـــسْلِمُنِي قَـــوْمِي إلى شَـــراحِ

وابن مالك أنشد غير ذلك مِمَّا لم أقيّده".[5]

- ومثال تقديم الحديث الشريف على كلام العرب المنثور والمنظوم في حال إفرادهما:[6] تمثيله لحذف حرف النداء من اسم الجنس، على رأي ابن مالك الذي أجازه على قلة، قال الشاطبي: "فأما اسم الجنس فهو قليل كما قال،

---

(١) ينظر في غير ماسيتم تمثيله: ١/١٧٠، ٤٧٧، ٢/٣٩١، ٣/ ٥٢٧، ٦٠٠، ٦٢٥، ٤/٩، ١٦٠، ٢٤٩، ٥/١٥٧، ٦/١٤٢.

(٢) الصافات: ٤٥. وهي قراءة ابن عباس، وابن محيصن، وعمار بن أبي عمار، كما في المحتسب: ٢/٢١٩، والبحر المحيط: ٧/٣٦١ .

(٣) سنن النسائي: كتاب التفسير، سورة المؤمنون: ٦/٤١٣ (١١٣٥٥)، والذي في البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في سُمِّ النبي r: ٥/٢١٧٨ (٥٤٤١) بلفظ: (هل أنتم صادقيّ...) وكذا في مسند أحمد: ٢/٤٥١ (٩٨٢٦)، ولا شاهذ على هذه الرواية.

(٤) من الوافر، ليزيد بن محرم الحارثي، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢/٣٨٦، المحتسب: ٢/٢٢٠، البحر المحيط: ٨/١٠٤، مغني اللبيب: ٤٥٠، المعجم المفصل: ٣/١٣٢ .

(٥) المقاصد: ١/٣٤٤-٣٤٥ .

(٦) ينظر في غير ما سيتم تمثيله: ١/٥٥، ١٤٨، ٣٤٥، ٥٨٣، ٦٤١، ٢/ ١٠٢، ١١٧، ٢٨٩، ٥٥٧، ٣/١٧٥، ٣٩٩، ٦١٢، ٤/١٧٧، ٢٤١، ٤١٣، ٥١٦، ٥٩٧، ٥/٩٧، ١٩٩، ٢١١، ٢٣٥، ٢٦٥، ٣٤٨، ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٣١، ٥٤٣، ٦/١٣٠، ١٦٧، ١٩٥، ٤٤٢..

نحو: (رَجُلُ افْعَلْ كَذَا)، تريد: يارَجُلُ. وفي الحديث:[1](اشتدِّي أَزْمَةُ تَنْفرِجي)، وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى u:[2](ثُوبِي حَجَرُ)، يريد يا أزْمَةُ، ويا حَجَرُ. ومن كلام العرب في مَثَلٍ: (اِفْتَدِ مَخْنُوقُ)[3]، و(أطْرِقْ كَرَا)[4]، يُقال للكَرَى إذا صِيد: أطرِقْ كَرَا أطرِقْ كَرَا، إن النعام في القُرى، وقالوا: (أصْبِحْ لَيْلُ)،[5] قال بِشْر:[6]

فَبَاتَ يَقُولُ أصْــبِحْ لَيــلُ حَتَّــى تَجَلَّى عَنْ صَــرِيمَتِهِ الظَّــلامُ".[7]

- وقد يتقدم الحديث جميع شواهد المسألة بما فيها الآيات، مثال ذلك حديثه عن مجيء (أو) بمعنى الواو، قال: "فممَّا يتعيّن لذلك عند بعضٍ ما في الحديث من قوله u:[8](اِسْكُنْ فَمَا عَلَيكَ إلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أوشَهِيدٌ)، وقول ابن عباس t:[9](كُلْ مَا شِئتَ، واشْرَبْ مَا شِئتَ مَا أخْطَأكَ اثْنتَانِ، سَرَفٌ أو مَخْيَلَةٌ)، وعند المؤلف أنَّ قول الله تعالى: (وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا)[1]

---

(١) النهاية في غريب الأثر: ٤٧/١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الغسل: باب من اغتسل عريانا: ١٢٤٩/٣ رقم: (٣٢٢٣).

(٣) مجمع الأمثال: ٧٨/٢ .

(٤) المستقصى في أمثال العرب: ٢٢١/١.

(٥) ينظر في هذه الأمثال: المستقصى في أمثال العرب:٢٠٠/١، ٢٢١، ٢٦٥ .

(٦) من الوافر، لبشر بن أبي خازم، في ديوانه: ٢٠٥، وهو في الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد: ١٧٩/١، الزاهر في معاني كلام الناس، أبو بكر الأنباري: ٢٨٤/٢، الصحاح: (صرم)، لسان العرب: (صرم)، المعجم المفصل: ١٤٠/٧ .

(٧) المقاصد: ٢٤٧/٥-٢٤٨.

(٨) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي r لو كنت متخذاً خليلاً: ١٣٤٨/٣ (٣٤٨٣) بلفظ قريب، وكذا في صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما: ١٨٨٠/٤ (٢٤١٧).

(٩) صحيح البخاري: كتاب اللباس، باب من جر إزاره: ٢١٨٠/٥ (٥٤٤٦) بلفظ: (كل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان سرفٌ أو مخيلةٌ).

إِثْمًا)[1] الآية، (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهي بمعنى الواو التي في قول الشاعر:[2]

ألا حَبَّذَا هندٌ وأرْضٌ بها هِنْدُ وهندٌ أتَى مِنْ دونِهَا النَّأيُ والبُعْدُ

وعلى ذلك حمل أيضاً قوله تعالى: (وَلَا â مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا)[3] أي: وكفورا، وكذلك قول النابغة:[4]

قَالَت ألاَ لَيتَمَا هَذَا الحَمَـامُ لنَـا إلى حَمَامَتِنَـا أوْ نِـصْفُهُ فَقَـدِ

قالوا: أراد: ونصفه، كالرواية الأخرى".[5]

هذا هو موقع الحديث الشريف في قائمة الشاطبي الاستدلالية، ويبدو أنَّ غايته من إعطاء الحديث تلك المنزلة؛ هي رسم صورة واضحة لتوسّع ابن مالك في الاستشهاد بلغة الحديث الشريف، فكان كثيراً ما يفتش عن آرائه في كتبه الأخرى كالتسهيل وشرحه وغيرهما، وحين كان اعتماد ابن مالك على الحديث كبيراً؛[6] حيث أثبت به كثيراً من القواعد النحوية؛ وجد الشاطبي نفسه مضطراً لإيجاد موقع له يتناسب مع منزلته في ثنايا شرحه للألفية، إذ لا يمكنه تجاهله، فكان كثيراً ما يشير إلى استدلال ابن

---

(١)النساء:١١٢.

(٢) من الطويل، للحطيئة، في ديوانه: ٦٤، وهو في الكتاب: ١٣٧/٢، الصاحبي في فقه اللغة: ٩٧، شرح المفصل، ابن يعيش النحوي: ١٠/١، ٧٠، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ١٨٧/٢، المعجم المفصل: ٥٢٧/٢ .

(٣) الإنسان:٢٤.

(٤) من البسيط، للنابغة الذبياني، في ديوانه: ٢٤، وهو في الخصائص: ٤٦٠/٢، والأزهية:٨٩، ١١٤، والإنصاف: ٤٧٩/٢، شرح ابن يعيش: ٥٨/٨، خزانة الأدب: ١٥٧/٦، المعجم المفصل: ٤٢١/٢.
والنابغة هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. توفي نحو سنة (١٨ ق. هـ). ينظر الشعر والشعراء: ١٥٧/١، الأعلام: ٥٤/٣.

(٥) المقاصد: ٥/ ١٢١-١٢٢.

(٦) يعتبر ابن مالك في طليعة من توسعوا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وقد بلغ استشهاده بالحديث في شرح التسهيل: (٢١١) حديثاً، ينظر أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد شعبان: ١٤٠.

مالك بالحديث الشريف والتعويل عليه في إثبات القواعد،[1] ولعل هذا ما يفسر كثرة الأحاديث في المقاصد، حتى بلغ من اهتمامه به أن قدَّمه في بعض المواضع على الآيات والقراءات كما تبيَّن سابقاً، ولَم يجعله في مؤخرة العرض الاستدلالي سوى في مواضع معدودة.[2]

وعلى هذا فكلام العرب المنثور غالباً ما يكون بين الشواهد القرآنية والشعر إذا اجتمعت هذه الأدلة في موطن واحد، فإن كان هناك حديث أو قراءة؛ فإنه يأتي في مؤخرة أدلّة النثر متقدماً على الشعر، في حين كان أغلب النحويين إذا اجتمع أكثر من دليل نقلي يبدأون -غالباً- بالقرآن ثمَّ الحديث ثمَّ الشعر، وأخيراً كلام العرب نثراً،[3] لكن اعتداد الشاطبي بكلام العرب المنثور؛ جعله في مرتبة تالية للقرآن الكريم والحديث الشريف، وهذا ما سيتضح من خلال الأمثلة الآتية:[4]

مِمَّا أتى به بين الآيات والشعر؛ تمثيله لكثرة إعمال المصدر إذا كان مضافاً بالقرآن الكريم وكلام العرب نثراً وشعراً، قال: "فمثال إعماله مضافاً قولك: أعجبني ضرْبُ زيدٍ عمراً، وإكرامُ بِشْرٍ خالداً، ومنه في القرآن: (b a ` _ ut s r q) (f e d c)[5]، وقوله:

---

(١) ينظر المقاصد: ٣٠٦/١، ٥٦٩، ٤٠١/٣، ٧٦/٦ ..

(٢) ينظر السابق: ٢١٦/١، ٥٦٩، ١٨٦/٣، ٥٩٠، ٦١٠، ٦٣/٤، ٢٥٨، ٤٧٦، ٩٦/٥، ٧٦/٦، ٢٢٤/٩.

(٣) ينظر في أدلة النحو: ٨١ .

(٤) ينظر في غير ما سيتم تمثيله: المقاصد: ١٥٨/١، ١٨٦، ٣٠٣، ٣٢٦، ٤٢٢، ٥١٨، ٣٠٠/٢، ٤٣٠، ٤٥٤، ٥٦٧، ٥٧٨، ٢٩٩/٣، ٣٠٣، ٤١٢، ٤٣٤، ٤٦٢، ٤٧٢، ٥٢٣، ٥٦٣، ٦٩٣، ٧٠٧، ٧٠/٤، ١٣٣، ١٦٢، ١٦٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٤، ٤٧٧، ٤٩٥، ٤٩٦، ٦٧٥، ٢٤١/٥، ٣٣٠، ٣٨٧، ٥٠٣، ٥٤٠، ٤٥/٦، ٩٣، ٣٥٦، ٥٥٥/٧، ١٢١/٨، ٢٧٥، ٤٩٥، ٥٤/٩، ١٠٦، ١٨٨/٩، ٣٥٤، ٣٦٣ ..

(٥)النور:١٤.

V W)[1]، وقالوا:[2](سَمْعَ أذُني زيداً يَقُولُ ذَاكَ)، وأنشد سيبويه لِلَبِيد:[3]

عَهْدِي بِه الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ قبلَ التفرُّقِ ميسرٌ ونِدامُ

وأنشد لرؤبة بن العجاج:[4]

ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أبَاكَا يُعطِي الجَزِيلَ فَعَليكَ ذَاكَا

وهو كثير".[5]

ومما أتى به بين القراءة والشعر: قوله بعد أن ذكر أنَّ المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه: "ومثال ما هو جُزْءٌ: قراءة الحسن، وأبي رجاء العَطَاردي، ومجاهد، وقتادة، وزيد بن أسلم: ﴿تَلْتَقِطْه بَعْضُ السَّيَّارةِ﴾،[6] ورُويت أيضاً عن ابن كثير وحمزة، وحكى سيبويه:[7](ذَهَبَت بَعْضُ أصَابِعِه) فالبعض هنا جزءٌ من المضاف إليه، وأنشد سيبويه:[8]

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذِي قَد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

وأنشد أيضاً لجرير:...".[9]

---

(١)البقرة:٢٠٠.

(٢) الكتاب: ١٩١/١. شرح التسهيل : ١١١/٣ .

(٣) من الكامل، لِلَبيد بن أبي ربيعة، في ديوانه: ١٠٥، وهو في الكتاب: ١٩٠/١، شرح ابن يعيش: ٦٢/٦، المعجم المفصل: ١٢٥/٧ .

(٤) من الرجز لرؤبة بن العجاج، في ملحق ديوانه: ١٨١، وهو في الكتاب: ١٩١/١، شرح التسهيل: ٢٨٥/١، المعجم المفصل: ١٢١٨/٣.

(٥) المقاصد: ٢١٤/٤-٢١٥.

(٦) يوسف:١٠. ينظر البحر المحيط:٢٨٤/٥ .

(٧) الكتاب:٥١/١ .

(٨) من الطويل، للأعشى في ديوانه: ١٢٣، وهو في الكتاب: ٥٢/١، معاني القرآن للفراء: ١٨٧/١، المقتضب: ١٩٧/٤، الخصائص: ٤١٧/٢، خزانة الأدب: ١٠٦/٥، المعجم المفصل: ٣٤٣/٧ .

(٩) المقاصد: ٤٨/٤ .

ومما أتى به بين الحديث والشعر: قوله في لحاق علامة التثنية والجمع الفعلَ إذا أسند إلى فاعل ظاهر: "... ومن هذه اللغة ما جاء في الحديث:[1](يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَةٌ باللّيلِ ومَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ)، ومن العرب من قال وهو أبو عمرو الهذلي:[2](أكَلُونِي البَرَاغِيثُ) وأنشد سيبويه:[3]

ولَكـــن ديّـــافِي أبـــوهُ وأُمُّـــهُ بِحَورانَ يَعصِرنَ السَليطَ أقارِبُـــهُ

وقال أمية:[4]

يَلومُـــونني في اشـــتِراءِ النّخِيـــــ ـــلِ قَومِي فكُلُّهـــم يَعـــذِلُ".[5]

هكذا حدّد الشاطبي الإطار العام لشواهده في المقاصد، فإن ندَّ شيءٌ عن هذا النهج فلا يعدو كونه خروجاً يسيراً أملته بعض ظروف المسائل والأحكام، منها أن يقدم كلام العرب المنثور على الآيات؛ لأنَّ تركيزه في تلك اللحظة كان يتوجه نحو إثبات أنَّ قاعدة ما آتية على كلام العرب، فيأتي بكلام العرب نثراً ثمَّ يؤكده بعد ذلك بالآيات، مثال ذلك ردُّه على الكوفيين في منعهم تقديم الخبر؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، قال: "إنْ منعوه لأجل عود الضمير على ما بعده

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر: ٢٠٣/١ (٥٣٠)، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى تعرج الملائكة..:٢٧٠٢/٦ (٦٩٩٢)، باب كلام الرب مع جبريل:٢٧٢١/٦ (٧٠٤٨)، صحيح مسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر: ٤٣٩/١ (٦٣٢). وفيه رواية أخرى بلفظ: (الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...) وهي في: صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذِكْرِ الملائكة..: ١١٧٨/٣ (٣٠٥١)، السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الصلاة، باب من قال هي الصبح:٤٦٤/١ (٢٢٧١).

(٢) الكتاب: ١٩/١، ٢٠، ٧٨، ٤١/٢ .

(٣) من الطويل للفرزدق، في ديوانه: ٤٦/١، وهو في الكتاب: ٤٠/٢، سر صناعة الإعراب: ٤٤٦/٢، شرح ابن يعيش: ٨٩/٣، ٧/٧، خزانة الأدب: ٢٣٧/٥، المعجم المفصل: ١٩٦/١.

(٤) من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت، في ديوانه: ٩٩، وهو في سر صناعة الإعراب: ٦٢٩/٢، شرح جمل الزجاجي: ١٦٨/١، مغني اللبيب: ٤٧٨، المعجم المفصل: ٢٢١/٧ .

– وأمية هو: أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، توفي في الطائف السنة الخامسة من الهجرة. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٦٢/١، الشعر والشعراء: ٤٥٩/١.

(٥) ينظر المقاصد: ٥٥٧/٢.

على الجملة؛ فذلك الذي يُوجِب جوازه، لِمَا جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا: (في بيته يؤتى الحكم)،[1] و(في أثوابه يلفُّ الميِّت)،[2] وفي التنزيل الكريم: (;< = > ?)[3]، ...، وهذا أكثر من أن يُحصى، فالحق جواز المسألة، وهو ما رآه الناظم".[4]

وإما أن تتأخر بعض الشواهد لا حتمالها حكماً أو وجهاً إعرابياً آخر، فيتقدم ما ليس فيه احتمال لأنّه أولى، كما توسطت قراءة أبي بكر عن عاصم بين الآيات وذلك في استدلاله لإعمال المصدر المنوَّن: قال: "قولك: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً. وفي القرآن الكريم: (أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا ©)[5]، وفي قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِبَ﴾[6] أيْ: بأنْ زِنَّاها، يقال: زانه وزيَّنه. وقد يكون من ذلك قوله تعالى: (! " # $%& ') (* + , -)[7] أي لا يملك لهم أنْ يرزقهم شيئاً".[8]

وكما تأخرت الآيات عن القراءة كذلك تأخرت عن البيت الشعري للسبب ذاته، قال في تمثيله لتعدد الخبر: "ومن الإخبار بأكثر من خبرين؛ ما أنشده سيبويه من قول الراجز:[9]

---

(١) مجمع الأمثال: ٣٦٤/٢ .

(٢) ينظر الإنصاف:٦٦/١، ٢٥٢ .

(٣)طه:٦٧.

(٤) المقاصد: ٥٦/٢-٥٧ .

(٥) البلد:١٤-١٥.

(٦) الصافات: ٦. ينظر السبعة: ٥٤٦، والنشر: ٣٥٦/٢.

(٧)النحل:٧٣.

(٨) المقاصد: ٤/ ٢١٥-٢١٦ .

(٩) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٨٩، وهو في الكتاب: ٨٤/٢، معاني القرآن للفراء: ١٧/٣، الأصول =

مَنْ كانَ ذَا بَــتّ فهــذا بَتِّــي مُقَــــيِّظٌ مُــــصَيِّفٌ مُــــشَتِّي

وفي القرآن الكريم: (~ ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا ©)[1]، وقد يكون من هذا قوله: (; > = < ? @ A)[2]، على عدِّ: (CB E D)[3] خبراً ثالثاً".[4]

إن في تأخير الشاطبي للآيات إلى آخر الأمر؛ إيحاء بأنه يرجئ ما اختُلف فيه إلى موضع تكون القاعدة فيه قد ثبتت بشواهد أخرى، ولَم يكن وضعه للآيات في آخر المعالجة النحوية يُضعِف من قيمتها؛ بل أتى بها تأكيداً ودعماً لِمَا سبق الاستشهاد به.

وبعد.. فلعل من محاسن هذا المبحث أن بيَّن إلى أي مدى كان اعتماد الشاطبي على النثر، حتى إنه في كثير من المواضع لم يستدل بغير شواهد النثر، بل اكتفى في بعض المواضع بنوع واحد من أنواعه، كما برز بشكل جلي من خلال تعدد الشواهد على المسألة الواحدة طول نفس الشاطبي، وسعة باله وهو يناقش المسائل فيعطيها حقها من الشواهد، فاستشهد بما يزيد على عشرين شاهداً في المسألة الواحدة، وهو بذلك يكشف عن شخصية بحاثة، تملك القدرة الكاملة على البحث الدقيق والتقصي، ومن ثمَّ سوق الأدلة بعد ترتيبها والاطمئنان إلى سلامة الحكم المستنبط منها.

كما اتضح أيضاً أنَّ شواهد النثر دائما ما تكون لها الأولوية في العرض والاستدلال على شواهد الشعر، بخلاف كثير من النحويين الذين اهتموا اهتماماً زائداً بالشعر، وقدّموه حتى على الشاهد من القرآن الكريم والحديث الشريف.

لابن السراج: ١٥٤/١، شرح ابن يعيش: ٩٩/١، المعجم المفصل: ١٩٢/٩ .

(١)البروج:١٤-١٦.

(٢)المعارج:١٥، ١٦.

(٣)المعارج:١٧.

(٤) المقاصد: ١٣٣/٢ .

المبحث الرابع

اتكاؤه على ثقافته الأصولية.

تتبادل العلوم التأثر والتأثير فيما بينها، وتلك هي طبيعة العلوم، فمهما اختلفت وتباينت، تبقى ولابد بينها مناطق مشتركة، وروابط وثيقة، لا سيما تلك العلوم التي يمكن القول إنها تندرج تحت منهج موحد كما هي العلوم الإسلامية؛ إذ هي مرتبطة ببعضها أيما ارتباط، وتلتقي مع بعضها التقاء كبيرًا في كثير من الأفكار والنتائج، وتشترك في بعض الأصول وأدوات البحث ومناهج التأليف. وإذا كان النحو العربي واحداً من تلك العلوم؛ فهو بلاشك حقيق بأن يتأثر ويؤثر في العلوم المحيطة به ويتفاعل معها، ولهذا تأثر النحاة -كغيرهم- بالثقافات والعلوم السائدة في عصرهم على اختلاف منابعها، إلا أنَّ تأثرهم بالفقه وأصوله كان سمة بارزة في الصناعة النحوية، فالنحاة انتهجوا منهج الفقهاء في وضع الأطر العامة، ورسم الأصول المنهجية، فوضعوا للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وبنوا قواعدهم على السماع والقياس والإجماع كما بناها الفقهاء، وخاضوا في مذاهب الاجتهاد والتعارض والترجيح والتأويل كما خاض الفقهاء.[1]

فالباحث -بأدنى نظر- لا يعدم أن يجد ضروباً من التلاقي والتقارب بين أصول النحو وأصول الفقه، خاصةً وأن الذين ألَّفوا في علم أصول النحو كانوا حريصين على الاعتراف بذلك، فابن جني الذي يعد أول من فكر في إنشاء علم أصول النحو على غرار أصول الفقه كان كثير النظر فى كتب الفقه الحنفي وأصوله، ونقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه،[2] يقول في مقدمة كتابه (الخصائص): "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام

---

(١) ينظر في أصول النحو: ١٠٤ .

(٢) ينظر أصول النحو العربي: ٢٢ .

والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله.."[1].

وحين عُرِفَ أبو البركات الأنباري بثقافته الفقهية، وعدّه بعض العلماء من زعماء المذهب الشافعي، وله مؤلفات كثيرة في فقه الشافعية؛[2] كان من الطبيعي أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم؛ إذ هو نفسه يعترف بأنه ألف أصول النحو "على حد أصول الفقه، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"،[3] وجاء تعريفه لأصول النحو مشابها لأصول الفقه فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله".[4]

أمَّا السيوطي فيصرح بأنه رتب أبواب كتابه (الاقتراح) وفصوله على نحو ترتيب أصول الفقه فيقول: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاً بيّناً إن شاء الله تعالى"،[5] ويقول في موضع آخر: "وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك".[6]

هؤلاء هم أبرز من ألفوا في أصول النحو، وإذا كان هذا صنيعهم؛ فلا غرابة إن قيل إنّ علم أصول الفقه يعدّ واحداً من أعظم العلوم التي تركت أثراً واضحاً في التراث النحوي.[7]

---

(١) الخصائص: ٢/١ .

(٢) ينظر طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي: ١٥٦/٧-١٥٧ .

(٣) نزهة الألباء: ٨٤ .

(٤) لمع الأدلة: ٨٠ . وينظر أصول النحو العربي: ٢٣-٢٤ .

(٥) الاقتراح: ١٨ .

(٦) المقاصد: ٢١ .

(٧) ينظر تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم: ٢٤٨، وللاستزاده حول تأثير الفقه وأصوله في النحو =

وإذا كان الأمر كذلك؛ فليس بغريب أن يترك الفقه وأصوله أثره في عقلية إمامنا الشاطبي، كيف لا! وهو من تفقّه على أصول المذهب المالكي،[1] وعدّه المترجمون ضمن طبقات المالكية،[2] وكيف لانرى أثر تلك الثقافة وهو مؤلف كتاب (الموافقات في أصول الشريعة) والذي يُعدُّ من أنفس ما كُتِب في علم الأصول خاصة، وعلوم التشريع الإسلامي عامة.[3] ولهذا حمل كتابه المقاصد الشافية إشارات توضح بجلاء اتكاءه على ثقافته الأصولية؛ إذ لم يستطع أن يتحرر من ذلك الموروث أثناء معالجته للمسائل النحوية، فكان يحلّلها بعقلية الفقيه النحوي المتمرس بأصول العلوم. ولكي يكون الحديث أكثر شمولية؛ وحيث أورد الإمام الشاطبي كثيراً من الآراء والأحكام الفقهية والشرعية في مناقشاته واستدلالاته؛ كان من الضروري الإشارة إلى بعض الملامح الفقهية والشرعية التي ظهرت عند الإمام الشاطبي ثم الحديث عن مظاهر التأثير الأصولي.[4]

العربي، ينظر: السابق، والكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإمام جمال الدين الإسنوي مقدمة التحقيق: ١٣-٩٥، في أصول النحو: ١٠٠-١٠٥، أصول النحو العربي: ٩-٢٧، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ٩٦، ابن جني النحوي، فاضل السامرائي: ١٤٢-١٤٧، البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين: ٢١-٥٥، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، أمان الدين حتحات: ٨٦-٩٢، الأصول بين النحاة والفقهاء، عوض القوزي، مجلة الدارة، عدد: (٤)، أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مصطفى جمال الدين، مجلة تراثنا، عدد: (١٥)، أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي، الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، عدد: (٥).

(١) ينظر الموافقات: ٣٩١/٢ .

(٢) ينظر نيل الابتهاج: ٤٨-٥٢، شجرة النور الزكية: ٢٣١ .

(٣) ينظر الشاطبي ومقاصد الشريعة: ١١٠ .

(٤) الأصولي ينسب إلى الأصول، ومجال بحثه هو: الأدلة الإجمالية لتقرير القواعد الأصولية، والفقيه ينسب إلى الفقه، ومجال بحثه هو: الأدلة الجزئية، إذ يعمل على استنباط الأحكام التفصيلية اعتمادا على القواعد التي يقررها الأصولي، وبهذا يكون عمل الفقيه والأصولي متكاملين، ذلك أن الأصولي هو الذي يقدم الأدلة جاهزة للفقيه، ويقرر ما هو صالح منها للاحتجاج وما هو غير صالح. [ينظر أصول الفقه الإسلامي، أحمد فراج حسين: ٢٠].

أولاً: ملامح الثقافة الفقهية:

إنَّ أول ما يمكن ملاحظته من ملامح ثقافة الإمام الشاطبي الفقهية والتي تركت أثراً في تناولاته النحوية هو استحضاره للأحكام الشرعية والآراء الفقهية في ثنايا عرضه النحوي، فكان يقيس عليها، ويخرِّج عليها بعض الآراء والقضايا النحوية، معتمداً طرق الفقهاء في الاستدلال والترجيح، فمن ذلك مسألة جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد، حيث يرى ابن مالك أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، بعكس غير المؤكَّد إن دلّ عليه دليل، ونص على ذلك بقوله:

وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ وفي سِوَاه لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

فالشاطبي يرى أنَّ في قوله (مُتَّسَعْ) إباحة لا تستلزم نفي الوجوب، كما أنَّ إطلاق لفظ الإباحة على الطواف في قوله تعالى: (a b c d e f)[1] لايقتضي نفي وجوبه، فهو ركن من أركان الحج والعمرة، وهذا على طريقة الفقهاء في الاستدلال بدلالات الألفاظ على المعاني، وإلى ذلك أشار بقوله: "ولا يعني أنَّ الحذف جائز على الإطلاق؛ لأنّه قد يكون لازماً، ...، فاللفظ لفظ التوسعة، والمساق يقضي بغير ذلك، ونظير ذلك مِمَّا جاء على لفظ التوسعة والإباحة مع أنَّ المساق لا يُحتِّمُ مقتضى اللفظ قول الله سبحانه: (` _ ^] \ ) a b c d e f)[2] فإن هذه الآية لفظها يقتضي الإباحة، وليس الطواف بهما مباحاً..".[3]

ومن استحضاره لآراء الفقهاء النحوية واهتمامه بها، أنه قد يتخذ من إجماع الفقهاء دليلاً يستند إليه في الحكم النحوي، وذلك لأنه يرى أنَّ "مخالفة إجماع

---

(١) البقرة:١٥٨.

(٢) البقرة:١٥٨.

(٣) المقاصد: ٣/٢٤٠ .

النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء، وإجماع الأصوليين، وإجماع المحدِّثين، وكل علم اجتمع أربابه".[1] ويتضح ذلك بصورة أكثر وضوحاً حينما يقرن بين إجماع الفقهاء واستقراء اللغويين جنباً إلى جنب، كدليلين يدعم أحدهما الآخر، وذلك للوصول إلى نتيجة مفادها لزوم الترتيب لـــ(ثم)، وأنها لا تأتي بمعنى الواو، قال: "والدليل على لزوم الترتيب لها استقراءُ المتقدمين المتحققين بكلام العرب، ...، وقال الماردي[2]: الدليل على أنَّ (ثمَّ) لا تكون بمعنى الواو إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أنْ يُقال: (هذا بِيُمْنِ الله ويُمْنِك)، قال: ولو كانت بمعنى الواو ما فرُّوا إليها. قال: وفي الحديث أنَّ بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي r:[3](تزعمون أنَّكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون ما شاء اللهُ وشئتُ فذُكِر ذلك للنبي r فقال: لا تقولوها وقولوا ما شاء اللهُ ثمَّ شئتُ). حدَّث به قاسم بن أصبغ..."[4]

وفي المقابل نجده يورد بعض الأحكام والآراء الفقهية التي قامت على حكم نحوي، مشيراً بذلك إلى الدور الذي تلعبه القواعد النحوية في معالجة الأحكام الفقهية، فمن ذلك استدلاله بآية الزكاة لمجيء (الواو) بمعنى الإباحة، حيث يقول: "ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك في آية أصناف الزكاة: (q p o n m l k j i h g f e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V U T S R)[5] إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة، وموضعُ الإباحة تقع

---

(١) المقاصد: ٢/ ٧١ .

(٢) أبوبكر، خطاب بن يوسف الماردي، نحوي أندلسي، له كتاب (الترشيح)، واختصر كتاب (الزاهر) للأنباري. توفي سنة ٤٥٠هـــ. ينظر البلغة: ١٣١، بغية الوعاة: ٥٥٣/١ .

(٣) سنن ابن ماجه: باب النهي أنْ يُقال ماشاء الله وشئت: ٦٨٥/١ (٢١١٧) بلفظ: "إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت. ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت".

(٤) المقاصد: ٥/ ٨٩ .

(٥) التوبة:٦٠.

الواوُ فيه مجزئة من (أو) كما قال سيبويه".[1]

كما تظهر عقليته الفقهية في استغلال الأحكام النحوية لعضد آراء بعض المذاهب الفقهية، كما في مجيء (الباء) لمعنى التبعيض عند الشافعية،[2] قال: "إذا ثبت وقوع الباء بمعنى (من) التبعيضية وأنها مرادفتها، ثبت أنَّ الباء تقع للتبعيض عند الناظم، فيقرب مذهب الشافعية في دعوى أنَّ الباء في قوله تعالى: (- . / 0 1)[3] للتبعيض، كما لو قال: (وامسحوا من رؤوسكم)، كما أنَّ قوله: (! "# $%)[4] بمعنى: يشرب منها". ثمَّ أفاض في نقل آراء الفقهاء ومناظراتهم حول هذه المسألة إلى أنْ قال: "وهذا شيء عرض، والمقصود أنَّ هذا الموضع من كلام ابن مالك يعضد ما ذهب إليه الشافعية من إثبات معنى التبعيض على الجملة".[5]

ومن المذاهب الفقهية التي أشار إليها المذهب الظاهري، وقد ظهر أثر هذا المذهب في النحو العربي عند ابن مضاء القرطبي الظاهري[6]، الذي حاول أن يهدم النحو القديم، ويبني نحواً على أساس المذهب الفقهي الظاهري ويربط مسائله بالشرع، فيرى الالتزام بظاهر النص، وإلغاء التقديرات والتأويلات في النصوص؛ لأن التقدير

---

(١) المقاصد: ١٢٨/٥ .

(٢) اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي الشيرازي: ١٤١ .

(٣) المائدة:٦.

(٤) الإنسان:٦.

(٥) المقاصد: ٣/ ٦٣٧-٦٣٩ .

(٦) أبو العباس، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد ابن مضاء اللخمي القرطبي، عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، ولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة ٥٧٨ هـ، صنف كتاب (المشرق في النحو)، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢هـ. ينظر البلغة: ٨٤، بغية الوعاة: ٣٢٣/١، الأعلام: ١٤٦/١ .

وادعاء الزيادة في الكلام وخصوصاً في كلام الله حرام بيِّن.[1]

وقد حاول الإمام الشاطبي في مواضع متعددة إثبات ظاهرية ابن مالك في النحو، حيث يرى أنه "في العربية ينحو نحو الظاهرية، ولا يحكم القياس تحكيم غيره فهذه طريقته"،[2] وهو "في النحو مُتَّبِع للسماع، ظاهري المذهب فيه".[3] ومع ذلك فهو يؤيّده على هذا التوجّه؛ فكثيراً ما يخرّج شواهده وآراءه على قاعدة الحمل على الظاهر، لأنه يرى أنَّ "الحمل على الظاهر وإنْ أمكن أنْ يكون المراد غيره؛ أصلٌ من أصول العربية، وهو معتمدٌ عند الناظم، وسيبويه يقول به في مواضع".[4] كما يرى أنَّ "القاعدة الحمل على الظاهر والوقوف معه حتى يدل دليل على خلافه".[5]

ومن الأمثلة على ذلك أنه ذكر من مواضع لحاق نونِ التوكيدِ المضارعَ: أن يقع بعد (لا) النافية، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[6]، ثمَّ قال: "وقد تأوَّله المبرد على أنَّ المعنى النَّهي، وهو واقع على الظالمين، كأنه قال: (لا تتعرَّضُنَّ لأنْ تُصِيبَ الذين ظَلَموا منكم خاصّة)، كقولهم: (لا أرَيَنَّك هنا) وكقوله تعالى: ﴿ j k l m ﴾[7]، وهذا عند الناظم على خلاف الظاهر من الآية، وإنما قوله: (لا تُصِيبَنَّ) في موضع الصفة لـــ(فِتْنَة)، وغير هذا تكلُّف".[8]

---

(١) ينظر الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي: ٨١ .

(٢) المقاصد: ٢/ ١٧١ .

(٣) ينظر السابق: ٩/ ٢٦٢.

(٤) السابق: ٦/ ١٨٦. و ينظر: ٩/ ٤٢٠ .

(٥) السابق: ٩/٤٢٠ .

(٦) الأنفال:٢٥.

(٧) النمل:١٨.

(٨) المقاصد: ٥/ ٥٤٩ .

"فإذا كان ظاهر المعنى شاهداً بأمر؛ فلا ينبغي أنْ يُتَعَدَّى إلى ما يكون فيه تكلف"،[1] ولذا فهو يرى أنَّ التأويل لا يسوغ إلا في النوادر، قال في خلاف النحويين حول مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان: "وقد تأوّل المانعون ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهبهم،...، وهذا ضعيف من وجهين: أحدهما أنّ السماعَ هنا كثُرَ كثرةً تُؤذِنُ بأنّ التأويل فيها تكلُّفٌ؛ إذ التأويلُ إنما يسوغ في النوادر، وليس هذا منها، وإن كان قليلاً فمثلُه لا يُصرفُ بالتأويل إلى خلاف ظاهره".[2]

ولَمَّا تقرَّر سابقاً أنَّ الشاطبي انصرف عن تفسير ألفاظ شواهده من القرآن الكريم والسنة النبوية؛[3] وبحثاً عن سبب يميط اللثام عن ذلك الانصراف من خلال البحث في كتبه الأخرى؛ تبين أنَّ ذلك لم يكن جانباً من جوانب القصور، بل كان وليد نظرة علمية، ومنهج ثابت، واستيعاب دقيق لقضايا اللفظ والمعنى، ووحدة في التصور والنظر لقضايا الاستدلال وطرق الاستنباط، سار عليها في البحث الشرعي، والتزم بها في البحث النحوي، فقد نصّ في كتابه الموافقات على أنَّ "الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب؛ هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانـــت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضا كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لايعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه".[4] أمَّا الغوص في مدلولات الألفاظ الإفرادية فهو يرى أنه تكلُّفٌ إلا إذا توقف عليها فهم المعاني

---

(١) المقاصد: ٥٨٧/٣ .

(٢) السابق: ٥٩٢/٣.

(٣) ينظر: ص٧٧ من هذا البحث.

(٤) الموافقات: ٨٧/٢ .

التركيبية، فاللازم عنده الاعتناء بفهم المعنى الإجمالي؛ لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب.[1]

وفي البحث النحوي يرى الشاطبي أنَّ "كلام النحوي في اللغة؛ خروج منه عن صناعته إلى ما ليس منها، وهو في المخاطبة التعليمية غير صواب".[2] أما تعرض بعض النحويين لمعاني الأدوات والألفاظ؛ فلأن "كلامهم في معاني الألفاظ في الغالب؛ إنما يكون لِمَا يَعرِضُ لهم من بناءِ القوانين على النقل اللغوي، أو لأنَّ كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين، ...، وقلّما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين القصدين".[3] كما أنَّ تعرضهم لمعاني الحروف؛ فلأنها "مِمَّا يُحتاجُ في إدراكِ حقائقِ معانيها إلى قياس ونَظَر، كما يُحتاج في سائر أبواب النحو إلى القياس والنظر لتمييز الصواب من الخطأ، وهذا النحو ليس على وضع تفسير الغريب؛ إذ كنت تفسّر الشيء بمرادفه فقط".[4]

وقد كان لهذه الاتجاهات التأصيلية لدى الشاطبي آثارها التطبيقية في كتابه المقاصد، فلما كان القَصْد من التفسير على اللفظ فهمُ المعنى التركيبي في النظر الشرعي؛ وبناءُ القوانين وضبطها في النظر النحوي؛ اتكأ الشاطبي على هذين القصدين للوصول إلى الحكم النحوي، وذلك من خلال توظيف التفسير اللفظي للوصول إلى المعنى التركيبي، ومن ثَمَّ الرد على من أراد أن يُخالف بعض القواعد النحوية، ولا أدل على ذلك من اعتراضه على أدلة القائلين بمجيء (الفاء) بمعنى (الواو)، بقوله: "أمَّا قوله: (- .)[5] فمعناه أنَّ قوم قُدَار بن سالِفٍ نادوه

---

(١) ينظر الموافقات: ٢/٨٧ .

(٢) المقاصد: ١/٤٠٥ .

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق: ٣/٣٨٣-٣٨٤ .

(٥)القمر:٢٩.

وأشاروا عليه بعَقْرِ الناقة، فـــ(تعاطى) أي: تناول أمرَهم فَقَبِلَه، فعقر بعد تعاطي ما رغبوا فيه. وقِيل معنى (تعاطى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثمَّ رفع يده فضربها، فـــ(الفاء) على معناها من الترتيب. وأما قوله: (F E D)[1] فهو على معنى: أردنا إهلاكها، فمجيء البأس عقيب الإرادة، والهلاك في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبَّب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب...، وأما قوله: (D CB)[2] فقيل معناه: ثمَّ دَنا من النبي r فتدلَّى، أي بقي متدلِّياً بعد الدنو، ولم يصل إليه، والتدلِّي: التعلُّقُ في الهواء، وليس الهبوط. ومنه (دلَّى رجليه من السرير)..."[3].

وثمة أمر آخر قد يكون له دور في قلة تفسيره لألفاظ الكتاب والسنة، يمكن وصفه بأنه تحرّزٌ دينيٌ، وحَذَرٌ من أن يقول على الله ورسوله r ما لا يكون مراداً، أو أن تستبهم ألفاظ الكتاب والسنة على العباد فتختلط عليهم الأحكام التشريعية، وفي ذلك يقول: "وكثيراً ما يُغفلُ هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنة، فَتُلتمس غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذى ينبغي، فتستبهم على الملتمس، وتستعجم على من لم يفهم مقاصد العرب، فيكون عمله فى غير معمل، ومشيه على غير طريق، والله الواقى برحمته".[4]

ولهذا عمد في غير موضع إلى نسبة التفسير لغيره من العلماء، خاصةً حين يترتب على ذلك التفسير حكم شرعي، قال في إطلاق لفظ الجمع على الاثنين: "وقد جاء

---

(١)الأعراف:٤.

(٢)النجم: ٨.

(٣) المقاصد: ٥/٨١-٨٣ .

(٤) الموافقات: ٢/٨٨ .

منه في القرآن: (μ ¶ ِإِخْوَةٌ)[1]، المراد عند العلماء أَخَوان".[2] وقال في باب نوني التوكيد: "ومثَّلَ الناظم بقوله: (اسْعَينَّ) من السعي وهو العَدْو، وأيضاً العملُ والكَسْبُ، ومنه قوله تعالى: (* + , -)[3] لا يريد العَدْوَ في المشي؛ وإنما يريد العملَ والاكتساب، وهو تفسير مالك بن أنس في الآية، وهو موافق للغة، وكل من وَلِيَ شيئاً على قومٍ فهو ساعٍ عليهم، ومنه السَّعيُ على الأرمَلة واليتيم، و(السَّاعي) لِوالي الصدقة".[4]

وقال في تفسير ألفاظ الناظم: "(صَهْ) معناه اسكت، و(حيَّهَل) معناه أقبل أو أسرع أو أعجل، ومنه ما جاء في الحديث:[5](إذا ذُكِرَ الصالِحُونَ فَحَيْهَلاَ بِعُمَر..) قال أبو عبيد: معناه عليك بعمر ادعُ عُمَرَ. وقِيل معنى (هلا) اسكن أو أسرع حتى ينقضي ذكر عمر..".[6]

وانبنى على هذا الاتجاه أن أصبح للمعنى الشرعي عند الشاطبي أثر في توجيه أحكامه النحوية؛ لأنَّ الخطاب -كما قرر الأصوليون- "يجب حمله على المعنى الشرعي، ثمَّ العرفي اللغوي الحقيقي، ثمَّ المجازي"،[7] ولهذا رفض الشاطبي تقرير بعض الأحكام النحوية لما فيها من محذورات شرعية، ولعل خير شاهد على ذلك اسمية (الكاف) وعدم زيادتها في قوله تعالى: (1 2 3)[8]، لأنَّ ذلك برأيه

---

(١)النساء: ١١.

(٢) المقاصد: ٢٨٣/٧ .

(٣)الجمعة: ٩.

(٤) المقاصد: ٥٥٨/٥ .

(٥) أثر من قول عائشة t أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عُبيد في غريب الحديث: ٨٧/٤ .

(٦) المقاصد: ٦٩/١ . ولمزيد من الأمثلة ينظر: ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩، ١٤٨/٣، ١٢٠/٥-١٢١، ٤١٩/٩ ..

(٧) المحصول، الرازي: ١٧٨/١ .

(٨) الشورى:١١.

"يؤدي إلى ما هو كفر؛ لأنَّ تقديره على هذا: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، وهذا إثبات مِثْلٍ لله -تعالى عن ذلك- وذلك لمن يقول به كفرٌ صُرَاح".[1]

كما ذكر أنّ مما يلزم إضافته إلى المضمر (لبَّى)، وشذ عند الناظم إضافتها إلى لفظ (اليد)، ثم قال: "ورُوِي في بعض الأحاديث عن النبي r أنه قال:[2](إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبَّيك، فلا يقولنَّ: لبَّى يديك، وليقل: أجابك الله بما تُحِب)، وهذا مما يُشْعِر بأنَّ عادة العرب إذا دعت فأُجيب بلبّيك أن تقول: (لبَّى يديك)، فنهى u عن هذا القول وعوَّض منه كلاماً حسناً،...، وإنْ سُلِّمَ أنه بلغ مبلغ القياس عليه في كلام العرب، فقد يُقال: إنَّ الناظم لم يعتبره حيث كان الحديث قد نهى عن استعماله، فصار القياس على ما سُمِع ممنوعاً شرعاً؛ ألا تراه قال: (لا يقولنَّ لبَّى يديك) فهذا معنى المنعِ من القياس على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربية أن يُمنع القياس لمانع شرعي ولكن له نظائر كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنية الأسماء المعربات على الجملة،...، وهذا الموضع مِمَّا مَنَعَ الشرع من استعماله، وذلك يستلزم مَنْعَ القياس عليه، فَمَنَعهُ الناظم، وسُمِّي ما سُمِعَ منه مخالفاً للمشروع شاذاً، لمساواته للشاذّ العربيِّ الذي لا يُقاس عليه، والله أعلم".[3]

ودعاه الاحتكام إلى المعنى الشرعي إلى القول بأن (على) ظرفية يُفهم منها معنى الاستعلاء، لا معنى الفوقية، قال: "ولو كان معنى (على) الظرفيةَ، وأنها مرادفة لـــ(فوق) لَلَزِم أنْ يكون معنى: على زيدٍ مالٌ، فوق زيدٍ مالٌ، وأن تُوضعَ موضعها في

---

(١) المقاصد: ٣/ ٦٦٥ .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ فيما وقفت عليه من كتب الحديث.

(٣) المقاصد: ٤/٦٥ .

كل موضع، وذلك غير صحيح، ومثله يَشْنُعُ في نحو: (= < ?)[1]، (') (* + ,)[2]، (C B D E F G H)[3] الآية".[4]

كما عَنِيَ الشاطبي في سبيل توضيح مقاصد النظم على المقابلة بين المعاني الشرعية وألفاظ الناظم، وذلك لتسهيل القاعدة وجعلها قريبة من فهم القارئ، فحينما قال الناظم: (وكُلُّ حرفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) قرر الشاطبي أنَّ لفظ (الاستحقاق) يقتضي الحصول، وإن جاء في الشريعة ما هو عكس ذلك من قوله تعالى: (r s t u v w x y z { | } ~)[5] إذ اقتراف الذنوب سوى الكفر؛ لا يقتضي حصول الوعيد بدخول النار.[6] فوجه الاستدلال هنا معنى شرعيٌّ، لأنَّ المعنى الشرعي جزءٌ من المعنى، فأهميته بأهميته، ولهذا اتخذه الشاطبي أساساً في البحث النحوي في كثير من المسائل.

ويظهر أن معرفته بأحكام الشريعة ساعده على الربط بينها وبين الأحكام اللغوية، نحو ما نجده في تشبيهه للعلة الموجبة لإمالة الألف من الياء بعلة قتل المشركين، وذلك في محاولة منه لتقريب هذه العلّة ووضعها بين يدي المتلقي ليسهل عليه فهمها، قال عند قول الناظم:

الألفَ المبدلَ مـــن يـــا في طَـــرَفْ أمِلْ، كذا الواقعُ مِنْهُ اليـــا خَلَـــفْ

---

(١) هود:٥٦.

(٢) النساء:١٧١.

(٣) الأحزاب:٥٦.

(٤) المقاصد: ٦٧٢/٣-٦٧٣، وينظر أيضا: ٦٢٧/٣ .

(٥) النساء:٤٨.

(٦) المقاصد: ١١٦/١، وينظر: ٥٥٨/٥ .

"وقد يُقال: إن الإبدال من الياء وصفٌ من أوصاف الألف، فَذِكْرُه في معرِض الحكم عليه؛ مشعرٌ بأن ذلك الوصف هو العلة لذلك الحكم، فكأنه قال: أَمِل الألفَ المبدلة من ياء لكونها مبدلة من ياء، كما إذا قال الشارع: (| {)[1]، فإن ذلك الإشراك مشعرٌ بأنه عِلَّة الأمر بالقتل".[2]

ثانيا: مظاهر التأثير الأصولي:

إذا كانت العلاقة بين الفقه والنحو متبادلة كما ظهر سابقاً؛ فإن الحال مع أصولهما يقول غير ذلك؛ لأنَّ أصول النحو متأثرة بأصول الفقه ومحمولة عليها، مع الوضع في الاعتبار بعض الفوارق البسيطة التي لا يمكن أن تنفي ذلك التأثر الظاهر.[3]

وإذا ما أردنا أن نجلو مظاهر التأثير الأصولي عند الإمام الشاطبي فإنا نجدها تأخذ صوراً وأشكالاً متنوعة، فإما الاعتماد على بعض القواعد الأصولية، أو الإشارة إلى مناهج الأصوليين والاعتماد عليها في الاستدلال النحوي. وما اعتماده على القواعد الأصولية إلا لأنه يرى أنَّ "القائل بحكمٍ في مسألةٍ قائل به في نظيرها، إذا لم يظهر فرقٌ، حسب ما تَبَيَّن في أصول الفقه".[4] فهو بذلك يقرن بين المسألة النحوية والمسألة الأصولية.

وإذا كان هذا رأيه؛ فلابد أن تكون القواعد الأصولية حاضرة في معالجاته النحوية، ولا غرابة إذن في أن يقوم بتخريج بعض المسائل النحوية على قواعد أصولية، فمن ذلك قول الناظم في ضمير الاسم المتنازع عليه: (ولا تجئ مع أولٍ قد أهملا بمضمرٍ...) حيث أسقطه الشاطبي على قاعدة أصولية هي: أنَّ (الأمر بالشيء

---

(١) التوبة:٥.

(٢) المقاصد: ٨/ ١٣٦ .

(٣) هذا في الأصول العامة أمَّا في طرق الاستنباط فهناك فوارق بين طرق الفقهاء وطرق النحويين، ينظر في ذلك بحث للدكتور مصطفى جمال الدين بعنوان: أصول النحو وصلته بأصول الفقه.

(٤) المقاصد: ٥/٦٠ .

نهي عن ضده)،[1] فذهب إلى أنَّ نهي الناظم عن الإتيان بضمير الاسم المتنازع عليه مع الفعل الأول إذا أُهمِل؛ يدل بالضرورة على مجيئه مع الثاني كذلك، فتقول: (ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زَيدٌ)، قال: "والقول في ذلك أنَّ المسألة تجري على مسألة أصولية؛ وذلك أنهم لَمَّا اختلفوا في الصلاة على الميت أهي فرض أم لا؟ ذهب ابن عبدالحكم[2] إلى أنها فرض بدليل الآية: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾[3] لأن الآية لما نهت عن الصلاة على الكفار أعطى ذلك النهي وجوب الصلاة على غيرهم، وهم المؤمنون إما من جهة المفهوم، وإما من جهة أنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده.."[4]

ومن القواعد الأصولية التي اعتمد عليها؛ القاعدة التي تقول: (الأمر إذا ورد بعد الحظْر فهو للإباحة)[5]، وذلك حين استدرك على الناظم قوله في إضافة (أي) إلى المفرد المعرفة: (وإنْ كرَّرتها فأضِف) قال: "قوله (فأضِف) يقتضي لزوم الإضافة إلى المفرد المعرفة، لأن قوله (فأضِف) أمرٌ بذلك، لم يقيِّده بالجواز،...، فدلّ على أنه يريد وجوب الإضافة التي قدَّم، وهي الإضافة إلى المفرد المعرفة، وذلك حكم غير صحيح، بل هو على الجواز إذا كُرِّرت..."،[6] ثمَّ أجاب عنه بقوله: "فالجواب عنه: أنّ الأمر هنالك إنما هو للإباحة لا للوجوبِ، بقرينة تقدُّم الحظْر في قوله: (ولا تُضِفْ لمفردٍ معرَّفٍ). والأمر إذا ورد في الشريعة بعد الحظْر فهو للإباحة حسب ما ذكره الأصوليون، فهو الراجح عندهم من المذهبين، وإذا كان على الإباحة؛ فهو معنى

---

(١) ينظر اللمع في أصول الفقه: ٥٦ .

(٢) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، فقيه عصره، انتهت إليه الرئاسة في العلم بمصر، له من المصنفات (الرد على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة)، (أدب القضاة)، (سيرة عمر بن عبدالعزيز) توفي سنة ٢٦٨هـ. ينظر وفيات الأعيان: ١٩٣/٤، سير أعلام النبلاء: ٤٩٦/٢٣، الأعلام: ٢٢٣/٦ .

(٣) التوبة:٨٤.

(٤) المقاصد: ٣/ ٢٠٢، وينظر: ٦١١/١ .

(٥) ينظر اللمع في أصول الفقه: ٤٨، البحر المحيط في أصول الفقه: ١١١/٢ .

(٦) المقاصد: ١١٣/٤ .

التخيير، فقوله: (وإنْ كرَّرتها فأضِف): معناه إنْ شئت، فلا محذور".[1]

والقواعد الأصولية التي أوردها الشاطبي في ثنايا عرضه النحوي وبنى عليها أحكامه أكثر من أنْ تحصى في هذه العجالة، ويمكن الإشارة إلى أنَّ منها قوله: (إذا تكافأت الدلائل الظنية أُعْمِلت)،[2] و(مفهوم الشرط معطل إذا تعارض مع النص)،[3] و(إذا دلّ الدليل فلا يجب الإتيان بالنظير)،[4] و(ماله نطير أولى بالالتزام مما لا نظير له)،[5] و(المُنَازَعُ فيه لا يُبْنى عليه)،[6] و(المُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي).[7]

وإلى جانب القواعد الأصولية كان يشير إلى مناهج بعض الأصوليين، كإشارته إلى أنَّ من منهج ابن الحاجب حكاية الوفاق نفياً للخلاف الضعيف، وذلك عند قول الناظم في باب النداء:

والمفـــرد المنكـــور والمـــضافا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمـــاً خلافـــا

حيث فسّر الشاطبي قوله: (عادماً خلافا) بأنه تنبيه على خلاف ضعيف في المسألة لا يُعتَدُّ به، وذلك أنَّ (ثعلباً) أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للألف واللام في نحو: (يا حسنُ الوجه)، قال: "قال المؤلف في الشرح: وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب:[8](يا مُهْتَمُّ بنا لا تَهْتَم) –بضمّ مهتمّ– مع أنه شبيه بالمضاف. ثمَّ أوّل الحكاية على أنَّ (بنا) يتعلّق بـــ(لا تَهْتَم) لا بـــ(مُهْتَمّ) وإذا كان كذلك؛ فلا بدّ أنْ يكون قائلاً بجواز الضم قياساً في نحو: (يا مُهْتَمُّ بنا لا تَهْتَم).

---

(١) المقاصد: ٤/ ١١٥.

(٢) ينظر السابق: ٩٨/٩.

(٣) ينظر السابق: ١/ ٦١١ .

(٤) ينظر المقاصد: ٨/ ٥٠٥ .

(٥) ينظر السابق: ٢/ ١٩٩ .

(٦) ينظر السابق: ٢/ ١٧٥ .

(٧) ينظر السابق: ٣/ ٤٠٩ .

(٨) معاني القرآن للفراء: ٣٧٦/٢ .

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذّ، فكأنَّ الناظم يقول: هذا المذهب غير مرضيٍّ ولا معتدٍّ به أنْ يكون خلافاً، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنفين يحكون الوفاق نفياً للخلاف الضعيف، وابن الحاجب ممن يفعل ذلك في مواضع من (مختصره) الفقهي، نبَّهنا على ذلك بعض شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك"[1].

وإذا كان الحديث حول مناهج الأصوليين فلا يمكن إغفال جانب مهم من جوانب البحث الأصولي ألا وهو الاستقراء، بل إنَّ بعض الأصوليين يعتبرونه دليلاً من أدلة أصول الفقه،[2] والإمام الشاطبي يرى أنَّ "أصول الفقه معناها استقراء كليات الأدلة، حتى تكون عند المجتهد نصبَ عين، وعند الطالب سهلة الملتمس".[3] وقد اعتمد عليه في إثبات عدد من الأصول والقواعد الشرعية،[4] حتى جعله خصيصة من خصائص كتابه الموافقات فقال: "وإنما الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد، حتى أفادت فيه القطع، فإن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التواتر القطع وهذا نوع منه، فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم؛ فهو الدليل المطلوب".[5]

وكما اعتمد عليه في إثبات الأدلة الشرعية؛ كذلك اعتمد عليه في النظر النحوي، فإذا كان السيوطي ذكره ضمن أدلة النحو في كتابه الاقتراح؛ واكتفى بالتمثيل له بانحصار أنواع الكلمات في الاسم والفعل والحرف؛[6] فإن الإمام الشاطبي

---

(١) المقاصد: ٥/ ٢٧١ .

(٢) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي: ٣٢١/٤ .

(٣) الاعتصام: ٤٤/١ .

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الموافقات: ٣٠/١، ٣٨، ٧٧، ٧/٢، ٣٠٥، ٣٧٥، ٨٧/٣، ٩٦، ١٠٥، ..

(٥) الموافقات: ٣٦/١ .

(٦) ينظر الاقتراح: ١١٩ .

ومن الناحية التطبيقية ضرب له أمثلة عديدة، بل احتكم إليه في كثير من قضايا السماع والقياس، فالقياس النحوي عند الشاطبي قائم على الاستقراء، ولذلك اعترض على مذهب الكوفيين في زيادة (من) في الإيجاب بقوله: "فلا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبيَّن من الاستقراء القصدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف على السماع؛ لئلا ندَّعي على العرب ما لا نعرف"[1].

ويقول مدافعاً عن النحويين: "الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب وما لايعدُّ لم يُثبتوا شيئاً؛ إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه بعد مزاولة كلام العرب، ومداخلة كلامها، وفهْمِ مقاصدها،...، فبَعدَ هذا كله؛ ساغ لهم أن يقولوا: هذا يُقاس وهذا لا يُقاس،...، وإذا ثبت هذا؛ فإنهم لم يدَّعوا في (ما أفْقَرَه) وأخواته أنه شاذٌ، إلا بعد أن عرفوا بالاستقراء التام أنَّ قائله لا يتكلم بـ(فَقُرَ) ونحوه، وإنْ تكلم به ففي شِعْرٍ أو نادرِ كلام، وما لا يَنْبَنِي عليه القياس، وإلا لكان نفيهم لذلك نفياً لِمَا لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصحُّ أنْ يُنْسب إلى عدلٍ منهم على كل حال، كما لا يُنسَب مثل ذلك إلى فقيه أو أصولي، أو غيرهما".[2]

فإذا كانت تلك نظرة الشاطبي للاستقراء؛ فلا يبعد أن يكون الاستقراء عنده – بفعل اتجاهه التأصيلي– خرج عن كونه منهجاً لتتبع كلام العرب إلى أن يكون دليلاً مستقلاً يُحتكم إليه،[3] وهو من باب الاستدلال بالأحكام كما قال.[4] ولهذا فهو يتكئ على هذا الدليل في تخريج انفراد ابن مالك ببعض الآراء المخالفة لإجماع النحويين؛ لأنه كما يرى أصل الأصول في هذه الصناعة، يقول: "وقد عُرِفَ من حال

---

(١) المقاصد: ٣/ ٥٩٩ .

(٢) السابق: ٤/ ٤٩٣ .

(٣) ينظر الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية: ٤٧ .

(٤) ينظر المقاصد: ٩/٢٦٣ .

المؤلف اتباعُه للسماع، واتكالُه على الاستقراء الذي هو أصل الأصول في هذه الصناعة".[1]

كما نبَّه في غير موضع على أنَّ من عادة ابن مالك الاتكال على استقرائه، الذي قلما يوجد عند غيره.[2] وأحال على الاستقراء أيضاً مخالفة الجزولي للنحويين في منعه مجيء المفعول له النكرة مجروراً بالحرف فقال: "فالواجب الرجوع إلى رأي الجمهور، لكن يجب أن يبحث عن السماع في هذا، فإنه إن كان الجزولي يزعم ذلك عن استقراءٍ منه، أو ممن أخذ عنه، فلا إشكال في قوة قوله، وإن كان بخلاف ذلك لم يُلْتَفت إليه".[3]

ومما يؤكد قوة هذا الدليل في نظر الشاطبي أنه احتج به في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور فنصَّ على منع تقديمه، قال: "والصواب والله أعلم مع النحويين دونَ ابن مالك؛ لأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعلُ وَحدَه مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها، وعدم نظيرٍ لها في ظاهرها، ومعارضةِ الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذٍ جَزَموا بمنع المسألة، وأوَّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولَم يثبت عندهم جواز التقديم إلا في لغة من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه".[4]

وكما يقال عن الاستقراء يمكن أن يقال عن الاجتهاد؛ فالاجتهاد طريق معرفة الأحكام الشرعية عند الأصوليين،[5] وهو لا يُدرك إلا بعد إتقان العربية، فالشريعة عربية كما قال الشاطبي، "وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة

---

(١) المقاصد: ٩/١٩٥ .

(٢) ينظر السابق: ٣/ ٥١٧، ٤/٣٧٩ .

(٣) السابق: ٣/ ٢٧٩ .

(٤) السابق: ٣/٤٥٥ .

(٥) ينظر اللمع في أصول الفقه: ٣٤ .

العربية حق الفهم".[1]

وقد حضر هذا الأصل عند الشاطبي في كثير من تناولاته النحوية، بل وضعه السبيل الذي يُلتجأ إليه في المسائل الخلافية غير المقطوع بها بين النحويين، كمسألة الخلاف حول تصغير ما كان ثانيه حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة، حيث ذهب سيبويه إلى إبقائه على حاله قبل التصغير، فتقول في تصغير مُتَّعدٍ: (مُتَيعِدٌ) وهي لغة أهل الحجاز[2]، وذهب الفارسي والزجاج إلى وجوب إرجاعه إلى أصله فتقول: (مُوَيعِدٌ)[3]، والشاطبي بعد أن أورد الخلاف وأراد الترجيح قال: "فإنْ كانت العرب قد قالت: (مَوَاعِدٌ ومَوَازِنٌ لزِم إبطال مُتَيعِدٍ ومُتَيزِنٍ)، والرجوع إلى (مُوَيْعِدٌ، ومُوَيْزِنٌ)، وإنْ كانت قد قالت: مَتَاعِدٌ وَمَتَازِنٌ؛ لَزِمَ أنْ يُقَال هنا: (مُتَيعِدٌ) و(مُتَيزِنٌ)، وبطل مذهب الزجاج. وإن كانت لم تقل هذا ولا هذا؛ فهي في موضع الاجتهاد".[4]

ويقول في موضع آخر عن حذف العرب لإحدى التائين في أول الكلمة: "...ففروا إلى الحذف حين أرادوا التخفيف، وفي القرآن من هذا [كثيراً][5] كقوله تعالى: (9 8 7 6)[6]، (WV UT S R Q X)[7]، (! " # $ %)[8]، (وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِ)[9]، ($

---

(١) الموافقات: ١١٥/٤ .

(٢) ينظر الكتاب: ٤٦٤/٣ .

(٣) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٢١٦/١ .

(٤) المقاصد: ٧/ ٣٥٢-٣٥٤ .

(٥) كذا في المطبوع، ولعله: (كثيرٌ).

(٦) آل عمران:١٤٣.

(٧) هود:٥٧.

(٨) الصافات:٢٥.

(٩) الحُجُرات:١١.

% & '))[1] إلا أنَّ الناظم لم يُبيِّن ما المحذوفة من التاءين، وذلك لأنَّ المسألة مختلف فيها، فَتَرَكَها في محل الاجتهاد".[2]

وليس هناك ما يصور المكانة التي بلغها الاجتهاد في التأصيل النحوي عند الشاطبي أكثر من تصريحه بأنَّ ابن مالك بنى علم النحو على الاجتهاد، قال: "..وذلك أنَّ ابن مالك بنى هذا العلم على الاجتهاد، ولم يخلد إلى حضيض التقليد، فتراه موافقاً للكوفيين حرباً على البصريين تارةً، وتارةً موافقاً للبصريين مخالفاً لمن عداهم، فِعْلُ المجتهدين المبرزِين. وهو الواجب على من بلغ رتبة الاجتهاد، لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين، وابن مالك مشهود له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فبحقٍ ما اتبع اجتهاده، ولم يتبع قول غيره بغير دليل، إلا أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية، ولا يحكم القياس تحكيم غيره فهذه طريقته".[3]

وكان كثيراً ما يخرج آراء ابن مالك المخالفة للجمهور على الاجتهاد، ويصفه بأنه: "مجتهد مصرِّح في كُتُبِه بالانتصاب في منصب الاجتهاد"[4] وأنه نصّب نفسه في منصة الاجتهاد.[5] قال عند رأي ابن مالك القائل بوجوب ذكر خبر (لولا): "ولا يبقى على الناظم فيه إلا أنه مخالف لمذهبه في غير هذا الكتاب، وهذا قريب؛ فإنه في العربية متصدٍّ للاجتهاد، مُعلن بمخالفة منْ لم ينهض دليله عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرة أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة".[6] قال هذا الحديث حين كان ابن مالك في التسهيل وشرحه قد منع

---

(١) الأنفال:٤٦.

(٢) المقاصد: ٤٦٥/٩ . وينظر: ٣٢/٢، ٣٣٢-٣٣٣، ٤٩٥/٧، ١٩١/٨، ٣٧٨، ١٦٠/٩ .

(٣) السابق: ٢/ ١٧١ .

(٤) السابق: ٩/ ١٢٣ .

(٥) ينظر السابق: ١٦٠/٩ .

(٦) السابق: ١٠٧/٢ .

حذف خبر (لولا) إذا كان كونًا مقيداً و لم يدل عليه دليل، مستدلاً بقوله r:[1](لَوْلاَ قُوْمُكَ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيْمَ).[2]

وتبقى الإشارة إلى أمر لايمكن إغفاله وهو من مظاهر التأثير الأصولي لدى الشاطبي، وذلك أنه حين سمَّى كتابه بالمقاصد؛ فإن هذه التسمية لم تأتِ إلا لغرض أراد به لفت الأنظار إلى أنَّ المقاصد النحوية أصل من أصول النحو، وإن لم يلتفت إليها كثير ممن عالج قضايا النحو، والذي يظهر أنه استقى فكرة المقاصد النحوية بعد أن بنى أصول الشريعة على أساس من نظرية المقاصد الشَّرعية، والتي ضمنها كتابه الموافقات بهدف التوفيق بين المذهب المالكي والمذهب الحنفي.[3]

والمقاصد النحوية عند الشاطبي وإن كان يمكن الإشارة إلى نماذج من عناية الشاطبي بها، فإن الإلمام بجميع جوانبها في هذا المبحث أمر لا يتوافق مع طبيعته؛ إذ هي نظرية نحوية تحتاج إلى مزيد من البحث لاستجلائها، والكشف عنها، ومن ثمَّ العمل على استثمارها بما يفيد الدرس النحوي. والمقاصد النحوية التي اعتمد عليها الشاطبي في الاستدلال وردّ الأدلة المخالفة هي: مقاصد العرب، ومقاصد النحاة، ومقاصد الناظم، ومقاصد الشاطبي.[4]

أمَّا مقاصد العرب فأولاها الشاطبي عنايته، وأكَّد على أنه "لا يجوز لنا أن نتكلم

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار...: ٥٩/١ (١٢٦). وفي الحديث روايات أخرى، ينظر السابق: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها: ٥٧٣/٢ (١٥٠٦)، ٥٧٤/٢ (١٥٠٨)، ٥٧٤/٢ (١٥٠٩)، وينظر موطأ مالك:٥٣٠/٣ (١٣٣٦)، مسند أحمد: ٥٧/٦ (٢٤٣٤٢)، صحيح مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها: ٩٦٨/٢ (١٣٣٣) .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٢٧٦/١ .

(٣) ينظر الموافقات: ٢٤/١ .

(٤) تجدر الإشارة إلى أنَّ د. عبدالرحمن الطلحي نبّه على فكرة المقاصد النحوية عند الشاطبي في رسالته للدكتوراة: الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية: ص ٦-٣١ .

بما تركته العرب مما علمنا قصدها لتركه"،[1] بل ذهب إلى أنَّ عدم مراعاة الكوفيين لمقاصد العرب كانت من أسباب الخلاف بينهم وبين البصريين، وذلك لأنهم: ".. يعتبرون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه، ويبنون على الشعرِ الكلامَ من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لِمَا كثُرَ أو قلَّ، فمن هنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة".[2]

ويؤكد الشاطبي على "أنَّ قول إمام الصنعة:[3] (قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر) أصلٌ عظيمٌ، لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب، وأحاط بمقاصده. وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يَعتمِدُ على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتكالاً على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك".[4] وبناءً على هذا الأصل وافق الشاطبي البصريين في امتناع توكيد النكرة قياساً، وهو على خلاف مذهب الناظم في إجازته قياساً وسماعاً؛ لأنَّ السماع المتمثل في الشعر كما عبّر الشاطبي: "لم يأتِ منه ما يَشفي غُلَّة".[5]

وفي مقاصد النحاة ينبّه الشاطبي في أكثر من موضع على أهميتها في التقعيد النحوي، واعتمادها في وضع قواعد القياس على المسموع من كلام العرب، وما يترتب على تلك القواعد من أحكام القلة أو الكثرة أو الشذوذ أو الضعف أو ما أشبه ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة، فلما منع النحويون تقديم الحال على صاحبها المجرور وخالفهم ابن مالك؛ أيَّد الشاطبي رأي النحويين بناءً على مقاصدهم، قال: "والصواب –والله أعلم– مع النحويين دون ابن مالك،...، فليس كل ما تكلّم به

---

(١) المقاصد: ٧/٥٠ .

(٢) السابق: ٣/ ٤٥٨.

(٣) الكتاب: ١/٢٦٦ .

(٤) المقاصد: ٥/٢٠ .

(٥) السابق نفسه .

العرب يُقاس عليه، وربما يَظُنُّ من لم يطَّلِع على مقاصد النحويين أن قولهم شاذٌّ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيدٌ في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أوْلى لعمرُ الله أن يشنَّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح..."[1]

ويُضيف بأنهم قصدوا "أنَّا نَتَّبِعُ العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنّه غير فصيح، بل لأنّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أنْ يُقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، ونرى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيفِ والتهجينِ حاشَ لله.."[2].

وأشار الشاطبي إلى مقاصد النحاة في تأويل المسموع المخالف لأقيستهم، وذلك حين عرض لتأويل البصريين لشواهد الكوفيين في جواز مجيء التمييز نكرة فقال: "وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كلِّه؛ لأنهم وجدوا في عامة كلام العرب في التمييز على أنْ يكون منكراً، ولو جاز تعريفه عند العرب لكانوا خلقاء أنْ يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً، فلما لم يكن كذلك دلَّ على قصدهم للتنكير، وأنّ ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم".[3]

وحين قطع الشاطبي على نفسه عهداً باتباع ألفاظ الناظم في هذا الشرح، وتوجيه ما ذهب إليه، والانتصار لمذاهبه والترجيح لها كما قرر ذلك في غير موضع؛[4] فهو بهذا يكون قد ألزم نفسه بمقاصد خاصة له في النظم، تقوم على تحليل مقاصد الناظم. وقد كان لهذين المقصدين عميق الأثر في استنطاق فكر الشاطبي

---

(١) المقاصد: ٣/ ٤٥٦ .

(٢) السابق: ٤٥٧/٣ .

(٣) السابق: ٥٢٨/٣ .

(٤) ينظر السابق: ٤٨٩/١، ١٨٤/٢، ٥١٧/٣، ٤٨٦/٩ .

الأصولي؛ إذ لم يجد بُدّاً من التنقيب عن الحجج والأدلة علَّه يوجِّه بها مقاصد الناظم، وكان مضطراً للاستعانة بمناهج الأصوليين، وذلك للدفاع عنه وتوضيح مقاصده، فمن ذلك تحليله لمقصد الناظم في إجازته ترخيم ذي الإسناد، على طريقة الأصوليين في الاعتراض والترجيح، والجمع بين القولين لعالم واحد إذا كان ظاهرهما التضاد، حيث قرر بأنه اعتمد في ذلك على أحد قولي سيبويه، ولَمَّا كان سيبويه قد منعه أولاً في باب الترخيم،[1] ونقل سماعه عن العرب بعد ذلك في باب النسب.[2]

قال الشاطبي: "فكأن المؤلف –والله أعلم– اعتقد أنَّ آخر القولين لسيبويه ما قاله في (باب النسب)، أو أنه المعضود بالسماع فاعتمده، ولَم يعتمد القياس في المنع في (باب الترخيم)؛ لأنّه لم يعضده بسماع، ولانفى عن العرب القول به، فقوَّلَهُ الجواز مطلقاً لذلك".[3]

هذه هي أبرز مظاهر التأثير الفقهي والأصولي التي ظهرت عند الإمام الشاطبي، وينبغي الإشارة إلى أن ما تم عرضه لا يعدو كونه محاولة للتنبيه على منهج الإمام الشاطبي في اتكائه على ثقافته الأصولية، وقد تبيّن بعد هذا العرض الموجز إلى أي مدى وصلت العلاقة بين النظر النحوي والشرعي عند الشاطبي، كما اتضح أنَّ كل واحد منهما استند إلى الآخر في تقرير أحكامه ومسائله، والشاطبي حاول مزج الآراء والمسائل الشرعية بالآراء والمسائل النحوية، وما هذا الامتزاج إلا نوعاً من أنواع الترابط بين العلوم الإسلامية.

كما أنَّ اتكاء الشاطبي على هذه الثقافة الأصولية؛ كوَّن لديه منهجاً فريداً، انصهر فيه خليط من مناهج وأصول الأصوليين والنحويين. ويبقى النظر في كتاب

---

(١) ينظر الكتاب: ٢٦٩/٢ .

(٢) المقاصد: ٣٧٧/٣ .

(٣) السابق: ٤٤١/٥ .

(الأصول العربية)[1]، فهل بنى الشاطبي كتابه المفقود على أساس من هذا المـــزيج؟ أم على غرار ما فعل في أصول الشريعة من خلال كتاب الموافقات القائم علـــى فكـــرة المقاصد للتوفيق بين المذاهب، ونبذ الخلاف؟.[2]

إن كان بأحد الأمرين أو بكليهما؛ فلاشك أنَّ النحو العربي فَقَدَ بِفَقْـــدِ هـــذا الكتاب رافداً مهماً من روافده، والذي لو قُدِّر له البقاء؛ فمن المؤكد أنه سيترك آثاراً إيجابية وعميقة في الدراسات النحوية.

(١) ينظر نبذة عن هذا الكتاب في التمهيد ص٢٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر الموافقات: ٤/٢١١-٢٢٠ .

الفصل الثاني: القرآن الكريم وقراءاته.

المبحث الأول: مكانة القرآن بين أصول الاستدلال السماعية عند الشاطبي.

المبحث الثاني: موقفه من القراءات المتواترة.

المبحث الثالث: موقفه من القراءات الشاذة.

المبحث الأول

مكانة القرآن الكريم بين أصول الاستدلال السماعية عند الشاطبي.

القرآن الكريم "هو الوحى المترل على محمد r للبيان والإعجاز".[١] وهو أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل؛ إذ ليس هناك نص عربي وصل إلى ذروة التوثيق مثلما وصل إليه النص القرآني، و"لم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها سنداً ومتناً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين، عن الصحابة عن الرسول r. فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات".[٢]

وقد هيأ ذلك نوعاً من الدقة التي جعلت من القرآن الكريم أوثق النصوص التي لا يرقى إليها شك، علاوة على تكفُّلِه l بحفظِهِ وصيانته، وهذا سر عظمته ومفتاح خلوده،[٣] قال تعالى: (m l k j i h g)[٤].

كل ذلك كان مدعاة لإجماع علماء العربية على جواز الاستشهاد به، بل اعتبروه أصل الأصول في الاحتجاج، وأفادوا منه في استنباط الأدلة على مر العصور والأزمان، فكان سيبويه في كتابه "من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له، وكان يضعه في المرتبة الأولى"[٥]، وكان الفراء يرى أنَّ القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر،[٦] وعلى هذا النهج سار بقية النحاة.

---

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣١٨/١ .

(٢) في أصول النحو: ٢٨ .

(٣) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم: ٢ .

(٤) الحِجر:٩.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١ .

(٦) ينظر معاني القرآن: ١٤/١ .

وعلى هذا الأساس بنى الشاطبي معظم استشهاداته على القرآن الكريم؛ إذ لم تخل مسألة من مسائل المقاصد من آية قرآنية يستدل بها الشاطبي على قاعدة من قواعد النحو أو التصريف، بل ويقدمها على غيرها، وبأكثر من آية في الموضع الواحد، ولا يعدل عن القرآن الكريم إلى غيره مع وجوده، فقد تقدم أنَّ شواهد القرآن الكريم تقارب الألفي شاهد،[١] وما ذلك الحشد من شواهد التنزيل التي زخرت بها المقاصد إلا لإيمان مؤلفه بفصاحة القرآن الكريم؛ وأنه الكلام الفصيح الذي لا أفصح منه.[٢]

كما تبيّن في الحديث عن أصولية الشاطبي وثقافته الشرعية كيف حاول الربط بين بعض أحكام الشريعة وأحكام العربية، حتى أصبحت أحكام الشريعة -المستندة على القرآن الكريم- حاضرة في معالجاته وتناولاته لقضايا النحو واللغة.[٣] فهو إذن رجل دين يحترم كل ماله علاقة بالشرع وتعاليمه، وأمور الشريعة وأحكامها جزء من تكوينه وتركيبته الفكرية، لذا فهو يحترم النص القرآني أيما احترام، ويقدمه على غيره من النصوص الأخرى، ويضعه على رأس المصادر، فأيًّا ما يكون الغرض من إيراد الشاهد فآيُ القرآن لها الأولوية.[٤]

وانطلاقاً من هذه الحقيقة نال القرآن الكريم حظوة كبيرة عند الشاطبي، وشغل حيِّزًا واسعاً من استشهاداته، وكان مرجعه الأول في مناقشاته وأبحاثه، والسمة الغالبة في استدلالاته، وكثيراً ما كان ينص على أن الأصل ما جاء به القرآن؛[٥] لأنَّ القرآن الكريم أفصح الكلام،[٦] وهو الكلام الفصيح الذي لا أفصح منه،[٧] بل إنه في أعلى

---

(١) ينظر ص١٠٨ من هذا البحث.
(٢) ينظر المقاصد: ٣/ ٤٤٩ .
(٣) ينظر ص١٣٤ وما بعدها من هذا البحث.
(٤) ينظر ص١١٨ من هذا البحث .
(٥) المقاصد: ٢/٢١٢، ٩/ ٢٠٢.
(٦) السابق: ١/ ٤٠٤، ٥٥٤ .
(٧) السابق: ٣/ ٤٤٩ .

الدرجات في الفصاحة،[1] وبه نزلت اللغة الفصحى.[2]

فإذا كانت شواهد القرآن في المقاصد بهذه الوفرة والغزارة؛ فذلك لأنَّ الشاطبي لا يكاد يعرض لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر، رغبة في توضيح تلك الأصول وتثبيت أحكامها وتقويتها بالقرآن الكريم من جهة، ولأن القرآن له الأولوية في الاستدلال من جهة أخرى، ومن الأمثلة على ذلك استدلاله على لزوم تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء بقوله تعالى: (V Z Y X W)[3]، ثمَّ قوله معلِّلاً: "لأن لام الابتداء مما لها صدر الكلام، فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوَّليته، فلو قدمت هنا الخبر فقلت: (لقائمٌ زيدٌ) لم يسغ؛ لِمنافاته لِمَا قُصد بها من التصدير".[4]

وحين كان الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير؛ مثَّل الشاطبي لهذا الأصل بالقرآن الكريم دون الحاجة إلى غيره من مصادر السماع الأخرى، قال: "ومثاله: (وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[5]، (\ [^ _)[6]، وزيدٌ قائمٌ وما أشبه ذلك".[7]

وكذلك أسماء الاستفهام فالأصل فيها أن تكون لها الصدارة، من ذلك قوله تعالى: (يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا)[8]، فإن جاء ما يخالف هذا الأصل الثابت

---

(١) المقاصد: ٤/ ١٨٢ .

(٢) السابق: ١/ ٤٠٢ .

(٣) البقرة:٢٢١.

(٤) المقاصد: ٢/٧٥ .

(٥) النساء:٢٦.

(٦) الحديد:٦.

(٧) المقاصد: ٢/٣٦ .

(٨) الأعراف:١٨٧.

بالقرآن الكريم فلا يُعتد به على رأي الشاطبي؛ لأنَّ وجوب التصدير لأسماء الاستفهام ثابت قياساً وسماعاً. وحين كان للأخفش والمازني رأي مخالف نبّه عليه ثمَّ قال: "وقد جاء ما يُوهم عدم التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام، كقولهم:[1](ضَرَبَ مَنْ مَنًا) وقولهم: كان ماذا؟ وأُلْيْفاظٌ من هذا النمط لاتثبت بها إجازة ما أجازاه".[2]

وقال في حذف النون من مضارع (كان) المجزوم: "فتقول في (لم يكنْ): لم يَكُ، وفي (لا تكنْ): لاتَكُ، ومنه في القرآن: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[3]، ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾[4]، ﴿ < = > ? ﴾[5]، ﴿ z { | } ~ ﴾[6]، وهو كثير".[7]

ولَما كان سيبويه لا يُجيز حذف هذه النون إذا وليها الساكن؛ لأنها عنده قويت بالحركة فضَعفَ شبهها بحرف اللين؛[8] راح الشاطبي يؤكد أن الأصل في القاعدة هو ما أثبته القرآن الكريم فقال: "ولا يُقال إن السماع مع سيبويه؛ ألا ترى كيف جاءت النون فيه محذوفة دون الساكن، وثابتة البتة مع لقائه، فجاء: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[9]، ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾[10]، وجاء: ﴿x w v u﴾

---

(١) الكتاب: ٤١١/٢، الخصائص:١٣٠/١، ٣٤٩، ١٨٤/٢ .

(٢) المقاصد: ٢/ ٨٨ .

(٣) النحل:١٢٧.

(٤) المدَّثر:٤٣-٤٤

(٥) النحل:١٢٠.

(٦) لقمان:١٦.

(٧) المقاصد: ٢/ ٢١١ .

(٨) ينظر الكتاب: ١٨٤/٤ .

(٩) النحل:١٢٧.

(١٠) المدَّثر:٤٤.

y)[1]، (G F E D)[2]، ولم يأت فيه الحذف مع الساكن أصلاً، فدلّ على أن ذلك لقوة النون بالحركة وضعف شبهها بحرف اللين؛ لأنا نقول: الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف على الجملة، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن".[3]

ومما يصور المكانة التي بلغها القرآن الكريم في فكر الشاطبي أنه كان إذا حكم على مسألة ما بأنها مطردة في كلام العرب؛ فإن أول ما يستدل به القرآن الكريم، وأمثلة ذلك كثيرة، منها في باب التنازع حذفُ ضمير الاسم المتنازع عليه من الفعل الأول إذا أُهمِل؛ حيث قال: "إذ لا حاجة إلى الإتيان به، مع أنه إضمار قبل الذكر، فلا يُرتكب إلا لموجب قوي. وما قاله من لزوم الحذف هو كلام العرب، ففي القرآن: (! " # $% &)[4]، ولَم يقل يستفتونك فيها، وقال: (p o n m)[5]، ولَم يقل: هاؤم إليه، وقال: (! " # $ % & ' ( ))[6] ولَم يقل تعالوا إليه،...، وهو كثير" .[7]

وقال معلّلاً اشتراط بعض النحويين لوقوع (أنَّ) بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً: "وذلك ليكون عوضًا من ظهور الفعل بعد (لو)، وعلى هذا كلام العرب كقوله

---

(١) النساء:١٣٧.

(٢) البيِّنة:١.

(٣) المقاصد: ٢/ ٢١٢، وينظر شرح التسهيل: ٣٦٦/١ .

(٤) النساء:١٧٦.

(٥) الحاقة:١٩.

(٦) المنافقون:٥.

(٧) المقاصد: ٣/ ١٩٩ .

تعالى: (@ A B C D)[1] الآية، وقال: ({ | } ~ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ)[2] الآية، (t u v w x)[3]، (" # $ % &)[4] الآية، وهو من الكثرة بحيث لا يُحصى".[5]

ولَما منع ثعلب الإخبار بجملة قسمية[6]؛ رد عليه الشاطبي ذلك بحجة أنَّ الاستعمال ورد بخلافه، وهذا الاستعمال مثَّل له بعدد من الآيات دون غيرها، قال: "وهذا ضعيفٌ؛ إذا لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه، كقوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ)[7] الآية، ومثله: (V W X Y Z [\ ])[8] الآية، وقوله: (p q r s t)[9]".[10]

فإذا كان الشاطبي يمثِّل للواقع الاستعمالي بالقرآن الكريم؛ فذلك لأنَّ ما أتى به القرآن الكريم يمثِّل الكثير في كلام العرب، وبناء عليه أصبح الاستدلال للكثير عند الشاطبي -في الغالب- صبغة قرآنية خالصة، في حين يكون الاستدلال للقليل والشاذ بالشعر وغيره من مصادر الاستدلال الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "كون

---

(١) النساء:٤٦.

(٢) النساء:٦٤.

(٣) البقرة:١٠٣.

(٤) الأنعام:١١١.

(٥) المقاصد: ١٨٦/٦.

(٦) ينظر التسهيل: ٤٨، شرح التسهيل: ٣١٠/١ .

(٧) النحل:٤١.

(٨) العنكبوت:٥٨.

(٩) العنكبوت:٦٩.

(١٠) المقاصد: ٦٣٠/١ .

الفعل المضارع واقعاً بعد (عسى) غير مصاحب لـــ(أنْ) قليل، والكثير مصاحبته لـــ(أنْ) فقولك: عسى زيدٌ أنْ يقوم، كثير شهير، وكذلك جاء في القرآن، كقول الله تعالى: (M L KJ I)[1]، (! "# $%)[2]، (عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا)[3]، وقولك: عسى زيدٌ يقومُ نزرٌ قليل، ومنه ما أنشده سيبويه لهدبة بن خشرم:[4]

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسِيتُ فِيــهِ يَكـــونُ ورَاءَه فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ

وأنشد أيضاً: ...".[5]

ثمَّ ذكر خلافَ هذا الحكم في (كاد)، فـــ"عدم لحاق (أنْ) هو الشهير، وثبوتها نادر حاصل لـــ(كاد)، فالكثير قولك: كاد زيد يقوم، وكاد العروس يكون أميرًا، وكاد الفقر يكون كفرًا، وفي التنزيل: (L K J)[6]، والنادر قولك: كاد زيد أن يقوم، ومنه قول كعب بن مالك[7] t يردُّ على ضِرار بن الخطاب:[8]

---

(١) المائدة:٥٢.

(٢) الإسراء:٨.

(٣) يوسف:٨٣.

(٤) من الوافر، لهدبة بن خشرم، في ديوانه:٥٩، وهو في الكتاب: ١٥٩/٣، والمقتضب: ٧٠/٣، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٤٦٢، وشرح ابن يعيش: ١١٧/٧، ١٢١، وخزانة الأدب: ٣٢٨/٩، ٣٣٠، والمعجم المفصل: ٣٢٣/١ .

وهدبة هو: هدبة بن خشرم بن كرز، من بني عامر بن ثعلبة، من قضاعة، شاعر فصيح، مرتجل راوية، من أهل بادية الحجاز. توفي سنة ٥٠ هـــ. ينظر الشعر والشعراء: ١٤٧/١، الأعلام: ٧٨/٨ .

(٥) المقاصد: ٢٦٩/٢ .

(٦) البقرة:٧١.

(٧) كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي، شاعر رسول الله r وأحد الثلاثة الذين خلفوا فتاب الله عليهم، شهد العقبة وتوفي سنة ٥٠هـــ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٥٦/٣، الأعلام: ٢٢٨/٥.

(٨) من الوافر، لكعب بن مالك، في ديوانه: ٢٨٠، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب اللغة، وهو في السيرة النبوية، عبدالملك بن هشام الحميري: ٢١٨/٤، البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي: ١١٤/٦ .

=

خَزَايـــا لم تَنَـــالُوا ثمَّ خـــيرًا وَكِـــدتُم أن تَكُونُـــوا دَامِرِينـــا

وأنشد سيبويه لرؤبة..." الأبيات.[1]

وقال بعد أن ذكر شذوذ إضافة (حيث) إلى المفرد، ومثَّل له بالشعر: "فأما (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسمية فتقول: جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية فتقول: جلستُ حيثُ جلستَ. ومن ذلك في القرآن الكريم: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[2]، ﴿ Z Y] \ ﴾[3]، ﴿وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[4]. وذلك كثير".[5]

والقرآن الكريم عند الشاطبي يأتي على فصيح كلام العرب وشهير لغاتها، فلما جاء القرآن الكريم بلغة المدِّ في (أولاء)؛ ذكر الشاطبي أنها "اللغة الفصحى وأن ما قدَّم -الناظم- لغة دونها، ولا مرية في أنَّ ذلك على ما قال؛ لأنَّ المدَّ لغة القرآن ففيه: ﴿ r q p ﴾[6]، ﴿ n m l ﴾[7]، وهو كثير".[8]

وحين مثَّل الناظم بـــ(ادَّكَرَ) لإدغام الذال في الدال بعد إبدال تاء الافتعال دالاً؛ استدل الشاطبي بقوله تعالى: ﴿ + , - . / 0 1 2 3

- وضرار هو: ضرار بن الخطاب بن مرداس القرشي، فارس شاعر، قاتل المسلمين يوم أحد والخندق أشد قتال، وأسلم يوم فتح مكة، ولم يكن في قريش أشعر منه، توفي سنة ١٣هـــ. ينظر الأعلام: ٢١٥/٣ .

(١) المقاصد: ٢٧١/٢-٢٧٢ .

(٢) البقرة:٣٥.

(٣) الأعراف:١٦١.

(٤) الحِجر:٦٥.

(٥) المقاصد: ٦٧/٤ .

(٦) آل عمران:١١٩.

(٧) آل عمران:٦٦.

(٨) المقاصد: ٤٠٢/١ .

4 5)[1] وبقوله: (g f e d c b).[2] ثمَّ قال:"قَصْد الناظم أن يَذكرَ ما هو الأشهر في الكلام والمعتمد في اللغات، ولا شكَّ أنَّ ما مثّل به من الإدغام هو الوجه الأفصح، وهي لغة القرآن، وقد نصّ النحويون على أنها الأولى".[3]

ولَمَّا ذكر الشاطبي لزوم الفتح لآخر الفعل المضارع المؤكَّد بالنون، سواء أكان صحيح الآخر أم كان معتلَّه، نبَّه على لغة أخرى تُنسب إلى بني فزارة وهي أنهم يحذفون ما آخره ياء فيقولون: هل تَقْضِنَّ يا زيدُ؟ ثمَّ قال مقررًا ماجاء به القرآن: "وجمهور العرب على ما تقدَّم، ومنه قوله تعالى: (O P Q R)[4] وقوله: (& ') ( )[5] ...."[6].

كما أنَّ القرآن الكريم يمثِّل الغاية والمنتهى في الاحتجاج عند الشاطبي، فإذا جاء الشيء موافقًا لِمَا في القرآن؛ فلا عَتَب على من أطلق القياس فيه، قال في الإجابة على حكم جواز حذف (من) والمفضول، بعدما جعل الناظم حذفها على وجهين، أحدهما: جواز حسن، والآخر جواز قليل: "والجواب أنهما وجهان جائزان في الكلام على الجملة؛ إذ جاءا معاً في القرآن، فلا عَتَب على من أطلق القياس، وإن كان أحد الوجهين أحسن من الآخر".[7] وكان الشاطبي قد استدل للوجه الأول بأربع آيات

---

(١) يوسف:٤٥.

(٢) القمر:١٥.

(٣) المقاصد: ٩/ ٣٨٦ .

(٤) سبأ:٣.

(٥) البقرة:٣٨.

(٦) المقاصد: ٥/ ٥٥٣ .

(٧) السابق: ٤/٥٨٦ .

منها قوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[2]، واستدل للوجه الآخر بقوله تعالى: (q p o n)[3]، وأضاف عليها أبياتًا من الشعر. وهو في ذلك يؤكد على أن ما جاء في القرآن فهو الأصل، وأن القياس مستخرج من القرآن وتابع له.[4]

فإذا كان القياس تابعاً للقرآن كما قرر الشاطبي؛ فذلك لأنَّ القرآن -برأيه- إنما نزل بلسان العرب وعلى قانون كلامهم، وعلى هذا فما قرره النحويون من أن مجيء (الباء) للاستعانة في قوله تعالى: (Z [\ )[5]، وقوله: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾ (¶ µ)[6] إنما هو على ما جاء به القرآن الكريم؛ "لأنَّ القرآن إنما نزل بلسان العرب على حسب ما يخاطب به بعضهم بعضاً، وعلى ما يتعارفون بينهم، ومن جملة ما تعارفوا عليه أن وضعوا الباء تدلُّ على أن ما دخلت عليه آلةٌ للفعل، وهي التي سمّاها النحاة المتأخرون (باء) الاستعانة، فإذا جاء في القرآن من خِطاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير؛ فلا نُكْرَ فيه بناءً على أن كتاب الله أُنْزِل على قانون كلام العباد...".[7]

ولَمّا قرر أنَّ أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة فلابد من وصله بـــ(مِنْ)؛ قال: "وما جاء مما ظاهره خلاف ذلك فهو راجع إلى تقدير (مِنْ) أو إلى باب آخر. فأمَّا المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهي بالنسبة إلى عادة المخلوقين

---

(١) العنكبوت:٤٥.

(٢) التوبة:٧٢.

(٣) طه:٧.

(٤) ينظر المقاصد: ٤/٥٨٥ .

(٥) العلق:٤.

(٦) الأنفال:٦٠.

(٧) المقاصد: ٣/ ٦٢٧ .

في التخاطب، وعلى حسب توهُّمِهم العادي فقوله: (الله أكبر) معنى ذلك أكبر من كل شيء يتوهَّم له كِبَر، أو على حسب ما اعتادوه في المفاضلة بين المخلوقين، وإن كان كبرياء الله تعالى لا نسبة لها إلى كِبَر المخلوق، وكذلك قوله: (C D E)[1] يريد: على نحو ما جرت به عادتكم أنَّ إعادة ما تقدَّم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء. وقوله: (z { |)[2] أي منكم، حيث تتوهَّمون أنَّ لكم عِلماً ولله تعالى عِلماً، أو على حدّ ما تقولون: هذا أعلم من هذا. وهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى كلامهم، وبما يعتادون فيما بينهم".[3]

هذا فيما أتى من القرآن الكريم على أصول القواعد، وغير ذلك كثير جداً.[4]

أمَّا ما خرج منه على أصول القواعد، فالشاطبي يحرص كل الحرص على ردِّه إلى القاعدة من خلال التخريج على أي وجه آخر من وجوه القاعدة، في محاولة منه لتوفير قدر كبير من التوافق وعدم المخالفة بين الشواهد القرآنية وما يطرحه من قواعد. فإن أعياه ذلك؛ حمل ما ورد في القرآن الكريم على الندرة أو القلة، ولعل موقفه يتضح من خلال الأمثلة الآتية:

فمما خرَّجه من الآيات على وجه آخر؛ قوله في حذف المبتدأ والخبر معاً: "وقد

---

(١) الروم:٢٧.

(٢) النجم:٣٢.

(٣) المقاصد: ٤/٥٨٢-٥٨٢ .

(٤) للاستزادة ينظر على سبيل المثال المقاصد: ٢/٧٥، ٢٣٧، ٢٨٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٦١، ٥٥٥، ٥٦٣، ٦٠٤، ٤٧٨-٤٨٠، ٤٩٠، ٣/١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٣، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٤٠، ٣٥٣، ٤٦١، ٤٨٣، ٥٠٥، ٥٤٤، ٥٨٥، ٥٩٨، ٦٦٢، ٤/٨، ٩٨، ١٠١، ١٤٤، ٢١٤-٢١٥، ٣٩٩، ٤٣٣، ٤٥١، ٥٢١، ٥٧٨، ٦٥٠، ٦٧١، ٥/٤، ٧١، ١٠٠، ١١٨، ١٤٢، ٦٩٢، ٦/٥٩، ١٠٠-١٠٤، ١١٦، ٤٥٢، ٤٥٤، ٨/٣٤٣، ٤٢٨، ٩/١٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٦.

عدّ ابن الناظم[1] من هذا الضرب قوله تعالى: (﴿لَمْ يَحِضْنَ﴾)[2] أي: فعدّتهنّ ثلاثة أشهر، أصلُ ذلك للفارسي. وذلك لا يتعيّن في الآية لوجهين: أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنه قيل: واللائي لم يحِضن كذلك، أوجاريات مجراهنَّ، أو ما أشبه ذلك. والثاني: أنَّ الجملة إن سُلِّم أنها المقدرة؛ فلأنها هي الخبر، فلنا أن نقول: لم تحذف هنا الجملة من حيث إنها مبتدأ وخبر، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذي تقدم، وعند ذلك لايكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق...".[3]

ومن ذلك اعتراضه على ابن الطراوة الذي أجاز عمل الفعل في مصدرين يكون أحدهما مؤكدًا والآخر مُبيِّنًا قال: "فإن قلت: فقد جاء في القرآن: ﴿كَلَّآ ´ µ ¶ دَكًّا﴾[4] قِيل: هذا ليس من ذلك، وإنما هو على معنى: دكَّاً بعد دّكٍّ، وبذلك يرجع إلى معنى لفظ واحد ومصدر واحد، ومنه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[5]، ومثل ذلك قولهم: عَمِلتُ حسابَه باباً باباً، فليس من باب العمل في مصدرين".[6]

---

(١) بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، من أهل دمشق مولدًا ووفاةً، أخذ عن والده النحو، من مصنفاته: (شرح الألفية)، (شرح لامية الأفعال)، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر بغية الوعاة: ٢٢٥/١ .

(٢) الطلاق:٤.

(٣) المقاصد: ٢/ ٩٩ .

(٤) الفجر:٢١.

(٥) الفجر:٢٢.

(٦) المقاصد: ٢١٩/٣ . وينظر على سبيل المثال في تأويله للآيات: ٥١٥/١، ١٧٣/٢، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٥٣، ٥٨٥، ١٠٢/٣، ١٧٣، ٢٧٣-٢٧٤، ٥٢٦، ٦٠٢، ٢٤٥/٤، ٢٦٣، ٨٢/٥-٨٣ -٨٧، ١٤٤، ٥١٣، ٩٩/٦، ٣٥٤، ٣٥٧...

ومما حمله على القلة قوله في دخول تاء التأنيث على ما كان على وزن (فَعِيل) ولَم تتوفر فيه الشروط: "وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو: رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهينةٌ، قال الله تعالى: (h g f e d)[1] وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[2] ....."[3].

وقوله في الإشارة بـــ(هنالك) إلى الزمان عند قول الناظم:

وَبِهُنَـــا أو هَاهُنـــا أشِـــرْ إلى دَانِي المكانِ وَبِهِ الكَـــاف صِـــلاَ

"لا تقول: (صُمت هنا) تريد هذا اليوم، وهذا إنما هو أكثر فقد يشار بهنا وهنالك وبهنَّا إلى الزمان، ومن ذلك قوله تعالى: (h g f)[4]، ولم يتقدّم غير ذِكر الزمان، وقوله: (V W)[6]، ...، ولما كان هذا قليلاً لم يبنِ عليه، وجعل هنا مختصاً بالمكان".[7]

وقوله في الحال الموافقة لعاملها لفظاً ومعنى: "وهذا الضرب قليل بخلاف الموافقة في المعنى فقط، فإن ذلك كثير؛ لأنَّ العرب تتحاشى في أكثر كلامها عن التكرار اللفظي، ولكن قد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ﴾[8]، ﴿وَسَخَّرَ

---

(١) الطور:٢١.

(٢) المدَّثر:٣٨.

(٣) المقاصد: ٦/ ٣٧٠ .

(٤) الأحزاب:١١.

(٥) يونس:٣٠.

(٦) يونس:٢٨.

(٧) المقاصد: ١/٤٢٠ .

(٨) النساء:٧٩.

لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ)[1]، ولأجل قلَّةِ هذا القسم لم يُمثل به الناظم".[2]

ومنها ما يكون قليلاً قابلاً للقياس؛ لأنّه آتٍ في القرآن الكريم فلا يُقال عنه إنه ممتنع، وذلك عند قول الناظم:

والفعل بعد الفاء في الرجا نُصِب كنصبِ ما إلى الـــتمني يَنْتَـــسِب

حيث مثّل الشاطبي لهذا الفعل بقوله: "قرأ حفص عن عاصم: (c b k j i h g f e d)[3] بنصبِ (أطّلِعَ)، وقرأ عاصم أيضاً: ( ) (* + , - . / 0 1)[4] بنصب (فَتَنْفَعَهُ)، وذلك كله على جواب لعلَّ". ثمَّ قال مؤكِّداً الاعتداد بما ورد في القرآن الكريم رغم قِلَّته: "والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطَّرد في الكلام أنْ يُقال: لَعَلَّك تَأتِينَا فَتُحَدِّثنا، ولكنه قد جاء في الفصيح الذي هو القرآن، فلا يُقال أنه ممتنع".[5]

لكن الناظر في المقاصد يلحظ أنَّ الشاطبي –مع اعتداده بالشاهد القرآني– قد يتعدى وصف الآيات بالقلة فيلجأ إلى الحكم على ما ورد فيها بإنه موقوف على السماع غير قابل للقياس، ومثل تلك الأحكام وإن كانت نادرة؛ إلا أنه ينبغي الإشارة إلى شيء منها، من ذلك زيادة (الباء) في المفعول من قوله تعالى: (u t

---

(١) النحل:١٢. بنصب (النجوم) و(مسخرات) وهي قراءة السبعة عدا رواية حفص عن عاصم فإنها وردت برفعهما. ينظر السبعة: ٣٧٠ .

(٢) المقاصد: ٤٨٧/٣. وينظر فيما حمله على القلة: ٤٨٧/١، ٢٧٩/٣، ٤٥٠، ٤٨٧، ٦٥٦، ١٢٧/٦، ١٨١، ٢٤٨، ٢٥٠.

(٣) غافر: ٣٦، ٣٧. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالرفع (فأطَّلِعُ) رفعاً. ينظر السبعة: ٥٧٠ .

(٤) عبس: ٣، ٤. وقرأ الباقون بالرفع أيضاً. ينظر السبعة: ٦٧٢ .

(٥) المقاصد: ٦/ ٨٤.

x wv)[1]، وزيادتها في المبتدأ في قول الله تعالى: (9 : ;)[2]، حيث حكم على هذه الزيادة بأنها موقوفة على السماع.[3]

كذلك وصَفَ حذف التاء من المصدر في قوله تعالى: ((* + ,)[4] بأنه من المسموع الذي لا يُقاس عليه، خلافاً لأبي علي الفارسي الذي أشار إلى أنَّ دخول التاء على المصادر كثير.[5]

ومنه في باب حروف الجر؛ زيادةُ العرب للام الجارة لغير معنى من تلك المعاني التي ذكرها الناظم، قال: "بل جَعَلَت دخوله كخروجه، وأكثر زيادته بالسماع، فمن ذلك الآية الكريمة: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[6]، ....".[7]

ومنه تعدِّي الفعل (قَعَد) فهو يرى أنه من الأفعال اللازمة التي تتعدى في النادر الذي لا يُقاس عليه، قال: "ومما جاء منه في الكلام ولا يُقاس عليه؛ قول الله تعالى: S R QP O N M)[8] الأصل فيه (على صراطك المستقيم)، وكذلك الاستعمال في (قعد) أن يتعدّى بحرف الجر، فمثل هذه الأشياء إن صح فيها وصلُ الهاء لغير المصدر، فليست بمرادة؛ إذ كان مقصودُه ما كان مطَّرداً".[9]

---

(١) البقرة:١٩٥.

(٢) يونس:٢٧.

(٣) ينظر المقاصد: ٢/٢٤٠-٢٤١ .

(٤) الأنبياء:٧٣.

(٥) ينظر المقاصد: ٩/٣٣٤ .

(٦) النمل:٧٢.

(٧) المقاصد: ٣/٦٢١ .

(٨) الأعراف:١٦.

(٩) المقاصد: ٣/١٢٦ .

وهنا ينبغي التنبيه إلى أنَّ الشاطبي لا يريد بهذه الأوصاف التي وصف بها الشواهد القرآنية نفي الفصاحة عنها، بل يريد بيان قلة ذلك قياساً بالشواهد التي وردت بخلافها؛ لأنّه يرى أن القرآن قد يأتي بما لا يُقاس مثله وإن كان فصيحاً، قال: "...ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة في القرآن، ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعوِّل عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة، وربما رشَّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف، فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يُقاس مثله، وإن كان فصيحاً، وموجهاً في القياس لقلته"[1].

فالقلة إذن لا تنافي الفصاحة، ولذا قال في مجيء صاحب الحال نكرة إذا كانت جملة الحال مقرونة بالواو بعد أن استدل بقوله تعالى: (p o n m l k s r q)[2]: "وكونه جاء في فصيح الكلام لا يُخرجه عن كونه قليلاً، فكم في القرآن والكلام الفصيح من الأمور التي تدخل في هذا النصاب".[3]

وقال في مسألة الفصل بين المتضايفين: "ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم، أن يكون عَدَمَ مراعاةٍ للفظ القرآن أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يظنُّ من لا تحقيقَ له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكْثر مثلُه فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب".[4]

وقال في موطن آخر: "وقد يظن من لم يطَّلِع على مقاصد النحويين أن قولهم شاذ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيدٌ في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه،

---

(١) المقاصد: ٣/ ٤٥٥ .

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) المقاصد: ٣/٤٥٠ .

(٤) السابق: ٤/ ١٨٢ .

وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمرُ الله أن يشنَّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح...".[1]

هذا هو موقع الشاهد القرآني عند الشاطبي، وقد تبين من خلال هذا العرض أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الشاطبي السماعية، وهو الدعامة التي ارتكز عليها في مجال بناء القاعدة، سواء أكان ذلك على مستوى التمثيل؛ أم كان على مستوى الاحتجاج. أمَّا ما خرج عن محيط القاعدة فقد حاول الشاطبي ردَّه إليها بالتأويل تارة وبالحمل على القلة أو الندرة تارة أخرى مِمَّا لا يخرجه عن حيِّز الفصاحة، ولَم يبالغ أحد الباحثين حينما قال: "والحقيقة أن الإمام أبا إسحاق الشاطبي قد أكثر من المباحث النحوية المتعلقة بالقرآن الكريم، ولا أُبالغ إن قلت: إن هذه المباحث لو جُرِّدت لبلغت مجلدَين".[2]

(١) السابق: ٣/ ٤٥٦-٤٥٧ .

(٢) مع الإمام الشاطبي في مباحث علوم القرآن الكريم، شايع الأسمري: ١٠٧ .

المبحث الثاني

موقفه من القراءات المتواترة.

القراءات القرآنية هي: "اختلاف ألفاظ الوحي -المذكور- فى كتابة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما".[1] أو هي: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله".[2]

من هنا يمكن وصف القراءات بأنها طريقة الأداء النطقي لألفاظ القرآن، سواء أكان ذلك الأداء متفَقاً عليه بين الناقلين لهذه الطريقة، أم مختلَفًا فيه، وعلى هذا فبين القرآن الكريم والقراءات القرآنية ترابط وتلاحم، إذ يمثل القرآن الأصل، وتمثل القراءات الفرع، أو طرق أداء ذلك الأصل، كما هو الحال بين اللغة واللهجات.[3]

وحين كانت هذه القراءات ليست على درجة واحدة من حيث الصحة والتواتر، نظرًا لكثرة القراء وتفرقهم في الأمصار، تبعًا لانتشار رقعة العالم الإسلامي، وما تبع ذلك من كثرة القراءات، والخوف من الاختلاف الكبير فيها، قام علماء الأمة بجمع الحروف والقراءات، وعزو الوجوه والروايات، فميَّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، فأصبح للقراءة الصحيحة ضوابط تُعرف بها، فـ"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١ .

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري: ص٩ .

(٣) ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ١٦٦ .

ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة، أم عن من هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف".[1]

وقد تتابع العلماء الأوائل على تدوين القراءات والتأليف فيها بأعداد محددة حسب اجتهاد كل واحد منهم، إلى أن جاء أبوبكر بن مجاهد فاختار منهم سبعة في كتابه (السبعة في القراءات)، وهم: عبد الله بن عامر اليحصبي، وعبدالله بن كثير ، وعاصم بن أبي النجود، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات، ونافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، وعلي بن حمزة الكسائي.

وحتى لا ينتج عن تسبيع ابن مجاهد للقراءات عدم صحة ما عداها؛ ألحق علماء القراءات بهؤلاء السبعة قراءة الأئمة الثلاثة وهم: يعقوب بن إسحاق الحضرمي[2]، وخلف بن هشام[3]، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، لاتصال إسنادها، وانتفاء الطعن عن رواياتها، ولأنها لا تخالف رسم السبع.[4] بل ذهب بعضهم إلى أن "كل حرف انفرد به واحد من العشرة، معلوم من الدين بالضرورة أنه متزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل".[5]

---

(١) النشر: ١٩/١ .

(٢) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، أحد الأئمة العشرة، كان عالمًا بالقرآن والعربية، أخذ القراءة عن عدد من العلماء، وتوفي سنة ٢٠٥هـ. ينظر معرفة القراء: ١٣٠/١، غاية النهاية: ٣٨٦/٢، بغية الوعاة: ٣٤٨/٢ .

(٣) أبومحمد، خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي الكوفي، أحد الأئمة العشرة، والبزار لقب له، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، قرأ على سليم عن حمزة، وسمع مالكًا، وأبا عوانة، وحدث عنه مسلم في صحيحه. توفي سنة ٢٢٩هـ. ينظر غاية النهاية: ٢٧٣/١، معرفة القراء: ٢٠٨/١ .

(٤) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣٣٠/١، منجد المقرئين: ٦٦ .

(٥) النشر: ٦١/١ .

قال ابن الجزري[1]: "والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة؛ هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، ...، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين، في كونها مقطوعًا بها -كما سيجيء- وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر".[2] وعلى هذا فالقراءة الصحيحة المتواترة هي قراءة القراء العشرة، وهي الجامعة للشروط الثلاثة، أما ما عداها فيغلب عليه وصف الشذوذ.

ومهما يكن من أمر تقسيم هذه القراءات؛ فإن مواقف النحويين المتباينة تجاه الاعتداد بها في بناء القواعد، وإصدار الأحكام، يعود إلى اختلاف مناهجهم عن مناهج القراء، فـ"أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".[3]

أمَّا النحويون فتناولوا القراءات القرآنية من جهة القياس، فما وافق القياس احتُجَّ به، وما خالفه احتُجَّ به على موضعه، قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته؛ يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجر القياس عليه".[4]

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير الدمشقي، ابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، ومن حفاظ الحديث، له من التصانيف: (النشر في القراءات العشر)، (غاية النهاية في طبقات القراء)، (منجد المقرئين)، توفي سنة ٨٣٣هـ. ينظر: الأعلام: ٤٥/٧ .

(٢) منجد المقرئين: ١٨ .

(٣) النشر: ٢٠/١ .

(٤) الاقتراح: ٢٤ .

أمَّا الشاطبي فكان شديد العناية بقراءات القرآن الكريم، كيف لا وهو عالمٌ بها متمكن فيها، ذكر تلميذه المجاري أنه قرأ القراءات السبع على شيخه محمد بن الفخار، الذي كان من أحسن قراء الأندلس تلاوة، وأداء، في سبع ختمات،[1] كما أشار هو إلى ذلك في أحد المواضع.[2]

وبناءً عليه ظهر حرصه في المقاصد على الاستشهاد بالقرآن الكريم والتفريق بين قراءاته، فكان ينص على القراءة، ويجتهد في تسمية من قرأ بها،[3] ويجمع بين القراءات المختلفة في الاستدلال جنباً إلى جنب، من غير تفضيل إحداهما على الأخرى، فلا فرق عنده بين ما كان مجمعًا عليه عند القراء، وما كان لبعض القراء دون بعض. من ذلك استدلاله على جواز حذف حرف الجر مع (أنَّ) بقوله: "لا يُقْتصَرُ به على المنقول، بل يجوز معهما قياساً، فتقول: جئتُ أنْ أُكرِمَكَ،...، ومنه في القرآن الكريم: ﴿وأَنَّ هَذِه أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وأنَا ربُّكُم فَاتَّقُونِ) [4] التقدير: ولأنّ هذه أمتكم، وقال تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِين)[5] على قراءة الفتح، أي: بأني لكم نذير مبين، ومثله قوله: (N ML K J I H G)[6] حمله سيبويه على تقدير اللام. وقال تعالى: (B A @ ?)

(١) ينظر برنامج المجاري: ١١٩ .

(٢) المقاصد: ٥١٢/٨ .

(٣) ينظر: ص٤٩ من هذا البحث.

(٤) المؤمنون:٥٢. بفتح همزة (أنَّ) وتشديد النون، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، ينظر السبعة: ٤٤٦.

(٥) هود:٢٥. بفتح همزة (أنَّ) وتشديد النون، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ينظر السبعة: ٣٣٢ .

(٦) الجن:١٨.

C)[1].....".[2]

وكما جمع بين القراءات في الجواز على حكم واحد وهو حذف حرف الجر في المثال السابق، كذلك جمع بين القراءتين في جواز حكمين مختلفين، دون تفضيل حكم على آخر، وما ذلك إلا لأنَّ كل واحد منهما آت على القياس بوجه من الوجوه، يكون الوجه الأول لبعض القراء، والوجه الآخر لغيرهم، قال بعد أن أطلق الناظم الجوازَ في حذف الضمير المتصل المنصوب العائد من الصلة على الموصول: "ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن الكفار: (أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ ©)[3]، وقوله: (S R Q P O N) s r)[4]، ومما قُرِئ بالوجهين: (t)[5]وقوله: (وَفِيهَا مَا ´ μ)[6] قرأ بالحذف فيهما أبو بكر وحمزة والكسائي، ووافقهم في الثاني ابن كثير وأبوعمروٍ،[7] ومثله كثير جداً".[8]

ونحوٌ من هذا في (لا) النافية للجنس، فإذا كانت النكرة مكررة؛ فيجوز الإعمال كما يجوز الإهمال، حيث أورد على ذلك قوله تعالى: ((* + , - . / 0)[9]، وقوله: (w v u t sr q p)[10]، وقوله:

---

(١) القمر:١٠.

(٢) المقاصد: ١٤٧/٣ .

(٣) الفرقان:٤١.

(٤) البقرة:٤١.

(٥) يس:٣٥.

(٦) الزُّخرُف:٧١.

(٧) ينظر السبعة: ٥٤٠، ٥٨٨-٥٨٩ .

(٨) المقاصد: ١/ ٥٢٨ .

(٩) البقرة:١٩٧.

(١٠) الطور:٢٣.

(q p o m l k j i h g)[1]، ثمَّ قال: "فأعملها ابن كثير وأبو عمرو،[2] وألغاهما من عداهما من السبعة".[3]

ومع اختلاف الأحكام في القراءات يحرص الشاطبي على توجيه الحكم في كل قراءة على حدة، كقوله في جواز كسر همزة (إن) وفتحها إذا وقعت بعد فاء الجزاء: "ومما قُرئ بالوجهين قول الله تعالى: (; < = > @ A B N M L K J I H G F E D C)[4] فقرأ نافع وغيره إلا عاصماً وابن عامر بكسر إنَّ بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها، ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منويّ التقديم أي: فله أنه غفور رحيم، أي فله غفران الله ورحمته، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ تقديره: فأمره أنه غفور رحيم، ...، وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلف شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء...".[5]

ومن توجيهاته للقراءة أيضاً قوله في مواضع مجيء صاحب الحال نكرة: "أنْ يتخصص صاحب الحال النكرة بوجه من وجوه التخصيص،....، وقد يتخصص بالإضافة كقولك: مررت بغلام امرأةٍ فارساً، وفي القرآن الكريم: ﴿وَقَدَّرَ ©أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[6] وقال: (* + , -)[7]على قراءة

---

(١) البقرة:٢٥٤.

(٢) ينظر السبعة: ١٨٧، ٦١٢.

(٣) المقاصد: ٢/٤١٦-٤١٧ .

(٤) الأنعام:٥٤.

(٥) المقاصد: ٢/٣٣٥-٣٣٦ .

(٦) فُصِّلَت:١٠.

(٧) الأنعام:١١١. أمَّا قراءة نافع وابن عامر فهي بكسر القاف وفتح الباء في (قُبُلاً)، ينظر السبعة: ٢٦٦ .

غير نافع وابن عامر، وهو جمع قبيل، أي: قبيلاً قبيلاً، وصنفاً صنفاً، وإنما ساغ هنا الحال من النكرة المُخصَّصة كما ساغ الابتداء بالنكرة إذا خصصت؛ لأنها بذلك تقرب من المعرفة، فعوملت معاملة المعرفة في صحة نصب الحال عنها".[1]

لكن الشاطبي مع تقديره للقراءات المتواترة، وإعطائها تلك المنزلة الرفيعة؛ نجده لا يتوانى عن إصدار الأحكام عليها استنادًا إلى مبدأ القلة والكثرة، فإن ما ورد عن القراء منه القليل ومنه الكثير، وهذا القليل إذا وافق الوجه القياسي فإن الشاطبي يأخذ به، ويعوِّل عليه في بناء القواعد والأحكام ما دام القياس يقبله ولَم يكن له معارض؛ لأنه يرى أنَّ القليل قد يُقاس عليه في بعض المواضع كما يُقاس على الكثير الشائع[2]، "وذلك لقاعدة في الأصول العربية صحيحة، وهي أنَّ الشيء إذا قلَّ في السماع؛ فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أو لا، فإن كان مقبولاً في القياس ولا مُعارض له؛ استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقاً، كما في مسألة (شَنَئي). وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينقضه ويُعارضه؛ فهذا هو الذي قد يُوقف على السماع في بعض المواضع، وقد يُطلق القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه".[3]

وعلى هذا الأساس فإن القليل عند الشاطبي يلحق بالكثير الشائع عند عدم المعارض، ويتدرج الحكم حالَ وجوده قوة وضعفًا بحسب قوة ذلك المعارِض، فكلما قوِي المعارِض ضعُف القياس، وكلما ضعُف المعارض قوِي القياس، وإن كان السماع فيه قليلاً.

وقد جاء من القراءات المتواترة ما جاز القياس عليه وهو قليل، منها قوله في إعمال (إنْ) المخففة: "إنها إذا خُفِّفت صار في إعمالها للعرب وجهان: إبقاؤها على ما

---

(١) المقاصد: ٣/ ٤٤٧ .

(٢) ينظر السابق: ١/٥٥٨، ٢/٢٥١، ٤/ ٢١٩، ٨/٢٧٢ .

(٣) السابق: ٢/٢٥١ .

كانت عليها من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال: (فقلّ العملُ) ولكنه مع ذلك قياس، فتقول: إنْ زيداً قائمٌ، ومنه في القرآن الكريم: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]، وهي قراءة الحرميين وأبي بكر".[2]

وعلى الرغم من قلة القراءة إلا أنه عاد واحتجَّ بها على أنَّ (إنْ) المخففة ليست النافية، وإنما هي التوكيدية، خلافاً لمن يرى أنها بمنزلة (ما) النافية، واللام اللازمة بعدها للإيجاب بعد النفي، وهو مذهب الكوفيين، قال: "والذي يدل على صحة ما ذهب إليه الناظم مجيء النصب عن العرب كقراءة من قرأ: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، وقال سيبويه: (وحدثنا من يوثق به أنه سُمِعَ من العرب من يقول: إنْ عمراً لَمنطلقٌ)، قال: (وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ يخففون وينصبون)".[3]

وقال في إلحاق نون الوقاية لـــ(لدنِّي): "يعني أن تخفيف نون (لدنِّي) وهو عدم إلحاقها نون الوقاية قليلٌ، فيلزم عليه أن يكون لحاقها هو الكثير، وقد قُرِئ قوله تعالى: (9 8 7 6 5)[4] بالوجهين، فالتشديد الذي هو الكثير قرأ به من الأئمة السبعة مَنْ عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكر عنه، والتخفيف الذي هو القليل قرأ به نافع وأبو بكر".[5]

ومن القليل ما كان جيدًا على حد وصفه، كما هو الاسم المنقوص إذا كان آخره ياء قبلها كسرة، حيث ذكر في الوقف عليه وجهين: "أحدهما: أنْ تحذِفَ الياء وتقف

---

(١) هود:١١١. في السبعة: ٣٣٩ "قرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ) مخففة (كلا لَمَا) مخففة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وإنْ كُلاًّ) خفيفة (لَمَّا) مشددة". فالاتفاق بين الحرميين وأبي بكر في تخفيف (إنْ).

(٢) المقاصد: ٣٨٦/٢ .

(٣) السابق: ٣٨٧/٢ .

(٤) الكهف:٧٦.

(٥) المقاصد: ٣٣٦/١ .

على ما قبلها، فتقول: هذا قاضْ، وهذا رامْ، ....، وهو أرجح الوجهين واللغة الفصيحة، قال سيبويه:[1](فهذا الكلام الجيِّد الأكثر)،...، وعلى هذا الوقف قراءة الجماعة إلا ابن كثير: (H G F)[2] (N ML K)[3] (ê é è ëمِن وَاقٍ)[4]. والوجه الثاني: ثبوت الياء، وهو جيِّد أيضاً، فنقول: هذا قاضي، وهذا غازي، ومررت بمستدعي، ومررت بشجي، وما أشبه ذلك، وعليه قراءة ابن كثير:[5] ﴿ولِكُلِّ قومٍ هَادِي﴾، ﴿وماعِندَ اللهِ بَاقِيْ﴾، ﴿ومَالَهُم مِنَ الله مِنْ واقِي﴾..."[6].

ولَم يرتض حكاية أبي بكر الأنباري[7] عن الكسائي والفراء من إبطال الوجه الثاني، قال: "وما قالاه ردٌّ على كلام العرب، وهو ردٌّ مردود، على أنه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى: (c b a ` _ ^)[8] بالياء،[9] ويقول: اسمه (وادي) فلا يتم إلا بالياء. وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه؛ لأن العلة موجودة في (قاضٍ) و(غازٍ) لأنَّ الاسم قاضي وغازي، فيجب على هذا أن يقف بالياء".[10]

---

(١) الكتاب: ١٨٤/٣ .

(٢) الرعد:٧.

(٣) النحل:٩٦.

(٤) الرعد:٣٤.

(٥) ينظر الإقناع: ٥٢٠-٥٢٢ .

(٦) المقاصد: ٢٧/٨-٢٨ .

(٧) محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، من أئمة الكوفيين، سمع من ثعلب، من مصنفاته: (الزاهر)، (إيضاح الوقف والابتداء). توفي سنة ٣٢٨هـ. ينظر طبقات النحويين: ١٥٣، نزهة الألباء: ١٩٧، البلغة: ٢٨٢.

(٨) النمل:١٨.

(٩) ينظر الإقناع: ٥٢٣، النشر: ١٣٩/٢ .

(١٠) المقاصد: ٢٩/٨ .

ومما يؤكِّد أنَّ الحكم للقليل عند الشاطبي قائم على كثرة المعارِض وقلّته؛ ما وصف به حكم النصب في الاستثناء المنفي المتصل، قال: "فالرفع هو المختار في هذه الأمور، ويجوز النصب لكن مرجوحاً غير منتخبٍ، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً، وفي القرآن: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[1] على ما في مصحف أهل الشام،...، والنصب لغة لبعض العرب".[2]

فإذا كان اختار الرفع في القراءة السابقة؛ لأنَّ النصب ليس مشهوراً بل هو لغة لبعض العرب، فلا غرابة إن اختار ما اشتهر عند القراء خاصة إذا كان القياس يعضده، نصَّ على ذلك عندما أراد تعليل تقديم الناظم الإبدال على التسهيل بينَ بينَ في همزة الوصل إذا وقعت في الاستفهام، ولَمَّا قرر الشاطبي أنَّ هذا التقديم مشعر بأولويته عند الناظم احتجَّ له بالنقل والقياس فقال: "أما في النقل فلأن الأشهر عند القراء الإبدال، وبِه يقرأ هؤلاء المتأخرون، وبه أَخذنا على شيوخنا القراءات السبعة".[3]

إن المعايير التي يستند إليها الشاطبي في إطلاق أحكامه؛ ليست معايير اعتباطية، بل هي قائمة على الاستقصاء والتتبع لِمَا في المصادر السماعية من أدلة، فهو وإن كان ألزم نفسه باتباع ألفاظ الناظم، وتلمس وجه ما ذهب إليه، والانتصار لمذاهبه والترجيح لها؛ إلا أنه لا يسلِّم له إطلاقه أحكام القلة والندرة على بعض المسائل مع وجود شواهد كثيرة تدفع هذه الأحكام، وعلى رأسها القراءات القرآنية.

فهاهو يعترض عليه الحكم بقلة إجراء الوصل مُجرى الوقف نثرًا، وذلك عند قوله:

---

(١) النساء:٦٦. وهي قراءة ابن عامر، وقرأ سائر السبعة بالرفع. ينظر السبعة: ٢٣٥، الإقناع: ٦٣٠/٢ .

(٢) المقاصد: ٣/ ٣٥٤ .

(٣) السابق: ٥١٢/٨ .

ورُبَّما أُعْطِيَ لفظُ الوصـــلِ مـــا لِلوقفِ نثْـــراً، وفَـــشَا مُنْتَظِمَـــا

قال الشاطبي بعد أن أورد أكثر من عشرين قراءة منسوبة لقرائها، مُثبتًا بذلك كثرة وروده في النثر: "وقد جاء من هذا النحو شيء صالحٌ يكفي هذا منه، إلا أنَّ مع الناظم فيه مُتَكَلَّمَا، وذلك أنه أتى في كلامه بـــ(رُبَّما) المقتضية للتقليل والندور، وأنت قد رأيت أنَّ الذي جاء من ذلك ليس بنادر؛ إذ أكثره قد قُرِئ به، ومنه ما هو لغة لبعض العرب، وقد مرَّ من عادته أنَّ ما قُرِئ به؛ لا بد أنَّ يُستنبط له قياس جار في أمثاله، وإن كان قليلاً أجرى القياس فيه على قلته، و لم يجعله مسموعاً نادراً، ...، وقد جرى في التسهيل على هذا السبيل، فأتى بـــ(ربما) في هذه المسألة فقال: (ويجري الوصل مجرى الوقف اضطرارًا، وربما أجري مجراه اختيارًا) والجميع مشكلٌ، لِمَا ثبت من السماع الفاشي الذي لا يُقال في مثله ولا فيما قاربه إنه نادرٌ، ولا يقلَّلُ بـــ(ربما)، وللنظر في المسألة مجال واسع مضاف إلى كلام الناظم هنا وفي التسهيل، وغيرهما من كتبه، لا أقدر على استيفائه الآن".[1]

فإذا كان كل ما قُرئ به لا بد أن يُستنبط له قياس عند ابن مالك؛ فإن الشاطبي لا يسلِّم بذلك مطلقاً؛ لأنَّ إطلاق القول بالقياس عنده خاضع إلى معياري الكثرة والقلة مع عدم المعارض أوضعفه؛ فكل ماخرج عن هذه القاعدة، فهو محفوظ موقوف به على محله.

لكن المتتبع لشواهد القراءات المتواترة في المقاصد يجد أنَّ المواضع التي لم تأت فيه تلك القراءات المتواترة على الوجه القياسي بنوعيه القليل والكثير قليلة جدًا إذا ما قورنت بالمواضع التي جرت على القياس، ويبدو أنَّ علة ذلك -فيما يبدو- تعود إلى الأسباب الآتية:

- توسُّع الشاطبي في قبول المسموع ومحاولة استثماره والاستدلال به قدر

(١) ينظر المقاصد: ٨/ ١١٩-١٢٣ .

الإمكان.

- احترامه الكبير للرواية إذا كانت برواية العدل الثقة.[1]
- احتكامه في القول بالقياس إلى معيار عدم المعارض، فما كان قليلاً وليس له معارض حكم له بالقياس، وإنْ وُجِد له معارض فالحكم بحسب قوة ذلك المعارض وضعفه.

لهذا أصبح ما جاء موقوفاً على السماع من القراءات المتواترة قليل جدًا قياسًا بغيره،[2] ومن الأمثلة على ذلك قوله في الإجابة على ما استُدرِك على ابن مالك من مواضع مجيء (الباء) زائدة: "فالجواب أنّه قد تقدم له ذلك في باب (ما ولا وإن) المشبهات بـــ(ليس)، فذكر هناك المواضع القياسية وما لحق بها، والذي لم يذكره من ذلك إنما هو نادرٌ أو شاذ نحو قوله عز وجل: ﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[3] على قراءة ابن كثير. وقوله: (yx wv u t)[4] على احتمال، وفي قراءة أبي جعفر: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ﴾.[5] ...، إلى أشياء من هذا القبيل لا يقاس عليها"[6].

وحين تقرر أنَّ من شروط إبدال أحرف العلة همزة؛ أن يكون ذلك الحرف زائدًا، فإن كان أصليًا فالإبدال غير مقيس؛ قال الشاطبي: "وما أُتِيَ به من هذا مُبْدَلاً

---

(١) ينظر ص٩٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) ينظر في غير ما سيتم تمثيله المقاصد: ٤٣/٣، ٥٦٦/٥، ٦٨/٧، ١٢١، ٧/٨، ٢٠١، ٢١٤، ٢٢١/٩، ٣٧٠.

(٣) المؤمنون: ٢٠. بضمّ التاء وكسر الباء من (تُنبِت). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر السبعة: ٤٤٥، الإقناع: ٧٠٨/٢.

(٤) البقرة:١٩٥.

(٥) النور:٤٣. في قراءة أبي جعفر بضمّ ياء (يُذهِب)، ينظر إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس: ٤٤٩/٢ .

(٦) المقاصد: ٣/ ٦٤٢ .

همزة فمحفوظ غير مقيس، مثل ما رَوَىَ خارجة بن مصعب[1]، عن نافع من همز: ﴿مَعَائِش﴾[2]، وقالت العرب: مصائبُ جمع مصيبة، ومنارة ومنائر، ومزادة ومزائد، ومسيلٌ ومسائل، فيمن جعله من السيل، ووجه هذا الشاذ؛ تشبيه الأصلي بالزائد، فكأن معيشة ومصيبة كصحيفة، وكذلك سائر المثل".[3]

والملاحَظ من خلال تناول الشاطبي للقراءات القرآنية أنه كان دقيقًا تجاه إصدار أحكامه، وانتقاء عباراته، كما كان شديد الاحترام للقراء، لايتعرض لهم ولا لقراءاتهم بالتخطئة ولا بالطعن، لهذا أوقف قراءة نافع المتقدمة على السماع ولم يتجاوز ذلك إلى وصف نافع باللحن والخطأ في القراءة، مثلما فعل بعض النحويين، كأبي عثمان المازني الذي قال: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهى خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولَم يكن يدرى ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحوًا من هذا".[4] في حين قال المبرد: "فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية، وله فى القرآن حروف قد وقف عليها".[5]

وهذا ما دفع أباحيان[6] إلى الدفاع عن القراءة فقال: "وقرأ الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: (معائش) بالهمزة وليس بالقياس،

---

(١) أبو الحجاج، خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي، شيخ خراسان، ارتحل وأخذ عن عمرو بن دينار، وزيد بن أسلم وطبقتهم، وأخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير لَم يتابع عليه. توفي سنة ١٦٨هـ. ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٦٩/١٣، غاية النهاية: ٣١٧/١، معرفة القراء: ١٠٨/١.

(٢) الأعراف: ١٠، الحجر: ٢٠ . ينظر السبعة: ٢٧٨، البحر المحيط ٢٦٤/٤ .

(٣) المقاصد: ٣٤/٩ .

(٤) المنصف: ٣٠٧/١ .

(٥) المقتضب: ٢٦٦/١ .

(٦) أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي الجياني، أحد كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، له مؤلفات كثيرة منها: (التذييل والتكميل)، و(ارتشاف الضرب)، و(البحر المحيط)، توفي سنة ٧٤٥هـ. ينظر البلغة: ٢٥٠، غاية النهاية: ٢٨٥/٢، الإحاطة:٢٨/٣ .

لكنّهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله ،...، ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة. وقال الفراء: ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهّمون أنها (فعيلة) فيشبّهون (مفعلة) بـــ(فعيلة) انتهى. فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه وجاء به نقل القراءة الثقات ابن عامر وهو عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان t قبل ظهور اللحن والأعرج وهو من كبار قراء التابعين وزيد بن علي، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا...".[1]

فإذا كان الشاطبي لم يتعرض لنافع؛ فكذلك لم يتعرض لأقوال النحويين في قراءة حمزة (والأرحامِ) بالجر، وإنما ساق لها سنداً طويلاً وكأنه يردّ على من خطّأ القراءة وقارئها. قال في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار: "ومما جاء في النثر من ذلك قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾،[2] بالخفض في (الأرحام)، وهي مروية عن الحسن ومجاهد وقتادة والنخعي[3] ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف[4]، وحَمْلُها على أنَّ الواو للقسم ضعيف".[5] ثمَّ قال

---

(١) البحر المحيط: ٤/٢٦٤ .

(٢) النساء: ١. ينظر السبعة: ٢٢٦، البحر المحيط: ٣/١٥٦ .

(٣) أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي الفقيه، روى عن علقمة ومسروق والأسود وطائفة، ودخل علي أم المؤمنين عائشة t عنها وهو صبي، وأخذ عنه خلق كثير. توفي سنة ٩٥هـــ. ينظر حلية الأولياء: ٤/٢١٩، تذكرة الحفاظ: ١/٧٤، الأعلام: ١/٨٠ .

(٤) أبو محمد، طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو الهمداني الكوفي، أقرأ أهل الكوفة في عصره، وكان يسمى (سيد القراء) وهو من رجال الحديث الثقات، ومن أهل الورع والنسك. توفي سنة ١١٢هـــ. ينظر حلية الأولياء: ٥/١٤، سير أعلام النبلاء: ٩/٢١٩، الأعلام: ٣/٢٣٠ .

(٥) المقاصد: ٥/ ١٥٦-١٥٧ .

بعد أن أثبت شواهد أخرى تؤيد القراءة: "فهذه جملة أيضاً من النظم المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر، فلا بد من القول بجوازه، وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو الإمام المتبع".[1]

وكان بعض النحويين قد تعرض لهذه القراءة بالتقبيح والتخطئة، وعدم جواز القراءة بها في الصلاة، نُقل عن المبرد أنه قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بالخفض لأخذت نعلي ومضيت"[2]، وقال الفراء واصفاً القراءة بالقبح: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام قال: هو كقولهم: (بالله والرحم). وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه، وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه".[3] في حين قال الزجاج: "القراءة الجيدة نصب الأرحام، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً فى أمر الدين عظيم".[4]

ولَم يكن موقف الشاطبي ليتوقف عند احترام القراء وعدم التعرض لهم فحسب؛ بل كان لا يُجيز الطعن في القراءات وقُرائها، ولهذا دافع عن ابن عامر عندما قرأ قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[5] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، قال: "هذه القراءة وحدها عذرٌ لمن قاس على الموضع؛ لأنها نُقلت عن موثوق بعربيته قبل التعلُّم، فإنه كان من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كأمثاله الذين لم يُعلم منهم مجاورة للعجم يحدث بها

---

(١) المقاصد: ١٦٠/٥ .

(٢) تفسير القرطبي، شمس الدين القرطبي: ٩/٦ .

(٣) معاني القرآن: ٢٥٢/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٦/٢ .

(٥) الأنعام: ١٣٧. ببناء الفعل (زُيِّن) للمفعول ورفع (قتلُ) نائباً للفاعل، ونصب (أولادَهم) وجرِّ الشركاء بالإضافة إلى المصدر. ينظر السبعة: ٢٧٠ .

اللحن. كذا قال ابن مالك،[1] وأيضاً هو من العدول الذين لا يُظن بمثلهم إدخال الرأي في القراءة، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباع خط المصحف مع اعتبار الرواية، فالأَوْلى في هذه القراءة أن تُجعل حجة في الجواز، فإنها من أقوى ما يُحتجُّ به".[2]

ثمَّ حشد للقراءة ما يؤيدها من شواهد السماع بأنواعها المختلفة، وأردف ذلك بوجه من القياس، ثمَّ راح يؤكِّد على أنه "لا يُسمع قولُ من قال بتخطئة ابن عامر والغضِّ منه، بأنه اتّبع رأيه وخط المصحف، وتَرَك الرواية، وأن تلك الرواية لحنٌ وغير جارية على أصول كلام العرب؛ فإن هذا القول فيه تخرُّص عليه، وعدم توفية لحق الإمامة، والتقدُّم، والعدالة، ولِقاء الصحابة والأخذ عنهم؛ إذ كان من شيوخه الذين عوَّل عليهم عثمان بن عفان -رضي الله عنهم أجمعين-، وأيضًا فهو ممن اتفق الجمُّ الغفير على اتِّباعه الأثرَ، وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة وغيرهم، ممن اشتهر بنبذ الرأي واتباع السند في القراءة".[3]

ولَما كان بعض النحويين قد تعرض لقراءة ابن عامر بالتلحين والتغليط والإنكار؛ أشار الشاطبي إلى مَنْ توجَّه بكلامه السابق فقال: "ولا أعني بهذا الكلام من زَعَم أنَّ مثل هذا مختص بالشعر، وأنه شاذٌّ غير مقيس؛ فإن قائل ذلك مقرٌّ بأنه لم يُحْفَظ مثله في كلام العرب، أو لم يكثر كثرة تعتبر في القياس، أو لم يُدرك وجه القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفاً، فمثل هذا لا كلام معه ولا عتبَ عليه، وإنما المراد من زعم أنَّ هذه القراءة خطأ، وأن ابن عامر رأى في مصحف الشاميين فيه ياء مثبتة في (شركائهم)، فقدَّر أنَّ (الشركاء) هم المضلُّون لهم الدَّاعون إلى قتل أولادهم، فأضاف (القتل) إليهم، كما يُضاف المصدر إلى فاعله، ونصبَ (الأولاد)، ولو أضافه إلى

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٢٧٧/٣.

(٢) المقاصد: ١٧٤/٤ .

(٣) السابق: ١٧٩/٤ .

المفعول وهم (الأولاد) لزمه رفعُ الشركاءِ فخالف المصحف".[1]

وكان أبو جعفر النحاس[2] ممن لحَّن هذه القراءة فقال: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز فى كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحنٌ".[3]

وقال أبو البركات الأنباري: "والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووَهْم قارئها؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة، وإن ما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام شركائهم مكتوبا بالياء".[4]

ويعد الزمخشري من أشد المتعرضين لقراءة ابن عامر حيث قال: "وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشيء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر؛ لكان سمجاً مردوداً، فكيف به فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه، وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء".[5]

ولعل في التماس الشاطبي العذرَ لمن وصف قراءة ابن عامر بالندرة، أو عدم القياس، لأنها مِمَّا لم يُحْفَظ مثله في كلام العرب، أو لم تكثر كثرة تعتبر في القياس، ما

---

(١) المقاصد: ١٧٩/٤.

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ولد بمصر ورحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش والزجاج، له من المصنفات: (إعراب القرآن)، (معاني القرآن)، (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين). توفي سنة ٣٣٨هـ. ينظر طبقات النحويين: ٢٢٠، نزهة الألباء: ٢١٧، البلغة: ٨١.

(٣) إعراب القرآن: ٣٩٤/١-٣٩٥ .

(٤) الإنصاف: ٤٣٦/٢ .

(٥) تفسير الكشاف، أبو القاسم الزمخشري: ٦٦/٢ .

يؤكِّد على أنَّ الشاطبي يستند في أحكامه إلى مبدأ القلة والكثرة، ومقياس قوة المعارِض وضعفه، وأن ما ورد عن القراء فمنه القليل ومنه الكثير، ومنه المقيس ومنه غير المقيس، مع التأكيد على أن القلة لا تنافي القياس، وأن الضعف أو عدم القياس لا ينفيان الفصاحة.

على أنه ينبغي التفريق بين مَنْ يلحِّن القراءة ومَنْ يُلحن القارئ، فإن النحاة الذين لَحَّنوا بعض القراءات؛ لم يكن قصدهم الطعن في القراءة وسندها إلى حيث تنتهي، وإلا كيف يكون ذلك وهي تنتهي إلى أفصح الخلق وهو محمد ﷺ، وإنما أرادوا أنَّ القارئ بها، أو أنَّ راويها نَسِي فلم يؤدِّ ما سمعه الأداء الصحيح على وجهه، وقد أشار ابن مجاهد في مقدمة كتابه (السبعة) إلى أنَّ حملة القرآن متفاوتة أقدارهم في الضبط والعلم، فمنهم العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، ومنهم من يُعرب ولا يلحن، ولا علم له بغير ذلك، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه.[1]

تلك هي أحكامه على القراءات المتواترة، ولَمَّا كان الشاطبي قد استدل بأكثر من مئتي قراءة متواترة أتت على قراءة بعض القراء دون بعض؛ وكانت مسوِّغات الاستدلال بتلك القراءات كثيرة ومتنوعة؛ أصبح من اللازم الإشارة إلى بعض مظاهر هذا الاستدلال:

منها استدلال بالقراءة في سياق عرض الخلاف النحوي بين المذاهب، كقوله في مجيء (أنْ) شرطية بمعنى (إنْ) على مذهب الكوفيين، قال: "وعليه قراءة غير حمزة:

---

(١) ينظر السبعة: ٤٥-٤٦ .

(m l k j i h)[1] وقرأ حمزة: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾[2]، والمعنى عندهم في القراءتين سواء، وليس للناظم هنا إشارة إلى هذا الخلاف، ولا تعرض لمعنى المسألة، لكن قد يُعلم أن مذهبه مذهب البصريين من باب الجزاء؛ حيث لم يعدَّ (أن) من أدوات الجزاء". [3]

وقد يجعل القراءة المتواترة ميداناً لنقل آراء النحويين كما في حديثه عن الخلاف حول جواز حذف المؤكَّد، قال: ".... ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]، قال: "فقد حملها الزجاج على إضمار المبتدأ، وإن كان الفارسي قد ردَّ عليه بأن الحذف والتأكيد يتنافيان، فقد قال ابن خروف: لا يمتنع تأكيد المحذوف؛ لأنَّ حذفَه للعلم به، وتأكيدَه لرفع المجاز في الحديث عنه".[5]

وقد يأتي بالقراءة للاستدراك، مثال ذلك استدراكُ بعض النحويين على سيبويه قَصْرَ ما جاء صفةً على ورزن (فِعَل) على مثال واحد هو (عِدَى)، قال الشاطبي: "واسْتُدْرِكَ عليه (قِيَم) في قوله تعالى: ﴿دِيناً قِيَماً﴾[6] على قراءة مَنْ عدا الحرميين وأبي عمرو، ....، و(سِوَىً) في نحو قوله تعالى: ﴿مكاناً سِوَىً﴾.[7] ....".[8]

ومنها ما يكون الغرض منه تسويغ أسلوب من أساليب الناظم في نظمه، كقوله

---

(١) البقرة:٢٨٢.

(٢) ينظر السبعة: ١٩٣-١٩٤ .

(٣) المقاصد: ٢/ ٢٠٩.

(٤) طه:٦٣. بتشديد نون (إنَّ) و(هذان) بالألف، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ورواية أبي بكر عن عاصم. ورواية حفص عن عاصم (إنْ) بالتخفيف و(هذان) بالألف. ينظر السبعة: ٤١٩.

(٥) ينظر المقاصد: ٣/ ١٥٧ .

(٦) الأنعام: ١٦١. وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، مكسورة القاف، مفتوحة الياء، ينظر السبعة: ٢٧٤ .

(٧) طه: ٥٨ . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي مكسورة السين، مفتوحة الواو. ينظر السبعة: ٤١٨ .

(٨) المقاصد: ٨/ ٢٦٢-٢٦٣ .

في بداية فصل الإعلال بالحذف عند قول الناظم:

فا أمرٍ أو مضارعٍ مـــن كَوَعَـــد اِحْذِفْ، وفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّـــرَدْ

"(فَا أمرٍ): أصله: فاءَ أمرٍ، لكنه حذف إحدى الهمزتين كراهية اجتماعهما، وإنْ كانتا من كلمتين، والمحذوفة هي الثانية في القياس عند طائفة، لأنها التي وقع بها الثقل، والأولى عند طائفة، وهو مثل قراءة أبي عمرو: ﴿جَا أمْرُنَا﴾[1] و﴿جَا أشْرَاطُهَا﴾[2]...."[3].

وقد يأتي بالقراءة لتحليل ألفاظ الناظم في النظم، والوقوف على معانيها وأبنيتها الصرفية، كما في قوله عند قول الناظم:

ومَاضِي الأفْعَالِ بالتَّا مِـــزْ وَسِـــمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أمْـــرٌ فُهِـــمْ

قال الشاطبي: "التقدير: مِزْ الفعل الماضي بالتاء، ويُقال: مازَ الشيء يميزه، وميَّز منه غيره، إذا أبرزه وأخرجه عنه، ومنه القراءتان: **(حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ)**،[4] و (حَتَّىَ يُمَيِّزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ)[5]، وقصرُ التاء ضرورةٌ".[6]

ومنها ما يكون الغرض منه الاستدلال على إحدى الظواهر اللغوية، كالهمز والتسكين، والإبدال والإعلال، والوقف والإمالة، وغيرها، فمن الهمز والتسكين قوله: "والمضاهاة معناها لغة: المشاكلة، يُقال: ضاهيت -بغير همز- وعليه كلام الناظم.

---

(١) هود: ٤٠ .

(٢) محمد: ١٨. قرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمتفقتين في الحركة، ينظر: الإقناع: ٣٨٢، النشر: ٤٣٣/١ .

(٣) المقاصد: ٩/ ٣٨٧ .

(٤) الأنفال: ٣٧ .

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر السبعة: ٢٠٧ .

(٦) المقاصد ٦٠/١

ويقال: ضاهأت -مهموزاً أيضاً- وعليه القراءتان: ﴿يُضَاهُونَ قولَ الذين كفروا﴾[1].

وهي قراءة مَنْ عدا عاصماً، وقرأ عاصم: (z)، والمعنى واحد".[2]

وفي باب الإعلال استدل بالقراءة على أنه قد "يُحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة، كما قال أبو الحسَن بن الباذش[3] في قراءة حمزة والكسائي: ﴿يا زَكَرِيَّا، إنَّا نُبَشِّرُكَ﴾[4] بالقصر، بدلالة اجتماعهما على إمالة ألف التأنيث، واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف، فدلَّ ذلك على أنَّ المحذوف من الألفين هو الثاني، وأنّ الباقي هو الأول الذي لا أصل له في الإمالة".[5]

ولَما كان التضعيف أحد أوجه الوقف على المحرَّك الذي ليس آخره هاء تأنيث، ذَكَره ثمَّ قال مستدلاً له: "فَتَشُدَّ الآخِرَ ومنه ما رُوِي عن عاصم أنه كان يقف على قوله تعالى: (5 6 7 8)[6] بتشديد الراء، قال الأهوازي[7]: (و لم يُذْكَر من جميع القرآن إلا هذا الحرف فقط، ويلزمه أن يقف كذلك على جميع ما أشبه ذلك إذا تحرك ما قبل آخر الحرف من الكلمة، إلا أن القراءة سنة متبّعة ليست بقياس)".[8]

وفي إمالة ما عينه ألف بعد كسرة مِمَّا جاء على وزن (فِلْتُ) نحو (خِفْتُ) ذَكَرَ

---

(١) التوبة: ٣٠. قرأ عاصم بالهمز وحده، وقرأ الباقون بغير همز، ينظر السبعة: ٣١٤ .

(٢) المقاصد: ٧/ ١٥٣.

(٣) علي بن أحمد الغرناطي، من نحاة الأندلس، أخذ عنه القاضي عياض، من مؤلفاته: (شرح كتاب سيبويه) و(الإقناع)، توفي سنة ٥٢٨هـ. ينظر البلغة: ٧٩، بغية الوعاة: ١٤٢/٢، الإحاطة: ١٠٠/٤ .

(٤) مريم: ٧ . ينظر الإقناع: ٣٠١/١ .

(٥) المقاصد: ٩/ ٣٣١.

(٦) القمر:٥٣. ينظر الإقناع: ٥١١-٥١٢، والبحر المحيط: ٣٣٢/١، ١٨٤/٨ .

(٧) أبوعلي، الحسن بن علي بن يزداد الأهوازي، صاحب المؤلفات، وشيخ القراء في عصره، ولد في الأهواز، ثم انتقل إلى الشام. توفي سنة ٤٤٦هـ. ينظر الأعلام: ٢٤٥/٢ .

(٨) المقاصد: ٨/ ٥٦ .

أنَّ إمالته لغة لأهل الحجاز، ثم قال: "قال سيبويه:[1] (ومما يميلون ألفه كل شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ إذا كان أول فعلت مكسوراً نَحَوا نَحْوَ الكسرِ كما نَحَوا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء). قال: (وهي لغة لبعض أهـــل الحجاز) ثمَّ مثَّل بخاف وطاب وهاب. ثمَّ حكى من ذلك عن العرب قول كثير عزة: (صار بمكان كذا وكذ) بالإمالة، قال: وقرأها بعضهم (خاف)[2]، والبعض هو حمزة الزيات، ومن وافقه".[3]

وبعد.. فلعل هذا التنوع في الاستدلال بالقراءات المتواترة، والاعتداد بها في معالجة كافة مستويات اللغة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، واحترامه للقراء سواء بالإمساك عن التعرض لهم، أودفاعه عنهم وعن قراءاتهم، ومحاولاته الدؤوبة التوفيق بين قراءة القراء وقواعد اللغة، وما نتج عن ذلك من كثرة مجيء القراءة المتواترة على الوجه القياسي؛ كاف للدلالة على احتفاء الشاطبي بشواهد القراءات المتواترة، والاعتداد بها واستثمارها في الدرس النحوي واللغوي.

---

(١) الكتاب: ٤/١٢٠-١٢١ .

(٢) من الآيات: ١٨٢ من سورة البقرة، ١٠٣ من سورة هود، ١٤ من سورة إبراهيم، ٤٧ من سورة الرحمن، ٤٠ من سورة النازعات. ينظر الإقناع: ٣٠٢-٣٠٦ .

(٣) المقاصد: ٨/ ١٤٥-١٤٦ .

المبحث الثالث

موقفه من القراءات الشاذة.

سبقت الإشارة إلى أنَّ مدار القراءة الصحيحة هو قراءة القراء العشرة أمَّا ما عداها فيعدُّ شاذاً، هذا عند علماء القراءات. أمَّا الشاذ في النظر النحوي فهو ما خالف القياس، قال ابن جني: "جعلوا ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"[(١)]، فالشذوذ عند النحويين إذن يختلف عن الشذوذ عند القراء.

والشاطبي حين أورد أكثر من مائة قراءة لغير القراء العشرة؛[(٢)] لم يكن في حقيقة الأمر يلتفت إلى شذوذها عند القراء، و لم يكن يعاملها في التقعيد على أنها في مرتبة دون غيرها. بل إن ما وافق القياس منها فإنه يضعه في مرتبة لا تقل عن مرتبة الفصيح الشهير الذي يقاس عليه، ولذا كان يوظِّف القراءات الشاذة الموافقة للقياس كما يوظِّف الآيات القرآنية، سواء ما كان مجمعاً عليه عند القراء، أو ما ورد عن بعضهم دون بعض، فيتناولها مع بعضها جنبًا إلى جنب، ويجمع بينها في التمثيل والاحتجاج لأصول المسائل، ويعطيها المكانة والدور النحوي نفسه.

ومن الأمثلة على ذلك قوله فيما استوفى شروط إعمال اسم الفاعل: "فإذا اجتمع ما ذُكِرَ من الشرطين فلا إشكال في الجواز، فمن ذلك في القرآن: ﴿إنَّ الله بالِغٌ أمْرَهُ﴾[(٣)]، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾[(٤)]، وقُرِئ: ﴿ولا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهارَ﴾[(٥)]،...."."[(٦)]

---

(١) الخصائص: ٩٧/١ .

(٢) ينظر ص١٠٨ من هذا البحث.

(٣) الطلاق:٣. وهي قراءة السبعة إلا حفصاً فإنه قرأ بالإضافة. ينظر السبعة: ٦٣٩ .

(٤) يوسف:٢١.

(٥) يس:٤٠ . وهي قراءة عمارة بن عقيل، ينظر الخصائص: ٢٤٩/١، البحر المحيط: ٣٢١/٧ .

(٦) المقاصد: ٤/ ٢٦٥ .

ومنها قوله في الموضع الرابع من باب الاشتغال وهو ما يجوز فيه النصب والرفع: "ومما جاء في السماع من ذلك قول الله تعالى: (Z X W V])[1] فنصب السماء باعتبار (يسجدان)، ولو اعتبر أول الجملة لجاء: ﴿والسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ وقد قرأ كذلك أبو السمال،[2] وفي القرآن أيضاً: (وَٱلشَّمۡسُ μ ´ ¶ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ)[3]، قرأ الحرميّان وأبو عمرو بالرفع في (القمر)، وباقي السبعة بالنصب، فالرفع على اعتبار: ﴿والشَّمْسُ تَجْرِي﴾ والنصب على اعتبار: ﴿تَجْرِي﴾".[4]

وتستوي مباحث التصريف في ذلك مع مباحث النحو، فمما جمع فيه بين القراءات المختلفة على حد سواء؛ قوله: "إن ما كان نحو: (ظَلِلْتُ) وعلى صفته حُذِفَت منه عين الكلمة، وكان فيه بعد ذلك وجهان، أحدهما: أنْ تحذفها بحركتها، ولا تنقلها إلى ما قبلها، فتقول في: (ظَلِلْتُ): ظَلْتُ. ومنه قوله تعالى: (u v)[5] والثاني: ألاّ تحذفها، ولكن تنقلها إلى الفاء فَتُغْلَبُ على حركتها؛ لأنَّ الحكم للطارئ، فتقول: ظِلْتُ، بكسر الظاء، ومنه قراءة أبي حيوة: ﴿فَظِلْتُم تَفَكَّهُونَ﴾[6] وكذلك قرأ عبدالله إلا أنه قرأ: ﴿ فَظِلْتُم تَفَكَّنُونَ﴾ بالنون مكان الهاء".[7]

---

(١) الرحمن:٦، ٧.

(٢) ينظر المحتسب: ٣٠٢/٢، البحر المحيط: ١٨٩/٨ .

(٣) يس:٣٨، ٣٩. ينظر السبعة: ٥٤٠، الكشف: ٢١٦/٢ .

(٤) المقاصد: ٣/ ١٠٤ .

(٥) الواقعة:٦٥.

(٦) الواقعة: ٦٥ . تنظر القراءتان في البحر المحيط: ٢١١/٨ .

(٧) المقاصد: ٩/ ٤١٣ .

ومن ذلك أيضاً استدلاله لاختلاف العرب في إدغام ما كان على (افتعل) وعينه تاء نحو (استتر)، حيث ذكر أنَّ للعرب فيه ثلاثة أوجه، ثمَّ استدل لكل وجه منها بقراءة متواترة وأخرى شاذة، قال: " وعلى الوجه الأول قوله تعالى: (M N O P)[1] أصله: المُعْتَذِرُون، وقوله تعالى: ﴿تَأخُذُهُم وَهُم يَخَصِّمُونَ﴾[2] في قراءة ابن كثير، وورش، وهشام، وقُرِئ في غير السبع: ﴿بأَلفٍ مِنَ المَلائكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾[3]. وعلى الوجه الثاني، والثالث جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُم يَخِصِّمُونَ﴾[4] في قراءة عاصم، والكسائي، وابن ذكوان، وفي غير السَّبع: ﴿مُرِدِّفِينَ﴾.[5] وعلى الوجه الثالث جاءت قراءة الحسن: ﴿إلا مَنْ خَطِفَ الخِطِّفَةَ﴾.[6] وبعد هذه الأوجه العامة جاءت أوجه أخر لا حاجة إلى ذكرها؛ إذ لم يذكر الناظم منها شيئاً".[7]"

ومما يؤكد اعتداده بالقراءة الشاذة أنه قد يتخذ منها دليلاً لإثبات حكم نحوي، كما في جواز نصب معمول الصفة المشبّهة قال: "ومثال المنصوب المضاف: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجْهَهُ، ومنه قراءة ابن أبي عبلة: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَأنه آثِمٌ قلْبَهُ﴾[8] بالنصب".[9] ثمّ اعترض على جمهور النحويين الذين يقصرون ذلك على الشّعر

---

(١) التوبة:٩٠.

(٢) يس: ٤٩ . قال في السبعة: ٥٤١ " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو يخصمون بفتح الياء والخاء "

(٣) الأنفال: ٩ . بفتح الراء وكسر الدال مشددة، وهي قراءة أهل مكة كما في المحتسب: ٢٧٣/١، والبحر المحيط: ٤٦٥/٤ .

(٤) يس: ٤٩ . ينظر السبعة: ٥٤١ .

(٥) الأنفال: ٩. بكسر الراء وكسر الدال مع تشديدها، ينظر المحتسب: ٢٧٣/١، البحر المحيط: ٤٦٥/٤ .

(٦) الصافات: ١٠ . بكسر الخاء والطاء مشددة، وهي قراءة الحسن وقتادة، ينظر البحر المحيط: ٣٥٣/٧ .

(٧) المقاصد: ٤٦٣/٩ .

(٨) البقرة:٢٨٣. ينظر البحر المحيط: ٧٤٦/٢. والدر المصون: ٢١٠/٣ .

(٩) المقاصد: ٤/ ٤١٢ .

خاصة، فقال: "ويُجاب عن هذا بأنّه قد جاء في القرآن مرويّاً عن بعض السلف أنه قرأ: ﴿فأنه آثِمٌ قلْبَهُ﴾، وما جاء في القرآن لا ينبغي أنَّ يُتْرك قياسُه".(١)

أو قاعدة جزئية كما في جواز النصب بـــ(إذَن) إذا لم يكن لها الصدارة بحيث وقع قبلها حرف عطف، قال: "إذا وقعت (إذن) بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان: أحدهما النصب فتقول: فإذن أكرمَك، وإذن آتيكَ. قال سيبويه:(٢) وبَلَغَنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا إلا قَلِيْلاً﴾(٣). قال: وسمعنا بعض العرب قرأها: ﴿وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا﴾...".(٤)

كما يتخذ من القراءات الشاذة أصلاً يقيس عليه، فالمنادى الموصوف بـــ(ابن) يجوز فيه الضم والفتح بخمسة شروط ذكرها ثمَّ قال: "وفي تمام الشروط روى الأخفش عن العربِ: ضمَّ نون (ابن) فتقول: (يا زيدُ بنُ عمروٍ)، وهو نظير قراءة من قرأ: ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾(٥)بضمِّ لام (لُلَّه)"(٦).

وقد يتخذ منها دليلاً للاعتراض على ابن مالك، ويبني على ذلـــك الاعتـــراض حكماً، حيث ذكر في باب الإضافة أنَّ من الأسماء التي تُبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة: (قبلُ وبعدُ وحسبُ، وأولُ، ودونُ، والجهات الست)، إلا أنّ ابن مالك ذكر أن هذه الأسماء إذا نُكِّرت واعتُقِد خلوها من تقدير الإضافة؛ ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ فإنها تُنصب، واعترض الشاطبي عليه بأن "تَخصِيصه النـــصب في هـــذه الأَشياء إذا قصد تنكيرها، دون الجر والرفع ظاهر التحكم من غير دلِيـــل، وأمـــر لا

---

(١) المقاصد: ٤/ ٤٢٧ .

(٢) الكتاب: ٣/١٣ .

(٣) الإسراء: ٧٦. وهي قراءة أُبيّ وعبدالله بن مسعود t ، ينظر البحر المحيط: ٦/٦٤ .

(٤) المقاصد: ٦/٢١ .

(٥) الفاتحة: ١. بضم الدال واللام، نسبها ابن جني إلى أهل البادية وقال: "كلاهما شاذّ في القياس والاستعمال"، ينظر المحتسب: ١/٣٧ .

(٦) المقاصد: ٥/ ٢٧٧ .

يُساعده عليه سماع؛ فإن أكثر ما ذُكِرَ يدخل فيه الجر وغيره، ألا ترى أنك تقول: أتيتُه من فوقٍ ومن تحتٍ، وفي بعض القراءات المحكيّة: ﴿ولله الأمرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[1]، ومن دُونٍ، ومن دُبرٍ، وما أشبه ذلك؟".[2]

وكما اتخذ منها دليلاً في الاعتراض على ابن مالك؛ كذلك اتخذ منها إلى جانب قراءة متواترة دليلاً يعضد به موقف ابن مالك في جواز حذف العائد المرفوع من الموصول إذا طالت الصلة، قال: "والذي جرَّأهُ على هذا الرأي مجيؤه في القرآن كما تقدم في الآيات المذكورة، وأيضًا قد جاء على قراءة الجماعة، وذلك قوله تعالى: (} | { z y x w v)[3] فإنه على تقدير: وهو الذي هو في السماء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ، وفي حرف أبيّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء اللهُ وَفِي الأَرْضِ اللهُ﴾[4] وهو كالأول، فالصلة هنا لما طالت بالمجرور؛ وكان آتياً في القرآن في مواضع؛ كان الأولى القول بالجواز الحسَن، وعادة الناظم القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه".[5]

وقد جاء في المقاصد من القراءات الشاذة ما عضد القراءةَ المتواترة، قال مؤيدًا قراءة ابن عامر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول: " فالأَوْلى في هذه القراءة أن تُجعل حجّة في الجواز، فإنها من أقوى ما يُحتجُّ به، وقد جاء ما يُؤيدها من السماع والقياس. فأمّا السماع فنُقِل أيضاً عن بعض السلف أنه قرأ: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ

(١) الروم:٤. بتنوين الجرّ، وهي قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي كما في البحر المحيط: ١٦٢/٧ .

(٢) المقاصد: ١٤٠/٤ .

(٣) الزُّخرُف:٨٤.

(٤) ينظر البحر المحيط: ٢٩/٨ .

(٥) المقاصد: ٥٢٢/١ .

الله مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ﴾[1]. أراد مخلف رسلِه وَعْدَه. واسم الفاعل والمصدرِ سواء في الإضافة".[2]

ومما يصور نظرة الشاطبي المتوازنة للقراءة الشاذة؛ أنه قد يرجح القراءة الشاذة الموافقة للقياس على القراءة المتواترة، وقد تجلَّى ذلك حين ذكر أنَّ المعطوف على المنادى المضموم إذا كان فيه ألف ولام؛ يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، قال: "ومنه القراءتان: (Z] \ [ )[3]، برفع (الطير) وهي قراءة الأعرج، وأبي نوفل، وأبي يحيى، وأبي عبدالرحمن[4]، ونصبه وهي قراءة السبعة".[5]

ثمَّ ذكر خلاف النحويين في الوجهين، واختار وجه الرفع، وهو ماجاءت عليه القراءة الشاذة؛ وعلل ذلك بما فيه من مناسبة لفظ المعطوف عليه، وكثرة مجيء الرفع في السماع، واستدَّل بقول سيبويه: "فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون (يا زيدُ والنضرُ)"[6]، ثمَّ قال: "ولذلك اختاره الناظم لأنّه منقاد للسماع في قياساته ومذاهبه، وهو صواب؛ لأنَّ القياس آتٍ من وراء السماع".[7]

وقد وقع للشاطبي أن استدل بقراءة خالفت رسم المصحف، واعتبرها بعض

---

(١) إبراهيم: ٤٧. ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٨١-٨٢، البحر المحيط:٤/٢٣٠، ٥/٤٣٩، إتحاف فضلاء البشر: ١/٣٨٦، الدر المصون: ٩/١٨٢ . وهي غير معزوّة إلى قارئ معين فيما وقفت عليه من هذه المراجع وغيرها.

(٢) المقاصد: ٤/١٧٤ .

(٣) سبأ:١٠. ينظر البحر المحيط: ٧/٢٥٣.

(٤) عبدالله بن حبيب بن ربيعة السلمي، الضرير مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي r، وقرأ على عثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم، توفي سنة ٧٤هـ. ينظر معرفة القراء: ١/٥٢، غاية النهاية: ١/٤١٣.

(٥) المقاصد: ٥/ ٣٠٨ .

(٦) الكتاب:٢/١٨٦-١٨٧ .

(٧) المقاصد: ٥/٣٠٩ .

المفسرين تفسيرًا وليست قراءة،[1] وذلك حين ذكر أنَّ من علامة مجيء (مِنْ) للتبعيض صلاحية (بعض) مكانها، واستدل لذلك بقراءة عبد الله بن مسعود t: ﴿لن تنـــالوا البرَّ حتى تنفقوا بعضَ ما تُحبُّون﴾[2] ثمَّ قال: "وهذا المعنى متفقٌ عليه في (من)".[3]

وفي ظل هذا الاحتفاء بالقراءة الشاذة الموافقة للقياس يتعدد توظيفها في المقاصد بتعدد أوجه القراءة في الآية نفسها، بحيث يكون كل وجه من أوجه القراءة مستقلاً بحكم من الأحكام، من ذلك مسألة جواز العطف باعتبار اللفظ على اسم (إنَّ) سواء أجاء المعطوف قبل الخبر أم بعده، قال: "ومثال مجيئه بعد الخبر قولك: إنَّ زيداً في الدارِ وعمرًا، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ﴾[4] بالنصب".[5]

ثم استدل بوجه آخر من أوجه القراءة على جواز العطف على موضع اسم إن بعد تمام الخبر فقال: "ومنه قوله الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[6] في قراءة ابن محيصن بكسر إنّ".[7]

وقد بلغ من شمولية توظيف الشاطبي للقراءة الشاذة؛ أن يستدل بوجه القراءة نفسه في مواضع متفرقة، وعلى مسائل مختلفة، من ذلك قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[8] حيث استدل بها في موضعين: الموضع الأول على جواز الفصل وعدمه بين (أنْ) المخففة وجملة الخبر الفعلية، قال: "ومثال عدم الفصل قراءة من قرأ:

---

(١) ينظر الدر المصون: ٣/٣١٠ .

(٢) آل عمران:٩٢. ينظر البحر المحيط: ٢/٥٢٤ .

(٣) المقاصد: ٣/ ٥٨٥.

(٤) التوبة: ٣. بكسر همزة (إن) ونصب (رسوله). ينظر البحر المحيط: ٥/٦ .

(٥) المقاصد: ٢/٣٦٥ .

(٦) التوبة:٣. لم أقف على نسبتها لابن محيصن، ونُسبت في البحر المحيط: ٥/٦ إلى الحسن والأعرج.

(٧) المقاصد: ٢/٣٦٦ .

(٨) البقرة: ٢٣٣. بتخفيف (أن) ورفع (يتم)، ينظر البحر المحيط: ٢/٢٠٥، الدر المصون: ٢/٤٦٣ .

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾، ...، وإنْ كان قد ضعفه سيبويه فلَم يمنعه البتة".[1]

أمَّا الموضع الثاني فذكر فيه "أنَّ بعض العرب أهمل (أنْ) فلم يُعملها وهي الناصبة للفعل فيقول: أعجبني أنْ يقومُ زيدٌ، وهو قليل، ومنه ما رُوِي في غير السبعة من قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ برفع (يُتِمُّ)، ...، أُهمِلت بالحملِ على (ما) أختها، وهي المصدرية، لأنهما أختانِ في تأويلهما بالمصدر، فكما أنَّ الفعل إذا وقع بعد (ما) مهملٌ غير منصوب، فكذلك حُمِلت (أنْ) عليها".[2]

وهذا التعدد في التوظيف ليس مقصورًا على ما وافق القياس من القراءات فحسب؛ فمما جاء على هذا النحو مع كونه مخالفًا للقياس؛ قوله في مجيء الثلاثي جمعاً من جموع الكثرة على وزن (فَعَالِل): "وأما كونه جمعاً لما زاد عن الثلاثي فلا بُدّ منه، لأنَّ الثلاثي لا يُجمع على (فَعَالِل) وشبهه، فإنْ جاء يوماً ما؛ فإنه نادرٌ غير مقيس، كقولهم في (أهلٍ): (أهَالِي)، وقد حكى المؤلف عن جعفر بن محمد أنه قرأ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُم﴾.[3] وقالوا: ليلة وليالي، وكيكة -وهي البيضة- وكَيَاكِي".[4] ثمَّ أعادها في موضع آخر شاهدًا على تسكين ياء المنقوص في حالة النصب، تشبيها لها بالألف التي تُقدَّر عليها الفتحة، لكنه عدها كثيرة في الشعر نادرة في الكلام.[5]

من الأمثلة السالفة يتضح أن الشاطبي لا يبالي بشذوذ القراءة عند القراء مادامت موافقة لوجه من القياس، بل هي عنده في مترلة لاتقل عن مترلة النص القرآني المتواتر، فهو يُثبت بها الأحكام، ويقيس عليها، ويحتج بها. من هنا أصبحت الأسس التي

---

(١) المقاصد: ٢/٤٠٢-٤٠٣ .

(٢) السابق: ٦/ ١٣-١٤ .

(٣) المائدة: ٨٩. ينظر المحتسب: ١/٢١٧، البحر المحيط: ٤/١١ .

(٤) المقاصد: ٧/٢٠٢ .

(٥) ينظر السابق: ٧/٢٢٦ .

اعتمدها في الحكم على القراءة المتواترة هي ذاتها التي اعتمدها في القراءة الشاذة، فما وافق الوجه القياسي الكثير أخذه واعتدَّ به في التقعيد، وألْحَق به ما كان قليلاً، وله وجه في القياس، ولا مُعارض له، ولهذا حَكَم بالقياس على بعض القراءات الشاذة على الرغم من قلتها؛ بل إن انتفاء المعارِض كان سبباً في إلحاقها بالكثير الشائع.[1]

فمما قاس عليه وهو قليل؛ حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ في الصلة، سواء أكان الموصول (أيًّا) أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وهذا على مذهب الكوفيين. في حين اشترط البصريون لجواز ذلك -في غير أي- أن تطول الصلة،[2] أمَّا الشاطبي فاستدل لجواز الحذف بقوله: "ومنه قراءة ابن أبي عبلة، والضحاك، ورؤبة بن العجاج: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾[3] الآية، برفع (بعوضة) أي: الذي هو بعوضة، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ﴾[4] أي الذي هو أحسنُ،...، وقرأ أبو رجاء ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[5]، بكسر لام (لِمَا) وتخفيف الميم، أي الذي هو متاع الحياة الدنيا".[6]

ثمَّ احتج على قياس هذا الحذف بـــ"أنَّ كلام الجمهور على أنه مع قِلَّته مُنقاس، فقد قاس سيبويه على ما جاء منه في مواضع في باب (أي)، وإنْ نصَّ على قُبحه، وذكر في باب (من وما) شيئًا من ذلك،[7] ...، ونصَّ الفراء أيضاً على مثل ما نصَّ عليه سيبويه،[8] وأجاز هو والزجاج الرفع في قوله: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾، قال الزجاج:

---

(١) ينظر المقاصد: ٢/٢٥١ .

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب: ١/٣٨٢، شرح التسهيل: ١/٢٠٧، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥ .

(٣) البقرة: ٢٦. ينظر المحتسب: ١/٦٤ .

(٤) الأنعام: ١٥٤. برفع (أحسن)، ينظر المحتسب: ١/٢٣٤ .

(٥) الزخرف:٣٥. ينظر المحتسب: ٢/٢٥٥ .

(٦) المقاصد: ١/٥١٩ .

(٧) ينظر الكتاب: ٢/٤٠٢-٤٠٣ .

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٢٢ .

الرفع في بعوضة جائز في الإعراب ولا أحفظُ مَنْ قرأ به. قال ومَنْ قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ﴾ جاز أن يقرأ: ﴿مَّا بَعُوضَةٌ﴾، ولكنه في الذي أقوى؛ لأنّه أطول.[1] ونصَّ ابن السراج على ذلك أيضاً،[2] ولا يكاد يُخالف في هذا أحد...".[3]

ومما احتج به وهو قليل وألحقه بالكثير الشائع لانتفاء المعارِض؛ قوله فيما استُدرِك على سيبويه مما جاء على وزن (فِعِل): "وَزِيدَ أيضاً (الحِبِك)، وهي قراءة مروية عن الحسن: ﴿والسماء ذاتِ الحِبِك﴾.[4] وهي الطرائق الغيمية، فجميع ما استدرك على سيبويه في الاسم ثلاثة ألفاظ ...".[5]

ثمَّ افترض نقداً وجَّهه إلى ابن مالك وهو عدم تفرقته بين وزني (فِعُل) و(فِعِل)؛ حيث نبَّه على قلّة الأول ولم ينبه على قلَّة الثاني.[6] وأجاب عنه بقوله: "فالجواب أنَّ العلّة في باب (فِعِل) معلومة، كما هي أيضاً في باب (فِعُل)، لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلة دون الآخر لمعنىً حسنٍ، وبيان ذلك أنَّ (فِعِل) وإنْ كان قليلاً ففيه أمران يُلْحِقانه بالكثير حتى يُنْظَمَ في سلكه، أحدهما: اتفاق النحويين على إثباته،...، والثاني: أنَّ ذلك القليل الذي ثَبَتَ به (فِعِل) من قبيل القليل الذي لا مُعارضَ له في قياسٍ ولا سماعٍ، وكل ما كان كذلك فمثاله الواحد يقومُ مقامَ السماعِ الفاشي، كمسألة (شَنَئي) في النسب إلى (شَنُوءة)، حيث أثبت سيبويه به القياس في (فَعُولَة) على الإطلاق مع أنه لم يأتِ منه إلا (شَنَئي)"[7].

فإذا كان الشاطبي حكم بإطلاق القياس على القليل لانتفاء المُعارِض؛ فإن إطلاق

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٠٤ .

(٢) استحسنه ابن السراج إذا طال الكلام، ينظر الأصول: ٢/٣٩٦ .

(٣) المقاصد: ١/٥٢٢-٥٢٣ .

(٤) الذاريات: ٧ . وتُنسبُ إلى أبي مالك الغفاري أيضاً، ينظر المحتسب: ٢/٢٨٦، البحر المحيط: ٨/١٣٤ .

(٥) المقاصد: ٨/ ٢٦٤ .

(٦) ينظر السابق: ٨/ ٢٧١ .

(٧) السابق: ٨/ ٢٧٢ .

القياس على القليل لا يتأتى في حال حضر ذلك المعارِض، بل يتدرج الحكم حينئذ قوةً وضعفًا بحسب قوة المعارِض وضعفه. واعتدادًا بهذا المعيار؛ يؤكِّد الشاطبي على أنَّ من عادة ابن مالك عدم تقييد القياس بالقلة؛ إلا فيما كان له مُعارِض يُضعف قياسه، وعلى هذا جرى وصفُ ابن مالك لإعمال (إنْ) عمل (ليس) بالقلة، بخلاف كثرته في (ما)، قال الشاطبي موضحًا الفرق بين الحكمين: "وأما (إنْ) فلم يأت فيها من السماع ما يُخرجها عن الأصل الأول من عدم الإعمال حتى تكون في درجة (ما)، فأخَذَها الناظم في القياس من حيث قلَّة السماع فلم يُطلِقه فيها، ولِمُعارضة الأصل الأول. ولم يقِفْها على السماع لمجيئها في قراءة".(١)

ثمَّ علَّل ذلك بقوله: "لأنَّ في (ما) ما ضعَّف المعارِضَ؛ وهو كثرة السماع، وليس كذلك في (إنْ)، فبقي المعارِض على قوته، ...، فتفهَّم هذا الأصل فهو نافع جدًا، يُطلعُك على سرِّ ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، وما لم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضعف أو بإطلاقٍ".(٢) وكانت القراءة التي أشار إليها الشاطبي هي قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾(٣) بتخفيف (إنْ) ونصب (عباداً أمثالكم).(٤)

إن في تعامل الشاطبي مع شواهده من القراءات الشاذة على هذا النحو ما يؤكِّد حرص الشاطبي على قبول المسموعات وتوسيع دائرتها، ومحاولة استثمارها في الدرس النحوي، ولهذا قَبِل جميع القراءات الشاذة، ولَم يراعِ شذوذها عند القراء، بل حاول توجيهها نحو ما يوافقها من لغات العرب، أو ما يقتضيها من وجوه القواعد، فإن أعياه ذلك؛ فعدمت القراءة وجهًا من وجوه العربية ظاهرًا تُحمل عليه؛ فإن أقصى ما

---

(١) المقاصد: ٢/٢٥٢ .

(٢) السابق: ٢/٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الأعراف:١٩٤. ينظر المحتسب: ١/٢٧٠، البحر المحيط: ٤/٤٤٤ .

(٤) ينظر المقاصد: ٢/٢٥٣ .

ذهب إليه هو إما حملها على السماع الذي يحفظ ولا يُقاس عليه، دون الطعن فيها، أو تخطئتها، أو المساس بمن قرأ بها، وإما أن يفسح المجال لغيره من العلماء كي يتصدى لهذه المهمة نيابة عنه.

فمما جاء من القراءات على لغة من لغات العرب؛ قوله: "(هَيْهَاتَ) مثال من اسم الفعل الماضي وفيه لغات: (هَيْهَاتَ)، و(هَيْهَاتِ) فالفتح لأهل الحجاز، والكسرُ لتميم وأسد، ومن العرب من يضمّها، ومنهم من ينوّن في اللغات الثلاث وقُرِئ بجميع ذلك: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ © تُوعَدُونَ﴾[1] فبالكسر لأبي جعفر المدني، ومع التنوين لأبي حيوة، ورُوِيَ عنه الضم بالتنوين وعدمه، والفتح بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، ورُوِيَ سكون التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، و(هَيْهَا) بلا نون، و(أَيْهَا) و(أَيْهَان)، و(هيْهَان)، و(أَيْهَاتَ)، هذه كلها لغاتٌ منقولة"[2].

ومما حمله على أنه من قبيل اللغات رأيه في دخول أحكام التصريف على الحروف، من زيادة وحذف وإبدال وغيرها، حيث أورد لإبدال (العين) من (الحاء) قراءة ابن مسعود t: ﴿عَتَّى حِين﴾[3]، ثمَّ قال: "فكثير من ذلك معدود أنه من قبيل اللغات المختلفة لا أنه تصريف، فلا يَرِد على الناظم، وما زعم ابن جني من دخول الاشتقاق فيها فغير صحيح، وقد بيّنت ذلك في الكتاب المسمى بعنوان (الاتفاق في علم الاشتقاق) بما لا يحتاج معه إلى غيره بحول الله".[4]

أما ما أوقفه على السماع بعد أن أعياه التأويل على وجه من الوجوه؛ قوله بعد أن ذكر أنَّ ألفاظ التوكيد لا تتجرّد عن الإضافة إلى الضمير المطابق: "وأما (كُلٌّ) فقد

---

(١)المؤمنون:٣٦. تنظر هذه القراءات في المحتسب: ٢/٩٠.

(٢) المقاصد: ٥/ ٥٠٢.

(٣) يوسف: ٣٥ . ينظر المحتسب: ١/٣٤٣، البحر المحيط: ٥/٣٠٧ .

(٤) ينظر المقاصد: ٨/٢٢٨، ٢٤١ .

ذهب الفراء، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مرّ تمثيله، فقد ذهبا إلى أنَّ (كلاًّ) في قراءة من قرأ ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾[1] بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم (إنَّ).[2] وردَّه المؤلف[3] بأنَّ تجويز ذلك في (كلّ) يؤدي إلى عدم النظير،...، هذا ما قال ثم وجّه قراءة النصب بأن (كلاًّ) حال من الضمير المنوي في (فيها) والعامل هو المجرور".[4]

ثم لَما استقر في نفسه ضعف تأويل ابن مالك، لِمَا فيه من تقديم الحال على عامله الظرف، وأن معنى التوكيد لا ينفك عن (كل)، وأن (كل) قد ثبت قطعها عن الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]؛ أجاب بأنَّ العرب قد تُخَيِّر بين استعمالين في موضع، ثم إذا خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين وأهملت الآخر، وهذا شائع في كلامها، قال: "فلما ثبت للعرب هذا الأصل؛ لم يَجُز أن يجري القياسُ للفظ في كل موضع إلا مع الالتفات إلى السماع، ولم نجد من العرب من يقول: قام القوم كلٌّ، ولا مررت بالقومِ كُلٍّ، ولا ما أشبه ذلك، وإنما سُمع هذا في موضع محتمل، والقياس مع الاحتمال لا يستتب. فالصحيح إذًا الوقوف على ما سُمِع وهو الإضافة".[6]

وهذا الموقف من الشاطبي ليس إلا لأنّه يرى أن القاعدة الحمل على الظاهر والوقوف معه حتى يدل دليل على خلافه، وهو أصل من أصول العربية،[7] ولهذا أجاز

---

(١) غافر:٤٨. وهي قراءة ابن السميقع، وعيسى بن عمر، ينظر البحر المحيط: ٤٦٩/٧ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١٠/٣، والكشاف للزمخشري: ٣٧٤/٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ٢٤٤/٣ .

(٤) المقاصد: ١٠/٥ .

(٥) الأنبياء:٣٣.

(٦) ينظر المقاصد: ١٠/٥-١١ .

(٧) ينظر السابق: ١٦١/١، ٣٣/٢، ١٨٦/٦، ٤٢٠/٩ .

مجيء (أو) للإضراب مستدلاً بقراءة أبي السمال: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيْقٌ مِنْهُم﴾[1]، بإسكان الواو، ولم يرتضِ تأويل بعض البصريين له، لـــ"وضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصل يُرجع إليه تحاميًا من تكلُّف التأويل من غير ضرورة، فقد تأوَّل البصريون كثيرًا من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى ذلك".[2]

ومما صرَّح بأنه موقوف على السماع، دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) المفتوحة، قال: "فلا تقول: أعجبني أنَّ زيداً لقائمٌ. وما جاء من ذلك في السماع فشاذٌّ لا يُقاس عليه، كقراءة من قرأ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إلا أنهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[3] بفتح (أنهم) مع اللام".[4]

ومنه أيضاً دخول نون الوقاية على الاسم، قال: "أمَّا الاسم فلأن الكسر أصـــلٌ فيه، فلا يحتاج إلى نون الوقاية أن تلحقه، فإن لحقته فسماعاً لا قياساً. ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحروف التي تلحقها النون، وإما لشبهها بالفعل، فشبه الحرف سيذكره، وشبه الفعل اسمُ الفاعل، قُرِئ في غير السبع: (هَلْ أَنْتُم مُطْلِعُونِ)[5]، بإسكان الطاء وكسر النون، وهي رواية أبي عمرو، وقراءة ابن عباس، وابن محيصن، وعمار بن أبي عمار".[6]

أمَّا ما ترك المجال لغيره من النحويين ليحكم على القراءة؛ فإن هذا الموقف لم يحدث سوى في مسألة أجمع عليها علماء العربية أو كادوا يجمعون، وذلك فيما جاء على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم والعين، وهو البناء المهمل عند العلماء، حيث ذكر

---

(١) البقرة: ١٠٠. ينظر المحتسب: ٩٩/١، البحر المحيط: ٣٢٣/١ .

(٢) المقاصد: ١٢٤/٥ .

(٣) الفرقان: ٢٠. وهي قراءة سعيد بن جبير، ينظر البحر المحيط: ٣١٥/٨، الدر المصون: ٤٦٩/٨ .

(٤) المقاصد: ٣٤٤/٢ .

(٥) الصافات:٤٥. ينظر المحتسب: ٢١٩/٢، البحر المحيط: ٣٦١/٧ .

(٦) ينظر المقاصد: ٣٢٩/١ .

أنَّ ما جاء في القراءة على هذا الوزن لفظان أحدهما (الحِبُك) والآخر (الرِّبُو)، ثمَّ ترك لابن جني المجال ليقول رأيه في اللفظين دون تدخل منه، قال: "أحدهما: (الحِبُك)، رُوِي عن الحسن أنه قرأ: ﴿وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحِبُك﴾.[1] على وزن (فِعُل). ورُوِي ذلك أيضاً عن أبي مالك الغِفَاري، و ذَكَرَه عنه ابن الفرس في استدراكه على الزبيدي. والذي حكى ابن جني عن أبي مالكٍ إسكان الباء مع كسر الحاء، وهذا مثال لم يثبته النحويون، قال ابن جني: أحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُل أصلاً".[2]

ثمَّ أورد توجيه ابن جني للقراءة حيث اعتبرها من تداخل اللغات "قال: ولعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم فكأنه كسر الحاء يريد (الحِبِك) وأدركه ضم الباء على صورة (الحُبُك)".[3]

أمَّا اللفظ الثاني الذي عليه قراءة أبي السمال التي رواها عنه أبوزيد: ﴿اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبُوْ﴾[4]، فذكر أنَّ أبا عمرو الداني ضبطها بفتح الراء وضم الباء، ثمَّ عاد لِينقل توجيه ابن جني الذي يرى أنَّ هذه القراءة على قصد تفخيم ألف (الرِّبا) وليست ضمًّا في حقيقتها، وإنما هو توهُّم من السامع وليس من الراوي وهو أبوزيد الأنصاري، وما أبعده مع علمه وفقهه باللغة أن يجري عليه الوهم في تحصيل ما يسمعه.[5]

وهذا المنحى في توجيه ما ظاهره مخالفة قواعد العربية يدل على ورع الشاطبي، وتحرصه حيال تغليط القراء، وتخطئة القراءة، ففي إشارته إلى أنَّ ما حكاه ابن جني

---

(١) الذاريات: ٧ . ينظر المحتسب: ٢٨٦/٢، البحر المحيط: ١٣٤/٨ .

(٢) المقاصد: ٢٦٥/٨-٢٦٦ .

(٣) السابق: ٢٦٦/٨، وينظر المحتسب: ٢٨٧/٢ .

(٤) البقرة: ٢٧٨. بكسر الراء وضم الباء، ينظر المحتسب: ٢٨٧/٢، البحر المحيط: ٣٣٣/٢ .

(٥) ينظر المحتسب: ١٤٢/١، المقاصد: ٢٦٧/٨ .

عن أبي مالك إسكان الباء مع كسر الحاء، ثمَّ قوله إن النحويين لم يثبتوا هذا البناء، ثمَّ إشارته إلى ضبط أبي عمرو الداني للقراءة الأخرى، وإحالته الخطأ إلى سامع الرواية، كل ذلك يدل على مفارقة الشاطبي لكثير من النحويين الذين أقدموا على تخطئة القراءة وتلحين القراء.

وعلى الجملة فقد ظل الشاطبي متوازنًا ومحايدًا في تناوله للقراءات الشاذة، وفي أحكامه عليها، فما أوقفه على السماع؛[1] أقل بكثير مِمَّا جاء به على الوجه القياسي،[2] وما ذلك إلا لِمَا ذُكِر سلفًا من حرص الشاطبي على توسيع دائرة الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، واحترامه للرواية، وقياسه على القليل متى ما وافق وجهًا من القياس، ولم يكن له ما يُعارضه، إضافة إلى حرصه المتناهي على توجيه ما ذهب إليه الناظم، وترجيح مذاهبه، والانتصار لها، لاسيما مذهبه في القياس على ما جاء في القرآن الكريم، والاعتماد عليه، وعدم تضعيفه، ومحاولاته الدؤوبة استنباط القياس لكل ما قُرِئ به، وإجراء القياس فيه حتى وإن كان قليلاً نادرًا.[3]

إضافة إلى أن الشاطبي لا يرى أن النحويين أقصوا القراءات، أو جعلوها بمنأى عن دائرة الاحتجاج، وهو في ذلك تابع لهم بعد أن عرف مقاصدهم، وعنايتهم بنقل الألفاظ، وكان قد صرَّح بذلك حينما أراد تعليل ابتعاد المتقدمين عن الاستشهاد

---

(١) ينظر فيما كان موقوفاً على السماع المقاصد: ٨/١، ١٧٦، ٢٢١، ٢٣٠، ٣٢٩، ٣٤٤، ١١٤/٢، ٣٤٤، ٣٩٥، ٣٩/٣، ٦٤، ٤٧٧، ١٦١/٤، ١٦٨، ١٠/٥-١١، ١٦٠/٦، ٢٢٦، ٢٠٢/٧، ٢٢٦، ٢٦٣/٨، ٢٦٧، ٢٢١/٩، ٣٢٢ .

(٢) ينظر فيما جاء على الوجه القياسي: السابق: ١٧٦/١، ٢٢٨، ٤٨٧، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٥٩، ١٣٣/٢، ٢٥٠-٢٥٣، ٢٥٧، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٩١، ٤٠٢، ٤٨٤، ٢٧/٣، ٣٠، ٨٧، ١٠٤، ١٨٨، ٢٢٦، ٣٠٨، ٤٣٥، ٥١٥، ٥٨٥، ٤٨/٤-٤٩، ١٤٠، ١٧٤، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٦٥، ٤١٢، ٤٢٨، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤١، ٧٦/٥، ٨١، ١٢٠، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٠٨، ٤٢٣، ٤٢٦، ٥٠٢، ٥٧٠، ٦٧٤، ١٣/٦، ٣٣، ٢١، ٩٧، ١٣٥، ٢٥٨، ٣٦٢، ٣٦٨، ٢٠/٧، ١١٦/٨، ١١٨، ١١٩، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢١/٩، ١٨٠، ٣٨١، ٤١٣، ٤٥٨ .

(٣) ينظر السابق: ٥٢٢/١، ١١٩/٨، ٤٢٧/٤ ٢٥٢/٢ .

بالحديث المرويِّ بالمعنى، في مقابل اعتمادهم على قراءات القراء، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، قال: "كيف وقد بنوا على ما نَقَل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لَمَّا كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ".[1]

(١) المقاصد: ٤٠٢/٣ .

الفصل الثالث: الحديث الشريف

المبحث الأول: حجية الحديث عند النحويين.

المبحث الثاني: موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث.

المبحث الثالث: منزلة الأحاديث عنده ومظاهر استدلاله بها.

المبحث الأول

حجية الحديث عند النحويين.

الحديث: هو كل ما أُثِرَ عن النبى r من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، وقد يُراد به ما أُضِيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يُقيَّد إذا أُريد به غير النبي r،[1] فيُسمَّى ما أُضِيف إلى النبي r حديثاً مرفوعاً، وما أُضِيف إلى الصحابي حديثاً موقوفاً، وما أُضِيف إلى التابعي حديثاً مقطوعاً.[2] وقد اشتملت كتب الحديث وغريبه على أقوال النبي r، وأقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله u، أو حالاً من أحواله، أو حتى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين.[3]

وكلامه r أفصح الكلام بعد كلام الله عز وجل، كيف لا؛ وهو يرتبط بأعظم شخصية إنسانية، محمد r، فضَّله الله على جميع رسله، وآتاه جوامع الكلم؛ إذ لم تعهد البشرية في تاريخها -بعد القرآن- بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا حديثاً أروع تأثيرًا من الحديث النبوي، ولا أصح لفظًا وأصفى معنىً من كلام سيد البشر، رُوِي أنَّ رجلاً من بني سليم قال: يا رسول الله أيُدَالِكُ الرجل امرأته؟ فقال: نعم إذا كان مُلْفَجًا، فقال أبوبكر t: ما قلت وما قال لك يا رسول الله، فقال u: قال لي: أيماطل الرجل امرأته، فقلت: نعم إذا كان فقيرًا، فقال أبوبكر t: يارسول الله لقد طُفْتُ في أحياء العرب فما رأيت أفصحَ منك يا رسول الله، فقال: وما يمنعني وأنا قرشيٌّ، وأُرضِعتُ في بني سعد".[4]

---

(١) ينظر السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب: ١٦.

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح الشهرزوزي: ٢٧-٣٠، تدريب الراوي، السيوطي: ٢٩/١ .

(٣) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين: ١٦٦ .

(٤) ينظر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحايث المشتهرة، عبدالرحمن السخاوي: ٧٣/١، وجامع الأحاديث، السيوطي: ٨٨/٢ (٩٦٠) وأورده الشاطبي في المقاصد: ٤٠٤/٣ .

وقد وصف الجاحظ[1] طرفًا من كلامه r بأنه كلام "قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة ، ونُزِّه عن التكلُّف، وكان كما قال تبارك وتعالى قل يا محمد: (7 654)[2] فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوطَ في موضع البسط، والمقصورَ في موضع القصر، وهَجَر الغريبَ الوحشيَّ، ورغِب عن الهجين السوقيِّ، فلم ينطق إلا عن ميراثِ حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّد بالتأييد ويُسِّر بالتوفيق، ...، ثم لم يسمع الناسُ بكلام قط أعم نفعًا، ولا أصدق لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه r كثيرًا".[3]

ويعدُّ الحديث المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم،[4] فهو شارح للقرآن الكريم، مبيِّنٌ لأحكامه، مفسِّر لِموجَزه، مفصّل لمقيّده، قال تعالى: (5 6 7 8 9 : ; < = >)[5]، كما أنه جاء بأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم، لذا أعطاه العلماء غاية اهتمامهم، وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كل ما في وسعهم حتى رحلوا المسافات البعيدة على بعد الشقة وعظم المشقة، طلباً للحديث، وبحثاً عن أسانيده؛ بل حتى عن إسناد

---

(١) أبوعثمان، عمرو بن بحر بن محبوب، من أهل البصرة، عالم بالأدب، فصيح بليغ اللسان، كان من أئمة المعتزلة، له من المصنفات: (البيان والتبيين)، (الحيوان) وغيرهما، توفي سنة ٢٥٥هـ. ينظر نزهة الألباء: ١٤٨، بغية الوعاة: ٢/٢٢٨ .

(٢) ص:٨٦.

(٣) البيان والتبين، أبوعثمان الجاحظ: ٢/١٧-١٨ .

(٤) ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الإمام الشوكاني: ١٨٧ .

(٥) النحل:٤٤.

الحديث الواحد.[1] وذلك امتثالاً لأمر الله تعالى؛ وتحقيقاً لما حث عليه النبي r أصحابه؛ إذ قال: (تركت فيكم أمرين لن تضلّوا مَا تَمَسَّكتُم بهما؛ كتابَ الله وسنةَ نبيه).[2]

وقد توافر للحديث الشريف من الفصاحة النبوية التي لا يضاهيها فصاحة، وظفرت نصوصه بتوثيق لا يضاهيه توثيق، وبُذِل فيه من التحري في الرواية، والتشدد في التدوين، ما لم يُبذَل تجاه أي نص بشري آخر. وكان من البداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب،[3] لكن الناظر في مصنفات النحويين عامة، ومتقدميهم خاصة، يلحظ بجلاء أنَّ شواهدهم من الحديث النبوي قليلة إذا ما قِيست بما استدلوا به من القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.[4]

وقد دار حول هذه القضية العديد من البحوث والدراسات، وحاول كثير من الباحثين استجلاء القضية، وإيجاد مسوغات لمواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، وتبعًا لطبيعة اختلاف المواقف بين المتقدمين والمتأخرين؛ سيتم الحديث أولاً عن موقف المتقدمين، ثمَّ الحديث بعد ذلك عن موقف المتأخرين.

---

(١) ينظر الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي: ١٦-١٧ .

(٢) موطأ مالك: كتاب الجامع، باب النهي عن القول بالقدر: ١٣٢٣/٥ (٣٣٣٨).

(٣) ينظر في أصول النحو: ٤٦ ، في أدلة النحو: ٧٢، الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال: ٩٩.

(٤) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي: ١٥، النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر: ٦١، إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، حسن هنداوي (بحث): ١٧٢.

موقف المتقدمين:[1]

ظلَّت قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف حتى قبيل نهاية القرن السابع عند متقدمي النحاة أمرًا أشبه بالمسكوت عنه، فقلّة استشهادهم به ظاهرة، وتعليلات ذلك في مصنفاتهم شبه غائبة، ولَم تُقدِّم المصنفات النحوية -فيما أعلم- أيَّ إشارة للقضية لا من قريب ولا من بعيد، و لم يرد عن واحد من النحويين الأوائل نص على رفض الاحتجاج به، ولا ورد عنهم أي مسوِّغ لهذا الإقلال في الاحتجاج به، كما لم يُقدِّم واحد منهم تفسيرًا واضحًا لهذا السكوت المطبق؛ حتى عن التعرض لهذه القضية.[2]

في حين أثاروا النقاش حول الاحتجاج ببعض المسائل النحوية المتعلقة بالقرآن الكريم، وفصَّلوا القول في شروط قبول القراءات القرآنية، وصنفوا القبائل العربية التي يحتج بكلامها، بل وضعوا للمسموع من كلام العرب ضوابط صارمة تضمن سلامة الاحتجاج به، وصنفوا على ضوء تلك الضوابط كلامَ العرب إلى كثير وقليل ومطرد وشاذ وغير ذلك، مقدمين بعد ذلك تعليلات تدعم تلك الأحكام.[3]

لكن ذلك بطبيعة الحال لم يكن رفضًا منهم للحديث الشريف، ولا إقصاءً له من دائرة الاحتجاج كما ظن بعض الباحثين، فهذا سيبويه (ت١٨٠هـ) وهو أوَّل نحوي وصل إلينا كتابه؛ أورد في كتابه عددًا من الأحاديث، وإن كان لم يُسند أيًّا منها إلى النبي r، أو إلى أحد أصحابه y، "وإنما كان يُدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية

---

(١) يقتصر الحديث في هذا الخلاف على الاستشهاد بالحديث في النحو والتصريف، أمَّا الاستشهاد به في اللغة؛ فليس موضع خلاف؛ إذ ثبت الاستشهاد به على مسائل اللغة ليس عند اللغويين فحسب؛ بل حتى في مصنفات النحويين، ينظر في ذلك: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي: ٣١٣، والنحاة والحديث النبوي: ١٣٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٨-٤٠ .

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ١٢٩، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د.محمد عيد: ١١٢، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٥، الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠١ .

(٣) ينظر ص٣٥ ومابعدها من هذا البحث.

التي يحتج بها من منثور كلام العرب، ويُقدِّم لها بمثل ما يُقدِّم به لتلك المادة".[١]

وفي ظِل نفي عدد من الباحثين استشهاد سيبويه بالحديث الشريف؛ وتأكيد آخرين استشهاده بعدد لا يتجاوز العشرة أحاديث؛[٢] توصل أحد الباحثين إلى أنَّ سيبويه أورد عشرين نصًا في كتابه، منها ما هو حديث، ومنها ماهو جزء من حديث.[٣]

واستشهد الفراء (ت٢٠٦هـ) بالحديث في كتابه معاني القرآن في ستة عشر موضعًا، نصفها لمسائل لغوية والنصف الآخر لمسائل نحوية.[٤] أما المبرد (ت٢٨٥هـ) فكان له إحاطة واسعة بعلم الحديث، يدلُّ على ذلك ما ألفه في غريب الحديث، أشار إلى ذلك ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) عَرَضاً وهو يتحدث عن أهم ما أُلِّف في غريب الحديث.[٥] وقد استشهد المبرد (ت٢٨٥هـ) في (المقتضب) بالحديث وكلام الصحابة في ثلاثة عشر موضعًا.[٦]

أما ابن السراج (ت٣١٧هـ) فلم يستشهد في كتابه الأصول في النحو سوى بستة أحاديث.[٧] وتبعه الزجاجي[٨] (٣٣٧هـ) بأربعة أحاديث في كتابه اللامات.[٩]

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥٠. وقد أثبتت الباحثة أنَّ أباعمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، والخليل (١٧٥هـ) قد سبقا سيبويه (١٨٠هـ) في الاستشهاد بالحديث، ينظر السابق: ٤٦-٤٩ .

(٢) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥١-٥٢، النحاة والحديث النبوي: ١٢٤، أصول التفكير النحوي: ١٢٩ .

(٣) ينظر الشواهد النثرية في الكتاب لسيبويه، خالد العجيمي (رسالة دكتوراة): ٨٢٨/٢ .

(٤) ينظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء، محمد عبدالفتاح العمراوي (رسالة ماجستير): ١٥٤ .

(٥) ينظر النهاية في غريب الأثر: ٧/١ .

(٦) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٩٧.

(٧) ينظر السابق: ١٠٧.

(٨) أبو القاسم. عبدالرحمن بن إسحاق، من علماء النحو، أخذ عن الزجاج، من مصنفاته (الجمل)، (الإيضاح في علل النحو)، توفي سنة ٣٣٧هـ. ينظر نزهة الألباء: ٢٢٧، البلغة: ١٨٠ .

(٩) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١١٤ .

أمَّا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فلكثرة مصنفاته وكثرة استشهاده بالحديث؛ فإن الاستدلال بالحديث فيها أتى على النحو الآتي: تسعة عشر حديثاً في الشيرازيات، ومثلها في العضديات، وأحد عشر حديثاً في الحلبيات، وخمسة في الإغفال، وثلاثة في البغداديات، ومثلها في البصريات، وبحديث واحد في المنثورة، ومثله في الإيضاح، وبلغ مجموع ما استشهد به في الحجة نحوًا من سبعين حديثًا.(١)

وأما تلميذه ابن جني (ت٣٩٤هـ) فاستشهد بالحديث على مسائل النحو والتصريف في كتبه المختلفة باثنين وعشرين حديثًا، منها سبعة عشر حديثًا لم يسبقه أحد من النحويين إلى الاحتجاج بها، فضلاً عن أحاديث كثيرة استشهد بها على مسائل لغوية.(٢)

من الأمثلة السابقة؛ ودون الحاجة إلى الإطالة في عرض مزيد منها؛ يمكن القول إنَّ الاحتجاج بالحديث في كتب النحويين وإن قلَّ في ظاهره؛ إلا أنه ثابت بما لا يدع مجالاً للشك، فلم يخل واحد من المصنفات النحوية من ذِكر الحديث الشريف،(٣) وعلى هذا فلا يمكن أن يوصف موقفهم بأنه عزوف أو رفض.

إلا أنَّ موقف النحويين المتمثلِ بقلَّة الاحتجاج بالحديث؛ المقرونِ بالصمت التام إزاء مناقشة القضية؛ هو ما دفع عددًا من الباحثين إلى التساؤل ومحاولة تلمس تفسيرات لهذا الموقف.(٤) فذهبوا في سبيل ذلك إلى اتجاهات عدة:

فسببه عند الشيخ محمد الخضر حسين أنَّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في

---

(١) ينظر الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبدالله قاسم: ٤٢٢/١ .

(٢) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٤٧.

(٣) وذلك حسب دراسة إحصائية قام بها د.حسن موسى الشاعر في كتابه النحاة والحديث النبوي: ص١٢٥.

(٤) وقد سبقهم إلى ذلك بعض النحويين المتأخرين كما سيتبين في موقفهم بُعيد إن شاء الله.

ذلك العهد، ولم تنتشر بين علماء العربية فيتناولوها كما يتناولون القرآن الكريم،[1] ويؤيده الدكتور محمود فجال فيقول: "وعندي أنَّ سبب ذلك يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم".[2] وإلى هذا ذهب الدكتور حسن الشاعر في أحد آرائه حيث قال: "لم يكن كثير من النحاة المتقدمين على معرفة وثيقة بالحديث النبوي، ولم يشتهروا بالاهتمام به"[3]، وقريب منهم رأي للدكتور حسن هنداوي يرى فيه أنَّ زادَ النحويين من الحديث النبوي قليل؛ لأنَّ معظم أساتيذهم كانوا من رواة اللغة والشعر، ولم يكن فيهم من المحدِّثين إلا قليل، والتلاميذ عادة يقلدون شيوخهم.[4]

وعزا الدكتور محمد عيد ذلك إلى سبب آخر "وهو التحرز الديني؛ إذ وقف الإحساس الشديد بتتريه السنة مانعًا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية، وانتقل هذا التحرج والسكوت إلى من جاء بعدهم وتابعهم من النحاة".[5]

ويرى آخرون أن السبب في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث يعود إلى أنه يُنقل بالمعنى، فهو مظنة التغيير فيه، بزيادة أو نقص، كما أنه لم يسلم من شبهة الوضع، وقد ألمح إلى ذلك الدكتور رمضان عبدالتواب إذ قال: "ولعل السبب الحقيقي في بُعد النحويين الأوائل، عن الاستشهاد بالحديث؛ إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض بالوضع".[6]

---

(١) ينظر دراسات في العربية وتاريخها: ١٧٦ .

(٢) الحديث النبوي الشريف في النحو العربي: ١٠٩، ١٢٦ .

(٣) النحاة والحديث النبوي: ١٢٧ .

(٤) ينظر إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية: ١٩٧.

(٥) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١١٣ .

(٦) فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ٩٧ . وينظر النحاة والحديث والنبوي: ١٢٧ .

ومنهم من ذهب في اتجاه مغاير، فقد علل ذلك سعيد الأفغاني بـــ"انـــصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رُوَاة الأشعار خاصة، انـــصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية".[١] ومنهم من ذهـــب إلى أنَّ النحويين استغنوا بما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب عن الروافد اللغويـــة الأخرى.[٢]

وبعيدًا عن الخوض في صحة كل واحد من هذه الاتجاهات؛ فمنها ما يحتمل الصواب ومنها ما لا يحتمله، إلا أنَّ الذي يظهر أنَّ ذلك يحتمل أمرين: إما أنَّ يكون الاحتجاج بالحديث أمرًا مسلماً به عند النحويين كما هو الاحتجاج بالقرآن الكريم،[٣] ويدعم ذلك أنَّ ابن الأنباري عدَّه مع القرآن الكريم من أدلة النحو القطعية.[٤] وإما أنَّ النحويين لم يعتبروا "الحديث النبوي قسمًا مستقلاً عما سواه في قضية الاحتجاج؛ لأنه جارٍ على سَنَن كلام العرب، فالرسول r من العرب، وهو أفصح العرب قاطبة، ولو كانوا يرون كلامه مختلفًا في ذلك عن كلام العرب لميَّزوه منه، ولَمَا أوردوه حين استدلالهم به في ثنايا كلامهم غير منسوب إليه r في كثير من المواطن من مصنفاتهم".[٥] وهذا يعني أنَّ النحويين -في كلتا الحالتين- لم يُخرِجوا الحديث من دائرة الاحتجاج، وإن كان هذا الرأي يُخالف ما رآه بعض المتأخرين.

---

(١) في أصول النحو: ٤٦ .

(٢) ينظر الشاهد وأصول النحو: ٧٥ ، النحاة والحديث والنبوي: ١٢٦ .

(٣) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٥ .

(٤) ينظر لمع الأدلة: ٨٣ .

(٥) إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية: ١٩٧. وينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٧٥ .

موقف المتأخرين:

أدى موقف متقدمي النحاة السابق إلى انقسام متأخريهم إلى طائفتين، طائفة منعت الاستشهاد به مطلقًا، وأخرى أجازته على إطلاقه، وتفصيل مواقفهم على النحو الآتي:

١ـ موقف المانعين:

ويمثل أصحاب هذا الموقف ابن الضائع[١]، وأبوحيان، والسيوطي.

أمَّا ابن الضائع فيعدُّ أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث، وهو أول من نسب إلى المتقدمين ترك الاستشهاد به بحجة اللحن والرواية بالمعنى. حيث قال معترضًا ابن الطراوة في استشهاده بقوله r:[٢](كُنْ أَبَا خَيْثَمَة فَكَانَه) على أنَّ الأجود وصل الضمير بالفعل الناسخ: "وقد تقدم غير مرة أنَّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يجوِّزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأئمة، وإن كان المحدِّثون أخيرًا تجنبوا هذا كثيرًا وحافظوا عليه، ولكن لم تبقَ ثقةٌ مع تجويز ما تقدَّم من ذلك".[٣]

وقال في موضع آخر معترضًا على الحديث نفسه: "لوكان مرويًا في متن الحديث لم يصح أنه من كلام النبي r؛ لأنّه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي r بالمعنى، وعليه حذاق العلماء. فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح

---

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، إمام في العربية، لازم الشلوبين، وفاق أصحابه، من مؤلفاته: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح جمل الزجاجي). توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر البلغة: ٢١٨، بغية الوعاة: ٢٠٤/٢ .

(٢) الذي في مسند أحمد: ٣٨٧/٦، وصحيح مسلم: كتاب التوبة، باب توبة كعب بن مالك: ٢١٢٠/٤ (٢٧٦٩) بلفظ: (كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة).

(٣) شرح الجمل لابن الضائع: ٣٤/١ (أ).

النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث؛ لكان الأولى في إثبات فصيحِ اللغةِ حديثُ النبي ﷺ؛ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب".[1]

ثمَّ انتقل من الحديث عن ابن الطراوة إلى الحديث عن ابن خروف فقال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بما رُوِي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أنَّ منْ قبله أغفل شيئًا وجب استدراكه، فليس كما رأى".[2]

وقد وَجدَت آراء ابن الضائع صدىً لدى تلميذه أبي حيان الأندلسي، فتلقف أفكاره، و لم يزِد شيئًا على حجج أستاذه، فنفى استشهاد المتقدمين بالحديث؛ بحجة اللحن والنقل بالمعنى، إلا أنه أضاف بعض التعليلات والتفصيلات الدقيقة، لعدم استشهاد الأوائل بالحديث الشريف، وأخذ على ابن مالك كثرة استدلاله بالحديث وتعقبه في مواضع من كتابيه التذييل ومختصره الارتشاف.

قال في كتاب التذييل والتكميل: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير[3] من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: ٩٦/٢ (ب) .

(٢) السابق نفسه.

(٣) أبوعبدالله، هشام بن معاوية الضرير، من نحاة الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، له من التصانيف: (مختصر النحو)، (حدود الحروف). توفي سنة ٢٠٩. ينظر نزهة الألباء: ١٤٧، البلغة: ٣٠٩، بغية الوعاة: ٣٢٨/٢ .

بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية".[1]

ثم يزيد الأمر تفصيلاً فيعزو ترك احتجاج متقدمي النحاة بالحديث إلى أمرين: "أحدهما أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه r فقال فيها لفظًا واحدًا؛ فَنُقِل بأنواع من الألفاظ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله r لم يَقُل تلك الألفاظ جميعَها،...، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابطُ منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًا لا سيما في الأحاديث الطوال،...، والأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعًا من غير شك أن رسول الله r كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها".[2]

ويكرر هذه الحجج في كتابه ارتشاف الضرب فيقول معترضًا على مجيء (كأيِّن) للاستفهام: "وزعم ابن مالك أنها قد يُستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبَيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوِي في الحديث، وفي الآثار، مِمَّا نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعيَّن أنه من لفظِ رسول r، ولا من لفظ الصحابي، فيكون حجة؛ إذ أجازوا النقل بالمعنى".[3]

---

(١) نقلا عن الاقتراح: ٤٠-٤١ . وخزانة الأدب: ١/١٠-١١ . ذلك لأنَّ محقق كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان لم يُخرج بعد الجزء الذي فيه باب الجوازم، وفيه هذا النص.

(٢) الاقتراح: ٤٢ . الخزانة: ١/١١ .

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/٧٩١ .

وتابعهم على هذا النهج السيوطي فمنع الاحتجاج بالحديث؛ لأنَّ معظم الأحاديث رُوِيت بالمعنى، وأجاز الاستدلال بالأحاديث التي ثبتت روايتها باللفظ وهي قليلة جدًا. قال في كتابه الاقتراح: "وأما كلامه، r، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، لكن ذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة جداً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل التدوين، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة".[1]

ثمَّ صرح بتأييده لرأي ابن الضائع وأبي حيان فقال: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبوحيان؛ أنَّ ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين:[2](يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)، وأكثر من ذلك، حتى صار يسمِّيها لغة (يتعاقبون)، وقد استدل به السهيلي[3] ثمَّ قال: لكني أقول إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزَّار مطولاً مجردًا، قال فيه: (إنَّ للهِ مَلائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)...".[4]

---

(١) الاقتراح: ٤٠ .

(٢) الحديث مروي بروايات متعددة، وهو بهذه الرواية في موطأ مالك: كتاب النداء للصلاة، باب جامع الصلاة: ٢٣٨/٢ (٥٩٠)، وصحيح البخاري: كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر: ٢٠٣/١ (٥٣٠)، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى تعرج الملائكة..: ٢٧٠٢/٦ (٦٩٩٢)، وباب كلام الرب مع جبريل...:٢٧٢١/٦ (٧٠٤٨)، وصحيح مسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر: ٤٣٩/١ (٦٣٢). ورواية البزار ينظر فيها مسند أحمد: ٢٥٧/٢ (٧٤٨٣).

(٣) عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي المالقي، نحوي أندلسي، أخذ عن ابن الطراوة، من مصنفاته (نتائج الفكر) و(الروض الأنف)، توفي سنة ٥٨١هـ، ينظر البلغة: ١٨١-١٨٢، بغية الوعاة: ١٢١/١-١٢٢ .

(٤) الاقتراح: ٤٣-٤٤ . وقد حيَّر موقف السيوطي عددًا من الباحثين، فاعتبروا موقفه مترددًا بين المنع والإجازة، ذلك أنه اعتبر أنَّ الأحاديث المروية باللفظ قليلة جدًا، في حين استشهد في كتابه همع الهوامع بنحو (١٥٥) حديثاً، وهو بهذا من أكثر النحويين استشهادًا بالحديث. كما أنه في كتابه تدريب الراوي =

من هذه النصوص تتضح حجج المانعين بما يأتي:

- أنَّ الأوائل امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث مطلقًا.
- أنَّ الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى.
- أنَّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا أعاجم.

٢. موقف المجوزين:

وقد عُرِف بهذا الاتجاه ابن خروف، وابن مالك، والرضي الإستراباذي[١]، وابن هشام، والبدر الدماميني[٢]، والبغدادي[٣]، وابن الطيِّب الفاسي[٤]، وعُدَّ من أصحاب هذا المذهب ابن الطراوة،[٥] وأبو القاسم السهيلي.[٦]

نشأت طائفة من النحويين المتأخرين توسعوا في الاحتجاج بالحديث مطلقًا،

تصدَّى لِمن ادَّعوا ندرة التواتر اللفظي في الحديث النبوي فأثبت قائمة طويلة من الأحاديث المنقولة بالتواتر اللفظي، والتي اتفقت ألفاظها في شتى كتب الحديث، ثمَّ ذكر أنه جمع من تلك الأحاديث ما أقام به كتابًا خاصًا سماه (الأزهار المتناثرة).[ينظر: تدريب الراوي: ١٧٩/٢-١٨٠، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٢٤، النحاة والحديث النبوي: ١٢٣، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:٢٦-٢٨، الحديث النبوي في النحو العربي:١٣٣، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: ٨١، ٩٥].

(١) محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، من كبار النحويين، عاش بين العراق والمدينة، من مصنفاته: (شرح الكافية)، و(شرح الشافية). توفي سنة ٦٨٨هـ. ينظر بغية الوعاة: ٥٦٧/١، الأعلام: ٨٦/٦ .

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، عالم بالشريعة، واللغة، وفنون الأدب، تصدَّر مدة لإقراء النحو بالجامع الأزهر، وتوفي سنة ٧٢٨هـ، من مصنفاته: (تعليق الفرائد)، (تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب). ينظر: بغية الوعاة: ٦٦/١، الأعلام: ٥٧/٦ .

(٣) ينظر خزانة الأدب: ٩/١-١٥، دراسات في العربية: ١٦٨، في أصول النحو: ٥٠ .

(٤) ينظر فيض نشر الانشراح من طيِّ روض الاقتراح، ابن الطيب الفاسي: ٤٤٦ .
وابن الطيب هو: محمد بن الطيب بن محمد الفاسي، محدث، لغوي، أديب، وهو شيخ الزبيدي صاحب تاج العروس، توفي سنة ١١٧٠هـ. ينظر: الأعلام: ١٧٧/٦.

(٥) ينظر ابن الطراوة النحوي، د. عياد الثبيتي: ٣٠٧ .

(٦) ينظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا: ٢٥٩.

خاصة في القطر الأندلسي، ساعدهم على ذلك ازدهار في الحركة الفكرية في الأندلس، واكبها نشاط في مجالس الدرس النحوي واللغوي، كثُر فيها إيرادُ الاعتراضات النقدية على مناهج المتقدمين، والترجيح بين ما اختلفوا فيه من مسائل نحوية، كما كثرت تعقبات بعضهم لبعض، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الحاجة ماسة لرافد لغوي جديد، بعد أن جفت منابع الاستدلال، وانقطع سيل السماع بفَقْدِ عملية السماع المباشر من العرب الفصحاء، فذهب كثير منهم إلى تلمس بغيته في المروي من الأحاديث الشريفة، علَّه يجد فيها ما يؤيد أقيسته، ويعضد أحكامه، ويقوي بها اعتراضاته.(١)

ومما يمكن أن يُضاف إلى ذلك؛ ما سبق تلك الفترة من دعوات متكررة لابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) في مجالسه التي تضم علماء الأندلس ولغوييها، والتي ينكر فيها على النحويين استدلالاتهم بأقوال الشعراء، ومجاهيل الأعراب، في حين يتركون العناية بحديث رسول الله، ولايعتمدونه حجة لهم في استنباط القواعد.(٢) كما وصفهم في كتبه بأنهم إذا وجدوا لرسول الله r كلامًا لم يلتفتوا إليه، وجعلوا يصرفونه عن وجهه، ويحرفونه عن مواضعه، ثمَّ قال: "وتالله لقد كان محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله تعالى بالنبوة؛ وأيام كونه فتى بمكة؛ بلا شك عند كل ذي مسكة من عقل؛ أعلم بلغة قومه، وأفصح فيها، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجة من كل خندفي، وقيسي، وربيعي، وإيادي، وتميمي، وقضاعي، وحميري، فكيف بعد أن اختصه الله تعالى للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه"،(٣) "فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء؛ ولا يحتج بلفظه فيها u، وكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه إلى ذلك العصمة، ومن الخطأ فيها

(١) ينظر أصول التفكير النحوي: ١٢٩، الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد: ١٤١-١٤٢ .

(٢) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٩٢ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري: ٣/١٠٧-١٠٨ .

القول والتأييد الإلهي، والنبوة، والصدق المقطوع على غيبه، الذي صحبه خرق العادات، والآيات، والمعجزات، وفي أقل من هذا كفاية لمن كانت فيه حشاشة".[1]

فلعل ما قام به ابن حزم، وافتقارهم إلى رافد لغوي جديد، مع ما تهيأ لهم من ثروة نحوية، ولغوية، وحديثية، وازدهار في الحركة الفكرية، هو ما ساعد علماء الأندلس ونبَّههم إلى اعتماد الحديث الشريف موردًا جديدًا، والإكثار منه في استنباط قواعد العربية، تابعهم على ذلك كثير ممن جاء بعدهم في الأقطار والعصور الإسلامية الأخرى، لاسيما وهم يستندون إلى الإجماع على أنه r أفصح العرب قاطبة، وأن الأحاديث أصح سندًا مِمَّا يُنقل من أشعار العرب، وما يضاف إلى ذلك من تشدد أهل الحديث في نقله، وتحريهم في أسانيده، وسلامة ضبط ألفاظه.[2]

فهذا ابن مالك وقبله ابن خروف يكثرون من الاستدلال بما وقع في الحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب إكثارًا ضاق به ابن الضائع وأبوحيان غير مرة، حتى غلا أبوحيان في أحد المواضع فقال: "وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بَناه إلا على ما رُوِي من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك، وأمعنا الكلام في كتاب التكميل، وبيَّنا علَّة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث،...، وجاء هذا الرجل متأخرًا في أواخر القرن سبعمئة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مِمَّا أتى به أولها".[3]

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري: ٤/٤٤٤ .

(٢) ينظر دراسات في العربية وتاريخها: ١٦٩-١٧٠ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبوحيان الأندلسي: ٩/٣٤٢ .

وهذا الرد من أبي حيان دفع تلميذه ناظر الجيش[1] غير مرة إلى الانتصار لابن مالك في شرحه على تسهيل الفوائد حيث قال "والمصنف لم يدَّعِ الاستدراك على من تقدم؛ لأنّه لم يقل: أغفل المتقدمون كذا وقد ذكرته، غايته أنه ذكر حكمًا مستدلاً عليه بدليل؛ فإن ثبت الدليل ثبت الحكم، وإنْ لم يثبت انتفى، ثمَّ إن الله تعالى لم يحصر العلم في شخص، بل بثَّه في الخلق أجمعين؛ لينال كل من الناس نصيبه من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق، والاختراع، والتدوين، وللمتأخر فضل التنقيح والتهذيب، وتقييد ما أطلق، وتفصيل ما أجمل، واستدراك ما لعلَّه فات الأول، وقد يدرك المتأخر ما لم يدركه المتقدم".[2]

ولَمَّا كان أبو حيان قد وصف ابن مالك بأنه لم يصحب في هذا الفن إمامًا مشتهرًا، ولم يُعلَم له شيخ؛ وإنما أخذ علمه من الدفاتر؛ وأطال الكلام عليه؛ أحس ناظر الجيش أنَّ في ذلك نوعًا من التحامل الشخصي، والحسد العلمي، فقال منتصرًا لابن مالك: "والموجِب للشيخ -يقصد أباحيان- أن يتكلم في حق المصنف بنحو من هذا الكلام، أنه كان يرى تفضيل الجماعة كابن عصفور، وابن الضائع، وأندادهما من طلبة الشلوبين، على هذا الرجل، ...، ولا شكَّ أنَّ فَضْل ابن مالك لا يُجهل، ولكن:

حَسَدُوا الفَتَى إذ لم يَنَالُوا سَعْيَهُ فالقوم أعداءٌ لَهُ وَخُصُومُ"[3]

وقال في موضع آخر: "وأما قوله (ولا صَحِبَ من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة)؛ فما أعرف من أين له علم ذلك حتى ينفيه! وكأنه يشير إلى أنه ما صَحِب الشلوبين ولا قرأ عليه كما اتفق ذلك للحَلَبة الشلوبينية، كابن عصفور

---

(١) محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، توفي سنة ٧٧٨هـ. ينظر بغية الوعاة: ٢٧٥/١ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٢٤٤٦/٥ .

(٣) تمهيد القواعد: ٢٤٤٦/٥.

وابن الضائع، والأُبَّذِي[1]، وابن هشام، وابن أبي الربيع، وأصحابهم، وهذا أمر عجيب،...، لكن الشيخ -رحمه الله تعالى- كان في خاطره أنَّ النحو الذي وصل إليه المتأخرون من المغاربة كالأستاذ أبي علي الشلوبين وتُبَّاعه -رحمهم الله تعالى- لم يصل إليه غيرهم. فما رأى كتب المصنف، وما أبرَزَهُ من النوادر والغرائب والعجائب. ولَم يبعد أن حصل في النفس حسدٌ ما".[2]

أمَّا حجة تجويز الرواية بالمعنى فقال فيها: "لا شكَّ أنَّ الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سُمِعَ من الرسول r، والرواية بالمعنى -وإن جازت- فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه؛ إذ لو جوَّزنا ذلك في كل ما يُروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول r، وهذا أمرٌ لا يجوز توهُّمه، فضلاً عن أن يُعتقد وقوعه".[3]

وقد تصدى غير ناظر الجيش لحجة جواز رواية الحديث بالمعنى ومن أبرزهم البدر الدماميني، الذي كان أكثر وضوحًا وصراحةً في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، حيث قال: " اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ،...، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّن، وأما مادُوِّنَ وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز التبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم، وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين -على تقدير تبديلهم- يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج

---

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأبذي، إمام في اللغة والنحو، له إملاء على كتاب سيبويه، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر البلغة: ٢١٧، بغية الوعاة: ١٩٩/٢ .

(٢) تمهيد القواعد: ٤٤١٠/١٠-٤٤١٢ .

(٣) السابق: ٤٤١٠/١٠ .

به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثمَّ دُوِّن ذلك المبدَّل -على تقدير التبديل-، ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح[1]، فبقي حجة في بابه صحيح، ولا يضرُّ توهُّم ذلك الاحتمال السابق في شيءٍ من استدلالهم المتأخر، والله تعالى أعلم بالصواب".[2]

وكان ابن الصلاح في مقدمته قد تعرض لذكر الخلاف حول رواية الحديث بالمعنى فقال: "إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخَّص فيها مَنْ رخَّص؛ لِما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب؛ ولأنه إن مَلَك تغيير اللفظ؛ فليس يملك تغيير تصنيف غيره والله أعلم".[3]

وإلى هذا الرأي ذهب البغدادي في الخزانة فردَّ حجج المانعين بقوله: "ورُدَّ الأول على تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى؛ إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق، على أن اليقين غير شرط بل الظن كاف، ورُدَّ الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت كما صنع الشارح المحقق ".[4]

---

(١) أبوعمرو، عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي النصر الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، الإمام الحافظ، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه، صاحب كتاب (معرفة أنواع علم الحديث)، يعرف بـ(مقدمة ابن الصلاح)، توفي سنة ٦٤٣هـ. ينظر وفيات الأعيان: ٢٤٣/٣، الأعلام: ٢٠٧/٤ .

(٢) تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد، الدماميني: ٢٤١/٤-٢٤٢ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ١٢٠/١ .

(٤) خزانة الأدب: ٩/١-١٠ .

أمَّا ابن الطيِّب الفاسي فذهب إلى الاحتجاج بالحديث في النحو سواء رُوِي باللفظ أم بالمعنى، وقال في شرحه على الاقتراح: "لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالفَ في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي -رحمه الله-، فأُولِع بنقل كلامهما، واللَّهجِ به في كتبه".(١)

ثمَّ راح يفصل القول في المسألة، مفندًا حجج أبي حيان، متعقِّبًا كلامه لفظة لفظة، فأشبع المسألة بحثًا، وأطال فيها، وحاصل ماذهب إليه يمكن إجماله على النحو الآتي:

- أمَّا حجة عدم استشهاد المتقدمين: فيرى أنَّ ذلك لا يلزم منه أنهم كانوا يمنعونه على الإطلاق.(٢)
- وأما الرواية بالمعنى: فيرى أنَّ كثيرًا من الأئمة منعها، ومَنْ أجازها فقد تشدد في الرواية غاية التشديد، فمنع تقديم كلمة على أخرى، وحرفًا على آخر، كما أنَّ أئمة الحديث كالبخاري ومسلم لم يُدخلا في صحيحيهما ماهو مرويٌّ بالمعنى.(٣)
- ويرى أنَّ الضابطَ نقلُ الألفاظ والمعاني معًا؛ إذ لو كان الضابطُ مَنْ ضَبَط المعاني فقط؛ ما وقع التنبيه على رواية الألفاظ، والاعتناء بها، وبضبطها.(٤)
- وأما وقوع اللحن في الحديث: فإن كان القصد منه الخطأ في الإعراب، بحيث لا يقبل التخريج على لغة من اللغات فممنوع؛ إذ ليس في الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ وعدم التخريج على لغة من اللغات. وإن كان القصد باللحن

---

(١) فيض نشر الانشراح: ٤٤٧ .

(٢) ينظر السابق: ٤٥٣ .

(٣) ينظر السابق: ٤٥٦-٤٦٠ .

(٤) ينظر السابق: ٤٧٤ .

خلاف الأصل المقرر عند الجمهور؛ فمثله لا يضر؛ لأنَّ القرآن وهو أبلغ الكلام المنقول بالتواتر لم يخل من تراكيب لا مساس لها بالقواعد، فاحتاج العلماء إلى تخريجها على مقتضى الاصطلاحات؛ مع ما في ذلك من تكلُّف ظاهر.[1]

- وأما كون الرواة من غير العرب: فصحيح لا مِرية فيه؛ لكن ادعاء عدم معرفتهم بالعربية؛ مخالف لِمَا أطبق عليه علماء الحديث، من اشتراطهم في الراوي أن يكون عالِمًا بالعربية واللغة، بل قالوا إنه لا بد أن يكون عارفًا بالغريب أيضاً، زيادةً على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومَنْ لم يستوف الشروط؛ لا تجوز له الرواية في نفسه؛ فضلاً عن تصدِّيه للرواية والتحمُّل.[2]

وقد وجد أصحاب هذا الرأي تأييدًا كبيرًا من شريحة عريضة من الباحثين المحدَثِين المدافعين عن الحديث الشريف ومنزلته والاحتجاج به. وانبروا يدافعون عن ابن مالك ومن سار على نهجه، مؤكدين على أنَّ حجج أبي حيان وابن الضائع لا تصمد أمام البحث العلمي، ومع أهمية أبحاثهم إلا أنَّ المجال لا يتسع لاستحضارها، ولعلَّ فيما ذكره ابن الطيب الفاسي ما يغني عن تفصيل أقوالهم.[3]

ولأن لكل شيء ثمرة؛ فقد كان لثمرة هذا الخلاف المحتدم بين مذهب المانعين

---

(١) ينظر فيض نشر الانشراح: ٤٧٦-٤٧٧ .

(٢) ينظر السابق: ٤٨١ .

(٣) ومن أبرز هؤلاء الشيخ سعيد الأفغاني في كتابه في أصول النحو، والأستاذ طه الراوي في كتابه نظرات في اللغة والنحو، والأستاذ مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، والدكتور على أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي، والدكتور محمد عيد في كتابه الاستشهاد والاحتجاج باللغة، والدكتور محمود فجال في كتابيه الحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، والدكتور محمد ضاري في كتابه الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، والدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه النحاة والحديث النبوي، والدكتور حسن هنداوي في بحث له بعنوان إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية.

والمجوزين، أن ظهر للحديث تأصيل جديد، أقامه الإمام أبو إسحاق الشاطبي، فقسم الحديث إلى قسمين: "أحدهما: ما عُرف أن المعتنَى به فيه نَقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عُرِف أن المعتنَى به فيه نَقْلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي".[1]

وكان تقسيم الشاطبي للأحاديث على هذا النحو؛ الأساسَ الذي بنى عليه الشيخ محمد الخضر حسين اقتراحه الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأضاف إليه قسمًا ثالثًا، فجاء تصنيفه للحديث على النحو الآتي:[2]

القسم الأول: وهو ما لاينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ.

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيَّات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج[3]، والإمام الشافعي.[4]

---

(١) المقاصد: ٤٠٣/٣ .

(٢) ينظر دراسات في العربية وتاريخها: ١٧٧-١٨٠ .

(٣) أبوخالد، عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الرومي، من موالي قريش، وهو فقيه الحرم المكي، وأحد العلماء المشهورين، توفي سنة ١٥٠هـ. ينظر: وفيات الأعيان: ١٦٣/٣-١٦٤، الأعلام: ١٦٠/٤ .

(٤) أبوعبدالله، محمد بن إدريس الشافعي، برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث فكان إمامًا حافظًا. توفي سنة ٢٠٤هـ. ينظر: حلية الأولياء: ٦٣/٩، تذكرة الحفاظ: ٣٦١/١.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين[١]، والقاسم بن محمد[٢]، ورجاء بن حيوة[٣]، وعلي بن المديني.[٤]

القسم الثاني: وهو ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين. ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا.

القسم الثالث: الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه؛ هو الحديث الذي دُوِّن في الصدر الأول، ولَم يكن من الأنواع الستة المنبَّه عليها آنفًا...

وفي خلاصة البحث يقول: "إنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولانستثني الا الألفاظ التي تجيء في روايةٍ شاذة، أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط، أوالتصحيف غمزًا لامردَّ له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي؛ أن جمهور اللغوين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته".[٥]

وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا البحث الذي قدمه الشيخ محمد الخضر حسين، وخرج بالقرار الآتي: "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث

---

(١) محمد بن سيرين، الأنصاري بالولاء، تابعي فقيه، مشهور بالورع، روى عن مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وروى عنه الشعبي، والأوزاعي وآخرون، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: حلية الأولياء: ٢٦٣/٢، وفيات الأعيان: ١٨١/٤، تذكرة الحفاظ: ٧٧/١ .

(٢) القاسم بن محمد بن أبي الصديق، أبوعبدالرحمن القرشي، من سادات التابعين علمًا وأدبًا وفقهًا، روى عن أبيه، وعمته، والعبادلة. توفي سنة ١٠٧ هـ. ينظر حلية الأولياء: ١٨٣/٢، تذكرة الحفاظ: ٩٦/١.

(٣) رجاء بن حيوة بن حرول بن الأحنف، من فقهاء أهل الشام، روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وعبادة بن الصامت y. توفي سنة ١١٢هـ. ينظر حلية الأولياء: ١٧٠/٥، تذكرة الحفاظ: ١١٨/١.

(٤) علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح، أبوالحسن المديني البصري، من الأئمة الأعلام في معرفة الحديث النبوي، روى عن أبيه، وابن عيينة، وروى عنه البخاري، وأحمد بن حنبل. توفي سنة ٢٣٤هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ: ٤٢٨/٢، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي: ١٣٨/٣-١٤١ .

(٥) دراسات في العربية وتاريخها: ١٨٠ .

النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢. يحتج بالحديث المدون في تلك الكتب الآنفة على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ت- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

ث- كتب النبي r.

ج- الأحاديث المروية لبيان أنه r كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

ح- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

خ- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

د- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.[1]

وبعد عرض هذه القضية على هذا النحو، وفي ضوء هذه الحقائق، يمكن القول إنَّ عدم احتجاج النحويين المتقدمين والمتأخرين دعوى ليس لها مستند تاريخي، إلا ما جاء عن ابن الضائع، وأبي حيان، والسيوطي. فالنحويون لم يُخرِجوا الحديث النبوي من دائرة مصادرهم التي استنبطوا منها أصولهم في مسائل النحو والتصريف، وإن كان ذلك قليلاً إذا ما قيس بغيره من المصادر.

أمَّا ما جاء في موقف المتأخرين الذين توسَّعوا في الاحتجاج بالحديث، فالذي يبدو أنَّ الحديث النبوي رُوِي بأسانيد صحيحة، لا يرقى إلى مستواها أي طريق من

(١) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٤/٧ .

الطرق التي رُويت بها اللغة، حتى قال الأعمش: "كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأنَّ يخرَّ من السماء؛ أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا، أو ألفًا، أو ياءً"[1]، هذا فضلاً عمَّا يحتويه الحديث النبوي من أساليب وتراكيب جديدة، تنتظر استثمارها، وتوظيفها في الدرس النحوي، وقد يترتب على إقصائه، أو إقصاء جانب منه، حرمان للعربية من ثروة لغوية خصيبة.

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ١٧٧ .

المبحث الثاني

موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث.

أغلب الباحثين الذين تناولوا قضية الاستشهاد بالحديث الشريف؛ تناولوا القضية على أنها قضية ذات طرفين ووسط؛ مانعين ومجوِّزين، وبينهما موقف متوسط، ويتزعم موقف المتوسطين الإمام الشاطبي[1]، وكان أول من نسب هذا الرأي للإمام الشاطبي هو البغدادي في خزانة الأدب، وذلك حين قال: "توسط الشاطبي فجوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بِنَقْل ألفاظها، قال في شرح الألفية: لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها".[2]

ولعل تقسيم الشاطبي للحديث على الوجه المذكور؛ هو ما جعل البغدادي وغيره من العلماء ينسب إليه التوسط في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، لكن الذي يظهر أنَّ مسألة التوسط تلك تحتاج إلى مزيد تأمل ونظر، وقبل أن يتم إصدار أي حكم حول هذه المسألة؛ ينبغي الوقوف الدقيق على موقف الإمام الشاطبي، من خلال إيراده النصوص التي تناولها الباحثون كاملة دون اجتزاء، ومن ثمَّ مقارنة كلامه مع كلام غيره من النحويين الذين تناولوا المسألة.

أمَّا الموقف النظري؛ فالحقيقة أنَّ الشاطبي فصَّل المسألة تفصيلاً دقيقًا، وتناولها تناول العالم الثبت المحقق، القادر على التأصيل للقضايا والمسائل العالقة بين العلماء، ساعده على ذلك مهارة في الاستنباط، وقدرة على التوفيق بين الآراء، وروية وتأن في

---

(١) ينظر الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٣٣، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٢٥، النحاة والحديث النبوي: ٧٤، الحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٧، الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١١١ .

(٢) خزانة الأدب: ١٢/١ .

إصدار الأحكام؛ لهذا أرجأ الحديث عن المسألة في عدد من المواضع[1] قبل مسألة الخلاف بين النحويين حول خروج (سوى) من الظرفية إلى الاسمية في باب الاستثناء.[2]

كان ذلك حينما جعل ابن مالك (سوى) غير ملازمة للنصب على الظرفية، واستدل لذلك بعدد من الشواهد الشعرية والنثرية، ومنها الأحاديث الشريفة؛ فاعترض عليه الشاطبي بقوله: "والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: أحدهما الشعرُ، والآخر الحديث. أمَّا الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله r إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلاً من دبير...".[3]

ثمَّ يعلِّل ترك المتقدمين للاستشهاد بالأحاديث الصحيحة بقوله: "ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثَبَت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقِّي الأحكام الشرعية لا اللفظ".[4]

فالشاطبي إذن -كما هو واضح- يُسقط الاستدلال بالأحاديث الصحيحة لروايتها بالمعنى؛ ثمَّ يدعم ذلك بقوله: "لذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرًا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها؛ قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتًا، ما بين جارٍ على ما عُرِف من كلام العرب وما

---

(١) ينظر المقاصد: ٣٠٦/١، ١٠٧/٢، ٢٧٢ .

(٢) ينظر السابق: ٣٩٧/٣ .

(٣) السابق: ٤٠١/٣ .

(٤) السابق نفسه.

لم يُعرَف، وليس ذلك إلا لِمَا ساغ لهم -أعني للرواة- من نقله بالمعنى".[1]

ثمَّ يؤكِّد على أنَّ علماء الحديث أجازوا نقله بالمعنى، ولذلك اشترطوا على من يروي الحديث بالمعنى أن يكون عالماً بدلالات الألفاظ؛ "لأنَّ المعاني إذا سلمت في النقل؛ فلا مبالاة بمجرد الألفاظ، إلا من باب الأولى خاصة".[2]

ولَمَّا كان النحويون قد اعتمدوا على نقل رواة الشعر وكلام العرب، ولا أحد يضمن سلامة ذلك المنقول من الرواية بالمعنى، فيسقط الاحتجاج بالشعر وكلام العرب، كما هو الحال مع الاحتجاج بالحديث، تنبه الشاطبي لهذا الأمر، فبيَّن أنَّ الأمر في نقل الحديث "خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب، فإنهم -أعني رواته- لم ينقلوه أخذًا لِمعناه فقط، بل المعتنَى به عندهم كان اللفظ؛ لِمَا يَنْبَني على ذلك من الأحكام اللسانية".[3]

فلعل الشاطبي من خلال هذا النص يقصد التفريق بين نقل رواة اللغة ونقل رواة الحديث؛ بحجة اختلاف الغايات بين كل فريق، ثم يزيد الأمر توضيحًا بالثناء على تعامل علماء اللغة مع هذا المنقول، وتفريقهم بين ما يجب الاعتماد عليه وما لا يجب، فيقول: "اعتنى النحويون بالاستنباط مِمَّا نُقِل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نُقِل من الأحاديث؛ لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانية، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب؛ وكيفية التلقي منهم؛ لقضيت العجب، فلَيس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث، والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نَقَل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن، فبنوا عليها لَمَّا كان اعتناؤهم بنقل

---

(١) المقاصد: ٣/٤٠١-٤٠٢ .

(٢) السابق: ٣/٤٠٢ .

(٣) السابق نفسه.

الألفاظ".[1]

إن ثناء الشاطبي على علماء العربية، وصدقهم، وتحرِّيهم في انتقاء المسموع، لا ينبغي أن يُفهم منه أنه طعن في رواة الحديث وعلمائه، فهذا أمر أبعد ما يكون عنه مع علمه وورعه؛ لكن الشاطبي في حقيقة الأمر رأى أنَّ بعض علماء الحديث جوَّزوا روايته بالمعنى، ورواية الحديث بالمعنى لا مطعن فيها من جهة النظر الشرعي، لكن ذلك في النظر اللغوي قد يكون مدخلاً على علماء اللغة، لأن مناط الأحكام اللسانية اللفظ، وتبديل لفظ بلفظ آخر، أو تقديم لفظ على غيره، أو تأخيره، يفسد العلاقات التركيبية التي يقوم عليها النحو، كما أنَّ في تبديل حرف بغيره، أو تقديم حرف على آخر، إخلالاً ببنية الكلمة التي يقوم عليها التصريف، لهذا أثنى الشاطبي على تحرِّي علماء العربية واجتهادهم في انتقاء الألفاظ العربية الفصيحة الثابتة عن العرب الثقات.

ولَمَّا كان رسولنا الكريم r أفصح العرب؛ حرص الشاطبي على التنبيه على ضرورة الاحتجاج بما ثبت أنه من لفظه r، فقرر له على إثر ذلك أصلاً يمكن من خلاله الاعتماد عليه في الاحتجاج فقال: "وإذا فُرِض في الحديث ما نُقِل بلفظه، وعُرِفَ ذلك بنصٍّ، أو بقرينةٍ تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أوْلى ما يحتج به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علومهم".[2]

وهداه ذلك التأصيل إلى تقسيم الحديث إلى قسمين: "أحدهما: ما عُرف أن المعتنَى به فيه نَقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عُرِف أن المعتنَى به فيه نَقْلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي".[3]

وإمعانًا في التفصيل؛ وحتى لا يكون الأمر متروكًا على عواهنه، وضع الشاطبي

---

(١) المقاصد: ٤٠٢/٣ .

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق: ٤٠٣/٣ .

آلية يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن مدى صحة لفظ الحديث، حدَّد من خلالها الأحاديث التي يمكن الاطمئنان إلى صحة ألفاظها، ومثَّل لذلك بعدد من الأحاديث، "كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول r، ككتابه إلى همدان،...، وكتابه إلى وائل بن حجر، ...، إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرَّى فيها اللفظ".[1]

ثمَّ بيَّن مأخذه على ابن مالك، فوصفه بأنه "لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الأحاديث مطلقًا، ...، وكأن ابن مالك بنى – والله أعلم– على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قول ضعيف".[2]

وأخيرًا يتابع الشاطبي شرح وجهة نظره فينتقل من الحديث عن الرواية بالمعنى إلى ما وقع في الحديث من اللحن، ثمَّ يختم رأيه في استشهاد ابن مالك على هذه المسألة، حيث ذكر أنَّ "نقل القضايا المتحدة، بالألفاظ المختلفة؛ غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم، ومن تأمل كتب الحديث وجد فيها من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة، حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين، والعلماء العارفين بكلام العرب، من غير نكيرٍ من غيرهم. فالحق أنَّ ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب، كما أنه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبار ما في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز".[3]

كان هذا موقف الشاطبي النظري في قضية الاستشهاد بالحديث؛ لكن الناظر في نصوص الشاطبي السالفة يلحظ تشابهًا كبيرًا بين أقوال مانعي الاستشهاد بالحديث، وأقوال الشاطبي. فإذا كانت حجج المانعين تتمثل في رواية الحديث بالمعنى؛ ووقوع اللحن فيه بفعل رواية الأعاجم؛ فإن الشاطبي في حقيقة الأمر لم يتجاوز تلك الحجج، بل إنه زاد عليها بعض الأدلة والبراهين التي تدعم تلك الحجج، ولكي يكون الحديث

---

(١) المقاصد: ٣/٤٠٣-٤٠٤ .

(٢) السابق: ٣/٤٠٤ .

(٣) السابق: ٤٠٤-٤٠٥ .

أكثر وضوحًا؛ فهذه جملة من أقوال المانعين، تتلوها أقوال للشاطبي، يمكن من خلالها الوقوف على مواطن التوافق بين المواقف:

رواية الحديث بالمعنى:

قال ابن الضائع: "قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي r بالمعنى، وعليه حذاق العلماء، ...، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث؛ لكان الأولى في إثبات فصيحِ اللغةِ حديثُ النبي r؛ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب".(١)

وقال أبوحيان معلِّلاً ترك المتقدمين الاستشهاد بالحديث: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى...".(٢)

أمَّا الشاطبي فيوافقهم في الحجة فيقول: "ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به؛ ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ".(٣)

بل إن التوافق بين الآراء؛ امتد إلى الأدلة التي أثبت بها المانعون رواية الحديث بالمعنى، يتجلى ذلك من خلال قول أبي حيان: "فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه r فقال فيها لفظًا واحدًا؛ فَنُقِل بأنواع من الألفاظ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله r لم يَقُل تلك الألفاظ جميعَها،...، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف و لم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب".(٤)

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: ٩٦/٢ (ب) .

(٢) نقلا عن الاقتراح: ٤٠-٤١ . وخزانة الأدب: ١٠/١-١١ .

(٣) المقاصد: ٤٠١/٣ .

(٤) الاقتراح: ٤١، خزانة الأدب: ١١/١ .

وقول السيوطي: "ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنْكِر على ابن مالك، إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".[1]

أمَّا الشاطبي فيقول: "لذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرًا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها؛ قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتًا، ما بين جارٍ على ما عُرِف من كلام العرب وما لم يُعرَف، وليس ذلك إلا لِمَا ساغ لهم -أعني للرواة- من نقله بالمعنى".[2]

كما أنَّ التعليل الذي أورده أبوحيان حول اهتمام رواة الحديث بالمعنى دون اللفظ؛ نجد أنَّ الشاطبي يذكر الرأي نفسه، فبينما علَّل أبوحيان اعتماد رواة الحديث على المعنى بقوله: "إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابطُ منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًا"[3]؛ فإنا نجد الشاطبي يعلِّل بتعليل مشابه فيقول: "إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى؛ لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ،...، لأنَّ المعاني إذا سلمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة".[4]

رواية الأعاجم ووقوع اللحن:

قال ابن الضائع: "وقد تقدم غير مرة أنَّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يجوِّزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأئمة".[5]

وقال أبوحيان: "... والأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛

---

(١) الاقتراح: ٤٠ .

(٢) المقاصد: ٣/٤٠١-٤٠٢ .

(٣) الاقتراح: ٤١، خزانة الأدب: ١١ .

(٤) المقاصد: ٣/٤٠١-٤٠٢ .

(٥) شرح الجمل لابن الضائع: ١/٣٤ (أ).

لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب".[1]

وقال السيوطي جامعًا بين الحجتين: "وأما كلامه، r، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، لكن ذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة جداً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل التدوين، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ".[2]

أمَّا الشاطبي فيرى أنَّ "نقل القضايا المتحدة؛ بالألفاظ المختلفة؛ غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم، ومن تأمل كتب الحديث وجد فيها من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة، حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين، والعلماء العارفين بكلام العرب".[3]

إن تطابق الأقوال والآراء على هذا النحو؛ ليضع الشاطبي في صفٍّ ابن الضائع وأبي حيان والسيوطي، فإن كان ثمة اختلاف؛ فهو في تقسيم الشاطبي للحديث، إلا أنَّ تدقيق النظر في هذا التقسيم؛ فإنه لا يعدو كونه زيادة في التفصيل، وبراعة في التحقيق والتأصيل، ولا يمكن أن يدخل في حيِّز الاختلاف، فحينما اعتدَّ الشاطبي بالقسم الثاني وهو ما ثبت أنه بلفظ النبي r؛ فإنه بذلك لا يفارق ابن الضائع وأباحيان والسيوطي؛ لأنهم في قرارة أنفسهم مؤمنون بفصاحته r، وفصاحة أصحابه y، بل إنهم صرَّحوا في أقوالهم أنَّ ما ثبت أنه بلفظ النبي r فإنه أولى ما يُحتج به،

---

(١) الاقتراح: ٤٢ . الخزانة: ١١/١ .

(٢) الاقتراح: ٤٠ .

(٣) المقاصد: ٤٠٤/٣ .

قال ابن الضائع: "فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث؛ لكان الأولى في إثبات فصيحِ اللغةِ حديثُ النبي r؛ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب".[١] وقال أبوحيان: "ونعلم قطعًا من غير شك أن رسول الله كان أفصح العرب فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها".[٢]

إلى جانب ذلك فإن من نظر في منهج هؤلاء الذين وُصِفوا بأنهم من مانعي الاحتجاج بالحديث كابن الضائع، وأبي حيان، والسيوطي؛ يجد الاحتجاجَ بالحديث ظاهرًا في مصنفاتهم، حتى انتقدهم كثير من الباحثين، ووصفوهم بالتناقض في مواقفهم،[٣] فابن الضائع استشهد بعدد من الأحاديث في كتابه شرح الجمل،[٤] أما أبوحيان ففي كتابه ارتشاف الضرب أكثر من ثلاثين حديثًا، وكتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل زاخر بالأحاديث النبوية،[٥] وكذلك السيوطي الذي أورد في كتابه همع الهوامع أكثر من (١٥٥) حديثًا.[٦]

من هنا أصبح مذهب الشاطبي من خلال موقفه النظري لايختلف كثيرًا عن مذهب ابن الضائع وأبي حيان والسيوطي، فإن كانوا من مانعي الاحتجاج بالحديث

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: ٩٦/٢ (ب) .

(٢) الاقتراح: ٤٢، خزانة الأدب: ١١ .

(٣) ينظر الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٢٢، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٦٣ -٣٦٤، النحاة والحديث النبوي:١١٦ .

(٤) ينظر النحاة والحديث النبوي: ١١٥ .

(٥) ينظر إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية: ١٩٦، وقد قالت الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن أثبتت احتجاج أبي حيان بالحديث: "الذي يبدو لي كما اتضح من الأحاديث التي اعتمد عليها في إثبات حكم، أو استعمال لكلمة، أو إثبات قاعدة وردت في حديث، أو في قول منسوب لأحد الصحابة، أنه كان يعتمد على ما اعتمد الرواة على نقله بلفظ واحد، أو ما تواتر فيه النقل، أو تظافر النقل فيه، وما إلى ذلك من عبارات، والأحاديث التي من هذا النوع لم يختلف معظم الباحثين في الاحتجاج بها، وبناء القواعد والأحكام عليها" [موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٦٤] .

(٦) ينظر النحاة والحديث النبوي: ١٢٠ .

فهو في صفِّهم، وإن كانوا من مجوِّزي الاحتجاج بالحديث بشرط ثبوت اللفظ -وهو الأقرب- فهو من جملتهم أيضًا.

لكن وقع للشاطبي في كتبه الأخرى ما ينقض مذهبه هنا، فإذا كان هنا قد انتقد ابن مالك على أخذه بمذهب القائلين بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو مذهب ضعيف على رأي الشاطبي[1]؛ فإنه في كتبه الأخرى قد أقر بكتابة الحديث وتدوينه؛ ابتداءً بعصر الرسول r وصحابته الكرام، قال في الاعتصام: "ثبت في السنة كتابةُ العلم، ففي الصحيح قوله r:[2](اكتبوا لأبي شاه)، وعن أبي هريرة t عنه أنه قال:[3](ليس أحد من أصحاب رسول الله r أكثر حديثا مني عن رسول الله r إلا عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب".[4]

وقال في كتاب الموافقات: "قيَّض الحق سبحانه رجالاً يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله r، وعن أهل الثقة والعدالة من النقلة، حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم، وتعرفوا التواريخ، وصحة الدعاوى في الأخذ لفلان عن فلان، حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله r".[5]

فهذا الإقرار بكتابة الحديث؛ والتحرِّي في نقله؛ هو في الحقيقة يدفع عن حديث رسول الله r تهمة اللحن والرواية بالمعنى، فليس لأحد أن يغير مـــا دُوِّن في بطـــون الكتب والمصنفات، قال ابن الصلاح في مقدمته متحدثًا عن الخلاف في رواية الحديث بالمعنى: "إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون

---

(١) ينظر المقاصد: ٤٠٤/٣ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة: ٨٥٧/٢ (٢٣٠٢)، صحيح مسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها: ٩٨٨/٢ (١٣٥٥).

(٣) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم: ٥٤/١ (١١٣) بلفظ قريب، وينظر سنن الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة: ٤٠/٥ (٢٦٦٨).

(٤) الاعتصام: ١٨٦/١-١٨٧ .

(٥) الموافقات: ٦٠/٢ .

الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخَّص فيها مَنْ رخَّص؛ لِما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصَب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب؛ ولأنه إن مَلَك تغيير اللفظ؛ فليس يملك تغيير تصنيف غيره والله أعلم".[1]

التزام الشاطبي بتقسيمه للحديث:

إذا كان هذا موقف الشاطبي النظري، فماذا عن موقفه التطبيقي، فهل التزم بما ذكره من تقسيم للحديث، وهل كل ما أورده من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين ثابت بلفظه، وهل كان يفرق بين ما هو مروي باللفظ وماهو مروي بالمعنى؟

الجواب أنَّ الواقع التطبيقي للشاطبي في المقاصد محيِّر بعض الشيء؛ إذ لم يلتزم – فيما يظهر– بأي شيء مِمَّا ذَكَر، بل لم يلتزم بأي شروط أخرى، سواء في متن الحديث أو سنده، كما لم يلتزم بشروط معينة في الرواية أو الراوي، ولَم يقتصر على أحاديث بعينها، ولو أنه قصر احتجاجه على صنف معين من الأحاديث كالأحاديث الواردة في كتب الصحاح أو المسانيد، أو حتى في كتب اللغة وغريب الحديث، لأمكن التوفيق بين موقفه النظري وموقفه التطبيقي.

فبعد الوقوف على عدد من الأحاديث الصحيحة الثابتة في كتب الحديث الستة وما قبلها[2]؛ لوحظ أن عددًا من تلك الأحاديث لم تأت على قياس القواعد التي كانت تُساق من أجلها. وعلى الرغم من كونها مِمَّا يدخل تحت قيد الشاطبي،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ١/١٢٠ .

(٢) وهي التي أقر الاحتجاج بما جاء فيها مجمع اللغة العربية في القاهرة، ينظر قرار المجمع في ص٢٣٦ من هذا البحث.

فألفاظها ثابتة بنص أو بقرينة -كما قال- وهي أولى من غيرها في الاحتجاج؛ إلا أن الشاطبي حاول صرفها وتأويلها على وجوه أخرى، دون النظر في روايات تلك الأحاديث، أو التحقق من صحة متونها وأسانيدها، مِمَّا يرجح أنَّ الشاطبي لا يستند في أحكامه على الأحاديث على أساس التقسيم الذي أقامه للحديث الشريف، ومن أمثلة ذلك:[1]

١. حديث:[2](أنَّ امرأة كانت تهراق الدِّماء)، وقد أورده الشاطبي في موضعين شاهدًا على دخول (أل) على التمييز، لكنه خرَّجه في الموضع الأول على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز،[3] وخرَّجه في الموضع الثاني على زيادة الألف واللام على رأي البصريين.[4]

٢. قول النبي r لرجل من الأنصار:[5](لعلَّنا أعجلناك)، وكان ابن مالك قد استشهد بهذا الحديث وغيره على مجيء (لعل) للاستفهام،[6] فقال الشاطبي: "ولا حجة في شيء من ذلك. والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب؛ لأنَّ التمني

---

(١) الفكرة في عرض الأمثلة الآتية تهدف إلى الكشف عن مدى التزام الشاطبي بموقفه النظري من خلال تعامله مع متون الأحاديث وأسانيدها على أساس من تقسيمه للحديث، دون النظر إلى موقفه من تلك المسائل بعينها؛ إذ التخريج على وجه آخر من القاعدة لايعني الإقصاء من دائرة الاحتجاج.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض: ١١١/١ (٢٧٤)، موطأ مالك: كتاب الطهارة، باب المستحاضة: ٨٤/١ (١٩٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود: ٣٠/٢ (٢٦٥).

(٣) ينظر المقاصد: ٥٧٠/١ .

(٤) ينظر السابق: ٥٢٨/٣ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب الوضوء: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: ٧٧/١ (١٧٨)، صحيح مسلم: كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء: ٢٦٩/١ (٣٤٥)، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الماء من الماء: ١٩٩/١ (٦٠٦)، مسند أحمد: ٢١/٣ (١١١٧٨)، وصححه الألباني في: صحيح وضعيف سنن ابن ماجه: ١٧٨/٢ (٦٠٦).

(٦) ينظر شرح التسهيل: ٨/٢ .

والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أشربوا (لعل) معنى (ليت) فنصبوا".[1]

٣. قول النبي r:[2](أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة)، قال عند قول الناظم (وكخلا حاشا، ولاتصحب ما): "وإنما لم تلحقها (ما)؛ لأنَّ الغالب عليها الحرفية، فلم يصلح لها من التصرف أن تدخل عليها (ما) عند إرادة الفعلية لندور ذلك".[3]

٤. حديث:[4](إذَنْ يحْلِفُ يا رسُولَ الله)، وهذا الحديث شاهد على جواز إلغاء عمل (إذن) مع استيفاء الشروط[5]، وقد أورده الشاطبي مستدركًا على ابن مالك إطلاقه القول بنصب الفعل بعد (إذن)، ثم أجاب عنه بقوله: "والجواب عنه أنَّ إلغاءها مطلقاً لغة ضعيفة، على خلاف ما عليه جمهور العرب، ولذلك قال في التسهيل: وينصب غالباً بـ(إذنْ). وحكاية سيبويه تدل على قلته؛ إذ لم يحْفظه يونس وقال له: لا تُبْعِدَنَّ ذا.[6] وهذا مما يدل على ضعفها في القياس، وقلتها في السماع، فلم يبن الناظم عليها على عادته في البناء على الشهير من اللغات"[7].

---

(١) المقاصد: ٦/ ٨٥ .

(٢) مسند أحمد: ٩٦/٢ (٥٧٠٧)، ونقل ابن سعد في الطبقات الكبرى هذا الحديث برواية سالم بن عبدالله عن أبيه، ثمَّ قال في آخره: "ما سمعت عبدالله يحدث هذا الحديث قط إلا قال: ما حاشا فاطمة". [الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢٥٠/٢]. وروى الطيالسي في مسنده عن سالم عن أبيه قال: سمعت رسول الله r يقول: (أسامة أحب الناس إليَّ)، ولَم يستثن فاطمة ولا غيرها. [مسند الطيالسي: ٣٥٤/٣ (١٩٢١)].

(٣) المقاصد: ٤١٤/٣ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الشهادات: باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ٩٤٩/٢ (٢٥٢٥)، كتاب الرهن: باب إذا اختلف الراهن والمرتهن: ٨٨٩/٢ (٢٨٣٠)، صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة النار: ١٢٢/١ (١٣٨)، وصححه الترمذي في سننه: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله r، باب من سورة آل عمران: ٢٢٤/٥ (٢٩٩٦).

(٥) ينظر الجنى الداني: ٣٦٢، شرح ابن الناظم: ٦٧١، المساعد: ٧٣/٣ .

(٦) ينظر الكتاب: ١٦/٣ .

(٧) المقاصد: ٦/ ٢٣ .

٥.قول أبي هريرة t:[١](إنَّ قعرَ جهنم لسبعين خريفًا)، وهو شاهد على جواز نصب الجزأين بـــ(إنَّ) وأخواتها، على مذهب بعض الكوفيين[٢]، وأوَّله ابن مالك، ولم يرتض الشاطبي تأويله فقال: "وأما الحديث فحمله الناظم في شرح التسهيل،[٣] على أنَّ (قعر) مصدر قعرت الشيء، أي: جعلته في القعر، و(سبعين) ظرف، والمعنى على هذا صحيح، والإخبار بالزمان عن المعنى جائز؛ وهذا كله تكلف، والوجه في هذا أن يُردَّ بندوره وقِلته؛ إنْ لم يكن له تأويل سائغ".[٤]

إلى جانب ذلك؛ فهناك أحاديث أخرى تعددت فيها الرواية، وغمزها بعض العلماء في مصنفاتهم، فاكتفى الشاطبي بوقفها على السماع، أو بردها على أنها من باب الاستشهاد بالحديث، في إشارة منه إلى روايتها بالمعنى، دون أن يبيِّن وجه انتقاده لتلك الرواية، وكأنه يتحاشى الخوض في تفاصيل رواياتها، فمن ذلك:

١.قول النبي r:[٥] (غير الدجال أخوفني عليكم)، وقوله r في حديث

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة: ١٨٦/١ (١٩٥)، بلفظ: (لسبعون)، وفي صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة: ٧٢/٣، قال النووي بعد أن أورد روايتين للحديث: "هكذا هو في بعض الأصول (لسبعون) بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة، ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء، وهو صحيح أيضاً". وقال الحاكم في المستدرك بعد أن أورد رواية (لسبعين): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" [المستدرك على الصحيحين: ٦٣١/٤ (٨٧٤٩)] وينظر المسند المستخرج على صحيح مسلم، ابن مهران الأصبهاني: ٢٧٠/١، مشكاة المصابيح، التبريزي: ٢١٩/٣، صحيح الترغيب والترهيب، الألباني: ٢٣٩/٣ (٣٦٤٢).

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٤، الجنى الداني: ٣٩٣-٣٩٤ .

(٣) شرح التسهيل: ١٠/٢ .

(٤) المقاصد: ٣١٢/٢. وينظر أيضاً: ١٧٠/١، ٣٣٨، ٥٦٩، ٦٠٧، ١٦٤/٢، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٩١، ١٦١/٤، ٣٤٨/٥، ٢٤٨/٦، ٢٦٣/٨ .

(٥) صحيح مسلم: كتاب الفتن، باب ذِكْر الدجال وصفته: ٢٢٥٠/٤ (٢٩٣٧). وفي مسند أحمد: ١٨١/٤ (١٧٦٦٦) رواية أخرى بلفظ: (أخوف مني عليكم) ولاشاهد على هذه الرواية، قال النووي: "هكذا هو فى جميع نسخ بلادنا (أخوفني) بنون بعد الفاء، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، قال: ورواه =

آخر:[1] (هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي) هذان الحديثان شاهدان على اتصال نون الوقاية باسمي الفاعل والتفضيل، ولَما لم يتعرض الناظم للمسألة في الألفية؛ استدرك عليه الشاطبي عددًا من شواهد القراءات والشعر والأحاديث، ثمَّ أجاب عنه بقوله: "الذي ترك مِمَّا ليس بقياس؛ هو لحاقها اسم الفاعل واسم التفضيل، وكلاهما لا فائدة في تنبيهه عليه، إذ لا يتعلق به قياس على وجهٍ، ...، بل تقف بها على موضع السماع".[2]

٢. قول أبي موسى الأشعري:[3](إنا أتينا النبي r نَفَرٌ من الأشعريين)، وهو شاهد على جواز الإبدال من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ، وإن لم يكن مفيدًا للإحاطة، وهو رأي الأخفش[4]، وأجازه ابن مالك[5]، ومنعه جمهور النحويين إلا إذا أفاد معنى الإحاطة،[6] قال الشاطبي بعد أن أورد عددًا من الشواهد منها هذا

بعضهم بحذف النون، وهما لغتان صحيحتان ومعناهما واحد". [شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٤/١٨]

(١) سنن النسائي الكبرى: كتاب التفسير، سورة المؤمنون: ٤١٣/٦ (١١٣٥٥)، وفي صحيح البخاري: كتاب الطب: باب سمّ النبي r ٢١٧٨/٥ (٥٤٤١) بلفظ: (هل أنتم صادقيّ...) وكذا في مسند أحمد: ٤٥١/٢ (٩٨٢٦). ولا شاهد على هذه الرواية، قال ابن حجر في فتح الباري: ٢٤٥/١٠ بعد أن أورد رواية (صادقوني): "كذا وقع هذا الحديث في ثلاثة مواضع، قال ابن التين: ووقع في بعض النسخ (صادقيّ) بتشديد الياء بغير نون وهو الصواب في العربية...".

(٢) المقاصد: ١/ ٣٤٥-٣٤٦ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين: ١٥٩٣/٤ (٤١٢٤). ويروى بلفظ: (إني أتيت النبي r في نفرٍ من الأشعريين) ينظر صحيح البخاري: كتاب الخمس، باب الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين: ١١٤٠/٣ (٢٩٦٤)، وكتاب الأيمان والنذور، باب لاتحلفوا بآبائكم: ٢٤٥٠/٦، (٦٢٧٣)، قال ابن حجر بعد أن أورد الرواية الأولى: "وهذا لا يحسن الاستشهاد به إلا لو اتفقت الرواة، والواقع أنه بهذا اللفظ انفرد به عبدالسلام، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى بإثبات (في)" [فتح الباري: ١٠٣/١٩].

(٤) ينظر معاني القرآن: ٣٩٣/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣٣٤/٣، شواهد التوضيح: ٢٦١ .

(٦) ينظر المقتضب: ٢٧٢/٣، شرح ابن يعيش: ٧٠/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٤/١ .

الحديث: "والجواب: أنَّ ما ذُكِرَ من السماع محتملٌ، ونادرٌ، والنوادر لا يُبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها".[١]

٣. قول عمر بن الخطاب t:[٢](ما كدتُ أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أنْ تغرب)، وقد انتقد ابن مالك في استشهاده بهذا الحديث، على جواز وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـــ(أنْ)، ولَم يجعله خاصاً بالشعر،[٣] وهو رأي سيبويه،[٤] ويرى أنَّ ما دعا ابن مالك إلى هذا؛ اعتماده على الحديث في الاستشهاد، قال: "وسيبويه لم يبن على ذلك، والحق مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لا يثبت، ولعل للكلام معه في هذه المسألة موضعا أليق به من هذا الموضع، فيتقرر الصواب في المسألة إن شاء الله".[٥]

٤. قول النبي r:[٦](مَنْ يَقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ لهُ ما تقدم من ذنبه)،

---

(١) المقاصد: ٥/٢١٢ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل ماصلينا: ١/٢٢٩ (٦١٥)، صحيح مسلم: كتاب المساجد، باب الدليل على من قال الصلاة الوسطى هي العصر:١/٤٣٨ (٦٣١) مع اختلاف يسير لا يؤثر في موطن الشاهد، ويُروى دون ثبوت (أن) كما في صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة: ١/٢١٤ (٥٧١)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/٣٩١، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك: ١٥٩ .

(٤) ينظر الكتاب: ٣/١٥٩-١٦٠ .

(٥) المقاصد: ٢/ ٢٧٢.

(٦) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان: ١/٢١ (٣٥)، وصحيح مسلم: باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح: ١/٥٢٣ (٧٦٠)، قال ابن حجر: "وعندي في الاستدلال بالحديث نظرٌ، لأنني أظنّه من تصرف الرواة، فقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، فلم يغاير بين الشرط والجزاء، بل قال: مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ يُغْفَرْ له"[فتح الباري: ١/٩١]. وقد رد الإمام العيني على ابن حجر فيما ذهب إليه فقال: "قلت: لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا؛ لأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان، ويؤيد هذا رواية مسلم أيضًا" [عمدة القارئ: ١/٢٦٠] .

وهذا الحديث شاهد على جواز مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، قال الشاطبي بعد أن أورد هذا الحديث: "والحق أنه نادرٌ ليس في رُتبةِ ماتقدَّم كما يقول النحويون، وكل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع".[1]

٥. قول النبي r:[2](نعمَ عبدُالله خالدُ بنُ الوليدِ)، أورده الشاطبي مع غيره من أقوال الصحابة بعد أن قرر أنَّ من القليل النادر أن ترفع (نعم وبئس) العلم والمضاف إليه، قال: "فقد جاء من النثر ما يمكن أنْ يُدَّعى قياسه، ففي الحديث: (نِعمَ عبدالله خالدُ بن الوليد). وقولُ بعض عبادلة الصحابة:[3](بئس عبدالله أنا إنْ كان كذا)، وقولُ سهل بن حُنَيف:[4](شهدتُ صِفِّينَ وبئست صِفَّون)، وهو نادرٌ، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مرَّ ما فيه، وإذا سُلِّمَ؛ فندورُه يَمْنَعُ من القياس عليه".[5]

فإذا كان الإمام الشاطبي يخرِّج بعض الأحاديث الصحيحة ولا يبني عليها قواعده النحوية، ويمنع القياس على أحاديث أخرى بحجة الرواية بالمعنى، دون تحقيق النظر في متونها وأسانيدها، فإنه في المقابل يورد أحاديث ضعيفة، ويبني عليها بعض القواعد والأحكام، وهي أحق من غيرها في ثبوت روايتها بالمعنى، ووقوع اللحن فيها؛ لأنها لم

---

(١) المقاصد: ٦/ ١٣١ .

(٢) سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد t: ٥/٦٨٨ (٣٨٤٦)، قال الترمذي بعد أن أورد الحديث: "حديث حسن غريب، ولا نعرف لزيد بن أسلم سماعًا من أبي هريرة، وهو عندي حديث مرسل".

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ لأحد من الصحابة y، وهو في المعجم الكبير للطبراني: ٦/١١٧، (٥٦٩٤) بلفظ: (بئس عبدالله أنا إن كذبت).

(٤) الذي في صحيح البخاري: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس: ٦/٢٦٦٥: (٦٨٧٨) بلفظ: (وبئست صفين). أما رواية: (وبئست صفون)؛ فأوردها ابن حجر ثمَّ قال: "والأشهر فيها بالياء قبل النون كماردين وفلسطين وقنسرين وغيرها". [فتح الباري: ١٣/٢٨٨]

(٥) المقاصد: ٤/٥٣١-٥٣٢ .

تثبت عن النبي r، وقد نصَّ العلماء على ضعفها، ومن أمثلة ذلك:

١. أورد عدداً من الشواهد لابن مالك في عدد من كتبه وذلك لمجيء الإضافة بمعنى (في)، ومنها الحديث:[١](لا يجدون عالماً أعلمَ من عالِم المدينةِ)، وأيَّد رأيه فيما ذهب إليه، وردَّ على ابن الناظم اعتراضه على رأي أبيه.[٢]

٢. ذكر أن (كان) لا يختص عملها بالماضي، بل تعمل في المضارع منها والأمر، ومثَّل لذلك بما في الحديث:[٣](كُنْ عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القاتل).[٤]

٣. استدل للنوع الأول من أنواع الممدود وهو ما يجب قلب همزته واوًا عند التثنية، بقوله U:[٥](أفعمياوان أنتما)، ثمَّ قال داعمًا احتجاجه على الوجه الذي جاء به الحديث: "وذَكَرَ القلب واواً ولَم يذكر غيره؛ لأنَّ ما عداه شاذٌّ

---

(١) سنن النسائي: كتاب الحج، باب فضل عالم المدينة: ٤٨٩/٢ (٤٢٩١)، مسند أحمد: ٢٩٩/٢ (٧٩٦٧)، وقد ضعَّف هذا الحديث عدد من العلماء، كالألباني في السلسة الضعيفة: ٣٣٥/١٠ (٤٨٣٣). وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على هذا الحديث: "إسناده ضعيف، رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن ابن جريج مدلس ولا يدلس إلا عن ضعيف، وهو هنا قد عنعن، وكذا أبو الزبير مدلس وقد عنعن. وقال الذهبي في السير بعد أن أورد هذا الحديث بهذا الإسناد: هذا حديث نظيف الإسناد غريب المتن". [مسند أحمد: ٢٩٩/٢].

(٢) ينظر المقاصد: ٩/٤ .

(٣) مسند أحمد: ١١٠/٥ (٢١١٠١)، قال ابن حجر: "هذا الحديث لا أصل له من حديث حذيفة، وإنْ زعم إمام الحرمين في النهاية أنه صحيح، فقد تعقبه ابن الصلاح وقال: لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة، وإمام الحرمين لا يُعتمد عليه في شيء من هذا الشأن" [تلخيص الحبير، ابن حجر: ٨٤/٤ (١٨١٠)]، وينظر كشف الخفاء، العجلوني: ١٣٤/٢ (٢٠٢٢)، المقاصد الحسنة، السخاوي: ٥٢٤/١ (٨٤٦).

(٤) ينظر المقاصد: ١٥١/٢ .

(٥) مسند أحمد: ٢٩٦/٢ (٢٦٥٧٩)، سنن أبي داود: كتاب اللباس، باب قوله تعالى قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن: ١٠٩/٤ (٤١١٤)، سنن الترمذي: كتاب الأدب، باب احتجاب النساء من الرجال: ١٠٢/٥ (٢٧٧٨)، وعلى الرغم من تصحيح الترمذي له، إلا أنَّ عددًا من علماء الحديث حكم عليه بالضعف، ينظر تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣٢٣/٩-٣٢٤، مشكاة المصابيح: ٢٠٦/٢ (٣١١٦)، إرواء الغليل، الألباني: ٢١١/٦ (١٨٠٦)، السلسلة الضعيفة: ٨٩٩/١٢ (٥٩٥٨).

لا يُقاس عليه، وذلك مذهب البصريين. وقد بنى على بعض الشذوذات في هذا الباب الكسائي، والكوفيون، في أشياء نُنَبِّه عليها عند تنبيه الناظم على شذوذ الباب إثر هذا إن شاء الله".[1]

٤. ذكر المسألة الخلافية بين النحويين حول جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس، فأجازه الكوفيون[2]، ومنعه البصريون[3]، وأجرى القياس فيه ابن مالك على قلة، ولم يمنعه[4]، ووافقه الشاطبي، وكان أول ما استشهد به الحديث:[5](اشتدِّي أَزْمَةُ تَنْفرِجي)، ثمَّ قال: "وهذا مِمَّا يسوِّغ جريان القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه قليل؛ فلذلك قال: (وذاكَ في اسمِ الجنسِ والمشارِ له قَلَّ)".[6]

٥. ذَكَر أنَّ المنادى المنعوت إذا كان مفردًا نكرةً قبل النداء فإنه يدخل ضمن الشبيه بالمضاف الواجب النصب، واستدل له بما رُوِي عن النبي ﷺ أنه كان يقول:[7](يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ).[1]

---

(١) المقاصد: ٦/ ٤٤٢ .

(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٥٦٦، شرح ابن عقيل: ١٩٨/٣، شرح الأشموني على الألفية: ٢٥١/٣.

(٣) ينظر الكتاب: ٣٢٥/١، المقتضب: ٢٥٩/٤-٢٦٠، شرح ابن يعيش: ١٥/٢-١٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل: ٣٨٦/٣ .

(٥) أخرجه السيوطي في جامع الأحاديث: ٤٤٣/١ (٣٤٥٥) ثمَّ قال: "والحديث موضوع كما قال أحمد الغماري في المغير"، وقال العجلوني في كشف الخفاء ١٢٧/١: "رواه العسكري، والدليمي، القضاعي، بسند فيه كذاب"، وبذلك قال الألباني في السلسلة الضعيفة: ٤١٢/٥ (٢٣٩١).

(٦) المقاصد: ٢٤٩/٥ .

(٧) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الحديث، وقد أورده ابن حجر في الأمالي المطلقة ١٢٠/١ ثمَّ قال: "هذا حديث غريب، ورجاله موثوقون إلا سليمان بن أبي كريمة ففيه مقال"، ثمَّ نسب هذا الحديث في رواية أخرى إلى محمد بن عيثم الحضرمي ثمَّ قال عنه: "قال النسائي وغيره متروكٌ، واسم أبيه عثمان وكنيته أبو ذر، قال أبو حاتم: لا يكتب حديثه. وقال ابن عدي مرة: هو كذاب، وقال الدارقطني ضعيف". [لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني: ٢٨٢/٥].

هذا فضلاً عن أحاديث كثيرة -لا يتسع المقام لذكرها- أوردها الشاطبي ولَم يُوفق البحث في العثور عليها بألفاظ مطابقة، لا في كتب الحديث التسعة، ولا في غيرها من كتب الحديث وشروحه[٢]، إلى جانب أحاديث أخرى لم يقف البحث عليها لا بألفاظها، ولا بألفاظ أخرى قريبة من لفظ الشاطبي[٣]، بل حتى الأحاديث التي استشهد بها، ورأى بأنها ثابتة بألفاظها بنص، أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة الرسول r؛ لم يثبتها بألفاظها حسب ما وقف عليه البحث.[٤]

ولقائل أن يقول: قد تقرر سابقًا أنَّ الشاطبي لا يعتمد على كتب الحديث في إثبات الألفاظ، فقد ثبت لديه أن أئمة الحديث يجيزون الرواية بالمعنى.[٥] والجواب عن ذلك أنَّ الشاطبي لم يتعرض لمتون تلك الأحاديث وأسانيدها، على الرغم من تعدد بعض رواياتها؛ وطعنِ بعض العلماء في متونها، ولو أنه فعل ذلك؛ لأمكن التوفيق بين منهجه النظري وواقعه التطبيقي، لكن تخريجه لتلك الأحاديث كان على وجه الندرة أو التأويل، بينما هو في الوقت ذاته استدل بأحاديث ضعيفة هي أحق بأن تكون مروية بالمعنى من تلك الأحاديث الصحيحة الثابتة في كتب الصحاح والسنن.

---

(١) المقاصد: ٢٦٥/٥ . وينظر أيضاً: ٩/١، ١٥، ٢٣/٢، ٤٤، ٦١، ١٨٧، ١٨٨، ٥٥٧، ٥٩٧/٤، ٨٩/٥، ٣١٨/٦، ١٩٣/٩، ٤٩٠ .

(٢) ينظر على سبيل المثال المقاصد: ٩/١، ١٥، ٢٩، ٣٠، ٤٢، ٥٥، ٢٢٢، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٢٣/٢، ٤٤، ٦١، ١٠٤، ١٤٦، ١٥١، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢٨٩، ٥٦٦، ٦١٤، ١٧٥/٣، ٣٥٥، ٣٩٩، ٤١٣، ٤٧٨، ٥٩١، ٧١٠، ١٠٨/٤، ٢٤٩، ٢٥٨، ٤١٣، ٤١٦، ٤٨٨، ٥٣١، ٥٨٠، ٥٩٧، ٨٩/٥، ١٢١، ١٩٨، ١٩٩، ٤٧١، ٤٩٣، ٥٠٤، ٦٧/٦، ٧٥، ٧٦، ١٣٠، ١٦٧، ٢٥٠، ٣١٨، ٥٥١/٧، ٢٤/٨، ٤٨٩/٩.

(٣) ينظر السابق: ٣٢٩/٣، ٦٣/٤، ٢٤٩، ٤١٣، ٥٠١، ٦٠٤ .

(٤) ينظر السابق: ٤٠٣/٣-٤٠٤، ولَم تفلح محاولات محقق الكتاب في إثبات ألفاظها تامة، على الرغم من تعدد المصادر التي أثبتها، ينظر هامش رقم: (٢) و(٣) من ٤٠٣/٣، وهامش رقم: (٣) من ٤٠٤/٣ .

(٥) ينظر ص٢٣٩ من هذا البحث.

كما أنَّ الشاطبي ومن خلال تتبع جميع الأحاديث التي أوردها في المقاصد لم يكن ليعتني بالتنبيه على روايات الحديث، ولا التفريق بين ما رُوِي باللفظ وما رُوِي بالمعنى إلا في مواضع محدودة جدًا[1]، مِمَّا يعني أن الشاطبي لم يلتزم بتقسيم الحديث على الوجه الذي صرح به، حتى إن بعض الأحاديث قد تختلف ألفاظها بين موضع وآخر من المقاصد.[2]

بل إن الشاطبي نفسه أورد حديثًا لم يتأكد من صحة ألفاظه، فختمه بعبارة (أو كما قال ﷺ)، مِمَّا يدل على عدم وثوقه من صحة اللفظ، فكيف يستدل بحديث لم يتأكد من صحة لفظه فيرويه بالمعنى؛ وهو لا يعتد في الأحكام اللسانية بأحاديث غير ثابتة الألفاظ. قال في باب التعجب معلقًا على دخول (ما) على الفعل المنفي: "لا يُعدُّ في القياس أن تدخل (ما) على الفعل المنفي كما تدخل المصدرية الظرفية عليه، نحو ماجاء في الحديث:[3](لا يزال الرجل في فسحةٍ من دينه، ما لم يَسْفِك دماً حراماً). أو كما قال ﷺ".[4]

كما أنَّ القول بأنه لا يحتج بما في كتب الصحيح والسنن، يمكن التسليم به لو أنه لم يُسند أيًّا من الأحاديث التي أوردها إلى واحد من تلك الكتب، لكنه في الواقع نص في بعض الأحاديث على أنها وقعت عند البخاري في صحيحه، من ذلك مسألة حذف الفاء من جواب (أمَّا) قال: "فأما حذف الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام، وهو الذي أشار إليه بقوله: (قلَّ في نثر)، وذلك نحو ما وقع في البخاري من

---

(١) ينظر المقاصد: ٣٣٨/١، ٦٠٦، ٧٦/٦، ١٣٠، ٤٦٠/٨ .

(٢) ينظر السابق: ٥٩١/٣، ٦١٠، وكذلك: ٢٧٨/٣، ٦٢٥ .

(٣) الذي في صحيح البخاري: كتاب الديات: ٢٧١٥/٦ (٦٤٦٩) بلفظ: (لا يزال المؤمن في فسحةٍ من دينه ما لم يُصِبْ دمًا حرامًا). وكذا في مسند أحمد: ٩٤/٢ (٥٦٨١).

(٤) المقاصد: ٤٨٨/٤ .

قوله u:[1](أَمَّا بعدُ ما بالُ أقوام يشترِطُونَ شروطًا ليست في كتابِ اللَّهِ) الحديث".[2]

كما ذكر في مسألة حذف المضاف إليه وبقاء المضاف أن ذلك يأتي على نوعين، الأول: أن يكون حذفُ المضاف إليه موجوداً في المعطوف عليه، "والنوع الثاني: أن يكون حذف المضاف إليه في المعطوف لا في المعطوف عليه، وهو أقربُ في القياس لتقدُّم الدليل على المحذوف، ومنه ما وقع في البخاري من قول أبي برزة الأسلمي t:[3](غزوت مع رسول الله r سبْع غزواتٍ أو ثمانيَ). هكذا بفتح الياء من غير تنوين، يُريد: أو ثمانيَ غزوات فحَذَفَ."[4] ثمَّ قال عن هذا النوع الثاني: "إن الناظم حكم بالقياس فيه؛ وظاهر كلام الناس أنه سماع، كأنه رأى مجيئه في الحديث الذي هو أفصح كلام البشر، وأنّه في صحة النظر كالنوع الأول؛ لأن الدليل حاضرٌ، والمحذوف مماثلٌ له، فصار في حكم الموجود، فعُومِلَ معاملة الموجود".[5]

بل إن من الغريب أن يذكر الشاطبي موقف البصريين، المتمثل في ردِّ روايات الكوفيين، وتكذيبهم لناقليها، ثمَّ يدلِّل على ذلك بما قام به ابن مالك من إثبات صحة لفظة في بيت شعري من صحيح البخاري، ردًّا على المبرد، الذي نفى تلك الرواية، فينقل الشاطبي نص ابن مالك، الذي يذكر فيه "أنَّ البيت بذكر (مرداس) ثابت بنقل

---

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل: ٢/٧٥٩ (٢٠٦٠)، وفيه رواية أخرى لحقت الفاء الجواب، ينظر صحيح البخاري: كتاب العتق، باب استعانة المكاتَبِ وسؤاله: ٢/٩٠٤ (٢٤٢٤)، وفي صحيح مسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق: ٢/١١٤٢ (١٥٠٤)، برواية ليس فيها (أمَّا بعد)، وكذا في سنن الترمذي: كتاب الوصايا، باب ما جاء في الرجل يتصدق أو يعتق عند الموت: ٤/٤٣٦ (٢١٢٤)، ولا شاهد في الروايتين الأخيرتين.

(٢) المقاصد: ٦/١٩٥ .

(٣) صحيح البخاري: أبواب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة: ١/٤٠٥ (١١٥٣) بلفظ: (وإني غزوت مع رسول الله r ستَ غزواتٍ، أو سبعَ غزواتٍ، وثمانيَ).

(٤) المقاصد: ٤/ ١٦٧ .

(٥) المقاصد: ٤/ ١٧٢ . وينظر أيضاً: ١/١٥، ٢/١٠٤، ٤/٥١٦، ٥/١٥٤، ١٥٨، ٩/٤٨٩.

العدل عن العدل في صحيح البخاري، وذِكر (شيخي) لا يُعرفُ له سندٌ صحيحٌ"[1]، ثمَّ يوافقه على ذلك فيقول: "وما قاله هو الحقُّ، ومَنْ عَلِمَ حجة على منْ لم يعلم، ورواية لا تقْدَح في رواية أخرى، لأنَّ الجميع عن العرب؛ إذ لا يسوغ نسبةُ القائل، إذا كان عدلاً، إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق".[2]

فإن كان صحيح البخاري مرجعًا يعوَّل عليه في إثبات ألفاظ أبيات الشعر، فكيف لا يكون مرجعًا موثوقاً به في إثبات صحة ألفاظ أحاديث النبي r وصحابته الكرام y؛ وهؤلاء العدول الذين أثبتوا البيت الشعري في الصحيح[3]؛ حقيق بأن تؤخذ روايتهم، ويعتمد عليها في إثبات ألفاظ رسول الله r وصحابته رضوان الله عليهم أجمعين.

ويبقى النظر في كتب غريب الحديث واللغة؛ فالأحاديث التي أوردها الشاطبي للاستدلال على فصاحته r، ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حجر، هي محفوظة في كتب غريب الحديث واللغة، وهي التي اعتنى رواتها بألفاظها؛ لأنَّ منهاج تلك الكتب الاعتماد على تحقيق الألفاظ الذي يترتب عليها فهم المعاني.

ومع احتمال هذا الأمر من جهة؛ ووجاهته من جهة أخرى؛ إلا أنه لا يمكن التسليم به على إطلاقه، ذلك أن تلك المصادر -على أهميتها- لم تسلَم أيضاً من تعدد الرواية في الحديث الواحد، شأنها شأن كتب الحديث الأخرى.

كما أنَّ الشاطبي عدَّ قلب الواو ألفاً في قول النبي r:[4](ارْجِعْنَ مأزورات غير

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٤٣٠-٤٣١، المقاصد: ٥/٧٠٠ .

(٢) المقاصد: ٥/٧٠٠ .

(٣) البيت المذكور لم أقف عليه في صحيح البخاري، وهو في صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم: ٢/٧٣٧ (١٠٦٠).

(٤) سنن ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، ١/٢٠٥ (١٥٧٨).

مأجورات)، من الشاذ الذي يحفظ ولا يُقاس عليه[1]، وهو من الأحاديث التي تدل على فصاحته r، لِمَا فيه من التجانس والتناسب اللفظي.

إلى جانب أن الشاطبي لم يصرح بهذا الأمر حين ساق تلك الأحاديث، ولا أحسبه يعجز عن التصريح بشيء من ذلك، كما أنَّ الشاطبي نفسه حينما أورد تلك الأحاديث التي استدل بها على فصاحته r؛ لم يثبتها بألفاظها كما هي في تلك الكتب، مِمَّا يرجح أنه قد رواها بالمعنى أيضاً، كما أنه في الوقت ذاته لم يسند أيَّ حديث من تلك الأحاديث الواردة في المقاصد إلى واحد من كتب غريب الحديث واللغة، سوى في موضع واحد، ولَم يكن ذلك على سبيل الاعتداد بقوة ذلك المصدر؛ بل على العكس تمامًا، حسب ما يوضحه سياق النص، فالذي يظهر أنه غمز ابن خروف حين خالف جمهور النحويين[2] فأجاز مجيء لام الجحود بعد النفي من غير تقدم (كان). قال الشاطبي بعد أن أوَّل أدلة ابن خروف: "...وأيضا أتى بحديث وقَعَ لأبي عبيد في (غريبه) من حديث أبي الدرداء أنه قال في الركعتين بعد العصر:[3](ما أنا لأدعهما فمن شاء أن يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ) أي: ينْقَدَّ من الغيظِ، وهذا أيضاً نادر،...، وعلى ما قال الناظم جلة النحويين، وهم أعرف بكلام العرب لأنَّ ذلك راجع إلى صحة ظهور (أنْ) وعدم صحته"[4].

إن هذا النهج الذي سلكه الشاطبي والذي تمثَّل في قلة التنبيه على تعدد الرواية، وعدم التحقق من صحة الأحاديث، ليس له في الحقيقة ما يفسره، ولعل هذا ما دعا أحد محققي كتاب الموافقات إلى انتقاد الشاطبي في تعامله مع مادته الحديثية فقال:

"زعم المصنف في مقدمة الكتاب (ص١١) أنه سيورد في الكتاب (من أحاديثه

---

(١) المقاصد: ٩/ ٢٢٤ .

(٢) ينظر الارتشاف: ١٦٥٩/٤، الجنى الداني: ١١٧، مغني اللبيب: ٢٨٠، الهمع: ١١٠/٤ .

(٣) غريب الحديث، أبوعبيد بن سلام: ١٤٧/٤ .

(٤) المقاصد: ٦/ ٣١ .

الصحاح والحسان)، والحق أنه أورد فيه كثيرًا من الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والتي لا أصل لها، ووجدت أن بضاعة المصنف الحديثية ضعيفة، لا يعول عليها، ولا أقول هذا جزافًا؛ وإنما بعد علم وتحرٍّ، وسبب ذلك أنه يعتمد على ما اشتهر من أحاديث في كتب الأصوليين، وينقلها دون النظر في حكم الحفاظ عليها من ضعف أو بطلان، وتجد ذلك في عدد غير قليل من الأحاديث في هذا الكتاب، مثل: كن عبد الله المقتول، ...، واعتمد في كثير من الأحايين على كتب الوعظ والرقائق التي لا تعتني بصحة الأحاديث، ونقل منها نصوصًا على أنها أحاديث،...، واعتمد أيضا على نقل أحاديث من (الشفا) للقاضي عياض، وقد عاب المحدِّثون عليه تساهله في الأحاديث، ووقع في أغلاط بسبب ذلك،...، ووقعت له أوهام أخر في الأحاديث والآثار،...، والعجب أن المصنف لم يعتن بالحكم على الحديث إلا في النادر، وإن فعل؛ فإنما يتابع غيره؛ بل قد يورد الحديث في موطن ويسكت عنه، ثم يذكر حكمًا لحافظ عليه بالضعف في موطن آخر،...، وقد يعلِّق الحكم على صحته أو صحة الأثر؛ بل قد ينقل الحديث من كتاب، أو من ديوان من دواوين السنة، ويكون مؤلفه قد ضعَّفه، ولا يلقي بالاً لهذا التضعيف...".[1]

ومهما يكن من أمر؛ فإن ذلك لا يمكن أن يقلِّل بحال من الأحوال من قيمة الشاطبي العلمية، ذلك الإمام المجدد، الذي خدم الإسلام والمسلمين، بمؤلفات تركت أثراً كبيراً في حركة الفكر الإسلامي، ولا زالت حتى وقتنا الحاضر منهلاً عذباً لكثير من الباحثين.[2] ولو لم يقع للشاطبي من خدمته للعربية إلا تقسيمه للحديث لكفاه؛ إذ أصبح هذا التقسيم فيما بعد نواة لعمل مجمع اللغة العربية، الذي حدد الآلية التي يمكن الاعتماد عليها في الاحتجاج بالحديث الشريف كما تبين سابقًا.[3]

---

(١) الموافقات، بتحقيق مشهور حسن: ٨٦/١-٨٨ . وقد أثبت المحقق مواطن تلك الأحاديث ضمن النص، ولَم أثبتها لكثرتها، ويمكن الوقوف عليها بمراجعة النص المنقول.

(٢) تنظر مكانته العلمية في التمهيد ص٢١ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص٢٣٥ من هذا البحث.

المبحث الثالث

منزلة الأحاديث عنده، ومظاهر استدلاله بها.

تعتبر المقاصد الشافية من أغزر شروح الألفية استشهادًا بالحديث الشريف وكلام الصحابة والتابعين y، فقد أورد الشاطبي(١٧١) حديثًا، وهو بهذا الكمِّ لا يدانيه أي شرح من شروح الألفية الأخرى[١]، بل لا يدانيه أي كتاب نحوي آخر سوى بعض مؤلفات ابن مالك.[٢] فأين حلَّت تلك الأحاديث؟ وما مظاهر استدلاله بها؟

لقد سبقت الإشارة إلى أنَّ إيراد الشاطبي لهذا الكم من الأحاديث كان متابعة لابن مالك، وبحثًا عن آرائه في كتبه الأخرى[٣]، لكن ذلك بطبيعة الحال لا يعني أنَّ الشاطبي لم يستشهد بالحديث من تلقاء نفسه، وأنَّ كل الأحاديث التي أوردها كان الغرض منها استجلاء رأي ابن مالك في المسائل كلها؛ بل على العكس من ذلك فقد أتى الحديث في مواضع التمثيل والاستدلال لأصول القواعد، ولِمَا خرج عن تلك الأصول، شأنه شأن أي مصدر آخر من مصادر الشاطبي؛ لكن متابعة ابن مالك كانت سببًا من أسباب وفرة الأحاديث في المقاصد.

---

(١) ينظر شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب (رسالة دكتوراه) : ١٥٩، وقد ذكر الباحث أنَّ الاستشهاد بالحديث في شروح الألفية أتى على النحو الآتي:

- شرح ابن الناظم: واحد وأربعون حديثًا.
- كاشف الخصاصة لابن الجزري: ثلاثة عشر حديثًا، واحد منها مكرر.
- توضيح المقاصد للمرادي: ثلاثة وأربعون حديثًا، واحد منها مكرر.
- أوضح المسالك لابن هشام: ستة وعشرون حديثًا.
- شرح ابن عقيل: ثمانية عشر حديثًا.
- شرح المكودي: سبعة أحاديث، اثنان منها مكرران.
- شرح الأشموني: سبعة وسبعون حديثًا، ستة منها مكررة.
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي: ثمانية وعشرون حديثًا، واحد منها مكرر.

(٢) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: ١٤٠.

(٣) ينظر ص١٢٥ من هذا البحث.

وبعد إحصاء الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين y في المقاصد، وذلك لمعرفة مدى مطابقتها للقواعد النحوية والصرفية عند الشاطبي تبيَّن أنَّ الاستشهاد بها أتى على النحو الآتي:

- (٦٤) حديثًا أتى بها على الوجه القياسي الكثير.
- (٢١) حديثًا أتى بها على الوجه القياسي القليل.
- (٦٠) حديثًا خالفت القاعدة إما بشذوذ أو تأويل أو شكٍّ في روايته.
- (٢٦) حديثًا أتى بها لأمر غير نحوي أو صرفي، كالتفسير اللغوي لألفاظ النظم، وأحاديث مقدمة الكتاب وخاتمته.

أمَّا ما وافق الوجه القياسي -بوجهيه القليل والكثير- فقد جاء الاستشهاد به على النحو الآتي:

- انفرد الحديث بالتمثيل والاستدلال في تسعة عشر موضعًا، منها موضعان أتيا على الوجه القياسي القليل.
- تقدم الحديث غيرَه من الشواهد للتمثيل والاستدلال في تسعة وعشرين موضعًا، منها أربعة مواضع أتت على الوجه القياسي القليل.
- جاء الحديث مسبوقًا بغيره من الشواهد الأخرى في أربعة عشر موضعًا، منها خمسة مواضع أتت على الوجه القياسي القليل.

ويبدو أنَّ هذا العدد من المواضع التي أتى فيها الحديث على قياس قواعد العربية مظهر آخر من مظاهر التباين في موقف الشاطبي؛ إذ كيف يترك النحويون الاستشهاد بالحديث بحجة اللحن، والرواية بالمعنى، ويأتي الحديث الشريف في المقاصد شاهدًا على أكثر من ستين مسألة جائزة في القياس؟.[1]

(١) مع الأخذ في الاعتبار أنَّ الشاطبي قد يستشهد في الموضع الواحد بعدد من الأحاديث.

وتلافيًا لتكرار ما قِيلَ في المبحث السابق؛[1] سيتم تجاوز الحديث عن صحة تلك الأحاديث، ومدى مطابقتها لألفاظها في دواوين السنة، على أن يكون التنبيه على ذلك في تخريج الأحاديث من خلال الحواشي ما أمكن.

أما أمثلة ما انفرد به الحديث من مواضع التمثيل والاستدلال فهي كالآتي:

١. من مواضع جواز اتصال الضمير بعامله وانفصاله؛ كونه من باب (أعطى). قال الشاطبي بعد أن أتى بشاهد لاتصال الضمير: "ومن الانفصال قول النبي u:[2](فإن الله ملَّككم إياهم ولو شاء لملَّكهم إياكم)".[3]

٢. من مواضع جواز الإخبار عن الذات بظرف الزمان إذا أفاد؛ أن يكون من باب النفي العام، كـــ"قول النبي r:[4](إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَه، وإذا هَلَكَ قَيصَر فلا قَيصَر بَعْدَه)".[5]

٣. من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون عاملة عمل الفعل. قال الشاطبي: "ويجري مجرى هذا كون النكرة عاملة في معمول، ومن ذلك قول النبي r:[6](أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ)".[7]

---

(١) فقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الشاطبي -في الغالب- لا يورد الأحاديث بألفاظها كما هي في كتب الحديث، ينظر ص٢٥٨ من هذا البحث.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث التسعة، وهو في شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٦٨/٧ بلفظ: (الله الله وما ملكت أيمانكم، فلو شاء الله لملكهم إياكم).

(٣) المقاصد: ١/ ٣٠١ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الخمس، باب قول النبي r أحلت لكم الغنائم: ١١٣٥/٣ (٢٩٥٢)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام: ١٣٢٥/٣ (٣٤٢٢)، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي r: ٢٤٤٥/٦ (٦٢٥٥).

(٥) المقاصد: ٢/ ٢٥.

(٦) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف: ٦٩٧/٢ (١٠٠٦)، مسند أحمد: ١٦٧/٥ (٢١٥١١).

(٧) المقاصد: ٢/ ٤٣ .

٤. إعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـــ(أنْ). قال الشاطبي: "حملوا (عسى) محمل (لعل)، فأعملوها إعمالها لَما اجتمعت معها في معنى الرجاء والإشفاق، كما حملوا (لعل) على (عسى) في إدخال (أنْ) في الخبر، نحو: لعل زيداً أنْ يقوم، كما جاء في الحديث:[١](ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) فكان ينبغي أن ينبه على هذه اللغة الثالثة".[٢]

٥. مجيء (في) حرفًا جارًا للمفعول له. قال الشاطبي: "وأما (في) بمعنى اللام فنحو قول النبي U:[٣](إنَّ امرأةً دخلت النار في هرَّةٍ ربطتها)".[٤]

٦. مثَّل لاسم الهيئة من الثلاثي على (فِعْلَة) بالحديث:[٥](إذا قتلتُم فأحسِنوا القِتْلَة) وبالحديث:[٦](من فارق الجماعة ماتَ ميتَةً جاهلية).[٧]

٧. حذفُ فاعلِ (نِعْمَ). ذكر الشاطبي أنَّ فاعل (نعم وبئس) يكون مضمراً مميَّزاً نحو (نِعمَ رجلاً زيدٌ)، ثمَّ قال: "فلا يجوز أن يأتي فاعلهما مضمراً غير مميَّز لفظاً، وإن كان معلوماً؛ إلا قليلاً، دل على ذلك الاستقراء. ومن ذلك القليل قوله

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب: باب من أقام البينة بعد اليمين: ٩٥٢/٢ (٢٥٣٤). سنن أبي داود: كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ: ٣٢٨/٣ (٣٥٨٥).

(٢) المقاصد: ٢٩٩/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق ١٢٠٥/٣(٣١٠٤) مع اختلاف يسير، وصحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم تعذيب الهرَّة ونحوها: ٢١٠٩/٤ (٢٦١٩) مع اختلاف يسير أيضاً.

(٤) المقاصد: ٢٧٨/٣ .

(٥) صحيح مسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان القتل والذبح: ١٥٤٨/٣ (١٩٥٥)، سنن الترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المُثلة: ٢٣/٤ (١٤٠٩).

(٦) مسند أحمد: ٤٤٥/٣ (١٥٧١٩)، وفي صحيح البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي r سترون بعدي أموراً تنكرونها: ٢٥٨٨/٦ (٦٤٤٥) و(٦٤٤٦) بلفظ: "من فارق الجماعة شِبْرًا فمات إلا مات ميتَةً جَاهليةً". وينظر ألفاظ أخرى لمسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن: ١٤٧٦/٣ (١٨٤٨)، ١٤٧٧/٣ (١٨٤٩).

(٧) ينظر المقاصد: ٣٦٦/٤ .

u:[1](مَنْ توضأ يومَ الجمعةِ فبِها ونِعْمَتْ) أي: فبالسنة أخذ، ونِعمت سنة الوضوء، لكن حُذِف للعلم به".[2]

٨. مطابقة اسم التفضيل للموصوف به. حيث ذكر أنَّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ونُوِي به معنى (مِنْ)؛ فلك فيه وجهان: المطابقة وعدمها، قال: "وقد جمعهما قوله u:[3](ألا أُخْبِركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منِّي مجلساً يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً). فجمع (أحسَن) وأفرد (أحبَّ، وأقْرَبَ)".[4]

٩. (ثمَّ) تفيد ترتيب ما بعدها على ما قبلها. قال الشاطبي: "وقد اجتمع ترتيب الفاء و(ثم) في قوله في الحديث:[5](أَنَّ جِبْرِيلَ u نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رسول اللَّهِ r، ثُمَّ صلى فَصَلَّى رسول اللَّهِ r) إلى آخر الحديث"[6].

١٠. (ثم) لا تأتي بمعنى الواو، قال الشاطبي: "والدليل على لزوم الترتيب لها استقراءُ المتقدمين المتحققين بكلام العرب، ...، وقال الماردي: الدليل على أنَّ (ثمَّ) لا تكون بمعنى الواو إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أنْ يُقال: (هذا بِيُمْنِ الله ويُمْنِك)، قال: ولو كانت بمعنى الواو ما فرُّوا إليها. قال: وفي الحديث أنَّ بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي r:[7](تزعمون أنَّكم لا تشركون بالله وأنتم

---

(١) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: ١٣٩/١ (٣٥٤)، سنن الترمذي: كتاب الصلاة، باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة: ٣٦٩/٢ (٤٩٧).

(٢) المقاصد: ٤/ ٥١٣ .

(٣) سنن الترمذي: باب ماجاء في معالي الأخلاق: ٣٧٠/٤، (٢٠١٨) مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٤) المقاصد: ٥٨٠/٤ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب إن الصلاة على المؤمنين كانت كتابًا موقوتاً: ١٩٥/١ (٤٩٩).

(٦) المقاصد: ٨٧/٥ .

(٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في سنن النسائي كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالكعبة: ٦/٧ (٣٧٧٣) بلفظ: (تقولون ما شاء الله وشئت وتقولون والكعبة فأمرهم النبي r إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، ويقولوا ما شاء الله ثم شئت).

تقولون ما شاء اللهُ وشئتُ فذُكِر ذلك للنبي r فقال: لا تقولوها وقولوا ما شاء اللهُ ثمَّ شئتُ)".[1]

١١. ذكر بدل الإضراب ثمَّ قال: "وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث:[2](إنَّ الرجلَ ليصلي الصلاة، وما كُتِبَ له منها نصفُها، ثلثُها، ربعُها، إلى العُشر)، والأظهر في قوله:[3](تصدَّق رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاع تَمْرِه) أن يكون من هذا، وكذلك قول عمر t:[4](صلى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقباءٍ)".[5]

١٢. ذكر لغات (الْهَن)، وأن من العرب من يعربها بالحركات، ومنهم من يعربها بالحروف، فمن أعربها بالحروف فإنه يقول في النسب إليها: (هَنَوِيٌّ)، أمَّا من أعربها بالحركات فأشار إليهم بقوله: "ومن العرب من يقول: (هَنُك) كـ(يَدك)، وهؤلاء يقولون في التثنية (هَنَانِ)، وفي الجمع أيضاً: (هَنَاتٌ) كقوله u:[6](أسْمِعْنَا من هِنَاتِك) فهؤلاء بالخيار، فتارة يقولون: هَنَيٌّ، وتارة يقولون:

---

(١) المقاصد: ٥/ ٨٩ .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في مسند أحمد: ٣٢١/٤ (١٨٩١٤) عن عمار بن ياسر بلفظ: "إن العبد ليصلي الصلاة، وما يُكتب له منها إلا عشرها تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها ". وفي سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في نقصان الصلاة: ٢٩٣/١ (٧٩٦) بلفظ: "عن عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله r يقول إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها ".

(٣) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة: ٧٠٤/٢ (١٠١٧)، سنن النسائي: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة: ٧٥/٥ (٢٥٥٤).

(٤) صحيح البخاري: باب الصلاة في القميص والصلاة والتُّبَّان والقباء: ١٤٣/١ (٣٥٨) مع اختلاف يسير.

(٥) المقاصد: ٥/ ١٩٩ .

(٦) صحيح البخاري مع اختلاف يسير في اللفظ: كتاب الدعوات، باب قوله تعالى: (وصلِّ عليهم): ٢٣٣٢/٥ (٥٩٧٢). ويُروَى بالتصغير: (هُنَيْهَاتك، وَهُنَيَّاتك)، ينظر فتح الباري لابن حجر: ٤٦٥/٧ (٣٩٦٠).

هَنَوِيٌّ".[1]

١٣. ينصب المضارع بأن مضمرة بعد (فاء) السببية في جواب الاستفهام. وقد مثل له الشاطبي بالحديث الشريف:[2](من يدعوني فأستجيبَ له من يسألني فأعطيَه من يستغفرني فأغفرَ له).[3]

١٤. الوقف على (إذن) بقلب نونها ألفًا. قال الشاطبي بعد أن ذكر أنها من الأدوات الشهيرة الاستعمال: "إذ هي حرف جواب وجزاء، فقلما يخلو كلام بين متخاطبين فيه طول منها، وأيضا هي كثيراً ما تستلزم الوقف عليها، كما إذا أردت جواب مخاطبك فقلت له: (فلا إذا)، أو: (فَنَعَم إذا)، كما قال النبي **u**:[4](أينقص الرطب إذا جف؟ قالوا : نعم. قال: فلا إذا). حين سألوه عن بيع الرطب بالتمر، وفي كلام العرب من ذلك كثير تقع فيه (إذا) موقوفاً عليها، فلما كانت بهذه الحال كان ذكرها في باب الوقف أكيداً، فلذلك نص على حكمها".[5]

١٥. حذف نون الوقاية من الأسماء. قال الشاطبي: "وقد استشهد ابن مالك على عدم اختصاصه بالشعر بما رُوِيَ في الحديث من قوله:[6](قطِ قطِ بعزتك وكرمك)، ويُروى بسكون الطاء، وبكسرها مع الياء، وبدونها، وقطني

---

(١) المقاصد: ٥٥١/٧ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل: ٣٨٤/١ (١٠٩٤)، وكتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل: ٢٣٣٠/٥ (٥٩٦٢).

(٣) المقاصد: ٥٧/٦ .

(٤) المستدرك على الصحيحين: كتاب البيوع: ٤٤/٢ (٢٢٦٤).

(٥) المقاصد: ٨/ ٢٤-٢٥ .

(٦) مسند أحمد: ٢٣٤/٣ (١٣٤٨٢) بلفظ: (قط قط وعزتك وكرمك)، وفي صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون: ٢١٨٧/٤ (٢٨٤٨) بلفظ: (قط قط وعزتك..)، ورواية الياء والنون في فتح الباري: ٥٩٥/٨.

بالنون".[1]

١٦. حلول المعطوف في محل المعطوف عليه. قال الشاطبي عند قول الناظم:

وَإِنَّمَـــا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُـــضْمرِ مُتَّـــصِلٍ أَوْ مُفْهِـــمٍ ذَاتَ حِـــرِ

"لَمَّا عطفَ على (مُضمر) قد وصِفَ بـــ(متصل) كان المعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك الوصف، كأنه قال: (أو مُفْهِمٍ ذاتَ حرٍ متصلٍ)، وهو شبيه قوله u:[2](لا يُقتلُ مسلِمٌ بكافرٍ ولا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِه)، قال المحققون: معناه: ولاذو عهدٍ في عهده بكافر، وبذلك يصح معنى الحديث، فكان تقدير حلول المعطوف في محل المعطوف عليه يُشعر بلزوم قيده، حتى كأن الموضع له".[3]

١٧. حذف المضاف إليه في المعطوف، وبقاؤه في المعطوف عليه. قال الشاطبي: "وهو أقربُ في القياس لتقدُّم الدليل على المحذوف، ومنه ما وقع في البخاري من قول أبي برزة الأسلمي t:[4](غزوت مع رسول الله r سبع غزواتٍ أو ثمانيَ). هكذا بفتح الياء من غير تنوين، يُريد: أو ثمانيَ غزوات فحَذَفَ".[5]

١٨. إضافة جمع المذكر السالم إلى ياء المتكلم. قال الشاطبي: "إذا كان آخر الاسم واواً كـــ(زيدين) في حالة الرفع، ...، قُلبت الواو ياءً، وأدغمت في ياء المتكلم، فتقول: جاءني زيدِيَّ، وأقبلَ مُكْرِمِيَّ. وفي الحديث:[6](أوَ مُخرِجِيَّ هُم؟)".[7]

---

(١) المقاصد: ٣٣٨/١.

(٢) مسند أحمد: ١٨٠/٢ (٦٦٩٠)، وفي رواية: (لا يقتل مؤمن بكافر...). ينظر سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب السرية ترد على أهل العسكر: ٣٤/٣ (٢٧٥٣) .

(٣) المقاصد: ٥٧١/٢ .

(٤) صحيح البخاري: أبواب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة: ٤٠٥/١ (١١٥٣) بلفظ: (وإني غزوت مع رسول الله r ستَ غزواتٍ، أو سبعَ غزواتٍ، وثمانيَ).

(٥) المقاصد: ٤/ ١٦٧ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله: ٤/١ (٣)، كتاب التعبير، باب أول ما بدأ به رسول الله r من الوحي الرؤيا: ٢٥٦١/٦ (٦٥٨١).

(٧) المقاصد: ١٩٥/٤، وينظر: ٢٠٦/٩ .

١٩. مجيء (أضحى) تامة. قال الشاطبي: "وأما أضحى فتكون تامة بمعنى: دخل في الضحى، تقول: أقمت بالمكان حتى أضحيت، ومنه قول عمر بن الخطاب t:[١](أضحوا بصلاة الضحى)، يعني لا تصلوها إلى ارتفاع الضحى".[٢]

أمَّا المواضع التي تقدم الحديث فيها على غيره من الشواهد فهي على النحو الآتي:

١. اقتران نون التوكيد بالفعل الماضي على رأي ابن مالك. وكان أول ما استدل به الحديث:[٣](فإما أدركنَّ أحد منكم الدَّجَّال.. الحديث).[٤]

٢. إجراء (هَنُ) مجرى (يدٍ) في الإعراب بالحركات، قال الشاطبي: "وعلى اللغة الشهيرة، جاء في الحديث:[٥](من تعزَّى بعزاء أهل الجاهلية فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تَكنوا)، وقول علي t:[٦](من يطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِق به)، ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوَّى بهم".[٧]

٣. (أَفْعل) التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة؛ لا يُنصب على الحال إلا نادراً. قال

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٥٦/٦، غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٤٤/٤ .

(٢) المقاصد: ١٨٨/٢ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، والذي في صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته: ٢٢٤٨/٤ (٢٩٣٤) بلفظ: "فإما أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه نارًا، وليغمض ثم ليطأطئ رأسه، فيشرب منه، فإنه ماء بارد، وإن الدجال ممسوح العين، عليها ظفرة غليظة مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب". وكذا في مسند أحمد: ٤٠٤/٥ (٢٣٤٨٦).

(٤) ينظر المقاصد: ٥٥/١ .

(٥) سنن النسائي: كتاب السير، باب إعضاض من تعزى بالجاهلية: ٢٧٢/٥ (٨٨٦٤)، وفيه رواية أخرى باختلاف يسير: كتاب عمل اليوم والليلة، باب عزاء الجاهلية: ٢٤٢/٦ (١٠٨١٠)، وكذا في مسند الإمام أحمد: ١٣٦/٥ (٢١٢٧٤)، وفيه روايات أخرى دون ذكر (هن) لا شاهد فيها، ينظر المصدر السابق نفسه الأحاديث: (٢١٢٧١)، (٢١٢٧٢)، (٢١٢٧٣).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ فيما بين يدي من كتب الحديث، وهو بهذا اللفظ في مجمع الأمثال: ٣٠٠/٢. وفي النهاية في غريب الأثر: ٢٠٣/١ بلفظ: (من يطل أير أبيه ينتطق)، وكذا في جمهرة الأمثال: ٢٥٤/٢.

(٧) المقاصد: ١٤٨/١.

الشاطبي:"واحتُرِز بالاستندار مما في الحديث من قول المرأة:[1](وما لنا أكثرَ أهل النار).[2]

٤. لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) التعريف. وقد مثَّل الشاطبي لحذف أل التعريف من الاسم المنادى بقوله: "وفي الحديث:[3](إلا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ يا رَحْمَان)...، ووجه هذا أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء والألف واللام".[4]

٥. عدم احتياج جملة الخبر إلى رابط إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى. قال الشاطبي: "ومثال ذلك قوله r:[5](أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَهَ إلا اللَّهُ) وكذلك قوله r:[6](أصدقُ كلمةٍ قالها لبيد: ألا كُل شيءٍ ما خلا الله باطلُ".[7]

٦. من مواضع الإخبار عن الذات بظرف الزمان؛ أن يكون الزمان موصوفًا. وقد استدل الشاطبي لجواز ذلك بقول عبد الله بن مسعود t:[8](إنكم في زمان كثيرٌ

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات...: ٨٦/١ (٧٩)، مسند أحمد: ٤٣٣/١ (٤١٢٢). وهو في صحيح البخاري: ١١٦/١ (٢٩٨) بلفظ: (يا معشر النساء تصدقن، فإني أريتكن أكثرَ أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله..).

(٢) المقاصد: ٤/ ٣٠ .

(٣) موطأ مالك: كتاب الجامع، باب ما يؤمر به من التعوذ: ١٣٨٧/٥ (٣٥٠١)، سنن النسائي: كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر ما يكب العفريت ويطفئ شعلته: ٢٣٧/٦ (١٠٧٩٢)، مسند الإمام أحمد: ٤١٩/٣ (١٥٤٩٨).

(٤) المقاصد: ١/ ٥٨٣ .

(٥) موطأ مالك: النداء للصلاة، باب ما جاء في الدعاء: ٣٠٠/٢ (٧٢٦)، وفي سنن الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في دعاء يوم عرفة: ٥٧٢/٥ (٣٥٨٥) بلفظ: (وخير ما قلت أنا والنبيون ...).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب أيام الجاهلية: ١٣٩٥/٣ (٣٦٢٨) بلفظ: (أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ...). وفي صحيح مسلم: كتاب الشعر: ١٧٦٨/٤ (٢٢٥٦) روايات متعددة أقربها قوله: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ...).

(٧) المقاصد: ١/ ٦٤٠-٦٤١ .

(٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في موطأ مالك: النداء للصلاة، باب جامع الصلاة: ٢٤٢/٢ (٥٩٧) =

فقهاؤه، قليلٌ قراؤه، كثير من يعطي، قليل من يسأل)، ثمَّ أردفه بثلاثة أبيات من الشعر.[1]

٧. من مواضع حذف المبتدأ وجوبًا؛ أن يجري الخبر مجرى المصادر. قال الشاطبي: "ومنها ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو:[2](سُبُّوحٌ قدُّوس، ربّ الملائكة والروح) وكذلك:[3](خير ما رُدَّ في أهلٍ ومال) وما أشبه ذلك"[4].

٨. من مواضع حذف الخبر سدُّ الحال مسده. قال الشاطبي: ومن هذا ما جاء في الحديث من قوله r:[5](أقربُ ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ)، ومنه قول الشاعر:...".[6]

٩. مجيء (بات) و(ظل) تامتان. قال الشاطبي: "وأما (ظل) فتكون تامة بمعنى: دام وطال،...، وأما بات فتكون بمعنى عرَّس، وهو النزول ليلاً، ومنه في أحد الاحتمالين قول ابن عمر:[7](أما رسول الله r فقد بات بمنى وظل)، قال ابن خروف يجوز فيهما النقصان والتمام".[8]

بلفظ: (إنك في زمان كثير فقهاؤه، قليل قراؤه، تحفظ فيه حدود القرآن، وتضيع حروفه، قليل من يسأل، كثير من يعطي).

(١) ينظر المقاصد: ٢/٢٣ .

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب مايقال في الركوع والسجود: ١/٣٥٣ (٤٨٧)، سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده: ١/٣٢٥ (٨٧٢)، ويروى بالنصب (سبوحًا قدوسًا) على حذف الفعل، ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٢/٢٣٧، ٤/٢٠٥.

(٣) جمهرة الأمثال: ١/٤١٣، مجمع الأمثال: ١/٢٤١ .

(٤) المقاصد: ٢/ ١٠٢ .

(٥) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يُقال في الركوع والسجود: ١/٣٥٠ (٤٨٢)، سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود: ١/٣٢٦ (٨٧٥).

(٦) المقاصد: ٢/١١٧ .

(٧) سنن أبي داود: كتاب المناسك، باب يبيت بمكة ليالي منى: ٢/١٤٤ (١٩٦٠)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود: ٢/٢٨٠ .

(٨) المقاصد: ٢/١٨٧.

١٠. مجيء المضارع من (أوشك). ذكر الشاطبي "أنَّ العرب صاغت لأوشك وكاد المضارع، فتكلمت به على معنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فأما (أوشك) فإنهم قالوا: يوشك زيد أنْ يقومَ، ويوشك أنْ يكونَ كذا. وفي الحديث:[١] (كالراتع حول الحِمَى يوشك أن يقعَ فيه).[٢]

١١. التنازع لأكثر من عاملين. اعترض الشاطبي على ابن مالك بأنه اقتصر في النظم على التنبيه على عاملين فقط، قال: "وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين، ومنه في الحديث:[٣](كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم) ".[٤]

١٢. مجيء الباء بمعنى البدلية. قال: "وأما الباء فمعنى البدلية من جملة معانيها التي يذكرها بعدُ، وذلك نحو: عوَّضت كذا بكذا. ومنه قول: رافع بن خديج:[٥](ما يسرُّني أنِّي شهدت بدراً بالعقبة)"[٦].

١٣. من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر (لبَّى). قال الشاطبي: "وهو من المصادر التي جاءت مثنَّاة لازمة الإضافة إلى الضمير، تقول:[٧](لبَّيك اللهم لبيك،

---

(١) صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات: ١٢١٩/٣ (١٥٩٩) بلفظ: (كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه)، وفي صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب الحلال بين والحرام بين: ٧٢٣/٢ (١٩٤٦) بلفظ: (المعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه)، وفيه رواية أخرى لا شاهد فيها وهي بلفظ: "كراع يرعى حول الحمى أوشك أنْ يواقعه". ينظر صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب من استبرأ لدينه: ٢٨/١ (٥٢).

(٢) المقاصد: ٢/ ٢٨٩ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ فيما راجعت من كتب الحديث، وهو في موطأ مالك: كتاب الصلاة، باب ماجاء في الصلاة على النبي r بلفظ: (كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم).

(٤) المقاصد: ١٧٥/٣ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً: ١٤٦٧/٤ (٣٧٧٢).

(٦) المقاصد: ٣/ ٦١١ .

(٧) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب التلبية: ٥٦١/٢ (١٤٧٤)، كتاب اللباس، باب التلبيد: ٢٢١٣/٥ =

لبيك لا شريك لك لبيك)، ويُقال: لبَّيه ولبَّيكما ولبَّيكم...".[1]

١٤. جواز الفصل بين المتضايفين. استدل الشاطبي لقراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايفين بالحديث، قال: "ومما وقع فيه الفصلُ بالظرف -وفي معناه المجرور- مافي الحديث من قوله u:[2](هل أنتم تاركو لي صاحبي). أراد تاركو صاحبي لي".[3]

١٥. إعمال اسم المصدر عمل المصدر. ومثل له الشاطبي بالحديث:[4](مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ)، وبعدد من أبيات الشعر.[5]

١٦. يجوز إضافة الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى مضاف لضمير. قال الشاطبي: "ومثال المجرور المضاف: مررت برجلٍ حسَنِ وجهِهِ، ومنه في الحديث في صفة الدجَّال:[6](أعْوَرُ عيْنِهِ اليمنى)، وفي وصف النبي r:[7](شَثَنُ أصابِعِه)، وفي

(٥٥٧١)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها: ٨٤١/٢ (١١٨٤)، كتاب الحج، باب حجة النبي r: ٨٨٦/٢ (١٢١٨)،.

(١) المقاصد: ٦٠/٤ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي r، باب قول النبي r: لو كنت متخذا خليلاً: ١٣٣٩/٣ (٣٤٦١).

(٣) المقاصد: ١٧٧/٤ .

(٤) موطأ مالك: كتاب الوضوء، باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته: ٤٣/١، ٤٤ (٩٥، ٩٦).

(٥) ينظر المقاصد: ٢٤١/٤ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم: ١٢٧٠/٣ (٣٢٥٧). وفي صحيح مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال: ١٥٤/١ (١٦٩) بلفظ: "أعْوَرِ العينِ اليُمنى"، وفي سنن الترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في ذكر المسيح الدجال: ٥١٤/٤ (٢٢٤١) بلفظ: (وإنه أعورُ عينُه اليمنى)، ولا شاهد على هاتين الروايتين.

(٧) لم أقفْ عليه بهذه اللفظ، والذي وقفت لفظ: (شثن الكفين والقدمين)، وهو في صحيح البخاري: كتاب اللباس، باب الجعد: ٢٢١٢/٥ (٥٥٦٨)، سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب صفة النبي r: ٥٩٨/٥ (٣٦٣٧).

حديثٍ آخر:[1] (طويلُ أصابِعِه)، وفي حديث أمِّ زَرع: [2](صِفْرُ وِشَاحِها)".[3] وذكرَ في المسألة خلافًا: "فالجمهور على أنه إنما تجوز في الشعر، وأجازه الكوفيون. ومال ابن خروف إلى الجواز حين جاء منه في الحديث مواضع، فهو أكثر في السماع من (حَسَنٍ وَجْهَه)، وإنما فيه من جهة القياس قبحُ تكرار الضمير، وهو غير معتبرٍ مع السَّماع، لأن القياس تابع للسماع لا متبوع له، فالأولى ما رآه الناظم،[4] والله أعلم".[5]

١٧. يجوز الفصل بين فعل التعجب وفاعله بالمنادى. ذكر الشاطبي "أنه في كلامهم غير قليل، بل هو موجود نظماً ونثراً، فأما النثر فمنه قول علي بن أبي طالب t حين مرَّ بعمار فمسح التراب عن وجهه، وقال:[6](أعزِزْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدَّلاً). ففصَلَ بِعليٍّ والمنادى...".[7]

١٨. رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر. ذكر الشاطبي أنَّ أفعل التفضيل من شأنه أن يرفع المضمر، ولا يرفع الظاهر إلا إذا صحَّ وقوع فعلٍ بمعناه، ومثَّل لذلك

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وقد عزاه ابن مالك في شرح التسهيل: ٩٥/٣ إلى أبي علي القالي، وهو في الأمالي عن علي t يصف النبي r، بلفظ: (كان ضخم الهامة، كثير شعر الرأس، أبيضَ مشربًا بحمرة، طويل المسربة، شثن الكفين والقدمين، طويل أصابعها)". [أمالي القالي: ٦٩/٢]

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في صحيح البخاري: كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل: ١٩٨٨/٥ (٤٨٩٣)، بلفظ: (وَمِلْءُ كِسَائِهَا)، وكذا في صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة y، باب ذكر حديث أم زرع: ١٩٠٠/٤ (٢٤٤٨).

(٣) المقاصد: ٤/ ٤١٣ .

(٤) ينظر شرح التسهيل: ٩٥/٣-٩٦ .

(٥) المقاصد: ٤/ ٤٢٨ .

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في الفائق في غريب الأثر للزمخشري: ١٩٦/١ بلفظ: (أعزز علي أبا محمد أن أراك مجدلا تحت نجوم السماء) وكذا في النهاية في غريب الأثر: ٧٠٧/١.

(٧) المقاصد: ٥٠١/٤ .

بالحديث:[1](ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من ذي الحجة)، وكذلك بعدد من أبيات الشعر.[2]

١٩. العطف بـــ(حتى) لا يقتضي الترتيب. قال الشاطبي معترضًا على من ادعى مجيئها عاطفة للترتيب: "وهذه دعوى لا دليل عليها، وفي الحديث ما يدلُّ على خلافها، وهو قوله u:[3](كل شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجْزُ والكَيْسُ) وليس في القضاء ولا في القَدَرِ ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقْضِيَّات والمقْدُورات.[4]

٢٠. مجيء (أو) بمعنى (الواو) على قلة بشرط أمن اللبس، قال الشاطبي: " فممَّا يتعيّن لذلك عند بعضٍ ما في الحديث من قوله u:[5](اِسْكُنْ فَمَا عَلَيكَ إلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أوشَهِيدٌ)، وقول ابن عباس t:[6](كُلْ مَا شِئتَ، واشْرَبْ مَا شِئتَ مَا أخْطَأكَ اثْنتَانِ، سَرَفٌ أو مَخْيَلَةٌ)".[7]

٢١. (أي) حرف من حروف النداء. قال الشاطبي في التمثيل لها: "ومثال (أيْ)

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وهو في سنن الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل أيام العشر: ١٣١/٣ (٧٥٨) بلفظ: (ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يُتعبَّدَ له فيها، من عشر ذي الحجة...)، وفي سنن ابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام العشر: ٥٥١/١ (١٧٢٨) بلفظ: (ما من أيام الدنيا أيام أحبُّ إلى الله سبحانه أن يُتعبَّدَ له فيها من أيام العشر...)، قال الترمذي: إسناده ضعيف، ينظر في ضعف هذا الحديث: مشكاة المصابيح: ٣٣٠/١ (١٤٧١).

(٢) ينظر المقاصد: ٤٩٧/٤ .

(٣) صحيح مسلم: كتاب القدر، باب كل شيءٍ بقدر، ٢٠٤٥/٤ (٢٦٥٥)، بلفظ: (كل شيءٍ بقدر حتى العجزُ والكيسُ).

(٤) المقاصد: ٩٧/٥.

(٥) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي r لو كنت متخذاً خليلاً: ١٣٤٨/٣ (٣٤٨٣) بلفظ قريب، وكذا في صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما: ١٨٨٠/٤ (٢٤١٧).

(٦) صحيح البخاري: كتاب اللباس، باب من جر إزاره: ٢١٨٠/٥ (٥٤٤٦) بلفظ: (كل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان سرفٌ أو مخيلةٌ).

(٧) المقاصد: ١٢١/٥ .

موجود في الأحاديث:[1](أيْ ربِّ)، وأنشد الزجاجي:..."[2]

٢٢. يجوز نصب المنادى المنعوت إذا كان مفردًا نكرةً قبل النداء. ذكر الشاطبي أنه يدخل ضمن الشبيه بالمضاف الواجب النصب، واستدل له بما رُوِي عن النبي r أنه كان يقول:[3](يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ) وبعدد من أبيات الشعر.[4]

٢٣. لام المستغاث المعطوفِ إن كُرِّر معها حرف النداء وجب فتحها. قال الشاطبي: "إذا دخلت لام الجر على المعطوف، فلا يخلو الأمر من أنْ تُكرر اللام أو لا تُكرر، فإنْ كُرِّرت فالفتح باقٍ مع العطف،...، ومنه قول عمر بن الخطاب t عنه حين طعنه العِلْجُ فيروز -لعنه الله-:[5](ياالله ويالَلْمسلمين)، وأنشد سيبويه..."[6].

٢٤. الندبة قد تكون لغير المفقود. قال الشاطبي: "وكذلك إذا كان المندوب غير مفقود، لكن تنزَّل منزلة المفقود كقول عمر t حين أُعلم بجدب شديد أصاب قوماً من العرب:[7]وَاعُمَرَاهْ، واعُمَراه، وكقول الخنساء ومن أُسِر معها من آل صخر وهو غائب غير مرجوِّ الحضور: واصَخْراه".[8]

٢٥. مجيء (بله) اسم فعل. قال الشاطبي: :فأما (بَلْهَ) فمعناها: دع، ومنه في

---

(١) هذا الأسلوب ورد في مواضع متعددة من صحيح البخاري، وهي على سبيل المثال كالآتي: ٤٤٩/١ (١٢٧٤)، ٨٣٣/٢ (٢٢٣٤)، ١٢١٥/٣ (٣١٦١)، ١٢٤٦/٣ (٣٢٢٠)، ١٢٥٠/٣ (٣٢٢٦).

(٢) المقاصد: ٥/ ٢٣٥ .

(٣) سبق تخريجه في ص٢٥٧ من هذا البحث.

(٤) ينظر المقاصد: ٢٦٥/٥ .

(٥) ينظر الفائق في غريب الأثر: ٤٢٥/٢ .

(٦) المقاصد: ٣٦٦/٥ .

(٧) الفائق في غريب الأثر: ٦٥/١، النهاية في غريب الأثر: ١٨٨/١ .

(٨) المقاصد: ٣٧٦/٥ .

الحديث:[1](أعدَدْتُ لعبادي الصالِحين مالا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سَمِعَت، ولا خَطَر على قلب بشرٍ، بلْهَ ما اطلعتم عليه)".[2]

٢٦. حذف فعل الشرط وبقاء الجواب كثير إذا وقع بعد (إنْ) (لا) النافية. قال الشاطبي: "ومنه قوله u:[3](إمَّا لا فأعني على نفسك بكثرة السجود)، التقدير: إن كنت لا تفعلُ غير هذا، أوْ لا تقولُ غير هذا فأعِنِّي. وفي حديث الغامدية قوله u:[4](إمَّا لا فاذهبِي حتى تلدِي) الحديث."[5]

٢٧. حذف الفاء من جواب (أمَّا). قال الشاطبي: "فأما حذف الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام، وهو الذي أشار إليه بقوله: (قلَّ في نثر)، وذلك نحو ما وقع في البخاري من قوله u:[6](أَمَّا بعدُ ما بالُ أقوام يشترِطُونَ شروطًا ليست في كتابِ اللَّهِ) الحديث".[7]

٢٨. قلب همزة الممدود واوًا عند التثنية. وقد مثَّل له الشاطبي بقوله r:[8] (أفعمياوان أنتما).[9]

٢٩. حذف حرف النداء من اسم الجنس. قال الشاطبي، "فأما اسم الجنس فهو

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب تفسير سورة السجدة: ٤/١٧٩٤ (٤٥٠٢) مع اختلاف يسير، وكذا في صحيح مسلم: أوائل كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: ٤/٢١٧٤ (٢٨٢٤).

(٢) المقاصد: ٥/٥٠٤ .

(٣) مسند أحمد: ٣/٥٠٠ (١٦١٢١) بلفظ: (إما لا فأعني بكثرة السجود)، وفي صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحثّ عليه: ١/٣٥٣ (٤٨٩) بلفظ (فأعني على نفسك بكثرة السجود)، دون شرط وجزاء، ولا شاهد فيه.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا: ٣/١٣٢٣ (١٦٩٥).

(٥) المقاصد: ٦/ ١٦٧ .

(٦) سبق تخريجه، ينظر ص٢٥٩ من هذا البحث.

(٧) المقاصد: ٦/١٩٥ .

(٨) سبق تخريجه، ينظر ص٢٥٦ من هذا البحث.

(٩) ينظر المقاصد: ٦/٤٤٢ .

قليل كما قال نحو: رَجُلُ افْعل كذا، تريد: يارجل. وفي الحديث:[1](اشتدِّي أَزْمَةُ تَنْفرِجي)، وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى u:[2](ثُوبِي حَجَرُ)، يريد يا أزْمَةُ، ويا حَجَرُ، ومن كلام العرب في مَثَل:[3](اِفْتَدِ مَخْنُوقُ)...".[4]

تلك هي الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي إما منفردة، وإما متقدمة على غيرها من الشواهد، إلى جانب أحاديث أخر جاءت مسبوقة بغيرها من الشواهد الأخرى[5]، وقد تبيَّن مما سبق أنَّ استدلال الشاطبي بالحديث الشريف ثابت؛ سواء أثبت الحديث بلفظه أم لم يثبت، وسواء أكان الحديث صحيحًا أم ضعيفًا، شأنه في ذلك شأن ابن الضائع وأبي حيان، والسيوطي، الذين ثبت استشهادهم بالحديث أيضاً.[6]

أمَّا ما خرج عن أصول القواعد فقد كان يأتي به في أشكال وصور متعددة، منها ما يأتي به في سبيل الاعتراض على ابن مالك في استشهاده بالحديث، ومن أمثلة ذلك استدلاله لرأي ابن مالك -المخالف للجمهور- بحديث النبي r:[7](لا يُخْتلى خلاها، ولا يُعْضَدُ شَجَرُها، فقال له العباس: إلاّ الإذخرَ يارسول الله، فقال: إلاّ الإذْخرَ) على

---

(١) سبق تخريجه ينظر ص٢٥٧ من هذا البحث.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الغسل: باب من اغتسل عريانا: ١٢٤٩/٣ (٣٢٢٣).

(٣) المستقصى في أمثال العرب: ٢٦٥/١.

(٤) المقاصد: ٢٤٧/٥ .

(٥) ينظر السابق: ٤٤/٢، ٤٤٩، ٢٧٨/٣، ٤٧٨، ٥٩٠/٣-٥٩١، ٦٢٥، ٩/٤، ٢٥٨، ٤١٦، ٤٣٥، ٩٦/٥-٩٧، ١٥٤، ١٥٧، ٣٦٩/٦ .

(٦) ينظر ص٢٤٧ من هذا البحث.

(٧) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش: ٤٥٢/١ (١٢٨٤) بلفظ: لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف. فقال العباس t إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا؟ فقال: إلا الإذخرَ)، وينظر أبواب الإحصار وجزاء الصيد، باب الينفر صيد الحرم: ٦٥١/٢ (١٧٣٦)، وكذا في صحيح مسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ٩٨٨/٢ (١٣٥٥).

أن المستثنى المنفي إذا فُصِلَ بينه وبين المستثنى منه رُجِّحَ النصبُ، ثم قال: "وأتى بحديثٍ آخر، والأصح قول الجماعة بعدم التفصيل بناءً على تعليل سيبويه، ولموافقته كلام العرب، وما استشهد به لا شاهدَ فيه لندورِه".[1]

كما اعترض على ابن مالك أيضاً بأنه "شبَّه (كأيِّن) و(كذا) بـــ(كم)؛ و(كم) على قسمين خبرية واستفهامية. أما الاستفهامية فلا حظَّ لـــ(كأيِّن) و(كذا) فيها، لأنهما عريَّانِ عن معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كأيِّن) شاذًا مستقرى من حديث أُبَيٍّ مع ابن مسعود حيث قال له:[2](كأيِّن تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وتسعين) كأنه قال: كم تَعُدُّ؟ و لم يأتِ في غير هذا، فلا معوَّلَ على قياس مثله، ولا ثبوته من غير ذلك"[3].

وقد يأتي بالحديث في سبيل عرض القليل والنادر من كلام العرب، كما في تمثيله لحذف النون في حالة الرفع لغير ناصب أو جازم، بقول عمر t في قتلى بدر: [4]"يا رسول الله كيف يسمعون؟ أنَّى يجيبوا وقد جَيَّفُوا.." قال الشاطبي: "ولكن الجميع قليل لا يفتقر إلى التنبيه عليه؛ لعدم القياس فيه والله أعلم".[5]

وقد يأتي بالحديث دليلاً لرأي ابن مالك، حيث استدل لرأي ابن مالك[6] على

---

(١) المقاصد: ٣/ ٣٥٥ .

(٢) مسند أحمد: ١٣٢/٥ (٢١٢٤٥) بلفظ:(كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعدها قال قلت له ثلاثا وسبعين آية)، وفي سنن البيهقي: كتاب الحدود، باب ما يُستدلّ به على أنَّ السبيل هو جلد الزَّنيين ورجم الثيّب: ٢١١/٨ (١٧٣٦٥) بلفظ: " كأين تعد أو كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ قلت : ثلاثا وسبعين آية".

(٣) المقاصد: ٣١٨/٦ .

(٤) الذي في صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار: ٢٢٠٣/٢ (٢٨٧٤) بلفظ (يا رسول الله كيف يسمعوا، وأنى يجيبوا، وقد جيفوا).

(٥) المقاصد: ٢٢٢/١. وينظر أيضاً: ٥٥/١، ٣٠/٤، ٢٤٧/٥-٢٤٨، ١٦٧/٦، ١٩٥، ٢٥٠، ٣١٨، ٤٦٠/٨، ٢٢٤/٩، ٢٧٨ .

(٦) ينظر شرح التسهيل: ١٥٤/١ .

جواز اتصال الضمير بالفعل إذا كان من باب (كان) بقوله: "فإن الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً فمن النثر مافي الحديث من قوله r لعائشة t:[1](إياكِ أن تَكُونِيْهَا ياحميراء) وقوله r لعمر t في ابن صيَّاد:[2](إن يكنه فلا تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)، وفي الحديث:[3](كن أبا خيثمة فكانه)".[4]

ثمَّ ذكَر أنَّ ابن مالك خالف الجمهور في هذه المسألة[5]، ولذا قال في النظم: (واختار غيري الانفصالا) قال الشاطبي: "وهذا دليل على أنَّ له في المسألة مستنداً قوياً، وسماعاً يرجع إليه، وقد أشار إلى القياس أول المسألة، وبين في شرح التسهيل مستنده من السماع وأنه الحديث. أما القياس المتقدم فصحيحٌ ما لم يعارضه ما يُهمِل حكمه وقد وُجِد. أما السماع فقد تضمن عهدته نقلُ الجمهور، ويبقى النظر في اعتماد الناظم على الاستشهاد بالحديث، وليس بمستند عند الجمهور من أهل اللسان، وهي مسألة أصولية لا يسعني الآن ذكرها، ولعلها تذكر في موضع هي به أخص من هذا الموضع والله المستعان".[6]

كما استدلَّ لرأي ابن مالك في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في سنن ابن ماجه: كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث: ٨٢٦/٢ (٢٤٧٤) بلفظ: (انظري ياحميراء أن لا تكوني أنت) ولا شاهد فيه.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجنائز: باب إذا أسلم الصبي: ٤٥٤/١ (١٢٨٩) بلفظ: (إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)، وكذا في كتاب الجهاد والسير: باب كيف يعرض الإسلام على الصبي: ١١١٢/٣ (٢٨٩٠)، وكذا في صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد: ٢٢٤٤/٤ (٢٩٣٠) .

وابن صياد: رجل من يهود المدينة، عاصر الرسول والصحابة، كانت تصدر عنه تصرفات غريبة، وينبئ عن أشياء مغيبة، وظن بعض الصحابة أنه المسيح الدجال. ينظر النهاية في الفتن والملاحم: ٥١٨/٢.

(٣) سبق تخريجه في ص٢٢٣ من هذا البحث.

(٤) المقاصد: ٣٠٣/١ .

(٥) ينظر الكتاب: ٣٨١/١، المقتضب: ٩٨/٣، الأصول: ١١٨/٢، شرح الكافية للرضي: ٤٣٩/٢.

(٦) المقاصد: ١/ ٣٠٦.

الجار بقوله: "ومما جاء في النثر من ذلك قراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تَسَائَلون بهِ والأرحامِ﴾[1]، بالخفض في (الأرحام)، وهي مروية عن الحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف، وحَمْلُها على أنَّ الواو للقسم ضعيف. وحكى قطرب:[2](مافيها غيره وفرسِه)، وفي البخاري:[3](إنما مثلكم واليهودِ والنصارى) بالجر".[4]

وقد يأتي بالحديث دليلاً لرأي مذهب نحوي كما هو مذهب الكوفيين في جواز التعجب من السواد والبياض، قال: "فإن قِيل: إنَّ استعمال التعجب في هذين اللونين يسوغ لكثرة استعمالهما في (أفعل) التفضيل،...، وباب أفعل التفضيل، والتعجب من نوع واحد، وقد استُعمِل في (السواد) ذلك أيضاً، ففي الحديث عنه u قوله:[5](لَهِي أسْودُ مِنَ القارِ) والاستعمال فيهما كثير فلا بد من القول بالجواز، ...، فالجواب: أنَّ الاستعمال فيهما لا نسلِّم أنه كثُر كثرةً يُقاس مثلُها، وإنما هو قليل يوقف على محلِّه، وهو باب التفضيل، وإلا لزِم أنْ يُقاس في التعجب على كل ما شذ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شذ في التعجب، وذلك غير صحيح. وأيضاً فلا يلزم إذا كثر استعمال الشاذ في باب أنْ يُقاس عليه في باب آخر... ".[6]

وقد يأتي بالحديث دليلاً لرأي عالم نحوي، حيث استدل لرأي الصيمري على

---

(١) النساء: ١. ينظر السبعة: ٢٢٦، البحر المحيط: ١٥٦/٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٣٧٦/٣، المساعد: ٤٧١/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر: ٧٩٢/٢ (٢١٤٩). قال ابن حجر: قوله في رواية عبد الله بن دينار: (إنما مثلكم واليهود والنصارى) بخفض اليهود؛ عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، ...، ووجدته مضبوطًا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية". [فتح الباري: ٤٤٧/٤].

(٤) المقاصد: ١٥٧/٥ . وينظر في غير ما تم تمثيله:٣٣٨/١، ٢/ ١٨٣، ٢٧٢، ٧١٠، ٣٥٥/٣، ٤١٥، ٩/٤، ٥٩٠، ١٥٤/٥، ٥٣١، ٨٥/٦، ١٣٠ .

(٥) موطأ مالك: كتاب جهنم، باب ما جاء في صفة جهنم، ١٤٤٧/٥ (٣٦٤٨).

(٦) المقاصد: ٤/ ٤٧٦ . وينظر أيضاً: ٣/ ٥٢٦-٥٢٨، ٥٩١، ٦٠٠، ١٧٧/٤، ٥١٦، ٧٥/٦ ..

جواز نصب المفعول معه؛ ظهَر الخبر أم لم يظهر، قال: "وقد جاء في الحديث ما يعضد رأي الصيمري، وهو قول عائشة رضي الله عنها:[1](كان رسول الله r يترل عليه الوحي وأنَا وإيَّاه في لِحافٍ)، وفي الحديث:[2](أبشروا فوالله لأنا وكثرةَ الشيء أخوفني عليكم من قلَّتِه)، بنصب (كثرة)، ذكره الشلوبين عاضداً به ما ذَهَبَ إليه الصَّيْمَرِيّ، وأصل الاستدلال لابن خروف، لكنه استدل بذلك على جوازه مع ظهور الخبر".[3]

أمَّا استشهاده بالحديث لأمور لغوية؛ فقد تمثل ذلك في تفسيره لألفاظ الناظم في النظم، فعند قول الناظم:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنَــا هُــوْ وَأَنْــتَ وَالفُــرُوعُ لا تَــشْتَبِهُ

قال الشاطبي: "ويقال اشتبه عليه الأمر إذا التبس وأشكل، ومنه في الحديث:[4](الحلال بينٌ والحرام بينٌ وبينهما أمور مشتبهات) أي مشكلات وملتبسات"[5]

وقال عند قول الناظم:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللَّامُ فَقَــطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُــلْ فِيــهِ الــنَّمَطْ

قال الشاطبي: "والنمط ضرب من البُسُط، والنمط أيضاً: الجماعة مــن النــاس أمرهم واحدٌ، وفي الحديث:[6](خير هذه الأمة النِّمَطُ الأوسَطُ يَلْحَقُ بِهم التالي ويرجِعُ

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وهو في صحيح البخاري مرفوع إلى النبي r بلفظ لا شاهد فيه، ينظر: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة t: ١٣٧٦/٣ (٣٥٦٤). وينظر شرح التسهيل: ٢٥٨/٢.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وينظر في هذا الحديث شرح التسهيل: ٢٥٩/٢.

(٣) المقاصد: ٣/ ٣٢٨-٣٢٩. وينظر أيضاً: ٤٧٨/٣، ٨٩/٥، ١٥٤، ٢١١، ٥٣١، ٣١/٦، ٧٥، ٧٦، ٢٠٣.

(٤) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين: ٧٢٣/٢ (١٩٤٦) مع اختلاف يسير في اللفظ، وكذا في صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات: ١٢١٩/٣ (١٥٩٩).

(٥) المقاصد: ٢٨٤/١.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٨٢/٣ .

إليهم الغالي)، قال أبو عبيد: (النَّمَط): هو الطريقة يقال: الزم هذا النَّمَطَ؛ قال: والنَّمَطُ أيضاً: هو الضَّرْبُ من الضُّروبِ والنَّوعُ من الأنواع، يقال: ليس هذا من ذلك النَّمَطِ، أي: من ذلك النّوع؛ يقال هذا في المتاع والعلم وغير ذلك)".[1]

كذلك تفسيره لمعنى (كاهل) عند قول الناظم:

فَوَاعِلٌ لِفَوعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحوِ كَاهِلِ

حيث ذكر "أنَّ ما كان على (فَاعِلٍ)، اسماً غير صفة، فيُجمع قياساً على (فَواعِل)، فتقول: كاهِلٌ وكواهلٌ. والكاهلُ: الحارك، وهو ما بين الكتفين، وفي الحديث:[2](تميمٌ كاهِلُ مُضَرَ). وكاهلُ أيضاً أبو قبيلة من العرب، وليس هو المراد هنا".[3]

ومن مظاهر استدلاله بالحديث أن يأتي به على لغة من لغات العرب، كما في حذف وإثبات خبر (لا) العاملة عمل (إن) عند أهل الحجاز، ومثَّل للحذف بقوله: "ومن الحذف قوله تعالى: ({~ ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ)[4]، (= <? @ A B)[5] وفي الحديث:[6](لاضَرَرَ ولاضِرَارَ)، (لاعدوَى ولاطيرةَ ولا هامةَ ولا صَفَر)[7]، وهو كثير"[8].

---

(١) المقاصد: ١/ ٥٥٧ .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في مسند البزار ٢٠٧/٧ بلفظ: (وأما كاهلها فهذا الحي من بني تميم).

(٣) المقاصد: ١٧٦/٧ .

(٤) الشعراء:٥٠.

(٥) سبأ:٥١.

(٦)موطأ مالك: كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق: ١٠٨٧/٤ (٢٧٥٨)، مسند الإمام أحمد:٣١٣/١ (٢٨٦٧)، السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الصلح، باب لا ضرر ولاضرار: ٧٠/٧ (١١٧١٨).

(٧) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب الجذام: ٢١٥٨/٥ (٥٣٨٠). وفي صحيح مسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولاطيرة: ١٧٤٢/٤ (٢٢٢٠) باختلاف يسير.

(٨) المقاصد: ٢/ ٤٤٩ .

تلك هي مكانة الحديث النبوي الشريف عند الشاطبي، وأبرز مظاهر الاستدلال به، وقد تبين من خلال العرض السابق أنَّ الحديث الشريف حلَّ في مواطن الاستشهاد والتمثيل لأصول قواعد العربية، شأنه شأن غيره من مصادر الاستدلال، أمَّا ما جاء مخالفًا لأصول العربية؛ وهو ما أوقفه الشاطبي على السماع، أو ردَّه بأنه من باب الاستشهاد بالحديث، فالذي يظهر أنَّ غالب تلك الأحاديث؛ هي أحاديث استشهد بها ابن مالك في كتبه الأخرى، وبنى عليها قواعد جديدة، خالف بها جميع المتقدمين، وهذا ما لم يوافقه عليه الشاطبي وبعض من النحويين.

الفصل الرابع: أقوال العرب وأمثالهم.

المبحث الأول: أقوال العرب.

المبحث الثاني: الأمثال.

المبحث الثالث: لغات العرب ولهجاتهم.

المبحث الأول

أقوال العـــــــرب

وهي مصدر من مصادر السماع، يحتج منها بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[١]، وقد أدرك النحويون منذ بدايات نشأة النحو الفرقَ بين لغة الأعراب في البادية، ولغة العرب الذين جاوروا المدن وسكنوها، أو الذين ترددوا على الحواضر بشكل عام، فجعلوا لغة أهل البادية الأصل الذي تستنبط منه قواعد العربية[٢]؛ لإدراكهم أنها منبع الفصاحة، وأن لغة الحاضرة قد تطرق إليها الفساد اللغوي.[٣]

قال ابن جني: "ليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلَفِه، يتوارثونه آخرٌ عن أوَّل، وتابع عن متَّبَع، وليس كذلك أهل الحَضَر؛ لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسِب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب، في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخلُّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح".[٤]

وفي كتب النحويين -لاسيما المتقدمين منهم- كثير من أقوال العرب الموثوق بفصاحتهم، فكثيرًا ما كان النحويون يؤكدون على سماعهم المباشر عن العرب الفصحاء[٥]، وهي ترد في كتبهم مسبوقة ببعض العبارات التي تدل على نسبتها إلى العرب، كـــ(قالوا)[٦]، أو (قولهم)[٧]، أو (تقول العرب)[٨]، أو مضافًا إليها بعض

---

(١) ينظر الاقتراح: ٤٤ .

(٢) ينظر الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه: ٣٥٤ .

(٣) ينظر الخصائص: ٥/٢ .

(٤) السابق: ٢٩/٢ .

(٥) ينظر ص٣٥ من هذا البحث.

(٦) ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٥١/١، ٢٢٤، ٣١٠، ١١٥/٢، ١٧٨، ٦/٣، ١١٣، ١٥٨، ١٠٠/٤..

(٧) ينظر على سبيل المثال السابق: ٨٤/١، ١٠٩، ٣٥٤، ٥٨/٢، ١٦٢، ٢٨٨/٣، ٣٢٤، ٦٠/٤ ..

(٨) ينظر على سبيل المثال السابق: ١٦٠/١، ٤٠٩، ١٠٦/٢، ١٤٣، ١٥٦/٣، ٣٧١ ...

الأوصاف التي تدل على فصاحتها، وعلى هذا كان سيبويه يقول: حدثنا بعض العرب[١]، أو سمعنا ممن يوثق بعربيته[٢]، أو غيرها من العبارات.[٣]

لكن بعض الباحثين ذهبَ إلى أنَّ النحويين غلَّبوا الشعر على النثر في التقعيد، وعدَّ هذا الصنيع مأخذاً يؤاخذون عليه؛ لأنَّ الشعر لا يمثل نطق الأغلبية العظمى من العرب، فهناك ألفاظ تكاد تكون خاصة بالشعر لا ينطق بها عامة الناس[٤]، وقد استدلوا على ذلك بأن شواهد الشعر في كتاب سيبويه فاقت أي مصدر آخر، وهذا الرأي على الرغم من احتماله؛ إلا أنه لا يبدو دقيقًا؛ فإن النظرة المتمهلة تُظهر "أنَّ سيبويه كان يعوِّل على كلام العرب المحكي -وهو نثر-؛ أكثر مِمَّا كان يعوِّل على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام العرب، أرْبَت الشواهد النثرية في الكتاب على شواهد الشعر، ومثلُ سيبويه الكسائي والفراء والأخفش".[٥]

إلى جانب أنَّ قسمًا من شواهد الشعر الواردة في كتب النحويين؛ هي في الواقع تأتي في مواطن الاضطرار الشعري، فلا تدخل في مجموع شواهد قياس الكلام، وبذلك يقلُّ عدد شواهد الشعر في موازنة الشواهد النثرية المقيسة.[٦]

ويأتي ما سُمِع من أقوال العرب الفصحاء في مقدمة الشواهد النحوية المسموعة

---

(١) ينظر على سبيل المثال الكتاب: ٢٢٦/١، ٢٧١، ٣١٥/٢، ١١٩/٣، ٤١٠ ..

(٢) ينظر على سبيل المثال السابق: ١٥٥/١، ٣١٣، ١١٠/٢، ٣١٩/٢، ٩٨/٣، ١٢١/٤، ١٩٨ ..

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى طريقة الشاطبي في سَوق شواهده بأنوعها، ينظر المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث.

(٤) ينظر من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ٢٨٨، الأصول، تمام حسان: ٧٩، مدرسة الكوفة: ٣٣٥، في أدلة النحو: ٨٦، فصول في فقه العربية، رمضان عبدالتواب: ١٥٧، القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبدالعزيز: ١٠١ .

(٥) أصول النحو، محمد خير الحلواني: ٧٦-٧٧ .

(٦) ينظر الأدلة النحوية في المقاصد: ٢٥٤ .

عن العرب؛ ذلك لأنَّ من الشواهد الشعرية ما هو مختلف في نسبته، أو روايته، ومنها ما هو آتٍ في مواضع الاضطرار الشعري، ولعل هذا ما حَمَل الشاطبي على القول بأن الاعتماد "على الشعر مجرَّداً من نثرٍ شهيرٍ يُضاف إليه، أو يوافق لغةً مستعملةً، يُحْملُ ما في الشعر عليها؛ ليس بمعتمدٍ عند أهل التحقيق، لأن الشعر محلُّ الضرورات".[1]

وعلى ضوء ذلك استكثر الشاطبي من الاستدلال بأقوال العرب كثرة فاق بها كثيرًا من شروح الألفية، حتى بلغ استشهاده بها في المقاصد أكثر من أربعمائة قول[2]، وما ذلك إلا لأنه كان كثير الاحترام للمسموع من كلام العرب، فلم يكن ليجيز القياس على ما لم تنطق به العرب، ولا ما لم يُسمع عن فصحائها.

يقول معترضاً على مذهب الكوفيين في زيادة (من) في الإيجاب: "فلا يصحُّ أن يُقضى بالقياس حتى يتبيَّن من الاستقراء القصدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك؛ فيجب الوقوف على السماع؛ لئلا ندَّعي على العرب ما لا نعرف"[3].

وكذلك اعترض على المبرد في دخول حرف الجرِّ (الكاف) على (حتى) و (مُذْ) و(مُنْذُ) فقال: "والمبرد لا سماع في مذهبه، وإنما يقوله بمقتضى القياس، كما أجاز

---

(١) المقاصد: ٣/ ٤٠٥ .

(٢) ينظر ص١١٤ من هذا البحث، وفي: (شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها)، رسالة دكتوراه: ص١٨٠ إحصاء للأقوال والأمثال في عدد من شروح الألفية، جاءت على النحو الآتي:

- شرح ابن الناظم: واحد وخمسون ومائة قول، منها خمسة وثلاثون مثلاً.
- كاشف الخصاصة لابن الجزري: اثنان وخمسون قولاً، منها أحد عشر مثلاً.
- توضيح المقاصد للمرادي: تسعة وثلاثون ومائة قول، منها اثنان وعشرون مثلاً.
- أوضح المسالك لابن هشام: سبعة عشر ومائة قول، منها واحد وعشرون مثلاً.
- شرح ابن عقيل: أربعة وثمانون قولاً، منها تسعة أمثال.
- شرح المكودي: ثمانية وأربعون قولاً، منها تسعة أمثال.
- شرح الأشموني: ستة وتسعون ومائة قول، منها سبعة وعشرون مثلاً.
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي: أربعة وخمسون قولاً، منها اثنا عشر مثلاً.

(٣) المقاصد: ٣/ ٥٩٩ .

(أعْطاهُوني) و(ومَنَحْتَنِيني) قياساً، وإن لم يُسمع".[1]

وقال في مسألة إعمال (فِعِّيل) عمل اسم الفاعل: "ولَم نسْمَع في إعمال (فِعِّيل) شيئاً، فدلَّ على أن العرب لم تستعمِل (فِعِّيلاً) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوف عند ما وقَفُوا حتى يثبتَ أمر آخر فيُقال به"[2]. وقال عن ابن مالك: "لا يشك أحد في أنه يلتزم في القياس أو السماع المحكيِّ ما التزمته العرب، وعلى هذا مبنَى النظر في العربية"[3]

وهذه النظرة للسماع عن العرب عند الشاطبي ليست على إطلاقها؛ بل لابد لذلك المسموع من أن يكثر كثرة يُقاس على مثلها، ولهذا أخذ على الكوفيين إطلاقهم القياس على مواضع الشذوذ والضرورة الشعرية، دون النظر في كثرة ذلك المقيس من عدمها، قال في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف: "ويبنون على الشعرِ الكلامَ من غير نظرٍ إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لِمَا كثُرَ أو قلَّ،...، والناظم قد ينحو نحوهم في مسائل كثيرة، وهذه المسألة منها، وكذلك مسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغير ذلك مما سيأتي ذكره".[4]

وقد وضع الشاطبي على إثر ذلك ضابطًا يمكن من خلاله الوقوف على مقدار الكثرة التي يُقاس عليها، حيث صرح بأن ضابط القياس على المسموع عن العرب إنما يثبت باستقراء المتقدمين للغة، فما أثبتوا قياسه فهو مقيس، وما لم يثبتوه فلا، قال: "الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب وما لايعدُّ لم يُثبتوا شيئاً؛ إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه بعد مزاولة

---

(١) المقاصد: ٣/ ٥٨٣.

(٢) السابق: ٤/ ٢٩٢ .

(٣) السابق: ٣/ ١٩٥ .

(٤) السابق: ٣/٤٥٨.

كلام العرب، ومداخلة كلامها، وفهْمِ مقاصدها،...، فبَعدَ هذا كله؛ ساغ لهـــم أن يقولوا: هذا يُقاس وهذا لا يُقاس، هذا يقوله مَنْ لا يقول كذا، وهذا مِمَّا استُغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة".[1]

وبناءً عليه فقد كان الشاطبي كثير الاستقصاء والبحث عن المسموع من أقوال العرب، فاستشهد بها في عدد من المواضع، منها ما استحضره ابتداءً للتمثيل والاستدلال على ما يعرض له من المسائل النحوية والصرفية واللغوية، ومنها ما أرجأه إلى مواضع الخلاف النحوي، والترجيح بين المذاهب، ومنها ما أتى به في سبيل عرض القليل والنادر من كلام العرب، أو الشاذ الخارج عن قواعد العربية وأقيستها.

أمَّا ما أتى به على سبيل التمثيل والاستدلال على المسائل فمن أمثلته ما يأتي:

- قال مستدركاً على ابن مالك بعض أفعال القلوب: "والثالث: (وَهَبَ)، وهو غير متصرف، حكاه المؤلف عن الأزهري، عن ابن الأعرابي[2] في قولهم: (وهبني الله فداءك) أي جعلني فداءك.."[3]
- استدل بقول العرب:[4](هذه ناقةٌ وفصيلها راتِعَيْنِ)، وذلك للدلالة على تعدد الحال إذا كان العامل واحدًا، وعمله عملاً واحدًا.[5]
- ذكر أنَّ المضارع المثبت المسبوق بواو الحال يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ مقدر على رأي ابن مالك، قال: "واستدل على ذلك بالقياس والسماع. فالسماع

---

(١) المقاصد: ٤/٤٩٣ .

(٢) أبو عبدالله، محمد بن زياد، النحوي اللغوي، كثير السماع والرواية، أحفظ الكوفيين للغة، روى عنه ابن السكيت وثعلب وغيرهما توفي سنة ٢٣١هـــ. ينظر مراتب النحويين: ١١٢، طبقات النحويين: ١٣٤.

(٣) المقاصد: ٢/ ٤٦١ .

(٤) الكتاب: ٢/٨٢ .

(٥) ينظر المقاصد: ٣/٤٨٣ .

نحو مارواه الأصمعي من قولهم:[1](قمتُ وأصكُّ عينَهُ).."[2].

- أورد عددًا من أقوال العرب في حذف عامل الحال وجوباً كقول العرب:[3](أعورَ وذا ناب؟)، وقولهم:[4](أتميميًّا مرَّة وقيسيًّا أُخرَى)، وقولهم:[5](عائذاً بالله من شرِّها).[6]
- قال في مجيء (الكاف) زائدة للتوكيد: "وحكى الفراء قال: قِيل لبعض العرب كيف تصنعون الإقط؟ قال:[7](كَهَيِّن)، يُريد: هيِّناً، فزاد الكاف".[8]
- استدل لزيادة (ما) الكافة بعد حرف الجر (الكاف) بقوله: "قال سيبويه:[9](وسألت الخليل-رحمه الله- عن قول العرب: (انتظرني كما آتيك)، فزعم أن (ما) و(الكاف) جُعِلتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصُيرت للفعل كما صُيرت (ربما)".[10]
- ذكر من مواضع حذف حرف الجر وبقاء عمله أن يكون حرف الجر المحذوف مسبوقًا بـــ(إنْ) و(الفاء) الجزائيَّتين، قال: "نحو ما حكاه يونس من قول العرب:[11](مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ) والتقدير: إلا أكُن

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٣٦٧/٢، إصلاح المنطق، ابن السكيت: ٢٣١، المقرب، ابن عصفور: ١٥٤/١ .

(٢) المقاصد: ٤٩٨/٣ .

(٣) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) ينظر المقاصد: ٥٢٢/٣ .

(٧) معاني القرآن للفراء: ٤٦٦/١ .

(٨) المقاصد: ٣/ ٦٦٣ .

(٩) الكتاب: ١١٦/٣ .

(١٠) المقاصد: ٦٩٨/٣ .

(١١) الكتاب: ٢٦٢/١ .

مررتُ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ".[1]

- استدل لجواز إضافة (أي) إلى المفرد المعرفة إذا تكررت بالعطف بقول العرب:[2](أيِّي وأيُّك كان شراً فأخزاه الله).[3]
- استدل لجواز إنابة المضاف إليه عن المضاف في إعرابه، بقولهم:[4](بنو فلانٍ يطَؤُهم الطريقُ)، والتقدير: أهل الطريق، فارتفع (الطريق) على الفاعلية نيابة عن (أهل).[5]
- استدل لرأي ابن مالك القائل بجواز الفصل بين المتضايفين بالظرف بقول العرب:[6](ترك يوماً نفسك وهواها سعيٌ في رداها).[7]
- ذكر أنَّ اسم الفاعل المثنى والمجموع يعمل عملَ المفرد إذا توفرت فيه شروط الإعمال، واحتج لذلك بـــ"ما حكاه سيبويه من قولهم:[8](هنَّ حواجُّ بيتَ اللهِ). وقالوا: (قُطَّانٌ مكةَ)، و(سُكانٌ البلدَ الحرامَ)".[9]
- ذكر أنَّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل؛ جاز فيه المطابقة وعدمها، أما إذا لم يقصد به التفضيل فتلزم المطابقة، قال: "ومنه قولهم:[10](الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان)".[11]

---

(١) المقاصد: ٣/ ٧١٢ .

(٢) الكتاب:٢/٤٠٢ .

(٣) المقاصد: ٤/١١٠ .

(٤) الكتاب: ١/٢١٣ .

(٥) ينظر المقاصد: ٤/١٤٧ .

(٦) شرح التسهيل: ٣/٢٧٦، شرح ابن عقيل: ٣/٨٢ .

(٧) ينظر المقاصد: ٤/١٧٧ .

(٨) الكتاب: ١/١٠٩-١١٠ .

(٩) المقاصد: ٤/٢٩٤

(١٠) ينظر المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ١٠٤.

(١١) المقاصد: ٤/٥٨٩ .

- استدل للرأي القائل بجواز نعت الأعم بالأخص بما حكاه الفراء من قول العرب:[1] مررت بالرجل أخيك.[2]
- في باب الندبة ذكر جواز ندبة الموصول المشتهر المعروف بين الناس، أما غير المشتهر فلا تجوز ندبته، ومثَّل للمشتهر بقول العرب:[3](وَا مَنْ حَفَر بئر زَمْزماه)، قال: "وهو مقول في ندبة عبدالمطلب جد رسول الله r؛ لأنه هو الذي اشتهرَ بحفرها واستخراجها، وقد كانت داثرةً، أُمِرَ بذلك في النوم وعُيِّن له موضعها، ففعل فصارت مَعْلَماً بعدما كانت قد ذهبَ أثرُها وعينها، فلما اشتهر بها صار ذلك كالعَلَمِ له، فوصَلَ موصولَه بها في الندبة".[4]
- من أسماء الفعل (دونك)، وهي بمعنى خُذْ، قال الشاطبي: "قالت تميم للحجاج: أقْبِرنا صالحاً، وكان قد صَلَبَه، فقال:[5](دُونَكُمُوهْ).[6]
- ذكر أنَّ (بله) و(رويد) تارة يكونان اسمي فعل، وتارة يكونان مصدرين منصوبين بفعلين لازمي الإضمار، فيعملان الخفض على الإضافة فيما بعدهما، قال: "والدليل على كونهما غير اسمَي فعلٍ إذا خَفَضا ما بعدهما؛ أنَّ أسماء الأفعال لا تضاف أبداً، كما تُضاف أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر. وحَكَى الفارسي عن أبي عمرو الشيباني:[7](ما بَلْهَكَ لا تَفْعَلُ كذا) أي: مالَكَ،...، ويُقال في (رُوَيدَ) رويدَ زيدٍ –بالخفض– قال سيبويه:[8]حدثنا من

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣٦٥/١ .

(٢) ينظر المقاصد: ٦٣١/٤ .

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٢٨.

(٤) المقاصد: ٣٨٠/٥ .

(٥) الصحاح: ٣٩٣/٦ .

(٦) المقاصد: ٥٠٣/٥ .

(٧) ينظر خزانة الأدب: ٢١٤/٦ .

(٨) الكتاب: ٢٤٥ .

لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: (رُوَيْدَ نفسِهِ) جعَله مصدراً كقوله:

(W V)[1]..."."[2]

- استدل لبقاء الاسم على حرف واحد بقوله: "فأما بقاء الاسم على حرف واحد، فنحو أيش؟ أصله أيَّ شيء؟ لكنه اختصر إلى أن لم يبقَ من (شيء) إلا الشين، ومنه قولهم:[3](مُ الله لأفعلنَّ) أصله: أيمن الله، لكنه اختصر بالحذف".[4]

تلك كانت أمثلة مِمَّا استدل به الشاطبي من أقوال العرب مِمَّا جاء على أصول المسائل، أمَّا ما أتى به في مواضع الخلاف النحوي، والترجيح بين المذاهب، فمنها ما أخذ به، ومنها ما لم يقبله لعلَّة تُسقط الاستدلال به.

أمَّا أمثلة ما اعتدَّ به من أقوال العرب في مواطن الخلاف النحوي فمن ذلك البناء الثالث من أبنية جمع القلة وهو (أَفْعِلَةٌ)، حيث ذكر أربعة أوصاف لا يكون هذا الجمع قياسياً إلا بها، وهي أن يكون اسماً، مذكرًا، رباعيًا، فيه مدة ثالثة، ثمَّ قال: "وأما كونه مذكَّراً؛ فلأنه إذا كان مؤنثاً فجمعه في القلة على (أَفْعُل)، ...، وقد جاء شيء من المؤنث على (أَفْعِلَة)، قالوا: عقابٌ وأعْقِبَة، وسماء وأسمية، للسماء بمعنى المطر، وهي مؤنثة، وقد نَقَلَ بعض البغداديين أنه مذكر، ورُدَّ عليهم بقول العرب:[5](أصَابَتْنَا سَمَاء)، وقولهم:[6](ثلاثُ أسْمِيَةٍ)".[7]

---

(١) محمد:٤.

(٢) المقاصد: ٥/٥٠٧-٥٠٨ .

(٣) الكتاب: ٤/٢٢٩.

(٤) المقاصد: ٨/ ٢٤٦ .

(٥) مجالس ثعلب: ٢٨٦، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٢/١٢٦.

(٦) الأصول لابن السراج: ٣/٣٣٣ .

(٧) المقاصد: ٧/٤٠ .

كما ذكر في مسألة أخرى أن ابن مالك خالف الفراء حين أجاز النصب والإتباع للمستثنى منه النكرة، في حين كان الفراء لا يُجيز إلا الإتباع[1]، لكن الشاطبي أيَّد ابن مالك على جواز الوجهين فقال: "...والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر:[2](أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: مامررت بأحدٍ إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً). وهو نصٌّ في موضع الخلاف".[3]

وفي مسألة الخلاف حول جواز تقديم الخبر بين البصريين والكوفيين، حيث أجازه البصريون ومنعه الكوفيين[4]؛ ذهب الشاطبي إلى القول بجوازه، معللاً ذلك بأنه "أتى في النظم والنثر، فقد قالوا:[5](مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤك). فمشنوءٌ خبر المبتدأ الذي هو: من يشنؤك، وقد عاد الضمير على متأخر، وكذلك قالوا:[6](تَمِيمِيٌّ أنَا)،...، وهذا أكثر من أن يُحصى، فالحق جواز المسألة، وهو ما رآه الناظم".[7]

أمَّا النوع الآخر وهو ما أسقط الاستدلال به إما لقلته أو إمكان تأويله، أو شذوذه، فمن ذلك مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين حول مجيء (من) لابتداء الزمان[8]، قال الشاطبي: "مذهب البصريين نفيُه، وأما الكوفيون فأجازوا ذلك، ووافقهم المؤلف في التسهيل[9]، واستدلوا على ذلك بالسماع،...، وحكى الأخفش

---

(١) ينظر معاني القرآن: ٢٣٤/١ .

(٢) الكتاب: ٣١٩ .

(٣) المقاصد: ٣٥٦/٣. وقد كان للشاطبي أن يستدل بما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ)[هود:٨١]. لكنه جعل الحسم هنا ماورد في كلام العرب في إشارة منه إلى الاعتداد بقوة هذا المصدر.

(٤) ينظر الإنصاف: ٦٥/١ .

(٥) الكتاب: ١٢٧/٢ .

(٦) السابق نفسه.

(٧) المقاصد: ٥٦/٢ .

(٨) ينظر الإنصاف: ٣٧٠/١ .

(٩) ينظر التسهيل: ١٤٤، شرح التسهيل: ١٣١/٣ .

عن بعض العرب:[1](مِنَ اليَومِ إلى غَدٍ)".[2] ثمَّ قال محللاً موقف ابن مالك: "أتى الناظم -رحمه الله- فاعتبر المسألة بكلام العرب، فوجد دخول (مِن) على الأزمنة قليلاً لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة ولا يُقارب؛ فأقرها على ما هي عليه، ولَم يُطلق القول بالجواز، ولا حتَم بالمنع، ولا شكَّ فيما رأى أنه الصواب".[3]

ومما حمله على التأويل؛ الخلافُ حول تعريف التمييز وتنكيره[4]، حيث استدل لرأي الكوفيين القائل بجواز تعريفه بقوله: "فقد قالت العرب:[5](غَبِنَ فلانٌ رَأيَه)، و(وجِعَ بطنَه ورأسَه)،....، وجاء من كلامهم:[6](قبضتُ الخمسةَ عشرَ الدِّرهمَ)، وحكى الكسائي:[7](هو أحسن الناس هاتين)، يريد عينين،...، وأيضاً قالوا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ، والسماع بمثل هذا كثير، فدل على أن التعريف في التمييز جائز".[8] ثمَّ قال بعد أن نقل تأويل البصريين لشواهد الكوفيين: "وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كله؛ لأنهم وجدوا عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون منكراً، ولو جاز تعريفه عند العرب؛ لكانوا خلقاء أن يستعملوه كذلك كثيرًا شائعًا، فلما لم يكن كذلك؛ دلَّ على قصدهم للتنكير، وأن ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم".[9]

وفي الخلاف حول إضافة الشيء إلى اسم يوافقه في المعنى، وهو ما منعه

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ٥٦١/٢.

(٢) المقاصد: ٥٨٩/٣.

(٣) السابق: ٥٩٢/٣ .

(٤) ينظر الإنصاف: ٣١٢/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣٨٦/٢، منهج السالك: ٢٢١.

(٦) المقتضب: ١٧٣/٢.

(٧) الأصول لابن السراج: ١٥٨/١ .

(٨) المقاصد: ٥٢٦/٣-٥٢٨ .

(٩) السابق: ٥٢٨/٣ .

البصريون، وأجازه الكوفيون[1]، ذهب ابن مالك إلى القول برأي البصريين، وتأويل شواهد الكوفيين، وتبعه الشاطبي، الذي أورد من حجج الكوفيين أنَّ الأخفش سمع أعرابياً يقول:[2](قالهنّ حيٌّ رباحٍ)، وأنه رُوِي عن العرب:[3](هذا ذو زيدٍ). ثمَّ قال: "وهذا كلُّه من إضافة الشيء إلى نفسه، ومالم يُذكر منه أكثر. هذا متعلق الكوفيين. ولَمَّا رأى الناظم هذا كله مخيلاً موهماً يُمكن أن يتمسَّك به مُتمسِّك كما وقع؛ أحال فيه على التأويل، وأشعر بأن التحقيق فيه إخراجه بالتأويل عن مقتضى ذلك الظاهر..."[4]

ومما حكم عليه بالشذوذ؛ شواهد الكوفيين في جواز إضافة (كلا وكلتا) إلى النكرة المختصة، قال الشاطبي: "وحكوا عن العرب:[5](كلا جاريتين عندك مقطوعةٌ يَدُها)، وقالوا: قَطْعُ اليد هنا ترك الغزل، فلو كانت النكرة غير محدودة لم تُضف إليها (كلا) و(كلتا)،...، وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذٌّ لا يُبنى عليه، ولذلك لم يعوِّل الناظم عليه ولا غيره".[6]

مِمَّا سبق يمكن القول إن الشاطبي تعامل مع ما يعرض له من أقوال العرب كما يتعامل مع شواهده الأخرى، فما وافق الوجه القياسي الكثير أخذ به، وما خالف ذلك حمله على الشذوذ أو الندرة أو التأويل.

إلى جانب ذلك هناك قسم آخر من أقوال العرب كان يورده في سبيل شرح القاعدة وتوضيحها، وسعيًا وراء الإحاطة بجوانبها، وكل ما يتعلق بها، وذلك من

---

(١) ينظر الإنصاف: ٤٣٦/٢ .

(٢) المفصل: ١٠٧/١، شرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/٢ .

(٣) الخصائص: ٢٧/٣ .

(٤) المقاصد: ٥٤/٤ .

(٥) مغني اللبيب: ٢٦٩/١ .

(٦) المقاصد: ١٠٤/٤ .

خلال إبراز شواذها، أو ما خرج عن شهير كلام العرب من القليل والنادر مِمَّا كان خارجًا عن القياس، أو مقيسًا على قلة.

أما ما كان يورده في سبيل إبراز شواذ القاعدة، فقد كان الهدف منه التنبيه على عدم قياسه، كما في حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى فاعل حقيقي التأنيث، قال الشاطبي: "وما جاء من قولهم:[1](قال فلانة) فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه".[2] وقال في جرِّ الاسم المجرور بعد حذف حرف الجر إنه شاذٌّ، ومثَّل له بقول العرب:[3](خيرٍ عافاك الله).[4]

كما ذكر أنَّ مجيء (فَعُلَ) متعدِّياً شاذٌّ، قال: "وأما (فَعُل) بضمها فلا يكون متعديًا إلا بالتحويل من بنية أخرى، إلا حرفًا شاذًا حكاه الخليل عن نصر بن سيار:[5](أَرَحُبَكُم الدخولَ في طاعةِ الكَرَمَانِي؟) أي: أَوَسِعَكم".[6] وذَكَر في باب الإمالة أنَّ الحروف لا تُمَال، قال: "فإذا أُمِيل من الحروف إنما أُمِيل شذوذاً، كإمالتهم (يا) التي للنداء و(بلى)، و(لا) في قولهم:[7](إمّا لا فافْعل كذا)".[8]

أمَّا ما أورده ليبيِّن قلته فمن ذلك أنَّ المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التأنيث قليلاً، وذلك إذا كان جزء المضاف إليه أو كجزئه قال: "ومثاله قول العرب:

---

(١) الكتاب: ٣٨/٢ .

(٢) المقاصد: ٥٧١/٢.

(٣) الخصائص: ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، سر صناعة الإعراب: ١٣٢/١ .

(٤) ينظر المقاصد: ١٤٥/٣ .

(٥) تهذيب اللغة: ١٨/٥.

(٦) المقاصد: ٣٢٤/٤ .

(٧) الإنصاف: ٧٢/١ .

(٨) المقاصد: ٢٠٠/٨. وينظر في غير ما تم تمثيله: ٥٧/١، ٣٢٩، ١٣٨/٢، ١٩٧، ٢٨٦، ٥٧٨، ٥٧٠/٣، ٥٧٨، ١٦٨/٤، ١٨٤، ٢٧٠، ٣٢٤، ٤٣٥، ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٥، ٤٨٥/٥، ٤٨٦، ٥٤٠، ٩٣/٦، ٣٢٦، ٣٥٦، ٣٩٤، ٤١/٧، ١٠٣/٨، ٢٨٩، ٥٤/٩، ١٠٥، ١٤٧، ١٨٨، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٥٤، ٣٦٣.

(اجتمعت أهلُ اليمامةِ) فأنثوا الأهل لإضافته إلى المؤنث، لأنك لو حذفت الأهل فقلت: اجتمعت اليمامةُ، لصح الكلام وفُهِم المرادُ وكذلك يقول منْ تكلّم بالأهل. قال سيبويه:[1]وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق بعربيته: اجتمعت أهلُ اليمامةِ. قال لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامةُ، والمعنى أهل اليمامةِ".[2]

كما ذكر أنَّ مِمَّا التُزِمَ فيه البناء للمفعول في أفصح اللغات قولهم (عُنِيتُ بكذا)، قال الشاطبي: "ونظيره: نُفِسَتِ المرأة، وأُولِعَت بالشيء، وسُقِطَ في يده، ومن ذلك كثير، وقد حُكِي عن بعض العرب:[3](عَنِيتُ بحاجتِكَ) على (فَعِلْتُ) -مبنياً للفاعل- ، فأنا أعْنَى بها، قال ابن درستويه: بمعنى الانفعال والمطاوعة. لأنَّ (فَعِلْتُ) من أبنية المطاوعة، فمن كانت هذه لغته؛ جاز له أن يقول في الأمر: (لِتَعْنَ بحاجتي) وهو قليل. فأتى الناظم بما هو أفصح".[4]

والكثرة ليست شرطًا في المقيس عند الشاطبي؛ لأنَّ من القليل ما جاء على القياس، قال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له".[5]

ولهذا اعترض الشاطبي على مَنْ منع إعمال المصدر المنون في حالة الرفع مستدلاً بقول العرب:[6] (أعجبني قِرَاءةٌ في الحمَّامِ القُرآنُ)، قال: "لا يُقال إن هذا نادر، والنادرُ لا يُعتد به؛ لأنا نقول: إذا جاء السماع قليلاً، وعَضده القياس، ولم يُعارضه معارض؛ وجبَ أن يكون أصلاً يُعوَّل عليه، ألا ترى أنَّ النسب إلى (فعولة): فَعَليٍّ،

---

(١) الكتاب:١/٥٣.

(٢) المقاصد: ٤/ ٤٧ .

(٣) الخصائص: ٢/٢١٩، ٣/٢٩٩ .

(٤) المقاصد: ٩/٤٨٠ .

(٥) الاقتراح: ٧٣ .

(٦) مجالس ثعلب:١/٢٠٧ .

وهو عند سيبويه والنحويين قياس، ولم يُسْمع منه إلا (شَنَئِي) في شنوءة، لكنه جاء على القياس".[1]

ومما يؤكد قوة احتجاج الشاطبي بهذا القول على قلته؛ أنه احتج به في موضع آخر على جواز عمل المصدر عملَ الفاعل كما هو الحال مع عمله عملَ المفعول، قال: "والدليل على الجواز السماع في قولهم: (أعجبني قراءةٌ في الحمام القرآنُ)، وعلى ذلك تقول: أعجبني أكلُ الخبزِ وشربُ الماء، وتُضيف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع، وبذلك قدَّر سيبويه قولهم: عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعضٍ. أي: من أن أُوقِعَت، وحملَه جماعة على ذلك".[2]

كما ذهب إلى أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقَسَم جائزٌ قياساً؛ وإنْ كان على قلَّة على مذهب ابن مالك، خلافاً للنحويين، قال: "حكى الكسائي:[3](هذا غُلامُ -وَاللهِ- زَيدٍ)، ونُقِلَ عن أبي عبيدة أنه حكى:[4](إنَّ الشاةَ تَسمعُ صَوتَ -والله- ربِّها فَتُقبِل إليه وَتَثغُو) وحكاه ابن خروف عنه أنه سَمِعَ أبا الدُّقَيش يقول:(إن الشاة تسمع صوت -قد علم الله- ربِّها فتقبل إليه وتثغو). وهذا قَسَمٌ أيضاً، كما فَصَلوا بين حرف الجرِّ ومجروره بالقَسَم أيضاً، حكاه الكسائي في الاختيار، نحو[5](اشتريته بِـــ-واللهِ- بدرهمٍ)، فتقول على هذا قياساً: (رأيتُ غلامَ -واللهِ- زيدٍ) وأتيت بعد -لعمر الله- عمروٍ، ونحو ذلك".[6]

وقال في جواز حذف حرف القسم وبقاء عمله: "حكى الأخفش[7] أن من

---

(١) المقاصد: ٤/ ٢١٩ .

(٢) السابق: ٤/ ٢٣٧ .

(٣) الإنصاف:٢/٤٣١، شرح التسهيل: ٣/١٩٣ .

(٤) السابق نفسه.

(٥) مغني اللبيب: ٩١٠ .

(٦) المقاصد: ٤/١٨٣ .

(٧) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٨٤ .

العرب من يجُرُّ اسم الله مُقسِماً دون جارٍّ موجود، ولا عِوَض. وذكر غير الأخفش أنه سمع بعض العرب يقول:[1](كلا اللهِ لآتينك)، وهذا كلُّه جائزٌ قياساً عند النحويين، وإن كان قليلاً في نفسه".[2]

فإذا كان الشاطبي يذكر النادر والشاذ من أقوال العرب بهدف الإحاطة بجوانب القواعد التي يذكرها؛ والتنبيه على ما قد يخرج عن قياس تلك القواعد؛ فإنه في مواطن أخرى يورد بعض أقوال العرب دليلاً لرأي عالم نحوي في سعي مماثل إلى الوقوف على أقوال العلماء، واستيفاء آرائهم تجاه أي قضية أو قاعدة يعرض لها.

فمما أتى به دليلاً للكسائي رأيه في جواز جزم جواب النهي مطلقًا، وحيث لم يشترط لذلك صحة إقامة شرط منفي مقامه، واحتج بقول بعض العرب: (لا تسألونا نُجبْكُم بما تكرهون)، ذهب الشاطبي إلى القول بندوره، وجواز أن يكون ذلك المجزوم ثانيًا بدلاً من المجزوم أولاً لا جوابًا للشرط.[3]

واستدل لرأي الفراء القائل بجواز انتصاب الأماكن المختصة على الظرفية بقوله: "وقد حكى ابن خروف عن الفراء أنَّك تنصب بدخلتُ وذهبتُ وانطلقت جميع البلدان، تقول: ذهبت الكوفةَ، وانطلقت الغورَ، فأنفذوها في جميع البلدان؛ لأنها نواحٍ، وحكى سيبويه:[4](ذهبتُ الشامَ)، وهذه كلها-وإن اطردت كما قال الفراء- فاطرادها لا يُخرجها عن كونها سماعاً، لالتزامهم ذلك مع الأفعال الثلاثة، فقد خرجت بذلك عن الاطراد"[5].

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٣/٢٠٠.

(٢) المقاصد: ٣/٧١٠ .

(٣) ينظر السابق: ٦/ ٧٥ . وينظر أيضاً: ١/٥٧، ٣٢٥، ٣٢٩، ٦٠١، ٢/١٤٧، ٣٥٤، ٣٦١، ٣/١٢، ١٧، ١٨٤، ١٩٥، ٥٢٧، ٥٦٣، ٤/ ١٢٨، ١٨٣، ٥٠٨، ٦/٧٥، ٩٣، ٢٧٢.

(٤) الكتاب:١/٣٥١، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٤٣ .

(٥) المقاصد: ٣/ ٢٨٦. وينظر أيضاً: ٢/٣٠٠، ٣/٤٣٤، ٦٦٣، ٤/١٦٦، ٥٠٨، ٦٣١، ٥/٢٧١، ٦/٤٥، ٣٩٦، ٩/٣٦٣، ٤٩٣ .

ومما جاء به دليلاً للأخفش؛ بناء المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس على الفتح، قال: "وحكى الأخفش من كلامهم:[1](لا رجلَ وامرأةَ) بإسقاط التنوين، وهو نادر لا يُعتدُّ به، وقد تُؤوِّل على أن يكون على حذف (لا) وهي مرادةٌ، كما حُذفت في باب القسم وهي مرادةٌ كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]...."[3].

ويعتبر سيبويه أكثر من نقل عنه الشاطبي أقوال العرب، إذ يعدُّ كتابه المصدر الأول للشاطبي في أقوال العرب، فكان كثيرًا ما يحرص على سَوق أقوال العرب بنفس عبارة سيبويه في الكتاب، من ذلك استدلاله على أن الإتباع في الاستثناء المنفي المقدَّم "ليس بكثير في كلام العرب، قال سيبويه:[4] وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (مالي إلا أبوك أحدٌ)، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: (مامررت بمثلهِ أحدٍ)، فجعلوه بدلاً. وإنما كان غير مختار لأنهم كرهوا أن يُبدلوا الأكثر من الأقل، إذ كان البدل على خلاف ذلك، لأنه لا يوجد بدل كلٍّ من بعض، بهذا علَّل النحويون".[5]

وقال في اختيار العطف لِمَا بعد واو المعية: "ويدخل تحته أيضاً قولك: ما شأن عبدِالله وزيدٍ؟ وما لزيدٍ وعبدِالله؟ قال سيبويه:[6](وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبدِالله والعربِ يشتُمها)؛ لأن العطف هاهنا ممكنٌ بلا ضعفٍ من حيثُ صار مجروراً

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٦٨/٢.

(٢) يوسف:٨٥.

(٣) المقاصد: ٤٤٣/٢ . وينظر أيضاً: ٣٨٧/٢، ٥٧٨/٣، ٥٨١-٥٨٢، ٥٨٩، ٧١٠، ٥٣/٤، ٢٧٧، ٢٦٤/٨، ٨٢/٩ .

(٤) الكتاب:٣٣٧/٢.

(٥) المقاصد: ٣/ ٣٦٨ .

(٦) الكتاب: ٣٠٩/١ .

ظاهراً، وإنما ضعُف في الوجه الآخر العطفُ لكون المعطوفِ عليه مضمراً، فقد زال الضعفُ فصار العطف أولى".[1]

فإذا كان الشاطبي ينقل أقوال العرب بعبارة سيبويه؛ فما ذلك إلا لأنه يفرق بين مستوى الاستشهاد ومستوى التمثيل في سبيل بناء القواعد، ذلك أن أقوال العرب الواردة في مصنفات النحويين تنقسم إلى قسمين، قسم يُروى بلفظه المنقول أو المروي عن العرب، وقسم ينسجه النحويون على منوال ما سمعوه من العرب، وهو ما يُسمى بالمثال المصنوع، أمَّا القسم الثاني فيضعه الشاطبي في مرتبة لا تقل عن ذاك المروي باللفظ، يدل على ذلك ما ذهب إليه في قوله: "زعم بعضهم أنَّ العطف بـــ(لا) في النداء لم يأتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أُجِيز على ما اقتضاه المعنى والقياس. وهذا الذي قال غير بيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى: يا زيدُ لا عمروٌ، والظاهر أنه لا يُمَثِّل إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سمع مِثله".[2]

كما وقف من ابن مالك فيما ذهب إليه في التسهيل وشرحه[3] من أن (لكن) لا تأتي حرف عطف، فإن وليها معطوف؛ فعطفُهُ يكون بواو قبلها؛ مستدلاً لذلك بأن سيبويه لم يمثل لها إلا بالواو، ولو كانت عاطفة لاستُغنِي بها عن الواو، كما ذهب إلى أنه "لم يُسمع فيها إسقاط الواو، وأن ما جاء من قولهم: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا؛ فمن كلام النحويين لا من كلام العرب".[4]

قال الشاطبي: "وما قاله فيه نظرٌ؛ فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم، على غير سماع من العرب، والقياس إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم

---

(١) المقاصد: ٣٣٣/٣ . وينظر أيضاً: ١٦٣/٣، ٢٨٥، ٣٥٦، ٦٩٨، ٦١/٤، ٦٧٥، ٦٧٨، ٣٣٨/٥، ٤٨٦، ٥٠٦، ٥٠٨، ٣٢٦/٦، ٢١٣/٨ .

(٢) السابق: ٥/ ١٤١ .

(٣) ينظر التسهيل: ١٧٤، شرح التسهيل: ٣٤٣/٣ .

(٤) المقاصد: ١٣٦/٥ .

أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن)، كما لم يجز لهم ذلك مع (إما) الثانية، وإنما الشأن القياس على ما سُمِعَ".[1]

إضافة إلى ما نقله عن هؤلاء النحويين؛ فقد نقل كثيرًا من أقوال العرب الفصحاء عن نحويين آخرين، واستنتج آراءهم من خلال أحكامهم على أقوال العرب ومواقفهم تجاهها، كأبي علي الفارسي[2]، وابن جني[3]، وابن خروف[4]، وابن مالك[5].

من هنا يمكن القول إن مكانة أقوال العرب الفصحاء عند الشاطبي تتجلى بصورة واضحة من خلال حضورها المتميز في مواطن التمثيل العارض في سبيل شرح القواعد والإحاطة بجوانبها، ومواطن الاحتجاج والترجيح بين المذاهب والآراء المختلفة، وهو مظهر من مظاهر اهتمام الشاطبي بالشواهد النثرية، واعتمادها في مجال بناء القواعد.

---

(١) المقاصد: ١٣٧/٥ .

(٢) السابق: ٢/ ٢٣٧-٢٣٨، ١٦٨/٤، ٤٧٧، ٥٣/٥، ٥٠٧، ٤٥٣/٩ .

(٣) ينظر السابق: ١٢٩/١، ٣٠٣/٤، ٣٠٨/٧، ٢٠٢/٨، ٢٢٩، ٣٩٥، ٨/٩، ١٠٦، ١٨٩.

(٤) ينظر السابق:٢٨٦/٣، ٤٣٤، ٢٦٣/٤، ٥٩٠/٥، ٣٢٦/٦، ٢٦٤/٨، ٢٨٨.

(٥) ينظر السابق: ٣٤٠/١، ١٨٣/٢، ٢٠١، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٢، ٤٦١، ٤٩٨، ٨/٤-٩، ٢٣٢، ٢٧١/٥، ٤٨٦، ٣٢٧/٦.

المبحث الثاني

الأمثـــال

الأمثال هي حكمة الأمم، ومرآة الشعوب، فيها تتجلى نظراتها إلى الحياة، وتكشف عن جوانب شتى في حياتها اليومية، وكثير من عاداتها ومعتقداتها. وإن شغف العرب ببلاغة الكلام، وفصاحته؛ هو ما جعل الأمثال تحتل مكانة بارزة بين غيرها من الأجناس الأدبية الأخرى؛[1] إذ تجتمع في الأمثال أربعة لا تجتمع في غيرها من الكلام، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسن التشبيه، وجَودة الكناية[2]، وهي من أجلِّ الكلام وأنبله وأشرفه وأفضله؛ لقلة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤنتها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم عائدها.[3]

والأمثال نصوص لغوية أصيلة، تحمل الكثير من خصائص اللغات وصفاتها، في مفرداتها وتراكيبها، وهي في الحقيقة لا تقل من حيث المكانة والأهمية عن بقية الشواهد الأخرى؛ لهذا ساقها بعض العلماء في مصنفاتهم جنبًا إلى جنب مع الشواهد اللغوية الأخرى، فهي تعد من أوثق ما وصل من نثر العرب[4]؛ إذ إنها سارت على ألسنة الناس، وشاعت بينهم، بما تميزت به من سلامة الألفاظ، وإيجاز العبارات، واحتفاظها باللفظ الذي قيلت به دون تغيير. توارثتها الأجيال، وتناقلتها الألسنة، دون تعديل أو تحريف، منذ أن أطلقها من يُعتد بعربيته من حكماء العرب.[5]

وتفترق الأمثال عن لغة التخاطب اليومية المتمثلة في أقوال العرب الفصحاء في كونها تعتمد على مقومات أهمها: الإيجاز، والتشبيه، والكناية، وكثرة دورانها على

---

(١) ينظر الأمثال العربية، عبدالمجيد قطامش: ٢٤٩ .

(٢) ينظر مجمع الأمثال: ١٤/١ .

(٣) ينظر جمهرة الأمثال: ٤/١-٥ .

(٤) الاستشهاد النحوي بأمثال العرب، عبدالقادر عبدالرحمن السعدي: ١٢٤-١٢٥.

(٥) ينظر الشواهد النثرية في الكتاب: ٨٨٥/٢ .

الألسنة، إلا أنَّ التشبيه يعدُّ أهم خصائص المثل، فالمثل العربي قائم على التشبيه، وبه يمتاز عن غيره من الأقوال السائرة. فمتى اشتملت العبارة على التشبيه؛ إلى جانب هذه الأوصاف الأخرى؛ صح إطلاق المثل عليها.[١]

وقد اعتمد اللغويون لغة الأمثال حجة على معاني مفردات حوتها معاجمهم، كما استند إليها النحويون في مصنفاتهم على ما أثبتوه من قواعد ومسائل نحوية وصرفية، إيماناً منهم -على اختلاف وجهات نظرهم في الاستشهاد بها إكثارًا أو إقلالاً- بأنها من فصيح ما ورد عن العرب في لغتهم، وأنها نشأت في بيئة لم يتطرق إليها اللحن، وأنها وصلت بطريق لا يمكن لأحد نفي الثقة به، وأن لها شأنًا في دلالة التركيب النحوي، وأسلوب البيان.[٢]

لكنها في الواقع كثيرًا ما تظهر في مصنفات النحويين في مواطن الخروج عن القياس، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنها في تلك الأحوال أشبه ما تكون بمواضع الاضطرار في الشعر؛ ذلك أن العرب كانوا حريصين على أن يوفروا للأمثال ضروبًا من الحِلَى اللفظية، كالسجع والازدواج وغيرهما، حتى تكون أوقع في النفوس، وأخف على الأسماع، فكان هذا يضطرهم -أحيانًا- إلى الخروج عن القياس، والتضحية بما جرت عليه عادة العرب،[٣] كما هو الحال مع الشاعر الذي قد تضطره الأوزان والقوافي إلى ارتكاب ما هو مخالف لنطق العرب، "فالشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ويمدُّون المقصور، ويقدِّمون ويؤخرون، ويومؤن ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون".[٤]

من هنا حمل العلماء الكلام المسجوع على الشعر في الاضطرار. قال الألوسي عن

---

(١) ينظر الأمثال العربية: ٢٢ .

(٢) الاستشهاد النحوي بأمثال العرب: ١٢١ .

(٣) ينظر الأمثال العربية: ٢٠٨ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ٢١٣ .

أئمة العربية: "ألحقوا بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج، فلا يُقاس على ما ورد منه ذلك في السعة، كما لا يُقاس على الضرائر الشعرية في متسع الكلام".[1]

وقد صرح الشاطبي بذلك في صرف ما لا ينصرف للتناسب، فقال: "والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف: التناسب، وهو أن يُنون لِموازنته لمنون ليس فيه موجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجوع؛ لأنَّ الكلام المسجوع يجري في الحكم مجرى الشعر المقفَّى".[2]

ومما عُلِّل به خروج الأمثال عن القياس، وعدم الاعتماد عليها بكثرة في قواعد النحو والتصريف؛ هو حكايتها على حالها دون تغيير، إلى جانب خلوها من الإعراب في بعض المواطن، وإلى هذين القصدين أشار السيوطي بقوله: "الأمثال لا تُغيَّر بل تُجرى كما جاءت، قال ابن دريد في الجمهرة وابن خالويه: كانت نساء الأعراب يُؤَخِّذْن الرجال بجَرَزة يَقُلن: يا قَبَلَة اقْبليه، ويا كَرَار كُرِّيه، أُعيذه باليَنْجَلِب. هكذا جاء الكلام، وإن كان ملحوناً؛ لأن العَرَب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تَستعمِل فيها الإعراب انتهى.

قال الزجاجي في شرح أدب الكاتب: قال سيبويه: لا يجوزُ إظهار الفعل في نحو أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقت. وأجازه المبرد، والقول ما قال سيبويه؛ لأن هذا كلام جرى كالمثل، والأمثالُ قد تخرج عن القياس، فتُحْكى كما سُمعت، ولا يطَّردُ فيها القياس، فتخرج عن طريقة الأمثال".[3]

لهذا كان الشاطبي إذا أراد أن يمثِّل لالتزام العرب بعدم تغيير اللفظ مثَّل له بالأمثال أو ما جرى مجراها، مما يلزم حالة واحدة في جميع أحواله، قال: "العرب

---

(١) الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر، محمد شكري الألوسي: ٢١ .

(٢) المقاصد: ٦٩٢/٥ .

(٣) المزهر: ٤٨٨/١ .

أجرت (حبَّذا) مجرى الأمثال التي تُحكى ولا تُغيَّر عن حالها،...، فكما التزموا خطاب المؤنث في قولهم:[1](أَطِرِّي إنَّكِ ناعلة)، وقولهم:[2](الصَّيفَ ضَيَّحْتِ اللبَنَ)، وقولهم:[3](خلا لكِ الجوّ فبِيْضِي واصْفِرِي)،...، كذلك التزموا إشارة المفرد المذكر القريب هنا".[4]

وقد علل الشاطبي خروج بعض الظواهر اللغوية عن القياس؛ بجريانها مجرى المثل، واحتفاظها بهيئتها الأولى، من ذلك تعليله مجيء (فواعل) جمع مذكر، كـــ(فارس) و(فوارس)، والأصل في وزن (فواعل) في كلام العرب أن يكونَ صفةً أو جمعاً للمؤنث، قال: "ومن ذلك قولهم:[5](هالك في الهوالك)، جمعوا (هالكًا) وإن كان لمذكر على (هوالك)، ووجهُه أنه جرى عندهم مجرى المثل، ومن عادة الأمثال ألا تُغَيَّر عن أصلها، وعمَّا تستحقه في الكلام".[6]

وذكر مُعلِّلاً عدم تصرُّف صيغتي التعجب، بأن ذلك "إنما لزِم بسبب حُكمٍ من العرب حُتم عليهما وأُلزِماه، فالحكم بعدم التصرف مُسبَّب عن حكم آخر، وهو إجراؤهم لهما مُجرى الأمثال؛ إذ قصدوا فيها هذا القصد؛ لأنَّ عادتهم في الكلام الجاري مجرى المثل أن يتركوه على طريقة واحدة، وهي الطريقة التي وُضع عليها أولاً".[7]

---

(١) جمهرة الأمثال: ١٣/١، مجمع الأمثال: ٤٣٠/١ .

(٢) جمهرة الأمثال: ٧٩/١، ١٣٦، مجمع الأمثال: ٦٨/٢، وفيه: (في الصّيفِ ضيَّعْتِ اللّبن)، ولم أقفْ على رواية (ضَيَّحتِ) في كتب الأمثال.

(٣) جمهرة الأمثال: ١٠٢/١، ٢٣٩/١، وهو بيت شعر قاله طَرفة بن العبد فأصبح مثلاً سائراً.

(٤) المقاصد: ٥٦١/٤ .

(٥) لم أقف عليه في كتب الأمثال، وقد أورده عدد من النحويين على أنه مثل، ينظر المقتضب: ٢١٩/٢، وشرح الرضي على الشافية: ١٤٢/٤، شرح التصريح: ٥٤٩/٢ .

(٦) المقاصد: ١٨٣/٧ .

(٧) السابق: ٤٥٧/٤ .

إلى جانب التعليل بعدم القياس لِحكايتها على حالها دون تغيير؛ كان الشاطبي يعلِّل لخروج بعض الأمثال عن القياس بعلل أخرى كالشذوذ والندرة، فمما وصفه بالشذوذ؛ مجيء اسم الهيئة من غير الثلاثي، قال: "ومما شذ من ذلك قولهم: الخِمْرة، وهي هيئة الاخْتِمار، من الخِمار، وهو ما تُغطِّي به المرأة رأسها. أتى به مثالاً للشاذ، يُقال اختمرت المرأة اختماراً فهي حَسَنةُ الخِمرة، وفي المثل:[1](إن العوان لاتُعلَّم الخِمْرَة)".[2]

ومن ذلك أيضاً بناء أفعل التفضيل مِن غير الفعل الثلاثي، قال الشاطبي: "فلا يُقال: أكبرُ منك، بمعنى أشد استكبارًا، وشذَّ من ذلك أشياء، نحو قولهم: (أفْلَسُ من طستٍ)،[3] و(أسرعُ من الرِّيح)[4]، و(أخْلفُ من الريح)[5]، و(أولَمُ من الأشعث)[6]...".[7]

ومما وصفه بالندرة مجيء غير المضارع خبرًا لـــ(عسى)، حيث ذكر أنَّ "(عسى) و(كاد) ندر فيهما وقوع الخبر غير فعل مضارع؛ مثال ذلك في (عسى) قول العرب:[8](عسى الغويرُ أبؤساً) فأبؤساً خبر عسى، وهو مصدر جُمع لاختلاف أنواعه، وكأنه قال: عسى الغوير أن يُبْئِسَ، فوضع بؤساً موضعه، ثم جَمَعه".[9]

---

(١) مجمع الأمثال: ١/١٩ .

(٢) المقاصد: ٤/٣٦٨ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الأمثال واللغة، وإنما هو في جمهرة الأمثال:١/١٩٨، ٢/٢٩٨، والمستقصى:١/٣٩٨ بلفظ: (أنْقَى من طستِ العروس).

(٤) مجمع الأمثال: ١/٣٥٥، المستقصى:١/١٦١.

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الأمثال واللغة. وهو في جمهرة الأمثال: ١/٤١٢، مجمع الأمثال: ١/٢٥٣ بلفظ: (أخلف من عرقوب).

(٦) جمهرة الأمثال: ٢/٣٦٩، ٣٤٨، مجمع الأمثال: ٢/٣٧٩

(٧) المقاصد: ٤/٥٧٢ .

(٨) مجمع الأمثال: ٢/١٧ .

(٩) المقاصد: ٢/٢٦٢ .

ومما جمع فيه بين الندرة والشذوذ؛ لحاق نون التوكيد لآخر الفعل المضارع إذا اتصف بعدة أوصاف، منها أن يكون في قَسَم، ثمَّ حكم على ما خالف ذلك بأنه شاذٌّ أو نادرٌ. قال: "وما جاء من ذلك فشاذ محفوظ غير مقيس، أو قليل نادر. فمن ذلك ما حكى سيبويه من قولهم:[1](بجهدٍ ما تفعلنَّ كذا)، وفي مَثَل:[2](في عِضَةٍ ما يُنبِتَنَّ شَكِيرُها). وقالوا في مَثَل:[3](بِألَمٍ مَا تُخْتَنِنَّهْ)...".[4]

ولَم يكن تعامل الشاطبي مع كل ما جاء من الأمثال على هذا النحو من الوصف بالشذوذ أو الندرة، كما لم تكن نظرته للأمثال نظرة مضطربة، بناءً على حكايتها على حالها دون تغيير؛ بل إنه وظَّف ما جاء منها موافقًا للقواعد توظيفًا متعددًا، فمنها ما جاء للتمثيل على أصول المسائل، ومنها ما جاء في مواطن الاحتجاج والترجيح بين المذاهب والآراء المختلفة، شأنها في ذلك شأن أقوال العرب الفصحاء.[5]

أما ما جاء به على سبيل التمثيل والاستدلال لأصول المسائل، فمنها:

- تأتي (ما) دالة على الوصفية، قال الشاطبي عند قول الناظم (وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما): "و(ما) في قوله: (مع اختلاف ما) صفة أريد بها الإيهام، فالعرب تضعها لإيهامها مواضع الإيهام كقول العرب:[6](لأمر ما جَدَع قَصِير أنفَهُ)".[7]
- العطف بـــ(لا) إنما يكون بعد الأمر ومنه الدعاء، قال الشاطبي: "والأمر نحو قولك: اضربْ زيدًا لا عمرًا، ويدخل فيه الدعاء نحو: اللهم ارحم زيدًا لا

---

(١) الكتاب: ٥١٦/٣.

(٢) جمهرة الأمثال: ١٩٧/١، ٣٢٨/٢، مجمع الأمثال: ٧٤/٢ .

(٣) مجمع الأمثال: ١٠٧/١ .

(٤) المقاصد: ٥٤٠/٥.

(٥) ينظر ص٢٩٣ من هذا البحث.

(٦) مجمع الأمثال: ١٩٦/٢، المستقصى: ٢٤٠/٢ .

(٧) المقاصد: ٣٢٦/١ .

عمرًا،...، ومن كلامهم:[1](بِهِ لا بِظَبيٍ بالصرائمِ أعْفَرَ) معناه: أحل الله الداهية به لا بكذا، وقالوا:[2](أمتٌ في الحَجرِ لا فيك)".[3]

- مجيء اسم الفعل من الماضي، ومثَّل له بقوله: "نحو (هيهات) بمعنى بَعُد، و(هَمْهَامِ) بمعنى: فَنِيَ، و(دُهْدُرَّينِ) اسم: هَلَك، أو بَطَل، و(سرعان) بمعنى سَرُعَ، ورأت امرأة من العرب شاةً سالَ أنفها فقالت:[4](سَرْعَانَ ذِي إهَالةً) أي: سَرُعَ شَحْمُ هذه الشاة. والإهالة: الشحم...".[5]
- ذكر أنَّ العرب استغنت عن بناء بعض الألفاظ باستعمال أبنية غيرها، فلا يقولون في (قال يقيل) (ما أقْيله)، اكتفاءً بـــ(ما أكثر قائلته)، إلا (النوم)؛ "فقد استعملوا منه: (هو أنْومُ من فهْدٍ)[6]، و(هو أنْومُ من غزالٍ)[7]، وجاء في لفظ سيبويه استعمال:[8](ما أنْوَمَه)..".[9]
- من مواضع الابتداء بالنكرة إذا أفادت أن يكون فيها معنى الحصر، ومثَّل له الشاطبي بقوله: "نحو قولهم: شيءٌ ما جاء بك، و(شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)[10]؛ لأنه مقدَّر بالفاعل، أي ماجاء بك إلا شيءٌ، وما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ".[11]
- من مواضع حذف المبتدأ وجوبًا؛ أن يجري الخبر مجرى المصادر. قال الشاطبي:

---

(١) جمهرة الأمثال: ٢٠٧/١ .

(٢) المستقصى: ٣٦٠/١ .

(٣) المقاصد: ١٤٠/٥ .

(٤) جمهرة الأمثال: ٥١٩/١، مجمع الأمثال: ٣٣٦/١.

(٥) المقاصد: ٥/ ٤٩٨ .

(٦) جمهرة الأمثال: ١٩٨/١، ٣١٨/٢، مجمع الأمثال: ١٥٨/١.

(٧) جمهرة الأمثال: ٣١٩/٢، مجمع الأمثال: ٣٥٥/٢ .

(٨) ينظر الكتاب: ٩٩/٤ .

(٩) المقاصد: ٤/ ٤٨٠ .

(١٠) مجمع الأمثال: ٣٧٠/١، المستقصى: ١٣٠/٢ .

(١١) المقاصد: ٤٧/٢ .

"ومنها ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو:[1](سُبُّوحٌ قدُّوس، ربّ الملائكة والروح) وكذلك:[2](خيرُ ما رُدَّ في أهلٍ ومال) وما أشبه ذلك"[3].

- قال في حذف المضاف وبقاء المضاف إليه: "فإذا توفَّر الشرطان معاً جاز الحذف قياساً، نحو: ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك، فالتقدير: ولا مثلُ أبيك. وكذلك إذا قُلت: ما مثل أخيك يقول ذاك ولا أبيك، تقديره: ولا مثلُ أبيك. ومثلُه:[4](ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) أي: ولا كلُّ بيضاء".[5]
- ذكر أنَّ العطف بـــ(حتى) لا يتأتَّى إلا بشرطين؛ أحدهما أن يكون ما بعدها بعضًا، وما قبلها كُلاًّ لذلك البعض، والآخر أن يكون ذلك البعض غايةً لِمَا قبله، ثمَّ استدل لِمَا اجتمع فيه الشرطان بقوله: "ومن كلامهم:[6](استنَّتِ الفِصالُ حتى القَرْعَى)، و(كلُّ شيء يُحِب ولدَه حتى الحُبَارَى)[7].....".[8]
- ذكر أنَّ الإغراء ثلاثة أقسام، ثمَّ قال: "فالقسم الأول: هو الإتيان بالمُغْرى به وحده، نحو قولك: شأنُكَ يازيدُ،...، والقسم الثاني: هو الإتيان بالمُغْرى به مع العطف عليه، نحو قولك شأنَكَ والعلمَ، وشأنَكَ والحجَّ، ومن ذلك:[9](أهْلَكَ واللَّيلَ)؛ أي: الْزَم أهلكَ، أو بادر أهلك، يعني بادرهم قبل

---

(١) سبق تخريجه ينظر ص٢٧٤ من هذا البحث .

(٢) جمهرة الأمثال: ٤١٣/١، مجمع الأمثال: ٢٤١/١ .

(٣) المقاصد: ١٠٢/٢ .

(٤) جمهرة الأمثال: ٢٨٧/٢، مجمع الأمثال: ٢٨١/٢ .

(٥) المقاصد: ١٦٢/٤.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٣٣/١، ٣٩/٢ .

(٧) السابق: ١٤٦/٢ .

(٨) المقاصد: ٩٦/٥ .

(٩) جمهرة الأمثال: ١٩٦/١، مجمع الأمثال: ٥٢/١.

الليل".[1]

- قال في جواز تقديم الحال على العامل: "فالسماع يدلُّ على الجواز. ففي المثل السائر:[2](شتَّى تؤوب الحَلَبَةُ)...".[3]
- حذف (كان) مع النفي لا يقدَّر معه إلا المضارع، قال الشاطبي: "ألا ترى أنَّ ما كان فيه نفي لا يصح أن يقدَّر فيه إلا المضارع، نحو: مررت برجلٍ إلا صالحًا فطالحٌ، وفي المثل:[4](إلا حظيَّةً فلا أليَّة) فالتقدير: إلا يكون صالحًا، وإلا أكن حظِيَّة، ولايستقيم تقدير الماضي؛ لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه الآخر الجائز في المسألة لقلت: إلا يكن صالحًا، وإلا أكُنْ حظيَّة. ولا تقول: إلا كان صالحًا، وإلا كنت حظيَّة، وكذلك ما أشبهه. ولا يقال إن تقدير المضارع قليل، بل هو كثير".[5]
- من معاني الباء أن تكون مرادفة لمعنى (مع)، قال الشاطبي: "وذلك قولك:[6](المرءُ بأصْغَرَيه). أي مع أصغريه، ومصاحب لهما، وذهبت بزيد أي مع زيد".[7]

أما ما جاء به بغرض الاحتجاج والترجيح بين المذاهب والآراء المختلفة؛ فمن ذلك:

- الخلاف حول رافع المضارع بين البصريين والكوفيين، فابن مالك والكوفيون يرون أنَّ الرافع له تَجرُّده من الناصب والجازم، في حين يرى البصريون أنه

---

(١) المقاصد: ٥/ ٤٩٢.

(٢) جمهرة الأمثال: ٥٤١/١، مجمع الأمثال: ٣٥٨/١ .

(٣) المقاصد: ٤٧٢/٣ .

(٤) مجمع الأمثال: ٢٠/١، المستقصى: ٣٧٣/١ .

(٥) المقاصد: ٢/ ٢٠٧ .

(٦) جمهرة الأمثال: ٣٦٦/١، مجمع الأمثال: ١٣١/١، المستقصى: ٣٧٠/١ .

(٧) المقاصد: ٦٣٥/٣ .

ارتفع لوقوعِه موقع الاسم[1]. والشاطبي الذي رجَّح رأي الكوفيين وابن مالك علل ذلك بأن الرافع لو كان الوقوع موقع الاسم؛ لَمَا ارتفع بعد (لَوْ)، ولا بعد حرف التحضيض، واستدلَّ لذلك بالمثل:[2] (لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي).[3]

- قال في رأي الكوفيين المتمثل في امتناع تقديم الخبر: "إن منعوه لأجل عود الضمير على ما بعده؛ فذلك الذي يوجب جوازه؛ لِمَا جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا: (في بَيتِهِ يُؤتى الحَكَم)،[4] و(في أثوابِهِ يُلفُّ الميِّت)،[5] وفي التنزيل الكريم: (;> = < ?)[6]، ...، وهذا أكثر من أن يُحصى، فالحق جواز المسألة، وهو ما رآه الناظم".[7]
- ذكر أنَّ حذف (أنْ) المصدرية مع بقاء عملها في غير المواضع المعلومة لا يجوز في الكلام، وأن ما جاء من ذلك فشاذٌّ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، قال: "وحكى الكسائي عن العرب:[8](لا بُدَّ مِنْ تَتَّبِعَها). وقِيل: خذ اللص قبل يأخُذَكَ. وهذا نادرٌ، وكلام العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفت (أنْ) رَفَعْتَ الفعلَ، نحو قولهم:[9](تسمعُ بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أنْ تراهُ)".[10]
- ذكر الخلاف حول أسماء الأفعال، آسماء هي أم أفعال؟ واستدل للرأي القائل

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢/٥٥٠ .

(٢) جمهرة الأمثال: ٢/١٩٣، مجمع الأمثال: ٢/١٧٤.

(٣) ينظر المقاصد: ٦/ ٢ .

(٤) مجمع الأمثال: ٢/٣٦٤ .

(٥) ينظر الإنصاف:١/٦٦، ٢٥٢ .

(٦) طه:٦٧.

(٧) المقاصد: ٢/ ٥٦-٥٧ .

(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٣٣، مغني اللبيب: ٨٣٩.

(٩) جمهرة الأمثال: ١/٢٦٦، مجمع الأمثال: ١/١٢٩.

(١٠) المقاصد: ٦/ ٩٣ .

بأنها أسماء[1] بقوله: "وقد استدلوا بأن هذه الأسماء يلحقها ما لا يلحق الأفعال، من التنوين نحو: صهٍ، مهٍ، وأفٍّ، وإيهٍ، ومن الألف واللام نحو: النَّجَاءَكَ، والتصغير نحو: رويدا، والتثنية نحو:[2](دُهْدُرَّين سَعْدُ القَيْنُ)، أي: هلَكَ سعدُ القَينُ، والتركيب نحو: هَلُمَّ، وحَيَّهَلْ. فلو كانت معاقبة للفعل؛ ونائبة منابه وبمعناه من كل وجه؛ لَمَا ساغَت فيها هذه الأحكام التي لا تكون إلا للاسم".[3]

إلى جانب ما ذُكِر؛ ولأن الأمثال تقوم بوظيفة كبرى في تفسير مفردات اللغة، لا سيما الغريب والنادر منها؛ فقد اعتمد عليها الشاطبي في تفسير ألفاظ الناظم في النظم، كما في تفسيره لقول الناظم: (وشذَّ يااللهمَّ في قريضٍ)، حيث قال: "وهو الشِّعر، من قرضت الشيء، أقرضه قرضاً، فهو قريض، ومنه قول عبيد بن الأبرص:[4](حال الجريض دون القريض) قاله الجوهري".[5]

وعند قول الناظم:

وحذفُ همْزِ أفعَــلَ اسْــتَمَرَّ في مُـــضَارعٍ وبِنْيَتَـــي مُتَّـــصِفِ

قال الشاطبي: "وقوله: (استمرَّ) معناه المراد: اطرد، أي اطرد هذا الحذف في هذه المواضع المذكورة، ومعناه في اللغة الذهاب، مرَّ الرجلُ يمرُّ مرّاً، ومروراً، واستمرَّ: أي ذهب. كأن الحذف يذهبُ في أفراد الباب، فلا يقف دون شيء منها، وهو معنى الاطراد، ويقال: استمرَّ مرِيرهُ، أي: استحكم عزمُهُ، وهو من ذلك؛ لأنّه يمرُّ فيما عَزَمَ

(١) ينظر الخصائص: ٤٤/٣ .

(٢) جمهرة الأمثال: ١٠٧/١، مجمع الأمثال: ٢٦٦/١.

(٣) المقاصد: ٤٩٦/٥ .

(٤) جمهرة الأمثال: ٣٥٩/١، مجمع الأمثال: ١٩١/١ .

(٥) المقاصد: ٥/ ٢٩٥ .

عليه لا يقف ولا يَنْثَني. وقالوا:[1](لَتَجِدُنَّ فلاناً أَلْوَى بَعِيدَ الْمُسْتَمَرِّ) -بفتح الميم الثانية- أي: أنه قوي في الخصومة لا يسأم المراس".[2]

من خلال العرض السابق يمكن القول إن الأمثال -على قلتها- عالجت بعض القضايا، وشكَّلت جانبًا لا بأس به في مجال بناء القواعد وتوضيحها؛ لكنها في الوقت نفسه لم تُغطِّ كافة الجوانب النحوية والصرفية، كما هو الحال في الشواهد النثرية الأخرى، ولعل السبب في ذلك يعود إلى قلتها في المقاصد[3]، فقد كانت في مجملها تأتي عنصرًا متمِّمًا للعملية الاستدلالية، بعد القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال فصحاء العرب.

(١) جمهرة الأمثال: ٣٢/١، مجمع الأمثال: ١٩٢/٢ .

(٢) المقاصد: ٤١٢/٩ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أنَّ الشاطبي أورد في المقاصد (٧٠) مثلاً، ينظر ص١١٤ من هذا البحث.

المبحث الثالث

لغات العرب ولهجاتهم.

إن المنثور من كلام العرب؛ منه ما يكون لكافة العرب، ولم يختص به بعضهم دون بعض، ومنه ما يكون لغة لبعض العرب دون سائرهم. ومع أن اللغة -كما عرفها ابن جني- هي: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[١]؛ إلا أن علماء اللغة ومن الناحية العملية وظفوا مصطلح (اللغة) في مصنفاتهم للإشارة إلى تلك الروايات التي تُنسب إلى قبائل بعينها، أو إلى تلك الفروق النطقية بين لهجات قبيلة واحدة، أو قبائل بعينها.[٢]

أما مصطلح (اللهجة) فإن دلالته في مصنفات اللغويين المتقدمين لا تتوجه نحو تلك الروايات أو الفروق المشار إليها، وإنما غاية ما كان يتردد في معاجمهم عن (اللهجة) هو أنها تطلق على اللسان أو طرفه، أو جرس الكلام، وأن لهجة فلان هي لغته التي جُبل عليها فاعتادها، ونشأ فيها.[٣]

أما اللهجة كما عرفها المحدثون فهي: مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات؛ هي التي اصطلح على تسميتها باللغة.[٤]

---

(١) الخصائص: ١/٢٣ .

(٢) ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي: ٥٩ .

(٣) ينظر مادة (لهج) في المعاجم الآتية: الجمهرة، الصحاح، اللسان.

(٤) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٦ .

وعلى هذا فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة العام بالخاص، ذلك أنَّ اللغة الواحدة تشتمل على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات.(١)

وقد امتازت لهجات العرب عن غيرها بالثبات وعدم التغير أجيالاً طويلة، وتداخلت مدارجها الصوتية والصرفية والإعرابية فيما بينها، وكان لِتفرع هذه اللهجات دور كبير في إكساب اللسان العربي ثروة هائلة من الألفاظ والتصاريف، وإمداد الفصحى بروافد غنية، جعلت من نحوها وصرفها ومستوياتها الصوتية والدلالية مجالاً واسعًا للدرس والتحقيق اللغوي من القدماء والمحدثين.(٢)

وتبعًا لتفرع اللغة إلى لهجات عديدة؛ اختلف الأداء النطقي للغة العرب بين لهجة قبيلة وأخرى، وقد أشار ابن فارس في كتابه (الصاحبي) إلى مظاهر اختلاف اللهجات بين القبائل العربية فقال: "اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها: الاختلاف فِي الحركات، كقولنا: نَستعين، ونِستعين بفتح النون وكسرها. قال الفراء: هي مفتوحة فِي لغة قريش، وأسدٌ وغيرهم يقولونها بكسر النون.

والوجه الآخر: الاختلاف فِي الحركة والسكون، مثل قولهم: معَكم ومعْكم...

ووجه آخر: وهو الاختلاف فِي إبدال الحروف، نحو: أولئك وألالك...

ومنها قولهم: أنَّ زيداً، وعَنَّ زيداً.

ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتليين، نحو: مستهزءون، ومستهزُيون.

ومنه: الاختلاف فِي التقديم والتأخير، نحو: صاعقة وصاقعة.

---

(١) ينظر في اللهجات العربية: ١٦، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٤٥، فصول في فقه العربية: ٧٢.

(٢) ينظر دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: ١٠٤ .

ومنها: الاختلاف فِي الحذف والإثبات، نحو استحيَيْت، واستحيْت، وصدَدْت وأَصْدَدْت.

ومنها: الاختلاف فِي الحرف الصحيح يبدلُ حرفًا معتلاً، نحو: أما زيد، وأيْما زيد.

ومنها: الاختلاف فِي الإمالة والتفخيم، فِي مثل: قضى، ورمى، فبعضهم يفخم، وبعضهم يُميل.

ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول، ومنهم من يضم، فيقولون: اشترَوُا الضلالة، واشترَوِ الضلالة.

ومنها: الاختلاف فِي التذكير والتأنيث، فإن من العرب من يقول: هذه البقر، ومنهم من يقول: هذا البقر، وهذه النخيل، وهذا النخيل.

ومنها: الاختلاف في الإدغام، نحو: مهتدون، ومُهَدُّون.

ومنها: الاختلاف فِي الإعراب، نحو: مَا زيدٌ قائماً، ومَا زيدٌ قائمٌ، وإنَّ هذين، وإنَّ هذان، وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب، يقولون لكل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك. ومنها: الاختلاف في صورة الجمع، نحو: أسرى، وأُسارى.

ومنها: الاختلاف فِي التحقيق والاختلاس، نحو: يأمُرُكم، ويأمُرْكم، وعُفِي لَهُ، وعُفْي لَهُ.

ومنها: الاختلاف فِي الوقف على هاء التأنيث، مثل هذه أُمَّهْ، وهذه أُمَّتْ.

ومنها: الاختلاف فِي الزيادة، نحو: أَنْظُرُ، وأَنظُورُ. وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار...".[1]

وعلى الرغم من إدراك العلماء لهذه الاختلافات اللهجية؛ إلا أنَّ لهجات قبائل العرب شكَّلت مادة أساسية لبناء القواعد والأحكام اللغوية، لكن انتشار مساكن تلك القبائل -فيما بعد- وتفرقها في شرق الجزيرة وغربها؛ وما نتج عن ذلك من

---

(١) الصاحبي: ٢٥-٢٨ .

مجاورة بعضها للأعاجم؛ جعل من لهجات تلك القبائل مادة لاختلاف اللغويين في النظر إلى القبائل التي تؤخذ عنها اللغة.

فكان البصريون لا يسلِّمون بكل ما يُروى عن العرب، وإنما كانوا ينتقون انتقاء، فلم يعدُّوا القبائل في درجةٍ واحدة من حيث قيمة الاستشهاد بأقوالهم، والقياس على نطقهم، وإنما قربوا لهجات القبائل التي نأت مساكنها عن مجاورة الأعاجم، وعدُّوها لهجات فصيحة صافية، واستبعدوا لهجات من قرُبت منازلهم من الأعاجم؛ لاحتمال تفشي اللحن والعجمة في ألفاظها، فذهبوا إلى أنَّ "الذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم اُقتدي، وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين".[1]

وعلى العكس من ذلك؛ توسع الكوفيون في مجال الرواية، وعدُّوا كل ما ينسب إلى العرب نشاطًا لغويًا محتجاً به في مجال التقعيد، فلَم يحددوا قبائل بعينها، بل أباحوا القياس على كل ما روي عن العرب، سواء أكان كثيرًا، أم قليلاً نادرًا، دون مبالاة بمصدر تلك الروايات.[2]

وتابع بعض البغداديين الكوفيين على هذا الموقف، فلم يميِّزوا بين لغة وأخرى، فكان الزجاجي يحترم لغات العرب جميعًا، ولا يصفها بالشذوذ؛ وإن خالفت القياس[3]. كما ذهب ابن جني إلى عدم التمييز بين اللغات فكلها حجة، ولا يصح رد لغة بأخرى؛ وعلل ذلك بقوله: "لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدَّ أُنساً بها،...، إلا أن إنسانًا لو استعملها؛ لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه

(١) الاقتراح: ٤٤، المزهر في علوم اللغة: ٢١١/٢ .

(٢) ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٥٩، في أصول النحو: ٢٠٨ .

(٣) ينظر الجمل: ٧٠، ٧١، ٧٤ .

كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين،...، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ؛ وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه".[1]

وإلى هذا الرأي مال الشاطبي، فنصَّ على أن "اللغات المتفرقة ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعف جداً فلها حكمها، وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ما ذُكِر، وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محلِّه، إذا كان المعارض له مقيساً، وذلك كدخول (أنْ) في خبر كاد تشبيهاً بـــ(عسى)؛ لو أعملنا نحن القياس في إدخالها، لانحرفت لنا قاعدة عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع، وهذا كله مبيَّن في الأصول".[2]

وبناء على هذه النظرة في افتراق اللغات؛ لم يجعل (فَعَلتُ) و(أَفْعَلتُ) من المترادف في اللغة، بل عدَّهما لغتين متفرقتين، فنصَّ على أنَّ الناظر في باب (افتراق فَعَلتُ أَفْعَلتُ) من كتاب سيبويه قد "يتوهم أنَّ (فَعَلتُ) و(أَفْعَلتُ) مترادفان، وليسا كذلك، كما في (طَرَدْتُه) و(أَطْرَدْتُه) و(أطلَعْتُ) و(طَلَعْتُ)، ...، ومن ذلك كثير، لا يكون (أَفْعَلُ) فيه مساويًا في المعنى لـــ(فَعَلَ) فَيُظنُّ به ذلك، كما أنه قد يكون بمعناه، وذلك ظاهر في افتراق اللغتين".[3]

كما دعاه ذلك إلى القول بأن تسكين (مَعْ) ليس مختصًا بالضرورة، خلافًا لسيبويه، فقد نُقِل عن العرب فيما حكى الكسائي أنَّ ربيعة تقول:[4](ذَهَبْتُ مَعْ أخِيك) و(جِئْتُ مَعْ أبيك) بالسكون، قال الشاطبي: "وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ السكون اضطرار شعري؛ إذ لم يثْبُت عنده لغة، وإذا ثَبت

---

(١) الخصائص: ٢/١٠-١٢ .

(٢) المقاصد: ٤/١٨١.

(٣) السابق: ٤/٤٧٠-٤٧١ .

(٤) ينظر شرح التسهيل: ٢/٢٤١ .

لغة، فلا مقال لأحد، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حَفِظ فمَحفوظُه حجة على من لم يحفَظ".[1]

وعلى الرغم مما تصوره النصوص السالفة؛ فإن هذا النهج الذي انتهجه الشاطبي لا ينبغي أنَّ يُفهم منه أنه كان لا يرى المفاضلة بين اللهجات الواردة عن العرب، أو أنه كان يحتج بكل لغات القبائل؛ فلغات العرب ليست على درجة واحدة من الفصاحة، فمنها الكثير، ومنها القليل، وقد أشار الشاطبي -غير مرة- إلى أنَّ الوصول إلى هذه الأحكام يتم عن طريق استقراء المتقدمين للغة، أو عن طريق النظر في وجود المعارِض لذلك المسموع من عدمه، ثمَّ النظر في قوة ذلك المعارِض وضعفه حال وجوده.[2]

وبناء عليه نظر الشاطبي في لغات العرب ولهجاتهم، ففاضَلَ بينها، ورجَّح بعضها على بعض، وتنوعت أحكامه عليها وفق معايير متعددة. فبعد تتبع لغات العرب في المقاصد؛ تبين أنَّ الأسس التي استند إليها الشاطبي في نقد لغات العرب والمفاضلة بينها تدور حول معايير ثلاثة؛ كل معيار له ما يقابله، معيار الفصاحة ويقابله الضعف، ومعيار الكثرة ويقابله القلة، ومعيار الشهرة ويقابله الشذوذ. على أنه قد يستند إلى غير واحد من تلك المعايير فيجمع بينها في الحكم على اللغة الواحدة، ولكي يكون الحديث أكثر تفصيلاً؛ يمكن إعطاء أمثلة لتلك الأحكام، وذلك على النحو الآتي:

١. الفصاحة والضعف: ومن أمثلة ذلك:

- الفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُنِي للمفعول جاز في فائه ثلاثة أوجه، قال الشاطبي مبينًا تلك الأوجه: "أحدها: الكسر الخالص،...، والثاني: إشمام الفاء الضم،...، والوجه الثالث: إبقاء الضمة التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول،

---

(١) المقاصد: ٤/ ١٢٩ .

(٢) ينظر السابق: ٢/٢٥١، ٤/٢١٩، ٦٢٣، ٨/٢٧٢. وينظر ص١٨١، ٢٠٥، ٢٩٢ من هذا البحث.

ويستوي في ذلك ذوات الواو والياء، فتقول: قُوْل، وبُوْع، فالوجهان الأولان فصيحان مقروء بهما، والوجه الثالث لغة ضعيفة حُكِيت عن بني ضَبَّة، وحُكِيَ عنهم:[1](بُوْعَ متاعه، وخُوْرَ له)".[2]

- في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر خمسة أوجه، ذكر منها حذف الياء وبناء الاسم على الضم، ثمَّ قال: "وهو الذي ينبغي أنْ يُضبط به المثال الثالث في كلام الناظم، فإنه يمكن في ضبْطِه الضم، والفتح بغير ألف، وإن كان محكيًّاً في المسألة فهي لغة ضعيفة لم يحكها سيبويه، بخلاف لغة الضم، فإنها قوية، فتقول: (يا غلامُ) إذا ناديت غلامك، حكاها سيبويه[3] عن بعض العرب".[4]
- في باب الإمالة: ذَكر أنَّ الواو إذا كانت عيناً؛ فإنها تثبت ولا تقلب إلى الياء، لأنَّ الإمالة نوع من التغيير؛ والعين أقوى وأبعد عن التغيير من اللام، ثمَّ قال: "فلما كانت كذلك؛ لم يميلوها إذا كانت عيناً إلا ما كان منه يَؤول إلى (فِلْتُ) اعتباراً بالكسرة، مع أنَّ الإمالة فيما آلت إلى (فِلْتُ) ضعيفة، إنما يُميلها بعض أهل الحجاز، وأما عامة العرب فلا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً مطلقاً. نصَّ عليه سيبويه، فأنت ترى ما في إمالة العين من الضعف".[5]
- من الأسماء التي تلحقها همزة الوصل (امرؤ)، قال الشاطبي: "وفيه ثلاث لغات إذا كان بهمزة الوصل: امرؤٌ، وامرأً، وامرئٍ، بإتباع ما قبل الآخرِ الآخرَ،

(١) ينظر المحتسب: ٣٤٦/١ .
(٢) المقاصد: ٢١/٣-٢٢ .
(٣) ينظر الكتاب: ٢٠٩/٢ .
(٤) المقاصد: ٣٣٦/٥ .
(٥) السابق: ٨/ ١٣٥ .

وهي اللغة الفصيحة. وفتح الراء في الأحوال كلها حكاها الفراء[1]. وضم الراء كذلك في الأحوال كلها".[2]

- إبدال (تاء) التأنيث في الوقف (هاء)، قال الشاطبي: "اللغة الفصحى ألا تبدل فيه، وإنما تبدل في لغة قليلة،...، وأما القليل -وهو الإبدال- فلم يذكره سيبويه، وذكره غيره، فحكى ابن جني عن قطرب أنَّ طيئاً تقول:[3](كيف البنون والبناه؟ كيف الإخوة والأخواه؟)".[4]
- الاسم المنقوص في أحكام الوقف، ذكر الشاطبي أنَّ ما كان آخره ياء قبلها كسرة؛ ففي الوقف عليه وجهان: "أحدهما أنْ تحذِفَ الياء وتقِف على ما قبلها، فتقول: هذا قاضْ، وهذا رامْ،...، وهو أرجح الوجهين واللغة الفصيحة،...، والوجه الثاني ثبوت الياء، وهو جيِّد أيضاً، فنقول: هذا قاضي، وهذا غازي، ومررت بمستدعي، ومررت بشجي، وما أشبه ذلك...".[5]
- إذا أُبدلت تاء الافتعال دالاً؛ وكان قبلها الذال، فالأفصح إدغام الذال في الدال، وحين مثَّل له الناظم بـــ(ادَّكَرَ)، قال الشاطبي: "قصدُ الناظم أن يَذكُر ما هو الأشهر في الكلام والمعتمد في اللغات، ولا شكَّ أنَّ ما مثَّل به من الإدغام هو الوجه الأفصح، وهي لغة القرآن، وقد نصَّ النحويون على أنها الأولى".[6]

٢. الكثرة والقلة: ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٦٧/٢ .

(٢) المقاصد: ٤٩٤/٨ .

(٣) سر صناعة الإعراب: ٥٦٣/٢ .

(٤) المقاصد: ٨/ ٨٥ .

(٥) السابق: ٨/ ٢٧-٢٩ .

(٦) السابق: ٩/ ٣٨٦ .

- تقديم خبر (ما) على اسمها، قال الشاطبي: "الترتيب المعلوم في ذلك تقديمُ اسم (ما) على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: مازيدٌ ضاربًا عمرًا، فإذا اختل هذا الترتيب بطل العمل. وما جاء بخلاف ذلك فقليل؛ حكى الفارسي عن الجرمي[1] أنَّ ناساً قد رووا عن العرب نصب خبر (ما) مقدَّماً، نحو: ما منطلقاً زيدٌ. قال: وليس بكثير، والأجود الرفع".[2]
- لغات تميم والحجاز في حذف خبر (لا) العاملة عمل (إنَّ)، قال الشاطبي: "قد شاع في الكلام إسقاطه وترك ذِكرِه، وإنما يثبت قليلاً. أما بنو تميم فلايذكرونه إذا عُرف المعنى وعُلم المحذوف،...، وأما أهل الحجاز فيجوز عندهم الحذف والإثبات إذا عُلِم، والحذف عندهم أكثر".[3]
- الرفع والجر بـــ(مُذْ) و(مُنْذ)، قال الشاطبي: "إن الخفض بـــ(مُنْذ) أكثر من الرفع، والرفع بـــ(مُذْ) بعكس ذلك؛ لأن الاسمية أغلب على (مُذْ) المحذوفة النون، والحرفية أغلب على الثابتتِها".[4]
- إلحاق تاء التأنيث عوضاً عن ياء المتكلم في نحو (أبَتِ، أُمَّتِ)، حيث ذكر الشاطبي جواز تحريك التاء بالفتح والكسر، ثمَّ استدل لذلك بقوله: "وقد قُرِئ بهما: ﴿يا أبتِ إنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[5]، ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يُسْمِعُ ولا يُبْصِرِ﴾[6]، وذلك كثير، والفتح لابن عامر، والكسر للباقين من

---

(١) أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي، من أئمة البصريين، أخذ عن الأخفش، من مصنفاته: (فرخ سيبويه)، و(كتاب في التصريف) توفي سنة ٢٢٥هـــ. ينظر طبقات النحويين: ٧٤، نزهة الألباء: ١١٤، البلغة: ١٥٥ .

(٢) المقاصد: ٢/٢٢٢.

(٣) السابق: ٢/٤٤٨ .

(٤) السابق: ٣/ ٦٩١-٦٩٢ .

(٥) يوسف:٤.

(٦) مريم:٤٢.

السبعة،[1] وقد حُكِي الضم في التاء وهو قليل، فلذلك لم يذكره الناظم ولا أشار إليه".[2]

- حكم تمييز (كم) الخبرية، حيث استدرك على ابن مالك عدم ذكره للغة بني تميم في نصب مميز (كم) الخبرية، موردًا قول سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبَّ) إلا أنها تنصب لأنها منونة".[3] ثم أجاب الشاطبي عن هذا الاستدراك بأن ابن مالك: "نصَّ في (التسهيل) أنه نادر، وأن الوجه الخفض، وإذا كان عنده قليلاً؛ فلا ضيرَ في ترك ذكره".[4]
- الوقف على هاء الضمير بحذف صلتها إذا كانت مفتوحة، قال الشاطبي: "لم يأتِ حذفُ صلة الفتح في ضرورة ولا في غيرها، وإنما جاء في لغة طيء حذفها، ونقْلُ حركة الضمير إلى ما قبله، قال خطيب وفد طيء:[5](بالفضل ذو فضّلكم الله بِهْ، والكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ)، أراد بها، وهذا ليس بضرورة، ولا اعتراض بها أيضاً على الناظم لقلتها".[6]
- الوقف على آخر الاسم المفرد بالتاء دون إبدالها هاء، قال الشاطبي: "القليل هو البقاءُ على الأصل، أمَّا الإبدال فقد مر تمثيله، وأما البقاء على الأصل من التاء؛ فحكاه سيبويه عن أبي الخطاب[7] -وهو الأخفش الأكبر- أنَّ ناساً من

---

(١) ينظر السبعة: ٣٤٤ .

(٢) المقاصد: ٥/ ٣٤٥-٣٤٦ .

(٣) الكتاب: ١٦١/٢ .

(٤) المقاصد: ٦/ ٣١٣-٣١٤ .

(٥) ينظر تهذيب اللغة: ٣٤/١٥ .

(٦) المقاصد: ٨/ ١٨ .

(٧) عبدالحميد بن عبدالمجيد، كان من أكابر علماء العربية ومتقدميها، أخذ عن يونس بن حبيب، ينظر =

العرب يقفون بالتاء[1]، قال ابن خروف: هي لغة يمنية، فيقولون: طلحتْ، وحمزتْ، وشجَرَتْ...".[2]

- إبدال السين صادًا أو زايًا في بعض اللغات، قال الشاطبي: "ليس بالكثير؛ وإنما يكون في لغة قليلة، ولذلك حين بوَّب سيبويه على ذلك قال:[3](هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات)".[4]

٣. الشهرة والشذوذ: ومن أمثلة ذلك:

- في اسم الإشارة (أُولَى) لغتان؛ المد والقصر، وقد أشار الشاطبي إلى هاتين اللغتين عند قول الناظم:

وبأُولَى أشِــرْ لِجَمْــعٍ مطلقًــا والمدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْــدِ انْطِقَــا

قال الشاطبي: "أتى بلغة القصر أولاً، ثمَّ أردفها بلغة المدِّ بقوله: (والمدُّ أوْلَى) مع عدم التنبيه على زيادةِ معنى، فدل على أنَّ اللغتين عنده بمعنى واحد، وأنَّ الأشهر في كلام العرب مدُّ (أُولَى) لا قَصْرها، وإن كان فيها لغتان".[5]

- إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل، قال الشاطبي مستدركًا على ابن مالك: "تقول على اللغة المشهورة: يقوم الزيدان ويقوم الزيدون وتقوم الهندات، كما تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون وقامت الهندات، وتقول في اللغة الأخرى: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقمْنَ الهندات، كما تقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهندات، فكان من حقه أن يذكر ذلك".[6]

طبقات النحويين: ٤٠، نزهة الألباء: ٤٨، بغية الوعاة: ٧٤/٢ .

(١) ينظر الكتاب: ١٧٦/٤ .

(٢) المقاصد: ٨٧/٨ .

(٣) الكتاب: ٤٧٩/٤ .

(٤) المقاصد: ٩/ ١٣ .

(٥) السابق: ٤٠٢/١ .

(٦) السابق: ٥٥٩/٢ .

- حكم آخر الاسم المقصور عند إضافته إلى ياء المتكلم، قال الشاطبي: "وإن كان آخر الاسم ألفاً؛ فلك فيها إن كان الاسم مقصوراً وجهان؛ أحدهما: أن تتركها على حالها، فتقول: (عصايَ) و(رحايَ) و(فتايَ)، وذلك في اللغة المشهورة. والثاني: أن تقلبها ياءً وتُدغمها في ياء المتكلم فتقول: (عَصَيَّ) و(رَحَيَّ) و(فَتَيَّ)".[1]
- لغات (عشرة)، قال الشاطبي: "وقوله: (والشين فيها عن تميم كسرة) لا يُشعر بالتزام الكسرة ولا بد؛ بل يدل على أنَّ كسرة (الشين) من لغتهم، ويبقى بعد ذلك النظر في كونهم يلتزمون ذلك أو لا؛ لم يدل عليه، وحَسَن ما فعل، فإن لتميم لغة أخرى في هذا يشركهم فيها قيس فيما نُقِل، وهي فتح (الشين)، فيقولون (إحدى عَشَرَةَ) و(اثنتا عَشَرَةَ)، وهي قراءة مروية عن الأعمش، وطلحة بن مصرف[2]، والأشهر عن تميم الكسر، فلذلك لم ينقل الناظم غيرَه".[3]
- ذكر لزوم الفتح لآخر الفعل المضارع المؤكَّد بالنون، سواء أكان صحيح الآخر أم كان معتلَّه، وقرر أنَّ هذه هي اللغة المشهورة، ثمَّ قال: "ولَم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة، ولِبَنِي فُزَارَة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها، فيقولون: هل تَقْضِنَّ يا زيدُ؟".[4]
- حكم حركة (عين) جمع المؤنث السالم، قال بعد أن فصَّل القول في أحكامها: "يعني أنَّ ما عدا ما تقدم في الجمع بالألف والتاء، من الإتباع، والتسكين، والتحريك بالفتح، فهو خارج عن جمهور كلام العرب، إما أنه وقع نادرًا،

---

(١) المقاصد: ١٩٦/٤ .

(٢) ينظر البحر المحيط: ٢٢٩/١ .

(٣) المقاصد: ٦/ ٢٥٨-٢٥٩ .

(٤) السابق: ٥٥٣/٥ .

وإما اضطرارًا، وإما أنه نُقل عن قوم من العرب مخصوصين. وأما ما تقدم؛ فإنما انْبنى على مشهور كلامهم".[1]

- تصغير عجز المضاف إليه، حيث ذكر أنَّ الفراء يُجيز تصغير عجز المضاف إليه، فيقول في نحو (بعلبك): بَعْلُ بُكَيك، ثمَّ قال: "فأجاز -كما ترى- تصغير العجز دون الصدر، والعرب لا تقول هكذا، وإن قالته فعلى غاية من الشذوذ".[2]
- دخول التاء الفارقة على (فَعِيل) بمعنى مفعول، قال الشاطبي: "وقوله: (غالبًا) نبَّه به على أنَّ ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيل)؛ فعدمُ لحاق التاء غالب أكثري. وقد يأتي في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقف على محلِّه، ولا يُقاس عليه، قالوا: (ناقة بَكِيء) إذا قلَّ لبَنُها، كأنها منعته، ويقال: (بَكِيئَة) أيضاً".[3]
- تصغير ما ثانيه حرف لين، الأصل فيه أن يُرَد إلى أصله، فما جاء بخلاف ذلك فهو شاذ عند الناظم، كقولهم في (عِيْد): (عُيَيْد)، والأصل (عُوَيد)، في حين ذهب ابن جني إلى جواز تصغير (ميثاق) على (مُيَيْثِيق).[4] قال الشاطبي محاولاً التوفيق بين الرأيين: "وما قاله ابن جني ليس بمصادم لِمَا ادعى ابن مالك هنا من الشذوذ؛ لأنَّ (المياثيق) نادرة في اللغات أن تثبت لغة، وما قاله ابن جني من القياس بناء عليها، وابن مالك إنما تكلم على اللغة المشهورة، ولا شكَّ أنَّ (عُيَيْداً) شاذ فيها وعند أهلها؛ لا أنها اختص بها قوم دون قوم، فمن هذا

---

(١) المقاصد: ٦/٤٨٠ .

(٢) السابق: ٧/ ٣٢٢-٣٢٣ .

(٣) السابق: ٦/٣٦٨ .

(٤) ينظر الخصائص: ٣/١٦٠ .

الوجه شذت".[1]

تلك هي المعايير التي احتكم إليها الشاطبي في الحكم على ماورد من لغات العرب، لكن الملاحظ من خلال الأمثلة السالفة أن الشاطبي لا يلجأ -في الغالب- إلى إطلاق تلك الأحكام؛ أو الترجيح بين اللغات؛ إلا حينما يكون الأمر متعلقًا بالناظم ونظمه، فإن كانت اللغة مما ورد في النظم؛ فإن الشاطبي يناقشها ويُسهب القول فيها.

وإنْ لم يتعرض لها الناظم في النظم؛ فإن الشاطبي لا يتعرض لها ولا يفصل القول فيها، إلا على سبيل إيراد الاستدراكات أوالاعتراضات على ابن مالك في حكم من أحكامه، أو رأي من آرائه، ثم الإجابة عنه، والتفاني في الرد على منتقديه، وهي عادته التي سار عليها في المقاصد ما أمكنه ذلك.

فالناظم والنظم هما القاسم المشترك، والمحركان الرئيسان للشاطبي في لغات العرب وغيرها من المسائل، فمن هذا الوجه لم يكن ليعترض عليه في إغفال عدد من اللغات القليلة والضعيفة، وعدم التعرض لها. قال في عدم استيفاء الناظم لبعض لغات الأسماء الستة: "...كما أنه لو ذكر جميع لغاتها؛ لم يزدنا على جواز الإعراب بالحروف شيئاً، سوى استيفاء لغات لا حاجة بنا إليها"[2]، كما اعتذر عن اكتفائه بلغة أهل الحجاز، مع إغفال لغة تميم في الحكاية بـــ(من) في الاستفهام عن المعارف، "بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتي بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجازيين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن".[3]

بل إن الشاطبي كان يتعمد الإعراض عن ذكر بعض اللغات، ليس إلا لأن الناظم لم يُشر إليها في النظم، فهو يتتبع ألفاظه، ويوضح آراءه ومقاصده، تلك هي غايته من

---

(١) المقاصد: ٣٦١/٧ .

(٢) السابق: ١٥٤/١ .

(٣) السابق: ٣٤٣/٦ .

هذا الشرح، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع[1]. فمما صرح بعدم حاجته للتعرض لبعض اللغات؛ قوله بعد أن تحدث عن أحكام المعطوف على خبر (ما) الحجازية: "وأما مع (ما) التميمية فلا حاجة بنا إلى الكلام فيه؛ لأنه لم يتعرض له في النظم".[2]

كما قال بعد أن ذكر أحكام التغيير التي تطرأ على المعتل الآخر حالَ الوقف عليه: "وقد أشرت إلى بعض ما ورد منه إشارة مختصرة، والكلام فيها يطول، ولو كان في لفظ الناظم ما يشير إلى شيء من ذلك؛ لاستوفيت النظر فيه على حسب ما يحتمله الشرح؛ ولكنه سكت عنه اتكالاً على فهم بقائه على أصله، فمن هذه الجهة أشرتُ إلى ما أشرت إليه. والله الموفق".[3]

وفي ظل اهتمامه المتزايد، وملاحظته المستمرة للناظم ونظمه؛ وعلى الرغم من إعراضه عن ذكر بعض اللغات، يحرص الشاطبي في سبيل خدمة النظم على استحضار بعض لغات العرب للاستعانة بها في تفسير بعض الظواهر اللغوية، وتسويغ الأساليب التي قد تظهر في النظم، محاولاً تخريجها على لغة من لغات العرب، كما في باب حروف الجر؛ فعند قول الناظم:

وَقَد تَجِي مَوضِعَ بعــدٍ وَعَلــى كَمَا على مَوضِعِ عَنْ قَد جُعِــلا

قال الشاطبي: "وحذَفَ الهمزة من (تَجِي) وهي لغة لبعض العرب يحذفون الهمزة من (يجِيء، ويسُوء)، فأتى بـــ(تَجِي) في هذا النظم على تلك اللغة القليلة".[4]

وعند قول الناظم:

كَذاك ذُو التَّشْبِيهِ بَعْــدَ جُمْلَــهْ كَلِي بُكَــاً بُكــاءَ ذاتِ عُــضْلَه

---

(١) ينظر المقاصد: ٤٨٩/١، ١٨٤/٢، ٥١٧/٣، ٣٧٣/٩، ٤٨٦ .

(٢) السابق: ٢٣٣/٢ .

(٣) السابق: ٣٨/٨ .

(٤) السابق: ٦٦١/٣ .

قال الشاطبي: "(البُكا) و(البكاء) لغتان ليست إحداهما من الأخرى، لأن بينهما اختلافاً ما؛ إذ زعم الخليل أن البكاء -بالمد- ما كان معه صوت، والبكا -بالقصر- ما لم يكن معه صوت، وإنما هو بمنزلة الحزن، حكى ذلك عنه النحاس في كافيه،...، وقال الجوهري: البكا يُمَد ويُقْصر، فإذا مددت أردت الصوت الذي يكون من البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها".[1]

فإذا تقرر ذلك النهج الذي انتهجه الشاطبي؛ فلا غرابة أن يقف طويلاً عند بعض اللغات التي أشار إليها الناظم في النظم، ويفصل القول فيها، مستدلاً لها بالقرآن الكريم وقراءاته، وما تيسر من كلام العرب شعرًا ونثرًا، محاولاً الوقوف على رأي الناظم من خلال التحليل الدقيق لألفاظه بكل ما أوتي من أدوات الجدل النحوي، المتمثلة في إيراد الاعتراضات والاستدراكات ثم الإجابة عنها، ولعل في إسهابه الحديث عن قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في الياء عند هُذيل؛ ما يصور حجم المعالجة الواسعة للغة من اللغات التي تعرض لها الناظم، على الرغم من قلتها قياسًا بنظيرتها، وفي ذلك يقول: "وأما ألف المقصور فعَدمُ القلب وتركها سالمة هي اللغة المشهورة. وجاء في المقصور خاصة عن هذيل قلب الألف ياء وإدغامها في الياء كالواو. وبيَّن ذلك بقوله:

وَأَلِفَاً سَلِّمْ وَفِي المقْصُورِ عَنْ هُذَيلٍ انقِلاَبُهَا ياءً حَسَن

الضميرُ في (انقلابها) راجع إلى ألف المقصور، يعني انقلاب الألف في المقصور ياء عند هذيل حَسَن، فتقول: (عصَيَّ) في عَصَاي، و(هُدَيَّ) في هداي، وما أشبه ذلك".[2]

ثمَّ يذهب الشاطبي إلى استحضار بعض الشواهد التي جاءت على هذه اللغة، فيستدل لها بالقرآن الكريم والشعر فيقول: "ومن ذلك قراءة عاصم الجحدري، وابن

---

(١) المقاصد: ٣/٢٦٤ .

(٢) السابق: ٤/٢٠٧-٢٠٨ .

أبي إسحاق، وعيسى بن عمر البصري ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ﴾[1]، و﴿أنه رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَيَّ﴾[2] و﴿قَالَ هِيَ عَصَيَّ﴾[3]، ورُوِيت عن النبي r، وكذلك قرأ ابن أبي إسحاق، وابن أبي عبلة، وعاصم الجحدري، وعيسى ابن عمر: ﴿يابُشْرَيَّ هَذَا غُلامٌ﴾[4] وقال أبو ذؤيب الهذلي:[5]

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهمُ فَتُخرِّموا ولِكلِّ جَنْبٍ مصْرَعُ

وأنشد قطرب وغيره للمنخل اليشكري:...، وقال أبو دؤاد:[6]

فأَبلوني بليتَّكم لعلِّي أصالحُكُمُ وأَستدرِجْ نَوَيَّا".[7]

ثمَّ يستطرد مفصلاً القول في نسب قبيلة هذيل فيقول: "وهذيل: حيٌّ من مُضر، وهو هُذيل بن مُدركة بن إلياس بن مُضر، أخو خُزَيمة ابن مُدركة، أمهما هندُ بنت وَبَرة أخت كَلب بن وَبَرة".[8]

---

(١) البقرة: ٣٨. ينظر المحتسب: ٧٦/١، والبحر المحيط: ٣٢٣/١ .

(٢) يوسف: ٢٣. وهي قراءة أبي الطفيل، وعاصم، ينظر البحر المحيط: ٢٩٤/٥ .

(٣) طه:١٨. ينظر البحر المحيط: ٢٣٤/٦ .

(٤) يوسف: ١٩. ينظر المحتسب: ٣٣٦/١، البحر المحيط: ٢٩١/٥

(٥) من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح أشعار الهذليين: ٧/١، وهو في: سر صناعة الإعراب: ٧٠٠/٢، والمحتسب: ٧٦/١، وشرح ابن يعيش: ٣٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٤٠٨، وشرح الأشموني: ٢٣١/٢، والمعجم المفصل: ٢٨٨/٤ .

– أبوذؤيب هو: خويلد بن خالد بن محرث الهذلي، من مضر، أحد المخضرمين، ممن أدرك الجاهلية والإسلام، توفي في سنة ٢٧هـ . ينظر: الشعر والشعراء: ٢٥٢/١ .

(٦) من الوافر، لأبي دؤاد الإيادي، في ديوانه: ٣٥٠، وهو في معاني القرآن للفراء: ٨٨/١، ١٦٨/٣، والزاهر في معاني كلام الناس: ٢٥٢/١، والخصائص: ١٧٦/١، وسر صناعة الإعراب: ٧٠١/٢، ومغني اللبيب: ٥٥٣/١، والمعجم المفصل: ٣٦٥/٨.

– أبودؤاد هو: جارية بن الحجاج الإيادي، شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل، له ديوان شعر. ينظر الشعر والشعراء: ٢٣٧/١، الأعلام: ١٠٦/٢ .

(٧) المقاصد: ٢٠٧/٤-٢٠٨ .

(٨) السابق: ٤/ ٢٠٨.

ثمَّ يعود الشاطبي بعد ذلك، ليقف عند حكم هذا القلب من خلال تحرير ألفاظ الناظم؛ محاولاً استخلاص رأيه، وإن تطلب ذلك تتبع آرائه في كتبه الأخرى، وفي ذلك يقول: "وفي قوله: (انقلابها ياء حسن) ما يُشعر بأن هذيلاً لا تلتزم قلب الألف مع ياء المتكلم، بل تقلب وقد لا تقلب؛ لِقوله إن ذلك عندها حسن، ولم يقل: إنه واجب، وذلك مقتضى كلامه في التسهيل؛ إذ قال: وإن كان ألفًا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلبُ والإدغام[1]، ولم يقل وجب ذلك".[2]

وكان على الشاطبي بعد هذا الوقوف أن يخرج بحكم ما حول هذه اللغة، ومدى اختصاص هذيل بها دون غيرها من القبائل، مما اضطره إلى البحث في نسب الشاعر أبي دؤاد للتحقق من مدى انتسابه إلى هذيل من عدمه، حيث ذكر أنَّ "في قوله: (حَسَن) تنبيه على أن هذا القلب في لغة هذيل ليس بقبيح ولا مختص بالشعر، بل هو مِمَّا يستحسن استعماله في نظمها ونثرها، وهو تحرُّز حسن؛ غير أنَّ في تخصيصه ذلك الحكم بُهذيل نظراً، فإن ابن جني نقل أنَّ هذا القلب الشهير في غير هذيل، فليس بخاص بها وحدها. ويدل على ذلك أنَّ أبا دؤاد قد قلب الألف حين قال: (وأَستدرِجْ نَوَيَّا)، وهو ينتسب إلى إياد بن نزار أخي مُضر الذي ينتسب إليه هذيل فلا يثبت اختصاص هذيل بذلك، فكلام الناظم مُعترض إذًا...".[3]

وكعادته في الدفاع عن ابن مالك، والانتصار لمذاهبه؛ مظهرًا براعته في استخدام أساليب الجدل الأصولي، من خلال إيراد الاعتراض ثمَّ الإجابة عنه، حيث أجاب عن هذا الاعتراض بقوله: "والجواب من وجهين: أحدهما: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ كلامه مُشعر بالاختصاص، وإنما فيه تصريح بأن ذلك الحكم منقول عن هُذيل، وليس فيه ما يُعطي مفهومًا يقتضي أنَّ غير هُذيل لا يفعلون ذلك إلا مفهوم اللقب، وهو غير ثابت. وإذا

---

(١) التسهيل: ١٦٢ .

(٢) المقاصد: ٤/٢٠٨-٢٠٩ .

(٣) السابق: ٤/٢٠٩ .

لم يُعطِ مفهومًا؛ فلا إشعار في كلامه بالاختصاص. والثاني: أنَّا إن سلَّمنا أنه لم يشتهر به عنده غيرهم أو لعله لا يرى القلب عند غيرهم حسنًا، ولا معمولاً به قياسًا، فلذلك أشار إلى الاختصاص والله أعلم".[1]

وخلاصة القول: لو أنَّ الشاطبي تناول كل لغات العرب في المقاصد على نحو ما رأيناه في لغة هذيل؛ لكان ذلك بمثابة الكشف المبكر عن كثير من الفروق والخصائص التي تختص بها لهجة كل قبيلة من قبائل العرب، ولو أنَّ غيره من المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك؛ لتوافر لدى العربية معاجم لغوية متخصصة في لهجات قبائلها؛ ولأصبحت تلك الخطوة سابقة تاريخية تمتاز بها العربية عن غيرها من لغات الأمم والشعوب الأخرى؛ لكن لغات القبائل العربية في المصنفات النحوية -حسب تعبير أحد الباحثين- لم تحظ بعناية أولئك المصنفين، ولَم يكن الحديث عنها مقصودًا لذاته، بل كان وسيلة لتحقيق غايات أخرى.[2]

ولعل ذلك النهج الذي اختطه الشاطبي لنفسه وذلك باتباع ألفاظ الناظم؛ وتوجيه مذاهبه؛ أثَّر تأثيراً واضحًا في معالجة لغات العرب في المقاصد، وهو ما يفسِّر إهماله لعزو كثير من اللغات، فالقبائل التي عزا إليها الشاطبي بعض الظواهر اللغوية؛ تدور في فلك العشرين قبيلة، تزيد أو تنقص قليلا، وهي بهذا الكم قليلة جدًا[3]، إذا ما قورن ذلك بغيره من المصنفات.[4]

---

(١) المقاصد: ٤/٢٠٩ .

(٢) ينظر اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي: ١٠.

(٣) ينظر ص٦٢-٦٣، وص١١٤ من هذا البحث.

(٤) وذلك وفق الإحصائيات التي قام بها د. أحمد علم الدين الجندي للهجات القبائل العربية في مصنفات النحويين في كتابه: اللهجات العربية في التراث: ١٦٠-٢٣١ .

الفصل الخامس: أثر الشواهد النثرية في فكره النحوي.

المبحث الأول: آراؤه واجتهاداته.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته.

المبحث الثالث: اعتراضاته ومؤاخذاته.

المبحث الأول

آراؤه واجتهاداته.

كان لشخصية الشاطبي المستقلة، وتبحره في علم الأصول، ونزعته التأصيلية المتمثلة في ميله الواضح نحو ضبط القواعد والأحكام، والسير عليها وفق منهج منضبط، كل ذلك جعل من المقاصد كتابًا حافلاً بكثير من الآراء الأصولية، ولأهمية تلك الآراء؛ وقيمتها العلمية؛ اقتصرَ الجهد في هذا المبحث على جمع آراء الشاطبي واجتهاداته في الأصول العامة، في حين كان من المقرر أن يضاف إلى ذلك حصر انفراداته في المسائل الجزئية، إلا أن كثرة آراء الشاطبي التأصيلية وتفرقها في المباحث السابقة، جعل جمع أهم تلك الآراء وحصرها في موطن واحد، من شأنه أن يضع القارئ الكريم على تأثير كافة الشواهد النثرية في فكر الشاطبي النحوي، لاسيما أنَّ ما تفرد به الشاطبي من آراء في المسائل الجزئية قليل جدًا إذا ما قورن بما أفاده عن غيره[1]. إضافة إلى أنَّ الآراء التي يمكن القول بأنه تفرد بها في بعض المسائل؛ هي في الحقيقة لا تعدو كونها تعليلات أو تأويلات لآراء بعض المتقدمين، أفاض فيها الشاطبي، وامتاز في مناقشتها بما يمتلكه من أدوات الجدل النحوي. شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين المتأخرين الذين كانت مصنفاتهم حافلة بكثير من الخلافات والتأويلات والتخريجات لآراء من سبقهم.

إلى جانب أن الشاطبي بعد أن تتبع آراء ابن مالك في الألفية صرح في نهاية الشرح بأنَّ ابن مالك لم يتفرد بكثير من الآراء، بل تابع من سبقه من النحويين، ونقل عنهم، قال عند قول الناظم:

وَمَا بِجَمعِهِ عُنِيتُ قَد كَملْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهمَّاتِ اشْتَمَلْ

(١) ينظر اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للباحث: د. سليمان بن علي الضحيان، رسالة دكتوراه: ٢/٩١٠ .

"وقوله: (بجمعه) متعلق بـــ(عُنِيتُ)، ودلَّ بهذا اللفظ أنه جامع لا مخترع، فهو يجمع ما قال غيره، وما استنبطه من استقراء كلام العرب سواه، وليس له فيه إلا الجمع والترتيب وتهذيب القوانين. فإن قلت: هذا يقتضي أنه لا استنباطَ له في هذا العلم، ولا اختراعَ شيءٍ لم يقُله غيره، وليس كذلك؛ بل فيه مسائل مخترعة، واستقراءات مُبتدعة؛...، فالجواب: أنَّ تلك المسائل ليست من مخترعاته، ولا انفرد بالكلام عليها، بل ذَكَرها النحويون، لكنهم جعلوها من الشذوذات، فاختار الناظم فيها مذهب القياس، واختار غيره عدم القياس، فليس ثمَّ في الحقيقة اختراع. وكذلك مسألة الدُّنيا والعليا، لم يخترع فيها إلا مجرد الاصطلاح، ولا يُقال في مثل هذا إنه ابتداع مسألةٍ، أو اختراع قانونٍ. وأيضاً فإن هذه المسائل في كتابه نادرة جداً، واختياراته قليلة، فلم يعتبر بها في جنب ما كان منقولاً عن غيره".[1]

من هنا كان إبراز الآراء التأصيلية والتقعيدية، التي أصَّلها الشاطبي في المقاصد، ومحاولة جمع شتاتها المتناثر في المباحث السابقة؛ أكثرَ دقة وموضوعية من التركيز على بعض الآراء التي قد يكون أحد ممن تقدم على الشاطبي قد سبقه إليها.

وبناء عليه يمكن إجمال أبرز تلك الآراء التي أطلقها في أثناء معالجته لشواهده النثرية من خلال الآتي:

١ـ نظرته إلى السماع:

السماع أصل الأصول في صناعة النحو، وهو مقدَّم على غيره من الأدلة[2]، قال الشاطبي: "لا تَعتَبِر القياسَ إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه؛ فاتَّبع السماعَ واترك القياس، هذه قاعدة أصولية".[3] وقد نظر الشاطبي إلى السماع على أنه الحاكم

---

(١) المقاصد: ٩/٤٨٠-٤٨١ .

(٢) ينظر في الحديث عن السماع ص٣٣ ومابعدها من هذا البحث.

(٣) المقاصد: ٤/ ٦٢٣ .

الرئيس في قضايا ومسائل النحو والتصريف، وهو الملجأ في الفصل بين الأقوال المتخالفة، وكان كثيرًا ما يختم آراءه في بعض الخلافات التي قد تعرض له بعبارات تؤكد على أنَّ السماع هو الإمام المتبع، وهو السبيل الحق، والمسلك البيِّن الظاهر.

فإذا انعدم السماع في مسألة من المسائل؛ فإن الشاطبي لا يأخذ به، ولا يعول عليه، بل كان يرى أنَّ الخوض فيما لم تتكلم به العرب اختراع للغة، واختراع اللغة باطل؛ إذ هو تشاغل بما لم تتكلم به العرب، وذلك تعطيل للزمان من غير ثمرة.[1]

قال معترضاً على مذهب الكوفيين في زيادة (من) في الإيجاب: "فلا يصحُّ أن يُقضى بالقياس حتى يتبيَّن من الاستقراء القصدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك؛ فيجب الوقوف على السماع؛ لئلا ندَّعي على العرب ما لا نعرف"[2].

وقال عن المتقدمين من النحويين: "ولذلك لا تجد في مسائلهم التي يحتجون بها على القاعدة إلا مقتضى ما استقرأوا من كلامهم، لا على أمر مقيس عُدِمَ فيه السماع. فالقاعدة مبنيَّة على التفسير بعد السماع، كما قال سيبويه: (قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر). وأما إذا لم يكن في المسألة سماع؛ فلا يقول بالقاعدة أحد من المحققين، وإن رأيت أحداً منهم يُعمِلُها في موضع؛ فذلك اتِّباع للسماع عنده، لا إجراء لمجرد القياس".[3]

وكان عدم السماع في مسألة من المسائل؛ الحد الفاصل في ردِّ كثير من الأقوال المخالفة، لا سيما بين المذاهب النحوية، منها على سبيل المثال:

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في لحاق اللام لخبر (لكن).[4] فلَما كان الكوفيون يجيزون ذلك دون استناد إلى السماع؛ قال الشاطبي: "وأما السماع

---

(١) ينظر المقاصد: ١٧١/٩ .

(٢) السابق: ٣/ ٥٩٩ .

(٣) السابق: ٥٩/٣ .

(٤) ينظر الإنصاف: ٢٠٨/١ .

فمعدوم، فلا مستند لجواز لحاقها مع (لكن)".[1]

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في بناء (كان) للمجهول. حيث ذكر أنَّ جمهور البصريين منعوا بناء (كان) لِمَا لم يُسم فاعله[2]، وحين أجاز ذلك الكوفيون ردَّ عليهم الشاطبي بأن "السماع معدوم في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدم السماع انهدَّ ركن القياس".[3]

- الخلاف بين البصريين والكوفيين حول ترخيم الاسم الثلاثي.[4] قال الشاطبي ذاهبًا مذهب البصريين: "والقاطع في المسألة عدم السماع بما قال الكوفيين".[5]

٣. القياس على الشعر وحده:

الشعر موضع اضطرار وضرورة، قال ابن جني: "الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحرَّف فيه الكَلِم عن أبنيته، وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيغَتها لأجله"[6]. وقال ابن فارس: "الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدُّون المقصور، ويقدِّمون، ويؤخرون، ويؤمنون، ويشيرون، ويختلسون، ويُعيرون، ويستعيرون ".[7]

ولأن لغة الشعر تختلف طبيعتها عن لغة النثر؛ فرَّق الشاطبي بين ما يُقال في اختيار الكلام، وما يُقال في اضطراره، ولعل هذا ما دفعه إلى انتقاد الكوفيين لعدم اعتمادهم هذا الفرق في التقعيد اللغوي، فوصفهم بأنهم "يبنون على الشعرِ الكلامَ من

---

(١) المقاصد: ٣٤٥/٢ .

(٢) ينظر إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، أبوبكر الزبيدي: ١٣٧ .

(٣) المقاصد: ٧/٣ .

(٤) ينظر الإنصاف: ٣٥٦/١، إئتلاف النصرة: ٤٨ .

(٥) المقاصد: ٤٢٢/٥.

(٦) الخصائص: ١٨٨/٣ .

(٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ٢١٣ .

غير نظرٍ إلى مقاصد العرب".[1]

وهذا التفريق إنما بناه على نظرته إلى مفهوم الضرورة الشعرية، التي خالف فيها ابن مالك كثيرًا[2]، فكان يرى "أنه خالف جميع النحاة، وأتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه، ولا دليل يعضده، بل مؤدٍّ إلى انخرام نظام الكلام، وقواعد العربية"[3].

ذلك لأنَّ الضرورة الشعرية برأي الشاطبي "ليس معناها -عند النحويين- أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكر؛ إذ ما من ضرورةٍ إلا ويمكن أن يُعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل،...، ولا مِرية في أنَّ اجتناب الضرورة الشعرية أسهل بكثير من هذا، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد؛ أدى إلى أن لا ضرورةَ في شعرٍ عربي، وذلك خلاف الإجماع والبديهة. وإنما معنى الضرورة: أنَّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظةَ ما تَضمَّنه النطق به في ذلك الموضع، إلى زيادةٍ أو نقصٍ أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يُزيل تلك الضرورة".[4]

من هنا تقرر عند الشاطبي أنَّ الشعر محل ضرورة فلا ينبغي أن تثبت به لغة[5]، كما لا ينبغي أن يُجعل وَحدَه مأخذَ قياس[6]، فالقاعدة النحوية عنده يجب أن تستند أساسًا على النثر؛ لأن الاعتماد "على الشعر مجرَّداً من نثرٍ شهيرٍ يُضاف إليه، أو يوافق لغةً مستعملةً، يُحْملُ ما في الشعر عليها؛ ليس بمعتمدٍ عند أهل التحقيق؛ لأن الشعر محلُّ الضرورات".[7]

---

(١) المقاصد: ٤٥٨/٣.

(٢) يرى ابن مالك أنَّ الضرورة الشعرية هي: (ما ليس للشاعر عنه مندوحة)، ينظر خزانة الأدب: ٣٣/١ .

(٣) المقاصد: ٤٩٠/١ وينظر: ٢١٤/٢ .

(٤) السابق: ٤٩٣/١-٤٩٥، وينظر: ٤٢٦/٦ .

(٥) ينظر السابق: ٦٩٤/٥ .

(٦) ينظر السابق: ٤٥٥/٣ .

(٧) السابق: ٣/ ٤٠٥ .

وعلى هذه القاعدة سار في كثير من اختياراته، فمنع الاحتجاج بالشعر وحده، في كثير من المسائل النحوية والتصريفية على حد سواء، فكان يصف ما جاء منها على هذا النحو بالشذوذ تارة، والاضطرار تارة أخرى. [1]

٣. القياس على الكثير:

الكثرة مبدأ أصولي، احتكم إليه النحويون كثيرًا في التقعيد النحوي، فجعلوه المعيار الغالب في قبول المسموع عن العرب، ومن ثمَّ القياس عليه، وحيث إن تلك الكثرة -كضابط معياري- قد تتطلب الوقوف على كل لفظة أو تركيب من تراكيب العربية، أكثر أم لم يكثر في كلام العرب، إلى جانب أنَّ الكثرة كما يقول الشاطبي: "تحتمل أن تبلغ مبلغ القياس عليها، وتحتمل ألا تكون كذلك"[2]؛ ذهب الشاطبي بفكره الأصولي ونزعته التأصيلية، إلى وضع ضابط يمكن من خلاله الوقوف على مقدار تلك الكثرة التي يُقاس عليها، فقرر أن ضابط القياس على المسموع عن العرب؛ إنما يثبت باستقراء المتقدمين للغة، فما أثبتوا قياسه فهو مقيس، وما لم يثبتوه فلا يجوز القياس عليه.

وفي ذلك يقول: "الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب وما لايعدُّ؛ لم يُثبتوا شيئاً؛ إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه بعد مزاولة كلام العرب، ومداخلة كلامها، وفهْمِ مقاصدها،...، فبَعدَ هذا كله؛ ساغ لهم أن يقولوا: هذا يُقاس وهذا لا يُقاس، هذا يقوله مَن لا يقول كذا، وهذا مِمَّا استُغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة".[3]

---

(١) ينظر المقاصد: ٢/٦١٠، ٣/١٤٣، ٥٥٤، ٤/١٨٩، ٢٤٧، ٦٦٠، ٦٩٠، ٥/٦٣، ١٣٠، ١٥٢، ٢٠٢، ٢٨٨، ٢٩٦، ٤١٠، ٤٢٦، ٦/٤٩، ٩٢، ٩٨، ١١١، ٢١٧، ٤٢١، ٤٨٣، ٧/٧٠، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٥٦، ٢٨٦، ٢٩١، ٥٦٧، ٨/٩٦، ٩٧ ٤٩١، ٩/٢٠، ٣٧، ١٠٥، ٢٢٣، ٣٥٥، ٤٠٣.

(٢) السابق: ٣/٤٣١.

(٣) السابق: ٤/٤٩٣ .

وبناء عليه؛ امتنع لديه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف خلافًا لابن مالك، قال الشاطبي: "والصواب والله أعلم مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعلُ وَحدَه مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها، وعدم نظيرٍ لها في ظاهرها، ومعارضةِ الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذٍ جَزَموا بمنع المسألة، وأوَّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولَم يثبت عندهم جواز التقديم إلا في لغة من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه".[1]

٤ـ القياس على القليل:

إن كان النحويون قد اعتمدوا الكثرة والاطراد في النظر إلى المسموع عن العرب؛ فإن ذلك الاعتماد ليس على إطلاقه؛ بل يجوز القياس على القليل، ورفْضِه فيما هو أكثر منه، قال ابن جني في باب (جواز القياس على ما يقِل ورفْضِه فيما هو أكثر منه): "هذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته- التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقِلَّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس".[2]

وقال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له".[3]

فإذا كانت الكثرة ليست شرطًا في المقيس كما قرر ابن جني والسيوطي؛ فكذلك الحال مع الشاطبي الذي يرى أنَّ النادر قد يُقاس عليه متى ما وافق وجهًا من القياس، ولَم يكن له ما يعارضه، وفي ذلك يقول: "إذا جاء السماع قليلاً، وعَضده القياس، و لم يُعارضه معارض؛ وجبَ أن يكون أصلاً يُعوَّل عليه، ألا ترى أنَّ النسب

---

(١) المقاصد: ٤٥٥/٣، وينظر ص١٢٨، ٢٦٦، ص١٨١، ٢٠٥، ٢٩٢، ٣٢٥ من هذا البحث.

(٢) الخصائص: ١١٥/١ .

(٣) الاقتراح: ٧٣ .

إلى (فعولة): فَعَليٍّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس، ولم يُسْمع منه إلا (شَنَئِي) في شنوءة، لكنه جاء على القياس".[1]

وتبعًا لذلك خرج الشاطبي بقاعدة أصولية مفادها: "أنَّ الشيء إذا قلَّ في السماع؛ فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أو لا، فإن كان مقبولاً في القياس ولا مُعارض له؛ استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقاً، كما في مسألة (شَنَئي). وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينقضه ويُعارضه؛ فهذا هو الذي قد يُوقف على السماع في بعض المواضع، وقد يُطلق القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه".[2]

وذكر في موضع آخر أنَّ "المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو صلب كلام العرب، وما هو الأكثر فيه، فنظروا إلى ما كثُر كثرة مسترسلة الاستعمال؛ فضبطوه ضبطًا ينقاس، ويُتكلم بمثله لأنّه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة، ولَم يشع في الاستعمال؛ نظروا هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضاً؛ لأنهم علموا أنَّ العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى (فعولة): (فَعَلِيٌّ)، ولَم يذكروا منه في السماع إلا (شنئيًا) في (شَنُوءة)، فقاسوا عليه أمثاله لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكلِّي الذي لم يُوجد من جزئياته إلا واحد كـ(شَمْس) و(قَمَر)".[3]

وبناء عليه تقرر لدى الشاطبي أمران متى توافرا في ذلك القليل؛ فإنه يمكن أن يُلحق بالكثير حتى ينتظم في سلْكه. قال معلِّلا إطلاق الناظم لفظ القلة على بناء (فِعُل) دون البناء الآخر وهو (فِعِل): "لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلة دون

---

(١) المقاصد: ٤/٢١٩ .

(٢) السابق: ٢/٢٥١ .

(٣) السابق: ٤/١٨٠ .

الآخر لمعنىً حسنٍ، وبيان ذلك أنَّ (فِعِل) وإنْ كان قليلاً؛ ففيه أمران يُلحِقانه بالكثير حتى يُنظَم في سلْكه، أحدهما: اتفاق النحويين على إثباته،...، والثاني: أنَّ ذلك القليل الذي ثَبَت به (فِعِل) من قبيل القليل الذي لا مُعارضَ له في قياسٍ ولا سماعٍ، وكل ما كان كذلك فمثاله الواحد يقومُ مقامَ السماعِ الفاشي، كمسألة (شَنَئي) في النسب إلى (شَنُوءة)، حيث أثبت سيبويه به القياس في (فَعُولَة) على الإطلاق مع أنه لم يأتِ منه إلا (شَنَئي)"[1].

٥. احترامه للمسموع ودفاعه عن النحويين:

نظر الشاطبي إلى المسموع على اختلاف مصادره، فظهر أنَّ منه ما هو قليل لم يأخذ به كثير من النحويين في التقعيد، وقد يأتي مثل ذلك في القرآن الكريم، ولِما قد ينتج عن ذلك من وصفٍ للقرآن الكريم بالضعف وعدم الفصاحة، ذهب الشاطبي إلى القول بأن القلة لا تنافي الفصاحة في جميع الأحوال، قال في مسألة الفصل بين المتضايفين: "ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم، أن يكون عَدَمَ مراعاةٍ للفظ القرآن، أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يظنُّ من لا تحقيقَ له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكْثر مثلُه فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب".[2]

ويبدو في موضع آخر أنَّ الشاطبي تنبَّه إلى أن الأوصاف التي دأب النحويون على إطلاقها تجاه جملة من المسموعات كالقبح والضعف والشذوذ وغيرها؛ كانت مثار سخط علماء آخرين، وهي في ذات الوقت قد تفتح الباب واسعًا لانتقادهم إزاء تعاملهم مع المادة المسموعة على هذا النحو؛ لهذا أوضح الشاطبي أنَّ مقصودهم من تلك الأوصاف ليس التقليل من فصاحة تلك المسموعات، بل إن غاية ما هنالك؛ بيان

---

(١) المقاصد: ٨/ ٢٧٢ . وينظر في القياس على القليل ص١٨١، ٢٠٦، ٣٠٢ من هذا البحث.

(٢) المقاصد: ٤/ ١٨٢ .

قلتها قياساً بالشواهد التي وردت بخلافها، ومما قال: "وقد يظن من لم يطَّلِع على مقاصد النحويين أن قولهم شاذ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمرُ الله أن يشنَّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح...".[1]

وإمعانًا في التفصيل والتأصيل؛ نظر الشاطبي إلى تعامل النحويين مع الكلام العربي فتبيَّن له أنهم تعاملوا مع قسمين مختلفين: "قِسم سهُل عليهم فيه وَجْه القياس، ولَم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق، علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه. وقِسم لم يظهر لهم فيه وَجْه القياس، أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفَه. فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك"[2].

ثمَّ راح يدافع عن النحويين مؤكدًا على أن تعاملهم تجاه ما لم يطرد مع أقيستهم، وأن ما استخدموه من عبارات في سبيل ذلك، لا ينبغي أن يُفهم منه قصد الانتقاص من ذلك المسموع والطعن فيه، مبينًا في الوقت ذاته الأسس والضوابط التي انتهجوها في التعامل مع ما يردهم من كلام العرب، وفق مقاصد وأغراض وفِّقوا في الوقوف عليها، وعرفوها حق المعرفة.

وقد عبَّر عن ذلك بقوله: "بمعنى أنا نتَّبِع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح؛ بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون؛ لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاشَ

(١) المقاصد: ٤٥٦/٣.

(٢) السابق: ٤٥٧/٣ .

لله، وهم الذين قاموا بفرض الذبِّ عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد ﷺ، فهم أشد توقيراً لكلام العرب وأشد احتياطًا عليه ممن يغمِز عليهم بما هم منه بُرآء. اللهم إلا أن يكون في العرب مَنْ بَعُدَ عن جمهرتهم، وبايَنَ بحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك ممن يُخالف العرب في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات. فهذا واجب أن يُعرَّف به، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم؛ وعليه مدارُهم فهم أحقُّ أن يُنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتِبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عُرف الاصطلاح فيها".[1]

٦. موقفه من القراءات والقرَّاء:

كان لتوسُّع الشاطبي في مجال الرواية، واحترامه للمسموع بشكل عام، وللقراءات القرآنية بصفة خاصة؛ الدافع الرئيس لوقوفه إلى جانب القراءات القرآنية وقرائها، وهذا الموقف إنما هو امتداد لموقفه السابق المتمثل في كون فصاحة الكلام لا تستلزم القياس على كل ما ورد منه، كما لا تستلزم أيضًا التخطئة والانتقاص من ذلك المسموع، لذلك كان موقفه من القراء موقف الاحترام، ومن القراءات القبول على كل حال، سواء أكانت قراءة متواترة، أم شاذة.[2]

من هنا كان الشاطبي لا يُجيز الطعن في القراءات وقُرائها، فدافع عن ابن عامر عندما فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[3]، ومما قال: "هذه القراءة وحدها

---

(١) المقاصد: ٣/٤٥٧-٤٥٨ .

(٢) ينظر ص١٨٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) الأنعام: ١٣٧. وقد سبق تخريج القراءة في ص١٨٩ من هذا البحث .

عذرٌ لمن قاس على الموضع؛ لأنها نُقلت عن موثوق بعربيته قبل التعلُّم، فإنه كان من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كأمثاله الذين لم يُعلم منهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن. كذا قال ابن مالك،[1] وأيضاً هو من العدول الذين لا يُظن بمثلهم إدخال الرأي في القراءة، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباع خط المصحف مع اعتبار الرواية، فالأَوْلى في هذه القراءة أن تُجعل حجة في الجواز، فإنها من أقوى ما يُحتجُّ به. ولا أعني بهذا الكلام من زَعَم أنَّ مثل هذا مختص بالشعر، وأنه شاذ غير مقيس؛ فإن قائل ذلك مقرٌّ بأنه لم يُحفظ مثله في كلام العرب، أو لم يكثر كثرة تعتبر في القياس، أو لم يُدرك وجه القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفاً، فمثل هذا لا كلام معه ولا عتبَ عليه، وإنما المراد من زعم أنَّ هذه القراءة خطأ".[2]

مِمَّا سبق يتضح أنَّ الشاطبي يفرق بين انتقاد المسموع استنادًا على مبدأ القلة والكثرة، وانتقاد المسموع، ومن ثَمَّ الانتقاص منه، وتخطئة قائله أو راويه، وهو امتداد لموقفه السابق من أن القلة في المسموع لا تستلزم نفي الفصاحة عنه، كما أنها في الوقت ذاته لا تستلزم القياس على كل ما ورد منه.

٧. تأصيله في الاستشهاد بالحديث:

كان لنزعة الشاطبي الأصولية دور كبير في رأيه حول الاستشهاد بالحديث في العربية، وقد سبقت الإشارة إلى أن ذلك الرأي كان نواة لأبحاث عديدة، كان أبرزها قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي حدد الآلية التي يمكن من خلالها تحديد ما هو صالح للاحتجاج به، وما هو بخلاف ذلك.[3]

وخلاصة رأي الشاطبي تتمثل في أنه رأى كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٢٧٧/٣.

(٢) المقاصد: ١٧٩/٤ .

(٣) ينظر ص٢٣٥ من هذا البحث.

الشريف، وما نتج عن ذلك من كثرة مخالفته لإجماع النحويين في كثير من مسائل النحو والتصريف، فكانت طبيعة فكره الأصولي، ونزعته الاجتهادية دافعاً له نحو البحث عن تأصيل جديد للاستشهاد بالحديث، وقد كان له ما أراد، وذلك حينما قال: "إن الحديث في النقل ينقسم إلى قسمين: أحدهما: ما عُرف أن المعتنَى به فيه نَقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. والثاني: ما عُرِف أن المعتنَى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي".[1]

وبعيدًا عن النظر في مدى التزام الشاطبي بهذا التقسيم في المقاصد؛ فقد تقدم تفصيل القول فيه مِمَّا يغني عن إعادته هنا[2]، إلا أن صنيعه هذا يُنبئ عن شخصية فذة، وعقلية مستقلة، تنحو نحو التأصيل المنضبط، بهدف ضبط الأصول والكليات، قاطعًا بذلك كثيرًا من النزاعات التي قد تنشأ حول هذه القضية أوغيرها.

تلك هي أبرز آراء الشاطبي في الأصول العامة، وهي بلاشك قد تعطي صورة واضحة لِما يمكن أن يتضمنه كتابه المفقود المسمى (الأصول العربية)[3]، كما أنها تمثل أيضاً مكونات الفكر النحوي التي اتكأ عليها الشاطبي في الموافقة والاعتراض، والاختيار والترجيح للآراء والأقوال في المسائل النحوية والتصريفية، وهو ما ستتعرض له الدراسة في المبحثين التاليين.

وهنا ينبغي التنبيه على أن للشاطبي كثيرًا من الآراء القيِّمة، وعلى الرغم من أهميتها وقيمتها العلمية؛ إلا أن طبيعة هذا البحث لا تتوافق مع ماتتضمنه تلك الآراء؛ إذ لم تكن الشواهد النثرية على علاقة مباشرة بها، منها على سبيل المثال: رأيه في

---

(١) المقاصد: ٤٠٣/٣ .

(٢) ينظر المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا البحث.

(٣) ينظر التمهيد ص٢٣ من هذا البحث.

حجية إجماع النحويين، والتفريق بين إجماع النحويين وإجماع الفقهاء[1]، ورأيه في اختلاف القولين لعالِم واحد[2]، وموقفه من إحداث قول ثالث إذا أجمع الناس على قولين[3]، ورأيه حول أخذِ العالِم برأي أحد المذاهب إذا كان راجحًا لديه[4]، إلى غير ذلك مِمَّا لا يتسع المجال لذكره.

(١) ينظر المقاصد: ٢/٧١، ٣/٧٧، ٥/٥٢٦، ٩/١٩٣ .

(٢) ينظر السابق: ١/٣٧، ٢/٣٣٢، ٤٤٧، ٥٨٨، ٤/٢٢٥، ٥/٤٤٠-٤٤١، ٩/١١٩، ١٢٣ .

(٣) ينظر السابق: ٢/٣٣٣، ٨/٢١، ٩/٤٦ .

(٤) ينظر السابق: ٧/ ٤٢٥، ٩/١٦٠ .

المبحث الثاني

اختياراته وترجيحاته.

يعد كتاب المقاصد الشافية من أوسع شروح ألفية ابن مالك، عرض فيه الشاطبي جملة من المسائل النحوية والتصريفية، وناقش فيها كثيرًا من آراء النحويين، وغالباً ما يكون له في كل مسألة اختيار وترجيح. وحيث كان للسماع بشواهده النثرية دور كبير في الكثرة الغالبة من تلك الاختيارات والترجيحات؛ جاء هذا المبحث لكي يكشف جانبًا من اختياراته النحوية والتصريفية، مع التأكيد على أن الغاية من العرض الآتي ليس حصر جميع اختيارته، ولا تحقيق المسائل بحد ذاتها، واستيفاء جميع الآراء فيها؛ وإنما الغاية تكمن في إعطاء صورة عن تأثير الشاهد النثري في اختيارات الشاطبي على وجه الخصوص.

أولاً: اختياراته النحوية:

١. جمع العلم المؤنث تأنيثًا لفظيًا جمع مذكر سالمًا.

وضع النحويون شروطًا لِمَا يراد جمعه جمع تذكير سالمًا، وهي الذكورية والعلَمية والعقل، واختلفوا في الاسم المؤنث تأنيثًا لفظيًا؛ فذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء تأنيث يجوز أن يُجمع بالواو والنون، وامتنع ذلك عند البصريين[1]، واختار الشاطبي مذهب البصريين. قال وهو يعدد شروط ما يُجمع جمع مذكر سالمًا: "والرابع: خلوه من هاء التأنيث تحرزًا من نحو: طلحة، وحمزة، فإنك لا تقول: طلحون، ولا حمزون، وإن وُجد فيهما شرط التذكير في المعنى والعلمية والعقل،...، وقد ظَهَر بهذا مخالفته للكوفيين في إجازتهم جمعَ ما سُمي به مِمَّا فيه التاء،...،

(١) ينظر الإنصاف: ٤٠/١، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: ٢١٩، شرح التسهيل: ٧٧/١، الارتشاف: ٧٥٢/٢، المساعد: ٥٠/١، إئتلاف النصرة: ٣٠ .

والصحيح مذهب البصريين الذي ذهب إليه الناظم؛ لأنَّ السماع بذلك معدوم، فضلاً عن كونه مِمَّا يُقاس عليه، فإن سُمِع من ذلك شيء فمن النادر غير المعتبر".[1]

٢ـ انفصال الضمير بالفعل إذا كان من باب (كان).

إذا اتصل ضميران بالفعل الناسخ من باب (كان) و(ظن) وأخواتهما، فللنحويين في الضمير الثاني منهما قولان؛ الأول: رجحان الانفصال وهو مذهب جمهور النحويين[2]، والآخر: رجحان الاتصال وهو مذهب ابن مالك في الألفية[3] حيث قال:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَـلْنِيه وَمَـا أشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْـفُ انْتَمَـى

كَـذَاكَ خِلْتَنِيـهِ واتِّـصِالاَ أخْتارُ غَيْري اَخْتَـارَ الانْفِـصَالا

وقد أوضح الشاطبي وجه اختيار ابن مالك لهذا الرأي مستدلاً له بالقياس، وشواهد من الحديث الشريف وكلام العرب[4]، لكنه لم يرتض ذلك المذهب، فاختار رجحان الانفصال ذاهبًا مذهب سيبويه والجمهور فقال: "واعلم أنَّ الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه، فإن السماع معه، وهو الأصل للقياس، ولِذلك قال:[5]قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر. فالقياس إذا وُجِد السماع بخلافه متروك، وقد وَجَد سيبويه وغيره رجحان الانفصال في (كُنته) و(خِلتنيه)...".[6]

---

(١) المقاصد: ١/١٧٧ .

(٢) ينظر الكتاب: ١/٣٨١، المقتضب: ٣/٩٨، الأصول: ٢/١١٨، شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٣٩.

(٣) على خلاف ما ذهب إليه في التسهيل من رجحان الانفصال في باب (ظن) وأخواتها، ينظر التسهيل: ٢٧.

(٤) ينظر المقاصد: ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٥) الكتاب: ١/١٢٦ .

(٦) المقاصد: ١/٣٠٥ .

٣. تقديم خبر المبتدأ.

يجوز عند البصريين تقديم خبر المبتدأ عليه، ويمتنع ذلك عند الكوفيين[١]، واختار ابن مالك جواز تقديمه[٢]، وتبعه الشاطبي، قال عند قول الناظم:

والأَصْلُ في الأخْبَـــارِ أنْ تُـــؤخَّرَا وَجـــوَّزُوا التقـــدِيمَ إذ لا ضَـــرَرَا

"الضمير في (جوَّزُوا) إما أن يعود على العرب، وإما على النحويين، فإن كان عائدًا على النحويين فيريد بالنحويين أهل البصرة، فإن أهل الكوفة منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتمادًا على أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره،...، وإن كان عائدًا على العرب فهو إشعار بوجود ذلك سماعًا، وقيام الحجة به على الكوفيين، وذلك قد أتى في النظم والنثر، فقد قالوا:[٣](مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤك). فمشنوء خبر المبتدأ الذي هو: مَن يشنؤك، وقد عاد الضمير على متأخر، وكذلك قالوا:[٤](تَمِيمِيٌّ أنَا)،...، وأيضًا إن منعوه لأجل عود الضمير على ما بعده على الجملة؛ فذلك الذي يُوجب جوازه؛ لِمَا جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا:[٥](في بيته يؤتى الحكم)، و(في أثوابه يلفُّ الميِّت)، وفي التنزيل الكريم: (; > = < ?)[٦]...، وهذا أكثر من أن يُحصى، فالحق جواز المسألة، وهو ما رآه الناظم".[٧]

---

(١) ينظر الإنصاف: ٦٥/١، التبيين: ٢٤٥، ائتلاف النصرة: ٣٣، المقاصد: ٥٥/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٢٩٦/١ .

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢ .

(٤) السابق نفسه.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٦٤/٢ .

(٦) طه:٦٧.

(٧) المقاصد: ٥٦/٢ .

٤. تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول.

اختلف النحويون في حكم تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول، فأجازه ابن جني[١] وابن مالك في أحد قوليه[٢]، ومنعه جمهور النحويين[٣]، أما الشاطبي فأجازه في الشعر خاصة، ومما قال: "فإن كان الضمير متصلا بالفاعل لزم فيه التأخير، ولزم في المفعول التقديم إلا في الشعر،...، على أنه قد جاء في السماع ما يخالف هذا الأصل، وذلك على مثال لا يُقاس عليه لاختصاصه بالشعر، وعدم مساعدة القياس له، ومما جاء من ذلك قول حسان بن ثابت:[٤]

ولو أنَّ مجدًا أخْلَد الدَّهرَ واحـــدًا مِنَ الناسِ أبقَى مَجدُهُ الـــدَّهرَ مَطعمَـــا

...، وهذا كله عند الناظم لا يُعتد به، ولا يبنى عليه قياس، وهو رأي الجمهور من النحويين. وذهب أبو الفتح بن جني إلى جواز القياس على ما جاء من ذلك، فيجوز عنده أن تقول: ضرب غلامُه زيدًا، ونصَر أبوه عمرًا، وزانَ نورُه الشجر. وتبعه المؤلف في التسهيل وشرحه على القياس، واحتجَّ لِمَا ذهب إليه بالسماع المذكور ولاحجة فيه لقلته واختصاصه بالشعر".[٥]

٥. إعمال (إنَّ) وأخواتها بعد دخول (ما) عليها.

تعمل (إن) وأخواتها عكس عمل (كان)، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، وإذا دخلت عليها (ما) الزائدة كفَّتها عن العمل، وقد اختلف النحويون في وجوب ذلك

---

(١) ينظر الخصائص: ٢٩٤/١ .

(٢) في التسهيل: ٧٩، وشرح التسهيل: ١٦١/١، على خلاف رأيه في الألفية على ما سيتضح بعد.

(٣) ينظر شرح الرضي: ١٩٦/١، مغني اللبيب: ٦٣٩، أوضح المسالك: ١٢٥/٢، توضيح المقاصد: ٥٩٧/٢، شرح ابن عقيل: ٨٠/٢، المقاصد: ٦١٢/٢، الهمع: ٢٣٠/١.

(٤) من الطويل، لحسان بن ثابت، في ديوانه: ٢٤٣، وهو في شرح التسهيل: ١٦٠/١، شرح ابن الناظم: ٢٣٠، مغني اللبيب: ٦٣٩، شرح ابن عقيل: ٨٣/٢، شرح الأشموني: ١١٨/٢، المعجم المفصل: ٨٥/٧.

(٥) المقاصد: ٦١١/٢-٦١٢ .

الكفِّ وجوازه على أقوال: فمنهم مَنْ أجاز الإعمال في الجميع[1]، ومنهم مَنْ اختصَّ (ليت) بجواز الإعمال دون غيرها[2]، ومنهم مَنْ أضاف إليها (إنِّ)[3]، وهذا الأخير هو ما اختاره الشاطبي بناء على أن السماع في غيرهما معدوم، قال: "حكى المؤلف في شرح التسهيل عن الأخفش أنه روى عن العرب:[4](إنما زيداً قائمٌ)، ونَسَب مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، فأعمل عمل (إنَّ) مع (ما)؛ والسماع في غير هذين معدوم. ولكن الناظم أطلق القول في جواز الإبقاء على قلة؛ فدلَّ على أنه قياس عنده، ولم يقيِّد ذلك بموضع السماع وهو (إنما) و(ليتما)، فدل على إجازته الإعمال في الجميع،...، وإلى ذلك ذهب في التسهيل، وهو مذهب ابن السراج؛ إذ قاس على (ليتما) سائر أخواتها، خلاف ما عليه الجمهور من اختصاص الإعمال مع (ما) بـــ(ليت) وحدها متابعة للسماع،...، والظاهر أن مراده إجراء القياس في الجميع كما قال في التسهيل:[5](والقياس سائغ)؛ إلا أنه قلَّله هنا تنبيهًا -والله أعلم- على ما فيه من الضعف؛ إذ عدم السماع في (كأنما ولكنَّما ولعلَّما) جملةً، وندوره في (إنما)، مما يبيِّن أن العرب إنما أرادت بـــ(ما) الداخلة عليها الكافّة لا التوكيدية".[6]

---

(١) وهو مذهب الزجاجي، والزمخشري، والرضي، وابن مالك، ينظر على التوالي: الجمل: ٣٠٤، المفصل: ٢٩٧، شرح الرضي: ٣٣٨/٤، شرح التسهيل: ٣٨/٢، ونُسب هذا القول إلى ابن السراج في: شرح التسهيل: ٣٨/٢، والارتشاف: ١٢٨٥/٣، و شرح ابن عقيل: ٣٠٣/١، والمقاصد: ٣٦٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٢٩/١.

(٢) وهو مذهب سيبويه، والفراء، والأخفش، وابن جني، وابن يعيش، وأبي حيان، وابن عقيل: ينظر على التوالي: الكتاب: ١٣٧/٢، معاني القرآن: ١٨٦/٢، شرح جمل الزجاجي: ٤٤٢/١، اللمع: ٣٠٣، شرح ابن يعيش: ١٣١/٨، الارتشاف: ١٢٨٥/٣، شرح ابن عقيل: ٣٠٣/١ .

(٣) وهو ظاهر مذهب ابن السراج في الأصول: ٢٣٢/١-٢٣٣، واختاره ابن برهان في شرح اللمع: ٥٧/١.

(٤) شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٥) التسهيل: ٦٥ .

(٦) المقاصد: ٣٦٢/٢ .

٦ـ نصب المصدر النائب عن فعله للمفعول المطلق.

اتفق النحويون على أن المصدر قد ينوب عن الفعل في نصب المفعول، لكنهم اختلفوا في عامل النصب في المفعول المطلق، فذهب جمهور النحويين إلى أن العامل هو المصدر النائب عن فعله[١]، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل مقدر[٢]، واختار الشاطبي مذهب الجمهور. قال مفصلاً الخلاف بين النحويين: "فمنهم مَنْ يقول بمثل ما قال: إن المصدر هو الناصب بنفسه لا بالتشبيه بالفعل واسم الفاعل، بل بحكم الأصل؛ لأنه يطلب ما يطلب الفعل، وإن كان اسمًا؛ لأنَّ معناه معنى الفعل إلا أن يكون لمجرد التأكيد فإنه كسائر الأسماء، وإذا كان كذلك؛ فادعاء أن العمل لغيره لا دليل عليه،...، ومن النحويين من زعم أنَّ الفعل المقدر هو العامل؛ لأنك إذا قلت: ضربًا زيدًا ضربًا شديدًا، فضربًا منصوب بالمضمر، فينبغي أن ينتصب به أيضاً، وليس الوجه، والأصح هو الأول".[٣]

٧ـ العامل في المصدر المرادف للمفعول المطلق.

ينوب عن المفعول المطلق المصدرُ المرادف له نحو: قعد زيدٌ جلوسًا، وقد اختلف النحويون في عامل هذا المصدر المرادف على قولين: الأول أن المصدر منصوب بفعل مضمر[٤]، والآخر: أنَّ العامل في المصدر هو الفعل الظاهر لا غيره[٥]، وهو اختيار

---

(١) ينظر الكتاب: ١١٥/١-١١٧، معاني القرآن للفراء: ٥٧/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٦/٥، شرح أبيات سيبويه، السيرافي: ٢٤٦/١، الإيضاح العضدي، أبوعلي الفارسي: ١٨١، شرح ابن يعيش: ٥٩/٦، شرح التسهيل: ١٢٨/٣، المساعد: ٢٤٤/٢، المقاصد: ٢١٧/٣ .

(٢) ينظر المقتضب: ١٥٧/٤، الأصول: ١٦٧/١، شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي:٤٤٦/١، الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب:٦٣٥/١، الارتشاف: ٢٢٥٥/٥ .

(٣) المقاصد: ٢١٧/٣-٢١٨.

(٤) ينظر الكتاب: ٢٣١/١، ونُسب إلى الجمهور في: التذييل والتكميل: ١٤٣/٧، وتوضيح المقاصد: ٦٤٦/٢، والهمع: ٩٧/٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ١٨٣/٣، شرح الرضي: ٣٠٣/١، التذييل: ١٤٣/٧، توضيح المقاصد: ٦٤٦/٢ .

الشاطبي، واستدل لذلك بأن المصدر قد يجيء من لفظ الفعل وليس من بنيته، كقوله تعالى: (Q P O)[1]. فإذا نصب المصدر الفعل وليس من بنيته؛ جاز على ذلك أن ينصب ما ليس من لفظه. إلى جانب أنه قد ثبت أن ما ليس له فعل أصلاً؛ قد يقع موقع المفعول المطلق، وينتصب انتصابه، كما في قوله تعالى: (^ _ `)[2]، وقوله: (\ [^)[3]، وقوله: (¶ ِفَتِيلًا)[4]. قال بعد أن أورد هذه الشواهد: "... إذ لا ذاهبَ إلى إضمار فعل هنا، إذ ليس له فعل، وهو نائب عن المصدر فلا فرق بين البنائين".[5]

٨. اشتراط اتحاد المفعول له مع فعله وقتًا وفاعلاً.

ذهب المتأخرون وابن مالك إلى أنه يشترط في نصب المفعول له؛ اتحاده مع فعله في الفاعل والزمن[6]، في حين ذهب ابن خروف إلى عدم اشتراط ذلك، وحجته أن المتقدمين لم ينصوا عليه[7]، واختار الشاطبي مذهب ابن مالك والمتأخرين، وعلل ذلك بقوله: "والأصح ما ذهب إليه الناظم، وهو رأي الشلوبين أيضاً وبعض المتأخرين، وعمدتهم السماع، فالأصل في هذا المفعول حرف الجر، ولا خلاف أن أكثر ما وُجد في كلامهم بتلك الشروط، فلا ينبغي أن يُقاس مع خلافها، كما لا ينبغي أن يُقاس في غير المصادر، بل مواضع الاتساع لا ينبغي أن تُتَعدَّى أصلاً. هذا إن جاء من ذلك

---

(١) المزَّمل:٨.

(٢) هود:٥٧.

(٣) النساء:١٢٤.

(٤) النساء:٤٩.

(٥) المقاصد: ٢٣٠/٣ .

(٦) ينظر المفصل:٧٨، شرح ابن يعيش: ٥٣/٢، شرح التسهيل: ١٩٧/٢، التذييل والتكميل: ٢٤٠/٧، الارتشاف: ١٣٨٣/٣، المقاصد: ٢٧٢/٣ .

(٧) ينظر شرح التسهيل: ١٩٧/٢، التذييل والتكميل: ٢٤٠/٧، الارتشاف: ١٣٨٣/٣، المقاصد: ٢٧٢/٣.

شيء في السماع؛ وهو قليل ومحتمل للتأويل،...، والمحتمل لا تقوم به حجة، فالأصح ما رآه الناظم".[1]

٩. تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور.

ذهب الفراء[2]، والأخفش[3] إلى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، ومنع ذلك جمهور البصريين[4]، وتوسط ابن مالك فأجاز أن تتوسط الحال بين العامل وصاحبها، بحيث تتقدم على العامل وحده[5]، وأجازه الشاطبي على قلة فقال: "وأما تقديمه على العامل وحدَه ففيه خلاف، فمذهب سيبويه والجمهور المنع إلا في الشعر،...، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك بإطلاق، وحجته ما جاء في السماع من ذلك قراءة عيسى بن عمر: ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[6] بنصب (مطوياتٍ) على الحال، والعامل ليس إلا المجرور. وقول مَن قال إنه منصوب على إضمار فعل، والعامل (السماوات) بما فيها من معنى السمو تكلّفٌ. ورُوِيَ عن ابن عباس t أنه قال:[7](نزلت هذه الآية ورسول الله r متوارياً بمكة)، بنصب متوارياً، والعامل قوله: (بمكة)،...، ولَما كان هذا المسموع لايبلغ أن يُطلق القياس عليه إطلاقًا؛ أخبر أن مثل هذا نادر، وكأنه توسط بين المذهبين، فلم يطرح السماع جملة، ولَم يطلق القياس البتة ".[8]

---

(١) المقاصد: ٣/٢٧٢-٢٧٤ .

(٢) ينظر معاني القرآن: ٢/٤٢٥، التذييل والتكميل: ٩/١١٧، الارتشاف: ٣/١٥٩٠، المساعد: ٢/٣٢ .

(٣) ينظر رأي الأخفش في المحتسب: ١/٢٣٣، شرح جمل الزجاجي: ١/٣٤٣، شرح التسهيل: ٢/٣٤٦، شرح الرضي: ٢/٢٤، التذييل والتكميل: ٩/١١٧، الارتشاف: ٣/١٥٩٠ .

(٤) ينظر الكتاب: ٢/١٢٤، المقتضب: ٤/١٧٠، الأصول: ١/٢١٥، المفصل: ٧٩، شرح جمل الزجاجي: ١/٣٤٣، شرح الرضي: ٢/٢٤، التذييل والتكميل: ٩/١١٩، الارتشاف: ٣/١٥٩٠، المساعد: ٢/٣٢، المقاصد: ٣/٤٧٧.

(٥) ينظر شرح التسهيل:٢/٣٤٦، المساعد: ٢/٣١، المقاصد: ٣/٤٧٧ .

(٦) الزمر:٦٧. سبق تخريج القراءة في ص٨٥ من هذا البحث .

(٧) سبق تخريج الحديث في ص٨٦ من هذا البحث.

(٨) المقاصد: ٣/٤٧٧-٤٧٨ .

١٠. رابط الحال إذا كان جملة اسمية.

اختلف النحويون في مجيء جملة الحال اسمية والرابط فيها الضمير فقط دون (الواو)، فذهب البصريون وجمهور النحويين إلى جواز مجيئها من دون الواو[١]، فيُقال: جاء زيدٌ يدُه على رأسِه، وذهب الكوفيون[٢]، والزمخشري[٣]، إلى لزوم الواو مع الضمير رابطًا لجملة الحال الاسمية، وقد اختار الشاطبي مذهب البصريين مستدلاً لمجيئها مع الواو وبدونه بجملة من الشواهد[٤]، ثمَّ قال ردًّا على الكوفيين والزمخشري: "وما قاله وقالوه غير صحيح، وقد تقدم جملة من كلام العرب في هذا، وهو من الكثرة بحيث لا يُعذر مخالفه، ولذلك أكثرت من المُثلِ والشواهد بحيث لا يمكن فيها ما تأوَّله الزمخشري".[٥]

١١. مجيء التمييز معرفة.

اختلف النحويون في مجيء التمييز نكرة أو معرفة، فذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه معرفة[٦]، ومنع ذلك البصريون[٧]، وأوَّلوا جميع ما جاء من شواهد الكوفيين[٨]، والشاطبي بعد أن ساق أدلة الكوفيين وتأويل البصريين لها؛ اختار مذهب البصريين ثم

---

(١) ينظر البسيط في شرح الجمل: ٨١٦/٢، التذييل والتكميل: ١٧٥/٩ .

(٢) ينظر البسيط: ٨١٦/٢، التذييل والتكميل: ١٧٤/٩، توضيح المقاصد: ٧٢٠/٢، المقاصد: ٥٠٥/٣، شرح الأشموني: ٣٣٦/٢ .

(٣) ينظر المفصل: ٨٢ .

(٤) ينظر المقاصد: ٥٠٢/٣-٥٠٥ .

(٥) السابق: ٥٠٦/٣ .

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء: ٧٩/٣، ٣٣/٢، الإنصاف: ٣١٢/١، البسيط: ١٠٨٣/٢، الارتشاف: ١٦٣٣/٤، المقاصد: ٥٢٨/٣، إئتلاف النصرة: ٤٤ .

(٧) ينظر شرح الرضي: ٧٢/٢، الارتشاف: ١٦٣٣/٤، توضيح المقاصد: ٧٢٧/٢، المقاصد:٥٢٦/٣، إئتلاف النصرة: ٤٤.

(٨) ينظر المقاصد: ٥٢٦/٣-٥٢٨.

قال: "وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كله؛ لأنهم وجدوا عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون منكرًا، ولو جاز تعريفه؛ لكانوا خلقاء أن يستعملوه كذلك كثيرًا شائعًا، فلما لم يكن كذلك؛ دلَّ على قصدهم للتنكير، وأن ما عداه راجع إلى ما يعرِض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم".[١]

١٢. مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان.

لم يختلف النحويون في مجيء حرف الجر (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، وإنما اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية الزمانية، فمنعه البصريون[٢]، وأجازه الكوفيون[٣] والأخفش[٤]، والمبرد[٥]، أما الشاطبي فأجازه على قلة، مستدلاً للرأي القائل بالجواز بجملة من شواهد القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب[٦]، ثمَّ قال: "فلذلك أتى الناظم -رحمه الله- فاعتبر المسألة بكلام العرب، فوجد دخول (من) على الأزمنة قليلاً لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة ولا يقارب، فأقرها على ما هي عليه، ولَم يطلق القول في الجواز، ولا حتم بالمنع، ولا شكَّ فيما رأى أنه الصواب".[٧]

وحين تأوَّل البصريون شواهد الكوفيين؛ أجاب الشاطبي بأنَّ "السماع هنا قد كثُر كثرة تُؤذِن بأن التأويل فيها تكلف؛ إذ التأويل إنما يسوغ في النوادر، وليس هذا

---

(١) ينظر السابق: ٥٢٨/٣ .

(٢) ينظر الكتاب: ٢٢٤/٤، الإنصاف: ٣٧٠/١، شرح ابن يعيش: ١١/٨، شرح التسهيل: ١٣١/٣، شرح الجمل: ٤٩٨/١، الجنى الداني: ٣٠٧، إئتلاف النصرة: ١٤٢.

(٣) ينظر الإنصاف: ٣٧٠/١، شرح ابن يعيش: ١١/٨، شرح التسهيل: ١٣١/٣، شرح الجمل: ٤٩٨/١، الجنى الداني: ٣٠٧، إئتلاف النصرة: ١٤٢.

(٤) ينظر معاني القرآن: ٥٦١/٢ .

(٥) ينظر المقتضب: ١٣٧/٤.

(٦) ينظر المقاصد: ٥٨٩/٣-٥٩١ .

(٧) السابق: ٥٩٢/٣ .

منها، وإن كان قليلاً، فمثله لا يُصرف بالتأويل إلى خلاف ظاهره،...، فالذي تلخَّص من هذا أنَّ دخولها على الزمان ثابت غير مندفع؛ لكنه قليل عملاً بالاستقراء".[1]

١٣. تسكين عين (مَعْ).

اتفق النحويون على ورود (مَعَ) مفتوحة العين، واختلفوا في الساكنتها، فذهب سيبويه[2] والزجاج[3] إلى أنها ضرورة لا تأتي إلا في الشعر، وذهب الكسائي وعدد من المتأخرين إلى أنها لغة من لغات العرب[4]، وهواختيار الشاطبي حيث قال: "قوله: (مَعْ فيها قليل) يدل على أنَّ السكون ليس مختصًا بالضرورة، بل هو واقع في الكلام، وقد نُقِل عن الكسائي أن ربيعة تقول:[5]ذهبت مَعْ أخيك، وجئت مَعْ أبيك بالسكون،...، وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ السكون اضطرار شعري؛ إذ لم يثْبُت عنده لغة، وإذا ثَبت لغةً، فلا مقال لأحد، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حَفِظ فمَحفوظُه حجة على من لم يحفَظ".[6]

١٤. صوغ فعلي التعجب من البياض والسواد.

اختلف النحويون في جواز صوغ فعلي التعجب من أفعال الألوان، فمنعه البصريون بإطلاق، وأجازه الكوفيون في البياض والسواد خاصة[7]، واختار الشاطبي مذهب البصريين، ومما قال في ردِّه على مذهب الكوفيين: "فإن قِيل: إنَّ استعمال

---

(١) المقاصد: ٥٩٢/٣ .

(٢) ينظر الكتاب: ٢٨٧/٣ .

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٨٨/١ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١٩١/١، ٢١٣/٣، شرح التسهيل: ٢٤١/٢، الارتشاف: ١٤٥٧/٣، الجنى الداني: ٣٠٦، المقاصد: ١٢٩/٤، شرح الأشموني: ٤٩٥/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٢٤١/٢ .

(٦) المقاصد: ١٢٨/٤-١٢٩.

(٧) ينظر الإنصاف: ١٤٨/١، التبيين: ٢٩٢، الارتشاف: ٢٠٨٣/٤، ائتلاف النصرة:١٢٠ .

التعجب في هذين اللونين يسوغ لكثرة استعمالهما في (أفعل) التفضيل،...، وباب أفعل التفضيل، والتعجب من نوع واحد، وقد استُعمِل في (السواد) ذلك أيضاً، ففي الحديث عنه u قوله:[1](لَهِي أسْوَدُ مِنَ القارِ) والاستعمال فيهما كثير فلا بد من القول بالجواز،...، فالجواب: أنَّ الاستعمال فيهما لا نسلِّم أنه كثُر كثرةً يُقاس مثلُها، وإنما هو قليل يوقف على محلِّه، وهو باب التفضيل، وإلا لزِم أنْ يُقاس في التعجب على كل ما شذ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شذ في التعجب، وذلك غير صحيح. وأيضاً فلا يلزم إذا كثر استعمال الشاذ في باب أنْ يُقاس عليه في باب آخر".[2]

١٥. مجيء (أو) للإضراب بمعنى (بل).

من معاني (أو) التخيير، والإباحة، والشك، والإبهام، والتفصيل، والتقسيم، والإضراب، وقد اختلف النحويون في ثبوت معنى الإضراب، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون[3]، وابن جني[4]، ونُسِب إلى الفارسي القول بجوازه[5]، وهو اختيار الشاطبي، قال ناقلاً الخلاف: "جمهور البصريين على إنكاره، ونقَل ابن مالك عن أبي علي القول به، وعدَّه ابن جني مما يُقال به ويُذهب إليه، وإن لم يظهر منه التزامه، وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه[6]، والحمل على الظاهر أصل يُرجع إليه تحاميًا من تكلُّف التأويل من غير ضرورة، فقد تأوَّل البصريون كثيرًا من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى ذلك، وقد علمت من مذهب

---

(١) سبق تخريجه في ص٢٨٤ من هذا البحث.

(٢) المقاصد: ٤/٤٧٦ .

(٣) ينظر الإنصاف: ٢/٤٧٨، ائتلاف النصرة: ١٤٨.

(٤) ينظر المحتسب: ١/٩٩ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣/٣٦٣ .

(٦) للوقوف على الشواهد ينظر المقاصد: ٥/١٢٠ .

ابن مالك أنه متبع للظاهر، غير متعمق في القياس والنظر، وهذا من ذلك".[1]

١٦. حكم المعطوف المحلى بـــ(أل) على المنادى المبني على الضم.

أجاز النحويون الرفع والنصب في المعطوف (المحلى بأل) على المنادى المبني على الضم، فإذا قِيل: (يازيدُ والرجل)؛ جاز في (الرجل) الرفع والنصب؛ لكنهم اختلفوا في المختار منهما على أقوال؛ أحدها: الرفع مطلقًا، وهو قول الخليل وسيبويه والمازني[2]، والثاني: النصب مطلقًا، وهو قول أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي[3]، والثالث: التفرقة، فإن كانت (أل) للتعريف فالنصب؛ وإلا فالرفع، وهو قول المبرد[4]. وذهب الأخفش في قول رابع: إلى أن ما عُطِف على نكرة مقصودة فلا يجوز فيه إلا الرفع[5]، واختار الشاطبي القول الأول معللاً ذلك بـــ"ما فيه من مناسبة اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه،...، وأيضًا فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفردًا ألا يُنصب. وأيضاً فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيره، كان المنادى نكرة أو لا؟ قال سيبويه لَما حكى مذهب النصب:[6]فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيدُ والنَّضرُ -يعني بالرفع- فإذا كان يحكي عن العرب أن الأكثر هو الرفع؛ وأن النصب ليس في كثرة الرفع؛ كان اختياره أولى، ولذلك اختاره الناظم؛ لأنه منقاد للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب؛ لأنَّ القياس آتٍ من وراء السماع".[7]

---

(١) المقاصد: ١٢٤/٥ .

(٢) ينظر الكتاب: ١٨٦/٢-١٨٧، المقتضب: ٢١٢/٤، شرح ابن يعيش: ٣/٢ .

(٣) ينظر المقتضب: ٢١٢/٤، الأصول: ٣٣٦/١، شرح ابن يعيش: ٣/٢، شرح التسهيل: ٤٠٢/٣ .

(٤) ينظر المقتضب: ٢١٣/٤، شرح التسهيل: ٤٠٢/٣ .

(٥) ينظر توضيح المقاصد: ١٠٧٥/٢، المقاصد: ٣٠٨/٥ .

(٦) الكتاب: ١٨٦/٢-١٨٧.

(٧) المقاصد: ٣٠٩/٥ .

ثانيًا: اختياراته التصريفية:

١٧. تثنية الاسم المقصور الخماسي فصاعدًا.

اختلف النحويون في ألف الاسم المقصور الخماسي عند تثنيته، فذهب الكوفيون إلى إسقاطها، وذهب البصريون إلى قلبها ياء[١]، واختار الشاطبي مذهب البصريين، واعتبر ما جاء على مذهب الكوفيين من الشاذ الذي يحفظ ولا يُقاس عليه، حيث ذكر: "أنَّ الكوفيين قالوا: إن العرب تسقط الألف المقصورة مما كثرت حروفه كـــ(خوزلى، وقهقرى)، فيقولون: (خوزلان) و(قهقران)، ولَم يحكِ البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإن صحَّ ما نقله الكوفيون؛ فيكون ولابد من الشذوذ المقصور على النقل؛ إذ لو كثر لقضت العادة باشتهاره حتى يحفظ من غيرهم شيئاً، فإذا لم يكن كذلك؛ ولابد من تصديق الرواة؛ فيكون من الشاذ".[٢]

١٨. جمع المقصور جمع مذكر سالمًا.

اتفق النحويون على حذف ألف الاسم المقصور إذا جُمع جمع مذكر سالمًا، لكنهم اختلفوا في حركة ما قبل علامة الجمع، فذهب البصريون وجمهور النحويين إلى إبقاء حركته وهي الفتح[٣]، وذهب الكوفيون إلى جواز ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء[٤]، واختار الشاطبي مذهب البصريين استنادًا على ما جاء في كلام العرب، قال معلقًا على كلام الناظم: "ونبَّه أيضاً بذكر إبقاء الفتحة على مسألة أخرى، وهي ارتضاؤه لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاء الفتح هو الباب، وعليه كلام العرب، وبه

---

(١) ينظر الإنصاف: ٧٥٤/٢، الممتع: ٦٠٩/٢، الارتشاف: ٥٦٤/٢، المقاصد: ٤٤٩/٦ .

(٢) المقاصد: ٤٤٩/٦ .

(٣) ينظر الكتاب: ٣٩٤/٣، الأصول: ٤٢٠/٢، شرح التسهيل: ٩٥/١، الارتشاف: ٥٧٩/٢، توضيح المقاصد: ١٣٧٠/٣، المقاصد: ٤٥٥/٦ .

(٤) ينظر: التسهيل: ١٧، شرح الرضي: ٣٧١/٣، الارتشاف: ٥٧٩/٢، توضيح المقاصد: ١٣٧٠/٣، المقاصد: ٤٥٥/٦ .

جاء القرآن، فلم يُجيزوا خلافه. وذهب الكوفيون، فيما نقل بعض الناس عنهم إلى جواز ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء بعد حذف الألف، في (موسى): مُوسُونَ، ومُوسِين وفي حُبلى، ومُوسِينَ، وحُبْلِينَ، كأنه جمع مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذا ما أشبه،...، والذي يدل على صحة مذهب الناظم أوجه: منها أنه القياس المعلوم؛ وذلك لأنَّ الألف إذا جاء من بعدها علامة الجمع التقى ساكنان، فالقياس والضرورة يُعطيان حذف الألف لالتقائهما، وإبقاء الحركة على حالها هو القياس أيضاً،...، وأيضًا فكلام العرب على ما ذهب إليه البصريون، فلا يُعدل عنه مالم يوجد في كلامهم".[1]

١٩. تصغير ما كان ثانيه حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة.

اختلف بعض النحويين في تصغير ما كان ثانيه حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة، فذهب سيبويه إلى إبقائه على حاله قبل التصغير، فيُقال في تصغير مُتَّعد: (مُتَيعِد)[2]، وذهب الزجاج إلى وجوب إرجاعه إلى أصله فيُقال: (مُوَيعِدٌ)[3]، وتوقف الشاطبي عن الاختيار بحجة افتقاد الرأيين للسماع فقال: "وعلى الجملة؛ فإن كانت العرب قد قالت: (مَوَاعِدٌ ومَوَازِنٌ) لزم إبطال مُتَيعِد ومُتَيزِن، والرجوع إلى (مُوَيْعِدٌ، ومُوَيْزِنٌ)، وإن كانت قد قالت: مَتَاعِد وَمَتَازِن؛ لَزِمَ أن يُقَال هنا: (مُتَيعِدٌ) و(مُتَيزِنٌ)، وبطل مذهب الزجاج. وإن كانت لم تقل هذا ولا هذا؛ فهي في موضع الاجتهاد. والظاهر أن التصغير فيهما غير مسموع؛ فالنظران متقاربان".[4]

---

(١) المقاصد: ٤٥٦/٦ .

(٢) ينظر الكتاب: ٤٦٤/٣ .

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي: ٢١٦/١ .

(٤) المقاصد: ٧/ ٣٥٢-٣٥٤ .

٢٠. تصغير الأعلام تصغير ترخيم.

تصغير الترخيم هو أن يتم التصغير بعد حذف الزوائد كـــ(حُمَيد) في: أحمد[١]، وقد ذهب الفراء وثعلب[٢] إلى أنَّ هذا التصغير مختص بالأعلام، وأجازه البصريون في الأعلام وغيرها[٣]، واختار الشاطبي مذهب البصريين، واحتج لهم بالمثل:[٤](عَرَف حُمَيْقٌ جَمَلَه)، والمثل:[٥](يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ)، ثمَّ قال: "ومن حجة الفراء أن يقول: هذا مثل فلا يُقاس عليه. ولكن زعم سيبويه عن الخليل أنه جائز في كل اسم مزيد، فإن كان قياسًا منه على ما ورد في الأعلام فضعيف، ويبعد أن يكون ذلك قياسًا منهم مع كثرة محافظتهم على الوقوف مع السماع، بل لا بد لهم من أصل سماع يرجعون إليه مما لم يحفظه الفراء. والله أعلم".[٦]

٢١. همزة (غِرْقِئ) بين الأصالة والزيادة.

من شروط زيادة الهمزة أن تقع طرَفًا، وأن تُسْبَق بألفٍ قبلها حرفان[٧]، وقد اختلف النحويون في أصالة همزة (غِرْقِئ)، فذهب الفراء[٨]، والزجاج[٩]، والنحاس[١]،

---

(١) ينظر الشافية، ابن الحاجب:١/٣٦.

(٢) ينظر شرح الشافية: ١/٢٨٣، الارتشاف: ١/٤٠٠، المقاصد: ٧/٣٩٣، الهمع: ٦/١٥٢، التصريح: ٢/٥٧٩.

(٣) ينظر الكتاب: ٣/٤٦٣، شرح الشافية: ١/٢٨٣، الارتشاف: ١/٤٠٠، المقاصد: ٧/٣٩٣، الهمع: ٦/١٥٢.

(٤) جمهرة الأمثال: ٢/٥٠، مجمع الأمثال: ٢/١٢.

(٥) جمهرة الأمثال: ٢/٤٢٤، مجمع المثال: ٢/٤١٤ .

(٦) المقاصد: ٧/٣٩٤ .

(٧) ينظر المقاصد: ٨/٤٠٣-٤٠٤.

(٨) ينظر رأي الفراء في الصحاح: (غرقأ).

(٩) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٤٤٣.

والنحاس[1]، إلى أنها زائدة، وذهب ابن جني[2]، وأبوحيان[3]، إلى أنها أصلية، وهو اختيار الشاطبي. قال بعد أن ذكر شروط زيادة الهمزة: "ومن هنا يُحكم على همزة (غِرْقِئ) و(كِرْفِئة) و(طِهْلِئة) بالإصالة، وقد ادعى بعضهم فيها الزيادة، حكاه الجوهري، عن الفراء، قال ابن جني: وذهب أبو إسحاق إلى أن (غِرقئ البيضة) همزته زائدة، ولَم أره علل ذلك باشتقاق ولا غيره، قال: ولست أرى بزيادة هذه الهمزة وجهًا من طريق القياس،...، على أن أبا زيد قد حكى: (غرقأت البيضة)، قال: وهذا قاطع.[4] يعني أن (غَرْقَأ): (فَعْلَلَ) بلابد، إذ ليس في الكلام (فَعْلأ) فأنت تراه قطع بأصالة الهمزة، وضعّف مذهب من ذهب إلى الزيادة،...، والصحيح ما ذهب إليه من الأصالة".[5]

٢٢. همزة (ايمن) بين الوصل والقطع.

الأسماء العشرة التي لحقتها همزة الوصل سماعًا هي: اسم، واست، وابن وابنة وابنم، وامرؤ وامرأة، واثنان واثنتان، وايمن. وفي همزة هذا الأخير خلاف، فذهب الكوفيون إلى أن همزته همزة قطع[6]، وذهب البصريون[7] وابن مالك[8] إلى أنها همزة وصل، واختاره الشاطبي، قال وهو يعدد تلك الأسماء: "والسابع: (ايمن) وهو بمعنى

---

(١) ينظر إعراب القرآن: ٢/٢١٠ .

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب: ١/١٠٩ .

(٣) ينظر الارتشاف: ١/١٩٥ .

(٤) سر صناعة الإعراب: ١/١٠٩ .

(٥) المقاصد: ٨/ ٤٠٤ .

(٦) ينظر الإنصاف: ١/٤٠٧، شرح ابن الناظم: ٨٣٤، الجنى الداني: ٥٣٨، توضيح المقاصد: ٣/١٥٥٥، المغني: ١٣٦، المقاصد: ٨/٤٩٤ الهمع: ٤/٢٣٩.

(٧) ينظر الإنصاف: ١/٤٠٧، الجنى الداني: ٥٣٨، توضيح المقاصد: ٣/١٥٥٥، المقاصد: ٨/٤٩٤، الهمع: ٤/٢٣٩ .

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٧٣، المقاصد: ٨/٤٩٤ .

يمين فألفه ألف وصل،...، هذا مذهب جمهور البصريين، وهو الذي ارتضاه الناظم، ومذهب الفراء وهو منقول عن الكوفيين أيضاً في الجملة أن الهمزة همزة قطع وهو جمع يمين،...، ورأيهم في ذلك ضعيف يُدَل على ضعفه بأمور منها: أن همزة الجمع همزة قطع، وهمزة هذا الاسم همزة وصل؛ لسقوطها مع اللام في:[1](لَيُمنُك لئن ابْتَليتَ لقد عافيتَ)، والثاني: أنَّ من العرب مَنْ يفتح الميم، ومنهم مَنْ يضمها، فيقولون: آيْمَنُ الله، وايْمُنُ الله، وأفْعَلُ لا يوجد في الجموع. والثالث: أنَّ من العرب من يكسر الهمزة، ومنهم من يفتحها، وألف أفعل المختص بالجمع لا تكسر أبدًا، فالصحيح ماذهب إليه الناظم والبصريون".[2]

٢٣. إبدال ثاني حرفي اللين همزة في صيغة (مفاعل).

إذا توسطت ألف (مفاعل) بين حرفي لين؛ يُقلب ثاني الحرفين همزة[3]، وقد اختُلِف في تعيين هذين الحرفين، فذهب جمهور النحويين[4] إلى أن الإبدال يجري في الواوين، أو الياءين، أو الواو والياء، وخالفهم الأخفش[5] فذهب إلى أن الإبدال يجري في الواوين فقط، واختار الشاطبي مذهب الجمهور، ثمَّ قال محتجًا لمذهبهم: "وأما السماع فقال المازني:[6]سألت الأصمعي عن (عَيِّل) كيف تكسره العرب؟ فقال: عيائل، يهمزون كما يهمزون في الواوين....، وأما أبو الحسن فزعم أنَّ الهمز غير مطرد في الياءين، ولا في الياء والواو، وقال: إنما يطرد في الواوين فقط؛ لأنَّ اجتماع

---

(١) أثر من قول عروة بن الزبير t، ينظر غريب الحديث: ٤٠٥/٤، الفائق في غريب الأثر: ١٢٩/٤، النهاية في غريب الأثر: ٧٢٢/٥ .

(٢) المقاصد: ٤٩٤/٨-٤٩٥.

(٣) ينظر السابق: ٤٢/٩ .

(٤) ينظر المقتضب: ٢٦٤/١، المنصف: ٤٤/٢، الممتع: ٣٣٨/١، شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش: ٤٨٨، التسهيل: ٣٠١، المقاصد: ٤٣/٩.

(٥) ينظر المقتضب: ٢٦٤/١، المنصف: ٤٤/٢، الممتع: ٣٣٨/١، شرح الملوكي: ٤٨٨، التسهيل: ٣٠١.

(٦) المنصف: ٤٤/٢ .

الواوين ليس كاجتماع الياءين، ولا كاجتماع الواو والياء، ألا ترى أن الواوين إذا اجتمعا أولاً قُلبت الأولى همزة، ولا يكون ذلك في الياءين كـــ(يَيْن): اسم موضع، ولا في الواو والياء كـــ(ويح)، قال ابن الضائع: نَظرُ سيبويه أسدّ؛ لأنَّ الواوين غير أول يجتمعان أيضاً، وكما سُمع أوائل؛ سُمع أيضاً عيائل، والسماع واحد والقياس متقارب".[1]

٢٤. إبدال (الواو) المكسورة أول الكلمة (همزة).

تبدل (الواو) همزة في مواضع عدة، منها إذا جاءت مضمومة في أول الكلمة نحو أُقِّتت في وُقِّتت، أو في وسط الكلمة وضمتها ضمة لازمة، نحو: أَدْؤُر في أدْوُر، وكذلك حينما تكون في أول الكلمة وبعدها واو أخرى نحو (أَوَاصِل) في وُواصِل[2]، أما إذا جاءت مكسورة في أول الكلمة فليس في سماعه عن العرب خلاف؛ وإنما الخلاف في جواز القياس على ما سُمع منه، فمنهم مَنْ قال بقياسه[3]، ومنهم من قصره على السماع[4]، واختار الشاطبي القصرَ على السماع، قال ناقلاً الخلاف: "وعلى أنهم قد اختلفوا في اطراد ذلك أو وقفه على السماع، فظاهر المازني في تصريفه اطراد ذلك[5]، ونَقَل الفارسي في الإغفال عن أبي عمر عدم اطراده[6]، وهو يظهر من سيبويه[7]، فإذا كان غير مطرد؛ فلا حاجة إلى التنبيه عليه، وقد زعم في التسهيل أنه

---

(١) المقاصد: ٤٣/٩-٤٥.

(٢) ينظر الممتع: ٣٣٢/١-٣٤٢ .

(٣) ينظر الأصول: ٢٤٥/٣، شرح الملوكي: ٢٧٤، الممتع: ٣٣٣/١، التسهيل: ٣٠١، الارتشاف: ٢٥٩/١.

(٤) ينظر المقتضب: ٩٢/١، الإغفال، أبوعلي الفارسي:٧٥٩/٢، المنصف: ٢٢٩/١، شرح الشافية: ٧٨/٣.

(٥) ينظر المنصف: ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٦) ينظر الإغفال: ٧٥٨/٢.

(٧) ينظر الكتاب: ٣٣١/٤ .

مطرد على لغة[1]،...، ولكن التحقيق أنَّ ذلك ليس بلغة ثابتةٍ، وقد سأل ابن جني شيخه عن ذلك فنفى أن تكون لغة بدليل إجماعهم على (موشح) بغير همز.[2] وبالجملة فإن كانتا لغتين لم يحتج إلى التنبيه عليهما؛ إذ لا إبدال، وإن كان إبدالاً؛ فالذي عليه الحذاق كالفارسي وغيره وحَمَّلوه كلام سيبويه عدم الاطراد، وعلى القول بالاطراد فهو غير لازم، فالباني على الأصل من عدم الإبدال مصيب والله أعلم".[3]

٢٥. بناء المفعول من فعل ثلاثي مفتوح العين واوي اللام.

إذا بُني المفعول من فعل ثلاثي مفتوح العين معتل اللام بالواو، فالأصل أن تصحَّ لام الفعل، فيقال في عَدَا: مَعْدُوٌّ.[4] واختلف النحويون في إعلالها بالياء على نحو: مَعْدِيٍّ؛ فمنهم من قال بشذوذه[5]، ومنهم من أجازه على إطلاقه[6]، ومنهم من قيَّده بالقلة[7]، والمختار عند الشاطبي جواز الإعلال دون تقييد، قال عند قول الناظم:

وصَحِّحِ المفعولَ مِنْ نَحْـوِ عَـدَا وأَعْلِـلِ إنْ لم تَتَحَـرَّ الأَجْـوَدَا

"يعني أنه يجوز لكَ الإعلال إن لم تقصد أجود الوجهين، فإن أجودهما هو التصحيح لِمَن قَصَدَ البناء عليه، فمن لم يبنِ عليه؛ فقد قصَد أضعف الوجهين، ومثال ذلك أن تقول في (مَغْزُوٍّ): مَغْزِيٌّ، وفي (مَدْعُوٍّ): مَدْعِيٌّ. ومن ذلك في السماع ما حكاه

---

(١) ينظر التسهيل: ٣٠١.

(٢) ينظر المنصف: ٢٣٠/١ .

(٣) المقاصد: ٧٧/٩ .

(٤) ينظر السابق: ٣٤٩/٩ .

(٥) ينظر أوضح المسالك: ٣٩٠/٤، المساعد: ١٥٦/٤، توضيح المقاصد: ١٦١٤/٣، تمهيد القواعد: ٥١٢٢/١٠، المقاصد: ٣٥٤/٩، حاشية الصبان: ٤١٩/٤ .

(٦) ينظر الكتاب: ٣٨٥/٤، الأصول: ٢٥٧/٣، المنصف: ١٢٢/٢، المفصل: ٤١٣، شرح الملوكي: ٤٨٠، شرح ابن يعيش: ١١٠/١٠، الشافية: ١٠٦، التسهيل: ٣٠١.

(٧) ينظر الممتع: ٥٤٩/٢، شرح ابن الناظم: ٨٦٣، شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٢/٣، شرح ابن عقيل: ١٩٢/٤، الارتشاف: ٢٨٣/١، شرح الأشموني: ٥٤٢/٤.

سيبويه من قولهم:[1](أرضٌ مَسْنِيَّةٌ)، أي صار المطرُ لها كالسانية، يُقال: المطرُ يسْنُو الأرضَ،...، وقد ظَهَر من هذا إجازته للقياس على ما سُمع من ذلك، ألا تراه قال: (وأعْلِل)، فأجاز له الإعلال، ولَم يَقِفه على السماع، وكذلك فعل في التسهيل حيث قال:[2](فوجهان والتصحيح أكثر)، وقد اعترضه شيخنا القاضي -رحمه الله- بأن مفهوم قوله: (والتصحيح أكثر) أنَّ الإعلال كثير أيضاً،...، وليس كذلك بل الإعلال نادرٌ،...، لكن الجواب عن ذلك أن ظاهر كلام سيبويه أنه ليس بنادر؛ كيف وهو يقول:[3](فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة). ذكر ذلك في مَغْزوٍّ وعُتُوٍّ. وعلى الجواز قياسًا ظاهر كلام المازني أيضاً، قال:[4]وإذا كان مثال عُتُوٍّ واحدًا؛ فالوجه فيه إثبات الواو، قال: والقلب جائز عندي نحو: مَعْدِيٍّ وعُتِيٍّ".[5]

كان ذلك جانبًا من اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية، وقد أظهرت تلك الاختيارات أن معظم آرائه موافقات وتصحيحات لآراء السابقين، واختيار من أقوالهم، وتوجيهاتهم، وتعليلاتهم؛ لاسيما آراء سيبويه وابن مالك. كما تبيَّن أيضًا أن الشاطبي لم يكن ليتجاوز تلك الأصول التي رسمها لمنهجه، وارتكز عليها فكره النحوي، وذلك باتباع السماع أينما وُجِد، مع العناية باستقراء المتقدمين، والقياس على الكثير، والقليل مما لا معارض له، مع عدم الاعتماد على الشعر وحده في تقرير القواعد النحوية والتصريفية، وهذه الأصول هي ما تعرض له البحث في المبحث السابق.[6]

---

(١) الكتاب: ٣٨٥/٤ .

(٢) التسهيل: ٣٠٩ .

(٣) الكتاب: ٣٨٤/٤ .

(٤) المنصف: ١٢٢/٢ .

(٥) المقاصد: ٣٥٣/٩-٣٥٤ .

(٦) ينظر ص٣٤٠ ومابعدها من هذا البحث.

المبحث الثالث

اعتراضاته ومؤاخذاته.

التأييد هو الأصل الذي انطلق منه الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك، لكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه، لاسيما وهو ممن امتاز بأسلوب الجدل الأصولي، المتمثل في إيراد الاعتراضات والاستدراكات ثم الإجابة عنها، وقد تبين من خلال هذا الشرح أن للشاطبي عددًا من الاعتراضات والمؤاخذات، منها ما كان على ابن مالك، ومنها ما كان على غيره من النحويين، أظهر من خلالها قوة شخصيته العلمية، وبراعته الجدلية، متخذًا منهجًا مطردًا معتدلاً في المسائل كلها، دون تحيُّز لطرف دون آخر، وذلك تبعًا للأدلة والأصول التي أصَّلها واعتمدها منهجًا له في الترجيح بين الأقوال والمذاهب المتخالفة. وفيما يأتي جملة من تلك الاعتراضات:

أولاً: اعتراضاته على ابن مالك:

١. تثنية (ذو) الطائية وجمعها.

ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى منع تثنية (ذو) وجمعها[١]، ولأن من عادة الشاطبي تتبع آراء ابن مالك في كتبه الأخرى؛ أورد رأيه في المقاصد، ولَم يوافقه، فذهب إلى أن (ذو) تُثنى وتُجمع حسب ما نقل العلماء عن العرب، مما غلب على ظنه أن ابن مالك لم يطَّلع على تلك النقولات، فقال مثبتًا ما ذهب إليه: "وقد ذكر ذلك ابن السراج في الأصول[٢]، والهروي في الأزهية[٣]، وذكر الأزهري عن الفراء

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ١٩٩/١ .

(٢) ينظر الأصول: ٢٦٣/٢ .

(٣) ينظر الأزهية: ٢٩٥ .

والهروي هو: أحمد بن محمد الهروي، قرأ على الخطابي والزهري، من مصنفاته: (الأزهية في علم =

قال:[1] يخلطون في (ذو) في الاثنين والجميع فربما قالوا: هذان ذو تعرف، وربما قالوا: هذان ذوا تعرف، وهؤلاء ذو تعرف، ويجعلون مكان التي (ذات) ويرفعون التاء على كل حال، وفي تثنيتها: ذَوَاتا تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف. وأظن المؤلف لم يطلع على هذا النقل".[2]

٢. سوى بين الاسمية والظرفية.

ذهب ابن مالك إلى أن (سوى) غير ملازمة للنصب الظرفية، واستدل لذلك بعدد من شواهد الشعر والنثر، ومنها الأحاديث[3]؛ فاعترض عليه الشاطبي بقوله: "السماع الذي اعتمده الناظم أمران: أحدهما الشعرُ، والآخر الحديث. أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله r إلا على وجه أذكره،...، فالحق أنَّ ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب، كما أنه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبار ما في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز. وأما اعتماده على الشعر مجردًا من نثر شهير يضاف إليه، أو يوافق لغة مستعملة يُحمل ما في الشعر عليها؛ فليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأنَّ الشعر محل الضرورات".[4]

٣. زيادة من في الإيجاب.

أجاز بعض الكوفيين[5]، وابن مالك[6] زيادة (مِنْ) في الإيجاب، ومما استدلوا به

الحروف)، توفي سنة ٤٠١هـ. ينظر وفيات الأعيان: ١/٩٥-٩٦، بغية الوعاة: ١/٣٧١ .

(١) تهذيب اللغة: ١٥/٤٤ .

(٢) المقاصد: ١/٤٦٠ .

(٣) ينظر السابق: ٣/٣٩٦-٤٠٠ .

(٤) السابق: ٣/٤٠١-٤٠٥ .

(٥) ينظر التسهيل: ٦٢ .

(٦) ينظر شرح التسهيل: ٢/١٣ .

قول النبي ﷺ:[1](إنَّ مِن أشدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرون)، ولَم يرتض الشاطبي مذهبهم فقال: "الجواب أنَّ جميع ما ذَكَر من السماع لا يثبت به ما قال،...، وأما حديث: (إنَّ من أشدِّ الناس عذاباً)، فعلى إضمار الشأن؛ فلذلك رفع (المصورون). والعجب أنَّ المؤلف حَمَل الحديث في التسهيل على إضمار الشأن؛ وصرَّح بمخالفة الكسائي؛ ثم التزم هنا مذهبه، فاستدل به في الشرح على الزيادة".[2]

٤. لغات مُذ ومُنذ.

اعترض الشاطبي على ابن مالك في لغات (مُذْ) و(مُنْذُ) مبينًا أنه لم يرجح في النظم ماهية استخدامها بين الحرفية والاسمية، كما لم يبين أيها أكثر استعمالاً، فذهب إلى أن: "الخفض بـــ(مُنْذُ) أكثر من الرفع، والرفع بـــ(مُذْ) بعكس ذلك؛ لأن الاسمية أغلب على (مُذْ) المحذوفة النون، والحرفية أغلب على الثابتِها، هذا بالنسبة إلى الاستعمال؛ وأما نقلُ اللغات: فقد نُقِلَ فيهما ثلاث لغات: منهم من يرفعُ بهما على كلِّ حال، ومنهم من يخفض بهما على كل حال، ومنهم من يفرِّقُ بين (مُذْ) و(مُنْذُ)، فيخفض بـــ(مُنْذُ) أبداً، ويفرق في (مُذْ)، فيرفع بها ما مضى، ويخفض بها ما أتت فيه، هكذا حكاها الشلوبين، وإذا ثَبَت ذلك لم ينبغ أن يُطلق القول فيهما إطلاقاً، فإنه موهمٌ لاتفاق العرب فيهما، ولتساوي الاستعمال بينهما، وذلك كلُّه كما ترى!".[3]

٥. الأسماء المبهمة إذا قُطعت عن الإضافة.

ذهب ابن مالك في الألفية إلى أن الأسماء المبهمة إذا نُكِّرت واعتُقِد خلوها مـــن

---

(١) صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان: ١٦٧٠/٣ (٢١٠٩)، سنن النسائي الكبرى: كتاب الزينة، التصاوير: ٥٠٤/٥ (٩٧٩٤) بإثبات (من). وفي الحديث رواية أخرى بإسقاط (من)، ينظر صحيح البخاري: كتاب اللباس والزينة، باب عذاب المصورين: ٢٢٢٠/٥ (٥٦٠٦)، ومسند أحمد: ٣٧٥/١ (٣٥٥٨)، ولا شاهد فيها.

(٢) المقاصد: ٦٠٣/٣ .

(٣) السابق: ٦٩١/٣-٦٩٢ .

تقدير الإضافة؛ ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ فإنها تُنصب، واعترض عليه الشاطبي مبينًا أن "تَخصِيصه النصب في هذه الأَشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع؛ ظاهر التحكم من غير دلِيل، وأمر لا يُساعده عليه سماع؛ فإن أكثر ما ذُكِر يدخل فيه الجر وغيره؛ ألا ترى أنك تقول: أتيتُه من فوقٍ ومن تحتٍ، وفي بعض القراءات المحكية: ﴿لله الأمرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[1]، ومن دُونٍ، ومن دُبرٍ، وما أشبه ذلك؟".[2]

٦. أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة.

أجاز ابن مالك[3] المطابقة وعدمها في أفعل التفضيل متى أضيف إلى معرفة، ونُوِي به معنى (مِنْ)، مستدلاً لذلك بقول النبي r:[4](ألا أُخْبِركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منِّي مجلساً يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً). وقد عرض الشاطبي رأيه في المقاصد لكنه اعترض عليه، مؤيدًا رأي ابن السراج[5] الذي يمنع المطابقة مع إرادة معنى (مِنْ)، فقال بعد أن أورد الحديث: "فأتى بالوجهين معاً في كلام واحد، ومعنى (مِنْ) مراد في الجميع، وفيه نظر،...، وظاهر كلام كثير من النحويين موافقة ابن السراج؛ إذ يطلقون القول بأن تقدير (مِنْ) يمنع المطابقة،...، فإن قدَّرت معنى (مِنْ) فالإفراد والتذكير، وإن عنيتَ إطلاق التفضيل فالمطابقة، وقد يجري ما في الحديث على ذلك، فانظر في ذلك".[6]

---

(١) الروم:٤. وسبق تخريج القراءة في ص٢٠١ من هذا البحث.

(٢) المقاصد: ١٤٠/٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل:٥٩/٣، المقاصد: ٥٨٠/٤ .

(٤) سبق تخريج الحديث في ص٢٦٨ من هذا البحث.

(٥) ينظر الأصول: ٥/٢ .

(٦) المقاصد: ٥٩٠/٤-٥٩١ .

٧. العطف بلكن.

ذهب ابن مالك[١] إلى أن (لكن) لا تأتي حرف عطف، فإن وليها معطوف؛ فعطفهُ يكون بواو قبلها، واستدل لذلك بأن سيبويه لم يمثل لها إلا بعد (الواو)، ولو كانت عاطفه لاستُغنِي بها عن الواو، كما أنه "لم يُسمع فيها إسقاط الواو، وأن ما جاء من قولهم: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا؛ فمن كلام النحويين لا من كلام العرب".[٢] وقد اعترضه الشاطبي فقال: "وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياس إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن)، كما لم يجز لهم ذلك مع (إما) الثانية، وإنما الشأن القياس على ما سُمِع".[٣]

٨. إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ.

أجاز ابن مالك إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل وإن لم يكن مفيدًا للإحاطة[٤]، وهو رأي الأخفش[٥]، ومنعه جمهور النحويين إلا إذا أفاد معنى الإحاطة[٦]، قال الشاطبي بعد أن أورد عددًا من الشواهد منها قول أبي موسى الأشعري:[٧](إنا أتينا النبي r نَفَرٌ من الأشعريين): "الجواب: أنَّ ما ذُكِر من السماع محتمل، ونادر، والنوادر لا يُبنى عليها حكم مع إمكان تأويلها".[٨]

---

(١) ينظر التسهيل: ١٧٤، شرح التسهيل: ٣٤٣/٣ . وسبقه إلى ذلك يونس، ينظر: شرح الأبيات المشكلة في الإعراب: ٨٦، شرح ابن يعيش: ١٠٦/٨، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٧/١، الارتشاف: ١٩٧٥/٤، شرح ابن الناظم: ٥٣٨ .

(٢) المقاصد: ١٣٦/٥ .

(٣) السابق: ١٣٧/٥ .

(٤) ينظر التسهيل: ١٧٢، شرح التسهيل: ٣٣٤/٣، شواهد التوضيح: ٢٦١ .

(٥) ينظر معاني القرآن: ٣٩٣/١ .

(٦) ينظر المقتضب: ٢٧٢/٣، شرح ابن يعيش: ٧٠/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٤/١ .

(٧) سبق تخريج الحديث في ص٢٥٣ من هذا البحث.

(٨) المقاصد: ٢١٢/٥ .

٩. مجيء لعل للاستفهام.

اعترض الشاطبي على رأي ابن مالك القائل بجواز مجيء (لعل) للاستفهام[١]، وذلك في موضعين؛ قال في الموضع الأول: "وقال المؤلف إنها تكون للاستفهام، وحمل على ذلك قول الله تعالى: ( ) (* +)[٢]، وقول النبي r لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً:[٣](لعلَّنا أعجلناك) وهذا فيه نظر".[٤] وفي الموضع الآخر قال: "ولا حجة في شيء من ذلك. والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب؛ لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أشْربوا (لعل) معنى (ليت) فنصبوا".[٥]

١٠. استعمال الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا.

أجاز ابن مالك مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا[٦]، مستدلاً بقوله النبي r:[٧](مَنْ يَقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ لهُ ما تقدم من ذنبه)، وبقول عائشة – رضي عنها–: [٨](إنَّ أبا بكر رَجُلٌ أسْيَفٌ متى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ)، ولَم يرتض الشاطبي مذهب ابن مالك منتقدًا اعتماده على الحديث الشريف في تقرير القواعد فقال:

---

(١) ينظر شرح التسهيل: ٨/٢ .

(٢) عبس:٣.

(٣) سبق تخريج الحديث في ص٢٥٠ من هذا البحث.

(٤) المقاصد: ٣١٢/٢ .

(٥) السابق: ٦/ ٨٥ .

(٦) ينظر شواهد التوضيح: ٦٧ .

(٧) سبق تخريج الحديث في ص٢٥٤ من هذا البحث.

(٨) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿لَقَد كَانَ في يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾: ١٢٣٨/٣ (٣٢٠٤)، وفي البخاري: ٢٣٦/١ (٦٣٣) رواية أخرى لا شاهد فيها: (إن أبا بكر رجل أسيف إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس) وينظر البخاري: ٢٥١/١ (٦٨٠)، وسنن النسائي: ٩٩/٢، وسنن ابن ماجه: ٣٨٩/١ .

"والحق أنه نادر ليس في رُتبةِ ماتقدَّم كما يقول النحويون، وكل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع".[1]

١١. مجيء (كأيِّن) للاستفهام.

ذهب ابن مالك إلى جواز مجيء كأيِّن للاستفهام[2]، واعترضه الشاطبي بقوله: "أما الاستفهامية فلا حظَّ لـــ(كأيِّن) و(كذا) فيها، لأنهما عريَّان عن معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كأيِّن) شاذًا مستقرى من حديث أُبَي مع ابن مسعود حيث قال له:[3](كأيِّن تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وتسعين) كأنه قال: كم تَعُدُّ؟ و لم يأتِ في غير هذا، فلا معوَّلَ على قياس مثله، ولا ثبوته من غير ذلك"[4].

١٢. إجراء الوصل مُجرى الوقف.

ذهب ابن مالك إلى أن إجراء الوصل مُجرى الوقف في النثر قليل، قال:

ورُبَّما أُعْطِيَ لفظُ الوصـــلِ مـــا لِلوقفِ نثْـــراً، وفَـــشَا مُنْتَظِمَـــا

فقال الشاطبي بعد أن ساق أكثر من عشرين قراءة منسوبة لقرائها، مُثبتًا بذلك كثرة وروده في النثر: "وقد جاء من هذا النحو شيء صالح يكفي هذا منه، إلا أنَّ مع الناظم فيه مُتَكَلَّمَا، وذلك أنه أتى في كلامه بـــ(رُبَّما) المقتضية للتقليل والندور، وأنت قد رأيت أنَّ الذي جاء من ذلك ليس بنادر؛ إذ أكثره قد قُرِئ به، ومنه ما هو لغة لبعض العرب،...، وقد جرى في التسهيل على هذا السبيل، فأتى بـــ(ربما) في هذه المسألة فقال:[5](ويجري الوصل مجرى الوقف اضطرارًا، وربما أجرى مجراه اختيارًا). والجميع مشكل؛ لِمَا ثبت من السماع الفاشي الذي لا يُقال في مثله ولا

---

(١) المقاصد: ١٣١/٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٤٢٣/٢.

(٣) سبق تخريج الحديث في ص٢٨٢ من هذا البحث.

(٤) المقاصد: ٣١٨/٦ .

(٥) التسهيل: ٢٣١ .

فيما قاربه إنه نادر، ولا يقلَّلُ بـــ(ربما)، وللنظر في المسألة مجال واسع مضاف إلى كلام الناظم هنا وفي التسهيل، وغيرهما من كتبه، لا أقدر على استيفائه الآن".[1]

١٣. زيادة الميم في الأفعال.

اعترض الشاطبي على ابن مالك إطلاق القول بزيادة الميم في الأسماء والأفعال، فذكر أن "الحكم إن كان يطرد له في الأسماء؛ فلا يطرد له في الأفعال، فإن الأفعال لا تُزاد في أولها الميم قياسًا، ولم يكثر في الكلام كثرة تُوجب القول بالقياس، بل لم يحكه الناس إلا نادرًا".[2]

١٤. مصدر الفعل المعتل العين مما كان على وزن (فِعَل).

ذهب ابن مالك إلى تصحيح عين المصدر المعتل الفعل إذا كان على وزن (فِعَل)، فقال في الألفية متحدثًا عن قلب الواو ياء:

في مَصدَر المُعتَلِّ عَينًـــا والفعَـــلْ منهُ صَحيحٌ غَالبًا نَحْـــوَ الحـــوَل

وحيث إن هذا القول مخالف لإجماع النحويين[3]، كما أنه تناقض في نقل السماع حين قال في التسهيل: "وقد يُصحَّح ما حقه الإعلال من فِعَل"[4]؛ تعقبَّه الشاطبي فقال: "وأما تناقضه في نقل السماع فلا بد أن يُنظرَ في النقلين، وأيهما الصادق فنجعله هو المعتمد، وما عداه خطأ في النقل، ولا شكَّ أن ما نقله هنا من كثرة التصحيح وقلة الإعلال؛ هو الصحيح الموافق لِمَا نَقَل غيره، وما ذكر في التسهيل من قِلة التصحيح؛...، فقد خالفهم في القياس والنقل، ولا شكَّ أن يدَ الله مع الجماعة".[5]

---

(١) المقاصد : ٨/ ١١٩-١٢٣ .

(٢) السابق: ٨/ ٣٩٥ .

(٣) ينظر الكتاب: ٣٦١/٤، معاني القرآن وإعرابه: ٣١١/٢، الحجة في علل القراءات السبع: ٢٥٧/٣، شرح ابن يعيش: ٨٣/١٠، الممتع: ٤٩٥/٢، المقاصد: ١٢٣/٩، الدر المصون: ٥٨١/٣، ٥٨٣ .

(٤) التسهيل: ٣٠٤ .

(٥) المقاصد: ١٢٣/٩-١٢٤ .

ثانيًا: اعتراضاته على النحويين.

١٥. الإخبار بجملة قسمية.

نُقِل عن ثعلب أنه منع الإخبار بجملة قسمية[١]؛ فاعترض عليه الشاطبي بحجة أن الاستعمال ورد بخلاف ذلك، قال: "وهذا ضعيف؛ إذا لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ ﴾[٢] الآية، ومثله: ﴿ Z Y X W V] \ [﴾[٣] الآية، وقوله: ﴿ t s r q p ﴾[٤]..."."[٥]

١٦. مجيء اسم الإشارة رابطًا لجملة الخبر.

ذهب جمهور النحويين إلى جواز مجيء اسم الإشارة رابطًا لجملة الخبر بالمبتدأ[٦]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[٧]، وقوله: ﴿ Q P O N ﴾[٨]، ومنعه الشاطبي متبعًا رأي ابن الحاج[٩] فقال: "فأما اسم الإشارة فإنه يلزم من القول بالقياس فيه أن يُقال: زيدٌ قام هذا أو

---

(١) ينظر التسهيل: ٤٨، شرح التسهيل: ٣١٠/١، المقاصد: ٦٣٠/١ .

(٢) النحل:٤١.

(٣) العنكبوت:٥٨.

(٤) العنكبوت:٦٩.

(٥) المقاصد: ٦٣٠/١ .

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٩/٢، البسيط: ٥٧١/١، شرح الجمل: ٣٥٧/١، شرح التسهيل: ٣١١/١، المغني: ٦٤٩، الارتشاف: ١١١٦/٣، الدر المصون: ٢٨٨/٥ .

(٧) الإسراء:٣٦.

(٨) الأعراف:٢٦.

(٩) أحمد بن محمد الأزدي، من علماء الأندلس، أخذ عن الشلوبين، وتوفي سنة ٦٤٧هـ، ينظر: البلغة: ٦٢، بغية الوعاة: ٣٥٩/١ .

ذاك، والزيدون خرج أولئك، وتجويز مثل هذا صعب جدًا، وقد منعه ابن الحاج...".[1]

١٧. وجوب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام.

نقل الشاطبي عن الأخفش والمازني[2] أنهما يمنعان وجوب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام، ثم اعترض عليهما بقوله: "ولا أدري ما مستندهما في ذلك إن كان النقل عنهما على ما هو الظاهر؟ وإلا فوجوب التصدير لأسماء الاستفهام غير خاف قياسًا وسماعًا. وقد جاء ما يُوهم عدم التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام، كقولهم:[3](ضَربَ مَنْ منًا) وقولهم: كان ماذا؟ وأُلْيفاظ من هذا النمط لاتثبت بها إجازة ما أجازاه".[4]

١٨. إقامة التمييز مقام الفاعل.

اعترض الشاطبي على الكسائي[5] الذي أجاز أن يُقام التمييز مقام الفاعل. قال بعد أن ذكر أن ما سوى المفعول به، والظرف، والمجرور، والمصدر، لا يُقام مُقام الفاعل: "ولا أعلم في امتناع ذلك خلافًا إلا في التمييز؛ فإن الكسائي نُقِل عنه جواز إقامته، فأجاز في قولك: امتلأتِ الدارُ رجالاً؛ امْتُلِئَ رجالٌ، وحكى من ذلك:[6]خُذْه مَطْيُوبةً به نفسٌ، وهو الموجوعُ رأسُهُ، والمسفوهُ رأيُهُ، ومثل هذا لا معتبر به مع

---

(١) المقاصد: ٦٣٥/١ .

(٢) ينظر السابق: ٨٨/٢ .

(٣) الكتاب: ٤١١/٢، الخصائص:١٣٠/١، ٣٤٩، ١٨٤/٢ .

(٤) المقاصد: ٢/ ٨٨ .

(٥) ينظر شرح التسهيل: ١٣٠/٢، شرح الرضي: ٢١٩/١، المساعد: ٤٠٠/١، التذييل والتكميل: ٢٦٢/٦.

(٦) ينظر في هذه الأقوال شرح التسهيل: ١٣٠/٢ .

احتماله خلاف ما ذُكِر".[1]

١٩. عمل الفعل في مصدرين.

نقل الشاطبي عن ابن الطراوة[2] أنه أجاز عمل الفعل في مصدرين يكون أحدهما مؤكِّدًا والآخر مُبيِّنًا، لكنه اعترض عليه بقوله: "ورُدَّ بأن الفعل إنما يطلب المؤكِّد، وإذا عمِل في المبين فقد تضمن العمل في المؤكِّد؛ لأنَّ قولك: ضربتُ زيدًا ضربًا شديدًا؛ يُعطي من التأكيد ما يُعطِيه المؤكِّد، فلا يعمل في المبين إلا عند عدم المؤكِّد وزيادة، أو يُبنى به بدلاً منه كضربتُه ضربًا ضربتين. فإن قلت: فقد جاء في القرآن: (كَلَّآ ´ µ ¶ ِدَكًّا)[3]، قِيل: هذا ليس من ذلك، وإنما هو على معنى: دكًّا بعد دّكٍّ،...، فليس من باب العمل في مصدرين".[4]

٢٠. حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ذهب الأخفش[5] إلى أنه لا يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فقال الشاطبي معترضًا عليه: "أما السماع فكثير جدًا في الكلام والشعر بحيث لا يَسَع في القياس عليه إنكار. وقد مرَّ من ذلك جملة، وبوَّب عليه سيبويه، وأتى منه بجملة صالحة نثرًا ونظمًا، وقال:[6]هو أكثر من أن أحصيه".[7]

---

(١) المقاصد: ٣/ ١٢ .

(٢) ينظر السابق: ٢١٨/٣، وسبقه إلى ذلك السيرافي، ينظر توضيح المقاصد: ١٣٤١/٣، الهمع: ١٤٦/٥ .

(٣) الفجر:٢١.

(٤) المقاصد: ٢١٩/٣ .

(٥) ينظر الخصائص: ٢٨٤/٢، ٣٦٢، ٥٤١، شرح ابن يعيش: ٢٤/٣، المقاصد: ١٤٩/٤ .

(٦) الكتاب: ٢١٥/١.

(٧) المقاصد: ١٥٠/٤ .

٢١. دخول (حتى) و(مُذْ) و(والكاف) على المضمر.

نَقَل الشاطبي حكاية السيرافي[١] عن المبرد أنه أجاز دخول حروف الجرِّ (حتى) و(مُذْ) و(الكاف) على المضمر، قال: "وحكى السيرافي أن المبرد أجاز في (الكاف)، و(حتى)، و(مُذْ) ما منع سيبويه[٢] فيقول: (حتى هو) رفعًا، و(حتى إياه) نصبًا، و(حتاه وحتاك) جرًا، وكذلك مُذْه، ومُذْهُوَ".[٣] ثم اعترض الشاطبي على مذهب المبرد فقال: "والمبرد لا سماعَ في مذهبه، وإنما يقوله بمقتضى القياس، كما أجاز (أعْطاهُوني)، و(مَنَحْتَنِينِي) قياساً وإن لم يُسمع".[٤]

٢٢. إعمال المصدر المنون في حالة الرفع.

اعترض الشاطبي على الكوفيين[٥] الذين منعوا إعمال المصدر المنون في حالة الرفع مستدلاً بقول العرب:[٦](أعجبني قِرَاءةٌ في الحمَّامِ القرآنُ)، ثم قال: "لا يُقال إن هذا نادر، والنادرُ لا يُعتد به؛ لأنا نقول: إذا جاء السماع قليلاً، وعَضده القياس، ولم يُعارضه معارض؛ وجبَ أن يكون أصلاً يُعوَّل عليه، ألا ترى أنَّ النسب إلى (فعولة): فَعَليٍّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس، ولم يُسمع منه إلا (شَنَئِي) في شنوءة، لكنه جاء على القياس".[٧]

---

(١) ينظر شرح السيرافي: ١٤٩/٣.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٨٣/٢ .

(٣) المقاصد: ٥٧٠/٣-٥٧١ .

(٤) السابق: ٥٨٣/٣.

(٥) ينظر المساعد: ٢٣٤/٢، الارتشاف: ٢٢٥٩/٥، المقاصد: ٢١٨/٤، التصريح: ٥/٢ .

(٦) مجالس ثعلب: ٢٠٧/١ .

(٧) المقاصد: ٢١٩/٤ .

٢٣. إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان للمضي.

ذهب الكسائي[١] إلى جواز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وإن كان مجردًا من الألف واللام، مستدلاً بقوله تعالى: (j i h g)[٢]، قال الشاطبي متحدثًا عن المسألة: "...، وهي المسألة التي أوردها ابن جني في كتابه (القد)، وأن الفارسي انقطع فيها، وهذا كله ليس فيه حجة على ما قال. أما الآية فمن باب حكاية الحال الماضية، كقوله تعالى: (9 8 7 6 5 4 : ; > =)[٣]، فهو بمعنى الحال".[٤]

٢٤. إعمال (فِعِّيل) عمل اسم الفاعل.

ذهب ابن خروف[٥] إلى جواز إعمال (فِعِّيل) عمل اسم الفاعل، فأجاز: هذا شِرِّيبٌ العسلَ[٦]، واعترضه الشاطبي قائلاً: "ولَم نسمع في إعمال (فِعِّيل) شيئاً، فدلَّ على أن العرب لم تستعمِل (فِعِّيلاً) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوف عندما وقفوا حتى يثبت أمر آخر فيُقال به"[٧].

---

(١) ينظر شرح الرضي: ٤١٨/٣، شرح الشافية الكافية: ١٠٤٣/٢، المساعد: ١٩٧/٢.

(٢) الكهف:١٨.

(٣) القصص:١٥.

(٤) المقاصد: ٢٦٣/٤-٢٦٤ .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن خروف: ٥٥١/١.

(٦) ينظر البسيط: ١٠٦٢/٢، الارتشاف: ٢٢٨٣/٥، الهمع: ٨٨/٥ .

(٧) المقاصد: ٢٩٢/٤ .

٢٥. نصب معمول الصفة المشبهة المضاف.

ذكر الشاطبي أن جمهور النحويين[١] يمنعون نصب معمول الصفة المشبهة حال إضافته إلى ضمير موصوفها، ويقصرون ذلك على الشعر فقال: "وأما مسألة (الحسن وجهَهُ، وحسنٍ وَجهَهُ) فالجمهور على أنها إنما تجوز في الشعر للقياس والسماع. أما القياس فما تقدم من لزوم نقض الغرض بتكرار الضمير. وأما السماع فشاذ لاينبغي أن يُقاس عليه، ولو كان شائعًا لكثر استعماله كغيره، فلما لم يكن ذلك؛ دلَّ على أن العرب قصدت إهماله. ويُجاب عن هذا بأنه قد جاء في القرآن مروياً عن بعض السلف أنه قرأ: ﴿فأنه آثِمٌ قلْبَهُ﴾[٢]، وما جاء في القرآن لا ينبغي أن يُترك قياسُه".[٣]

٢٦. صوغ فعل التعجب من الحسن والقُبح.

ذهب ابن عصفور إلى أن الحسن، والقبح، والهوج، والنّوك من الخِلَق الثابتة التي ليس فيها مفاضلة، فلا يُتعجب منها قياساً[٤]؛ فاعترضه الشاطبي بقوله: "وما توهمه غير صحيح؛ فإن المقصود ما تقدم من تصوُّر المفاضلة على الجملة. وجميع ما ذكر تُتصوَّر فيه المفاضلة في أنفسها، وبحسب الأشخاص أيضاً، فالحُسن والقبح يختلف في الشخص الواحد بحسب انتقالات الحيوان، من الطفولة إلى الشباب، ثم إلى الكهولة، ثم إلى الشيخوخة، وكذلك الهَوَج والنُّوك، والحُمق، والشناعة،...، هذا ما يُقال فيه من جهة النظر. وأما النقل فلا يحتاج إلى شاهد لكثرته، وقد اعترف هو بوجوده، وقد نص سيبويه على وجه جواز:[٥]ما أرْعنه، وما أهْوجه، وما أشْنعه، وما أنْوَكه، وما أحْمَقه. ودلَّ كلامه على أنها ليست شاذة، ونصَّ أيضاً على جواز ما أحسَنه".[٦]

---

(١) ينظر ضرائر الشعر: ٢٨٦، شرح التسهيل: ٣/٩٥-٩٦، شرح الرضي: ٤٣٨/٣، الارتشاف: ٢٣٥٣/٥، الهمع: ٩٧/٥، خزانة الأدب: ٢٢١/٨.

(٢) البقرة:٢٨٣. وقد سبق تخريج القراءة في ص١٩٩ من هذا البحث.

(٣) المقاصد: ٤٢٧/٤ .

(٤) ينظر شرح الجمل: ٥٨٨/١ .

(٥) الكتاب: ٩٨/٤ .

(٦) المقاصد: ٤٧٤/٤ .

٢٧. مجيء (حتى) عاطفة للترتيب.

ذهب الزمخشري إلى جواز مجيء (حتى) عاطفة للترتيب[١]، فاعترضه الشاطبي بقوله: "وزعم بعض الناس أنها تقتضي الترتيب، فما بعدها مرتَّب على ما قبلها،...، وهذه دعوى لا دليل عليها، وفي الحديث ما يدلُّ على خلافها، وهو قوله u:[٢](كل شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجزُ والكَيْسُ) وليس في القضاء ولا في القَدَر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقْضيَّات والمقْدُورات".[٣]

٢٨. مجيء (إلا) حرف عطف.

ذهب الأخفش[٤] والفراء[٥] إلى جواز مجيء (إلا) حرف عطف، واستدلوا على ذلك بعدد من الشواهد، ساقها الشاطبي ثم قال: "وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه؛ لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن، وذلك الاستثناء المنقطع، مع أن (إلا) قد ثَبَتَ لها أصل وهو الاستثناء، فلا تخرج عنه إلا مع التعيين، ولَم يتعيَّن ذلك في هذه المواضع، فلا تصح دعوى ما لم يثبت بمجرد الاحتمال".[٦]

٢٩. مجيء الفاء عاطفة للترتيب.

قال الشاطبي معترضًا على من أنكر مجيء الفاء عاطفة للترتيب[٧]: "ذهب بعض النحاة -فيما نُقِل- أن (الفاء) قد تكون للاجتماع كـــ(الواو) فليس الترتيب بلازم

---

(١) ينظر المفصل: ٣٠٨، شرح ابن يعيش: ٩٥/٨، شرح الكافية الشافية: ١٢١١/٣، الجنى الداني: ٥٥٠ .

(٢) سبق تخريج الحديث في ص٢٧٨ من هذا البحث.

(٣) المقاصد: ٩٧/٥.

(٤) ينظر معاني القرآن له: ٣٤٣/١ .

(٥) ينظر معاني القرآن له: ٨٩/١، ٢٨٧/٢ .

(٦) المقاصد: ٦٣/٥ .

(٧) نُقل ذلك عن الفراء والجرمي، ينظر معاني القرآن: ٣٧١/١، رصف المباني: ٤٤٠، الجنى الداني: ٦٢-٦٣، المغني: ٢١٤، الهمع: ٢٣٢/٥، التصريح: ١٦١/٢ .

لها عندهم. والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا،...، أما قوله: (- .)[1] فمعناه أنَّ قوم قُدَار بن سالِفٍ نادوه وأشاروا عليه بعَقْرِ الناقة، فـــ(تعاطى) أي: تناول أمرَهم فَقَبِلَه، فعقر بعد تعاطي ما رغبوا فيه. وقِيل معنى (تعاطى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثمَّ رفع يده فضربها، فـــ(الفاء) على معناها من الترتيب. وأما قوله: (F E D)[2] فهو على معنى: أردنا إهلاكها، فمجيء البأس عقيب الإرادة، والهلاك في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبَّب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب..."[3].

٣٠. ندبة الموصول.

نقل أبو البركات الأنباري عن البصريين أنهم يمنعون ندبة الموصول مطلقاً[4]، وقد شكَّ الشاطبي في هذا النقل فقال: "ولا أتحقق من صحة النقل عن البصريين، فإن سيبويه هو رأسهم؛ وقد قال حين بيَّن أنَّ النكرة واسم الإشارة لا يُندبان، وكذلك (وَا مَنْ في الداره) في القبح:[5]وزعم -يعني الخليل- أنه لا يُستقبح (وَا مَنْ حَفَر بئر زَمْزماه)؛ لأنَّ هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجُّع فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب). هذا ما قال. ولا يظهر منه المنع، ولا وقوف الجواز على السماع، ولَم أر من الشرَّاح من وقفَه على السماع، فانظر في نقل ابن الأنباري".[6]

---

(١) القمر:٢٩.

(٢) الأعراف:٤.

(٣) المقاصد: ٥/٨١-٨٣ .

(٤) ينظر الإنصاف: ١/٣٦٢ .

(٥) الكتاب: ٢/٢٢٨.

(٦) المقاصد: ٥/٣٨٣-٣٨٤ .

٣١. تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ذهب الكسائي إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه[١]، محتجًا بقوله تعالى: (* + ,)[٢]، وبقول الشاعر:[٣]

يَا أَيُّهَا المـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكَـــا إِنِّي رأيْـــتُ النَّـــاسَ يَحْمَـــدُونَكَا

فاعترضه الشاطبي بقوله: "وما استشهد به لا يتعيَّن فيه ما قال، والظاهر في الآية أن (كتاب الله) منصوب على المصدر، أي كَتَب الله عليكم كتابًا، ودلَّ عليه قوله تعالى قبل ذلك: (S T U)[٤] وكذا وكذا،...، وأما البيت فعلى إضمار الفعل، فكأنه قال: الزم دلوي، دونك دلوي، وإذا أمكن هذا؛ لم يكن فيما ذَكَر متمسَّك مع فَقْد السَّماع...".[٥]

٣٢. دخول لام الجحود على الفعل المنفي.

ذكر الشاطبي أن ابن خروف[٦] خالف النحويين فذهب إلى أنَّ الفعل ينتصب بـــ(أنْ) مضمرة بعد لام الجحود وإن لم يسبق بكون منفي، مستدلاً بقولـــه تعـــالى: (X WV U T S R)[٧]، فقال الشاطبي معترضًا: "وهذا خلاف ما عليه الناس، والحق أنَّ اللام في الآية إنما هي اللام التي تدخل في الإيجاب في

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢٢٨/١ .

(٢) النساء:٢٤.

(٣) من الرجز، لجارية من بني مازن كما في المقاصد النحوية: ٣١١/٤، والتصريح: ٢٩١/٢، والمعجم المفصل: ٢٦٠/١١، وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش: ١١٧/١، والمغني: ٧٩٤، ٨٠٤، والهمع: ١٢٠/٥، وشرح الأشموني: ٣٧٨/٣ .

(٤) النساء:٢٣.

(٥) المقاصد: ٥١٣/٥-٥١٤ .

(٦) ينظر شرح الجمل له: ٧٩٠/٢ .

(٧) المائدة:٦.

نحو قوله: (¶ ِلِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[1] بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها: (Y Z [\ [^)[2]،...، وأيضا أتى بحديث وقَعَ لأبي عبيد في (غريبه) من حديث أبي الدرداء أنه قال في الركعتين بعد العصر:[3](ما أنا لأدعهما فمن شاء أن يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ) أي: ينْقَدَّ من الغيظِ، وهذا أيضاً نادر،...، وعلى ما قال الناظم جلَّة النحويين، وهم أعرف بكلام العرب"[4].

٣٣. تصغير المنقوص.

ذهب أبوعمرو بن العلاء[5] إلى جواز ردِّ المحذوف عند تصغير الاسم المنقوص الذي بقي منه بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير، فيقول في تصغير (ناس): أُنَيِّس. ولأن هذا المذهب خلاف ما عليه الجمهور[6]؛ قال الشاطبي: "ورُدَّ هذا الاحتجاج بثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ هذا السماع غير متفق عليه عند العرب، وإنما هو شيء منقول عن ناس منهم، قال سيبويه:[7]زعم يونس أنَّ ناساً من العرب يقولون: هُوَيئر على مثال (هُوَيعِر). فلم ينقله إلا عن بعض العرب، وذلك لا يكون حجة على جميع العرب. والثاني: أنَّ ما سُمِعَ من ذلك نادر شاذ لا يبلُغ مبلغ القياس عليه فلا يبنى عليه قاعدة،...، والثالث: المعارضة بقول العرب في (ناسٍ): نُوَيس، فهو إما أن يقول فيه:

---

(١) النساء:٢٦.

(٢) المائدة:٦.

(٣) سبق تخريج الحديث في ص٢٦٢ من هذا البحث .

(٤) المقاصد: ٦/ ٣١ .

(٥) ينظر الكتاب: ٤٥٧/٣، شرح ابن يعيش: ١٢٠/٥، التسهيل: ٢٨٥، المقاصد: ٣٣٧/٧، الهمع: ١٣٧/٦.

(٦) ينظر الكتاب: ٤٥٧/٣، الأصول: ٥٦/٣، المفصل: ١٩٥، شرح ابن يعيش: ١٢١/٥، التسهيل: ٢٨٥، المساعد: ٥٠٣/٣، الهمع: ١٣٧/٦.

(٧) الكتاب: ٤٥٦/٣ .

(أُنَيِّس)، فيخالف العرب، وإما أن يقول (نُوَيْس) فيخالف قاعدته"[١].

٣٤. الوقف على الاسم المنقوص.

ذكر الشاطبي أن الاسم المنقوص إذا كان آخره ياء قبلها كسرة ففي الوقف عليه وجهان: أحدهما الحذف، والآخر الإثبات[٢]، ولَم يقبل ما نُقل عن الكسائي والفراء من إبطال الوجه الثاني فقال: "وقد حكى ابن الأنباري عن الكسائي والفراء إبطال الوجه الثاني[٣]، وزعما أن لا يُوقف إلا بحذف الياء، واحتجَّا بأن الكلام بني وقفُه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل، وما قالاه ردٌّ على كلام العرب، وهو ردٌّ مردود، على أنه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى: (^ _ ` a b c)[٤] بالياء،[٥] ويقول: اسمه (وادي) فلا يتم إلا بالياء. وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه؛ لأنَّ العلة موجودة في (قاضٍ) و(غازٍ) لأنَّ الاسم قاضي وغازي، فيجب على هذا أن يقف بالياء".[٦]

٣٥. ثبوت وزن (فَعْيَل).

ذهب السيرافي[٧] إلى أن وزن (فَعْيَل) موضوع لا أصل له في العربية، ذكر ذلك الشاطبي عند الحديث عن الحكم بزيادة الياء أو أصالتها إذا تحقق في الكلمة أكثر من أصلين نحو (مَرْيَم) فقال: "فيكون وزن الكلمة (فَعْيَل)، وذلك غير موجود إلا (ضَهْيَد)، وقد زعم السيرافي أنه موضوع، والذي يدل فيها على الزيادة أنها لو كانت

---

(١) المقاصد: ٧/ ٣٧٨-٣٧٩ .

(٢) ينظر السابق: ٨/٢٧-٢٨ .

(٣) ينظر إيضاح الوقف والابتداء، أبوبكر الأنباري: ٢٣٥ .

(٤) النمل:١٨.

(٥) ينظر الإقناع: ٥٢٣، النشر: ٢/١٣٩ .

(٦) المقاصد: ٨/٢٩ .

(٧) ينظر شرح السيرافي: ٥/٣٨٥ .

أصلية لكانت الميم زائدة، لكنها ليست كذلك؛ إذ لو كانت زائدة لوجب اعتلال الياء بالقلب ألفاً كـــ(منالٍ) و(مقامٍ)، لكنها صحَّت فدل أنَّ (مَرْيَم) نظير طِرْيَم وعِثْيَر، والياء فيه للإلحاق بـــ(جعفر)، وأيضاً فإن له نظيرًا في الكلام وهو (ضَهْيَد) فإن نفاه السيرافي فقد أثبته غيره فله نظير".[1]

تلك هي أبرز اعتراضات الشاطبي ومؤاخذاته على ابن مالك والنحويين، وقد ظهر أن أغلب اعتراضاته على ابن مالك كانت تدور حول الاعتماد على الحديث الشريف في تقرير القواعد، أو مخالفة ما أجمع عليه النحويون. أما اعتراضاته على غيره من النحويين؛ فهي لا تخرج عن تلك الأصول والآراء التي اعتمدها الشاطبي منهجًا له في التأصيل تنظيرًا وتطبيقًا، واتكأ عليها في اختياراته واعتراضاته، وقد سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل.[2]

---

(١) المقاصد: ٨/ ٣٧٥ .

(٢) ينظر ص٣٤٠ ومابعدها من هذا البحث.

الخـــــــــاتمة

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخرًا وبعد.. فقد اعتمد هذا البحث على دراسة الشواهد النثرية عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي:

١. كان لغزارة مادة المقاصد، وصبغة التوسع الغالبة عليه، الأثر الكبير في عدم التزام الشاطبي نسقًا ثابتًا في تقديم شواهده، والعناية بتوثيقها، وعزوها إلى قائليها، واستيفاء ما فيها من روايات ووجوه استدلال، فالالتزام بوحدة النسق في مثل هذا النوع من المطولات أمر بالغ الصعوبة.

٢. اهتم الشاطبي في معالجته لألفاظ شواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف ببيان المعنى الدلالي العام، دون الخوض في تحرير مدلولات الألفاظ من الناحية اللغوية، وعلى العكس من ذلك جاءت معالجته لشواهده من كلام العرب.

٣. اتساع دائرة السماع عند الشاطبي، واحترامه للروايات المختلفة، فقد أكَّد في غير موضع أن رواية لا تقدح في أخرى مادامت منقولة عن العرب، وكانت برواية العدول الثقات.

٤. كانت العملية الاستدلالية منظمة ودقيقة لدى الشاطبي، فقد احتل الشاهد القرآني موقع الصدارة في قائمة العرض الاستدلالي، وأتى بعده الحديث الشريف، ثم كلام العرب المنثور. أما الشعر فلم يتقدم على النثر سوى في مواضع معدودة.

٥. بلغ عدد الشواهد القرآنية في المقاصد (١٢٤٤) شاهدًا، استدل بها في أكثر من ألفي موضع.

٦. بلغ عدد شواهد الحديث (١٧١) حديثًا، استدل بها في أكثر من مئتي موضع.

٧. بلغ عدد الشواهد من أقوال العرب (٤٠٥) أقوال، استدل بها في أكثر من خمسمائة موضع. في حين بلغ عدد شواهد الأمثال (٧٠) مثلاً، استدل بها في

أكثر من مائة موضع.

٨. ظهرت ملامح الثقافة الفقهية في كثير من تناولات الشاطبي النحوية، منها استحضاره للأحكام الفقهية والآراء الشرعية، وإيراد بعض الأحكام الفقهية التي قامت على حكم نحوي، واستغلال الأحكام النحوية لعضد بعض آراء المذاهب الفقهية، إلى جانب حضور المعنى الشرعي في توجيه بعض الأحكام النحوية.

٩. كما ظهرت ملامح الثقافة الأصولية من خلال الاعتماد على بعض القواعد الأصولية، وتخريج بعض المسائل النحوية عليها، أو الإشارة إلى مناهج الأصوليين والاعتماد عليها في الاستدلال النحوي.

١٠. اعتمد الشاطبي على فكرة المقاصد النحوية أصلاً من أصول الصنعة النحوية، ومن المقاصد النحوية التي اعتمد عليها الشاطبي في الاستدلال ورد الأدلة المخالفة: مقاصد العرب، ومقاصد النحاة، ومقاصد الناظم، ومقاصد الشاطبي.

١١. القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الشاطبي السماعية، حيث نال القرآن حظوة كبيرة عند الشاطبي، وشغل حيِّزًا واسعاً من استشهاداته، وكثيراً ما تفرد الشاهد القرآني في استدلالاته النحوية، وكان مرجعه الأول في مناقشاته وأبحاثه، والسمة الغالبة في جميع استدلالاته.

١٢. استشهد الشاطبي بالقراءات المتواترة والشاذة في معالجة كافة مستويات اللغة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، وكان لا يجيز الطعن في القراءات القرآنية وقرائها.

١٣. الاحتجاج بالحديث الشريف في كتب النحويين المتقدمين -وإن قلَّ في ظاهره- إلا أنه ثابت لا يندفع؛ إذ لم يخل واحد من المصنفات النحوية عن ذِكر الحديث الشريف.

١٤. يعتبر المقاصد الشافية أغزر الكتب النحوية استشهادًا بالحديث الشريف وكلام

الصحابة والتابعين y، ولا يدانيها في ذلك سوى بعض مؤلفات ابن مالك.

١٥.قرر الشاطبي أصلاً فيما يجوز الاستشهاد به من الحديث الشريف، فأجاز الاستشهاد بما ثبت أنه بلفظه r بنص أو قرينة؛ وتبعًا لهذا التأصيل صنفه الباحثون ضمن منهج المتوسطين، وقد أثبت البحث أن منهجه لم يختلف عن منهج أبي حيان وابن الضائع والسيوطي.

١٦.لم يلتزم الشاطبي منهجًا واضحًا في تناول الحديث الشريف، فقد كان يورد أحاديث ضعيفة، ويمنع القياس على بعض الأحاديث بحجة الرواية بالمعنى، دون تحقيق النظر في متونها وأسانيدها، إلى جانب إيراد عدد من الأحاديث بألفاظ لم أقف عليها في دواوين السنة.

١٧.كان الشاطبي كثير الاحترام للمسموع من أقوال العرب، فلم يكن ليجيز القياس على ما لم تنطق به العرب، ولا ما لم يُسمع عن فصحائها.

١٨.كانت الأمثال أقل الشواهد حضورًا في المقاصد؛ فجاءت في مجملها عنصرًا متمِّمًا للعملية الاستدلالية، بعد القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال فصحاء العرب.

١٩.اعتمد الشاطبي لغات العرب حجة في تقرير القواعد النحوية والتصريفية؛ لكن النهج الذي اختطه لنفسه باتباع ألفاظ الناظم؛ أثّر سلبًا على حضور لغات العرب في المقاصد، ونتيجة لذلك أهمل الشاطبي كثيرًا من اللغات التي لم يتعرض لها الناظم في النظم.

٢٠. استند الشاطبي على معايير محددة في سبيل المفاضلة بين اللهجات الواردة عن العرب، تمثلت بمعيار الفصاحة والضعف، ومعيار الكثرة والقلة، ومعيار الشهرة والشذوذ.

٢١.حفل المقاصد بعدد كبير من الآراء الأصولية، توزعت بين قضايا ومسائل النحو والتصريف، وقد كان للشواهد النثرية دور كبير في إبراز تلك الآراء التي

يمكن من خلالها تكوين فكرة عن فكر الشاطبي النحوي، ومن تلك الآراء ما يأتي:

- وضع الشاطبي ضابطًا يمكن من خلاله الوقوف على مقدار الكثرة التي يُقاس عليها في كلام العرب، فذهب إلى أن ذلك إنما يثبت باستقراء المتقدمين للغة، فما أثبتوا قياسه فهو مقيس، وما لم يثبتوه فلا يمكن القياس عليه.
- يجوز القياس على القليل عند الشاطبي، وذلك متى اتفق النحويون على إثباته، أو وافق وجهًا من القياس، ولَم يكن له ما يعارضه.
- ذهب الشاطبي إلى القول بأن القلة لا تنافي الفصاحة، واستدل لذلك بأن القرآن الكريم قد يأتي منه ما هو قليل في القياس، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة.
- يفرق الشاطبي بين انتقاد المسموع استنادًا على مبدأ القلة والكثرة، وانتقاد المسموع، ومن ثمَّ الانتقاص منه، وتخطئة قائله أو راويه، وهو امتداد لموقفه السابق المتمثل في كون القلة في المسموع لا تستلزم نفي الفصاحة عنه.
- قرر الشاطبي أن الاستشهاد بالشعر وحده ليس بمعتمد في تقرير القواعد؛ فالقاعدة النحوية عنده يجب أن تستند أساسًا على النثر؛ لأنَّ الشعر محل اضطرار وضرورة.

٢٢. أظهرت دراسة اختيارات الشاطبي وترجيحاته أن معظم آرائه موافقات وتصحيحات لآراء السابقين، واختيار من أقوالهم، وتوجيهاتهم، وتعليلاتهم، لاسيما آراء سيبويه وابن مالك، إلى جانب أنه لم يتفرد بكثير من الآراء في المسائل الجزئية.

٢٣. اعتمد الشاطبي في مناقشة المسائل والقضايا على أسلوب الجدل الأصولي، المتمثل في إيراد الاعتراضات والاستدراكات، ثم الإجابة عنها، مما أتاح له عرض عدد كبير من آراء النحويين وأقوالهم.

٢٤. التأييد هو النهج الذي اتبعه الشاطبي في مناقشة آراء ابن مالك؛ لكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه في بعض المسائل، وقد تركزت أغلب اعتراضاته حول اعتماد ابن مالك على الحديث الشريف في تقرير القواعد النحوية والتصريفية، مما حدا به إلى مخالفة ما أجمع عليه النحويون.

٢٥. لم تخرج اعتراضات الشاطبي على النحويين عن تلك الأصول والآراء التي اعتمدها منهجًا له في التأصيل تنظيرًا وتطبيقًا، واتكأ عليها في جميع اختياراته واعتراضاته، مما كوَّن لديه منهجًا مطردًا معتدلاً في معالجة المسائل كلها.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب

١- ابن الطراوة النحوي: د. عياد الثبيتي. مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢- ابن جني النحوي: د. فاضل السامرائي، دار عمار، عمان، الأردن، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣- أبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي: د. محمد إبراهيم البناء. دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي. دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية، دون طبعة، دون تاريخ.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

٧- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الإمام محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: سامي العربي الأثري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٩- الأزهية في علم الحروف: محمد بن علي النحوي الهروي. تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، سوريا، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

١٠- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو: د. أمان الدين حتحات، دار الرفاعي للنشر، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط١،

١٤٢٦هـ/٢٠٠٧م.

١١- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني. دار الكتاب العربي، بيروت.

١٢- أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٣- أصول الفقه الإسلامي: أحمد فراج حسين، وعبدالودود محمد السريتي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٤- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الطبعة الثانية.

١٥- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤م.

١٦- أصول النحو عند ابن مالك: خالد سعد شعبان. مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٧- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: عصام عيد فهمي أبو غربيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦ م.

١٨- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي. د. محمد عبدالله قاسم. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٩- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٠- الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي. ضبط نصَّه وقدَّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد، بدون طبعة، ١٤٢١هـ.

٢١- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: رسالتان لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، بدون تأريخ.

٢٢- الإفادات والإنشادات: لأبي إسحاق الشاطبي، دراسة وتحقيق: محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ.

٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد سليم

الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، بدون تاريخ.
٢٤- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الباذش، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
٢٥- أمالي القالي: أبوعلي القالي. عني بوضعها وترتيبها: محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م.
٢٦- الأمالي المطلقة: أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٢٧- الأمالي النحوية: ابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٨- الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية: د. عبدالمجيد قطامش. دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٩- الأمثال: أبوعبيد القاسم بن سلام. حققه وعلّق عليه وقدم له: د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
٣٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
٣١- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الإمام كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى. تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
٣٢- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبوبكر الأنباري. تحقيق: محيي الدي عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١ .
٣٣- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر،

الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

٣٤- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

٣٥- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي. عناية صدقي محمد صدقي. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٦- البداية والنهاية: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٧- برنامج المجاري: أبو عبدالله المجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م.

٣٨- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٠- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٤١- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: مجموعة محققين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٢- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر، بيروت.

٤٣- التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء العكبيري. تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي. تحقيق أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.
٤٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبوحيان الأندلسي. تحقيق: د.حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الجزء السابع ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، والجزء التاسع ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٤٦- تذكرة الحفاظ: الحافظ الذهبي. دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
٤٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٤٨- التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
٤٩- تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٥٠- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. المكتبة العلمية، المدينة المورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤ .
٥١- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٥٢- تهذيب اللغة: أبومنصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي. تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١،

١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٥٤- الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

٥٥- الجامع الصحيح سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. تحقيق: محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لِمَا تضمَّنه من السنة وآي القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد أبوبكر القرطبي. تحقيق: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٧- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٥٨- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: فخر قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٩- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، بدون طبعة، ٢٠٠٧م.

٦٠- الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦١- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م .

٦٢- الحديث النبوي في النحو العربي: محمود فجال. أضواء السلف، ط٢، ١٤١٧هـ١٩٩٧م.

٦٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبونعيم الأصبهاني. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد

السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ م

٦٥- الخصائص: أبو الفتح ابن جني. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

٦٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي. تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٦٧- دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين. المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفلاح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

٦٨- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٦٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني. دار الجيل، بيروت.

٧٠- ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق: أنوار الصالحي وأحمد السامرائي. دار العصماء، سوريا، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٧١- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د. محمد حسنين. مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠م.

٧٢- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٣- ديوان العجاج (رواية الأصمعي). تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

٧٤- ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٥- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، دون تاريخ .

٧٦- ديوان أمية بن الصلت. جمعه وحققه وشرحه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار

صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٧٧- ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ: تحقيق الدكتور عزّة حسن، المطبعة الرسمية، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.

٧٨- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

٧٩- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي. تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دار الفكر العربي، سوريا، دمشق، ١٩٧٢/١٩٧٣ م.

٨٠- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٨١- ديوان لبيد بن ربيعة. اعتنى به: حمدو طمّاس. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤ م.

٨٢- الرحلة في طلب الحديث: الخطيب البغدادي أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: نور الدين عتر، سلسلة روائع تراثنا الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٨٣- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

٨٤- رسالة الصاهل والشاحج: لأبى العلاء المعرىّ، تحقيق: د / عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م .

٨٥- الزاهر في معاني كلام الناس: أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٨٦- السلسلة الضعيفة: محمد باصر الدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٣م .

٨٧- السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر للنشر والطباعة التوزيع، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٨٨- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر،بيروت، لبنان.

٨٩- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٩٠- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ملس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ.

٩١- سنن النسائي الكبرى: حمد بن شعيب أبوعبدالرحمن النسائي. تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م .

٩٢- سير أعلام النبلاء: الحافظ الذهبي. تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف سعيد الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٩٣- السيرة النبوية: أبو محمد عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

٩٤- الشاطبي ومقاصد الشريعة: د. حمادي العبيدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م.

٩٥- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٩٦- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، بدون طبعة، بدون تاريخ.

٩٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي. دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبدالحميد. مكتبة التراث،القاهرة، بدون

طبعة،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩٩- شرح أبيات مغني اللبيب: الخطيب البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٣هـ/١٩٦٥م .

١٠٠- شرح أشعار الهذليين: أبوسعيد الحسن بن الحسين السُّكري. حققه: عبدالستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

١٠١- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: أبو الحسن الأشموني. تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد. المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، بدون .

١٠٢- شرح التسهيل لابن مالك : جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٠٣- شرح الجمل: ابن الضائع. مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم ١٦٣ عن دار الكتب رقم ٢٠ .

١٠٤- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي. تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة بني غازي، بدون طبعة.

١٠٥- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم. تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .دار الجيل، بيروت، بدون.

١٠٦- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش. بدون. عالم الكتب، بيروت، بدون ط، بدون تاريخ.

١٠٧- شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق صاحب أبو جناح. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٠٨- شرح جمل الزجاجي: أبوالحسَن علي بن محمد بن خروف. تحقيق: سلوى محمد عرب، معهدالبحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٩- شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد الحسن ومحمد الزفزاف ومحيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، بدون تأريخ.

١١٠- شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي. تحقيق: أبوتميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

١١١- شرح كتاب سيبويه: أبوسعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١١٢- شعر هدبة بن الخشرم العذري، د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١١٣- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ.

١١٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين ابن مالك الأندلسي. تحقيق: طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس. دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٧م.

١١٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: محمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان: أبو حاتم محمد بن حبان. تحقيق شعيب

الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١١٨- صحيح الترغيب والترهيب: محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٥ .

١١٩- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٤هـ/١٩٧٤م.

١٢٠- ضحى الإسلام: أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م.

١٢١- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

١٢٢- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر: محمد شكري الألوسي. شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، المطبعة السلفية، مصر، القاهرة، ١٣٤١هـ.

١٢٣- ضعيف أبي داود: محمد بن ناصر الألباني. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٢٤- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناجي وعبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٢٥- الطبقات الكبرى: محمد ابن سعد بن منيع البصري الزهري. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨م.

١٢٦- طبقات النحويين واللغويين: أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م .

١٢٧- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٢٨- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري. عني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة

المتنبي، القاهرة.
١٢٩- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: محمد عبدالمعين خان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٦هـ.
١٣٠- غريب الحديث: حمد بن محمد الخطابي السبتي. تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ.
١٣١- الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، دون تاريخ.
١٣٢- فتاوى الإمام الشاطبي: لأبي إسحاق الشاطبي. حققها وقدم لها محمد أبو الأجفان، نهج لواز، الوردية، تونس، ط٢، ١٤٠٦ هـ.
١٣٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٩ هـ.
١٣٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. مكتبة الخانجي، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.
١٣٥- فصول في فقه العربية: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١٣٦- في أدلة النحو: عفاف حسنين، المكتبة الاكاديمية، الدقي، القاهرة، طبعة جديدة، ١٩٩٦م.
١٣٧- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م،
١٣٨- في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٨٤م.
١٣٩- فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح: أبو عبدالله بن الطيّب الفاسي وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله تأليف عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، دولة

الإمارات العربية المتحدة، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
١٤٠- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
١٤١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.
١٤٢- القياس في اللغة العربية: محمد حسن عبدالعزيز. دار الفكر العربي، مصر، مدينة نصر، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٤٣- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٤٤- كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً: أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٤٥- كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، بدون تاريخ.
١٤٦- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن قنبر. تحقيق عبدالسلام هارون. دار الجيل، بيروت، ط١.
١٤٧- كتاب المصاحف: أبو بكر بن أبي داود السجستاني. تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٤٨- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل العجلوني. دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٥١هـ.
١٤٩- الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي بن ثابت أبوبكر الخطيب البغدادي. تحقيق: أبوعبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٥٠- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: الإمام جمال الدين الإسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٥١- لسان العرب: ابن منظور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٣م.

١٥٢- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: دائرة المعارف الهندية. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥٣- اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محيي الدين ديب فستو ويوسف علي بديوي، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥هـ.

١٥٤- اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

١٥٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥٦- مجالس العلماء: لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.

١٥٧- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب. تحقيق عبدالسلام هارون. ذخائر العرب.

١٥٨- مجمع الأمثال: لأبي الفضل الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٥٩- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، دون طبعة، دون تاريخ.

١٦٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن

جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٦هـ.

١٦١- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي. تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٦٢- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة. تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٦٣- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١٠، ٢٠٠٨م.

١٦٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي. شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، بدون.

١٦٥- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٦٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، بيروت، دار الجيل.

١٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل. تحقيق محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم لقرى، مكة المكرمة، من التراث الإسلامي ، الكتاب السادس، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٦٨- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٦٩- المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم محمد بن محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م .

١٧٠- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود الجارود. تحقيق: محمد عبدالمحسن

التركي. دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٧١- مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر.

١٧٢- مسند البزار: أبوبكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٧٣- المسند المستخرج على صحيح مسلم: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن مهران، الهراني الأصبهاني. تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٧٤- مشكاة المصابيح: محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٧٥- المصنف في الحديث والآثار: أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧٦- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم ابن السري الزجاج. تحقيق عبدالجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٧٧- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧٨- معاني القرآن: أبو زكريا يحى بن زياد الفراء. تحقيق أحمد يوسف نجاتي محمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، دار الكتب المصرية، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

١٧٩- معجم الأدباء: ياقوت الحموي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٨٠- المعجم الكبير: الطبراني. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية.

١٨١- المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، لبنان

بيروت،ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٨٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري. تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٥م.
١٨٣- المفصل في علم العربية: أبو القاسم الزمخشري. تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٨٤- المقاصد الحسنَة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي. تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٨٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث،جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧.
١٨٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٨٧- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٨٨- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بدون طبعة، ١٣٩٩هـ.
١٨٩- مقدمة ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. مكتبة الفارابي، ط١، ١٩٨٤م.
١٩٠- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣ م.
١٩١- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، دون طبعة، دون تاريخ .
١٩٢- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين ابن الجزري. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٩٣- المنصف شرح الإمام بي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري: تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط١، ١٧٣٧هـ/١٩٥٤م.

١٩٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٩٥- الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٩٦- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: الشيخ عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٩٧- الموطأ: مالك بن أنس. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٩٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨١م .

١٩٩- النحاة والحديث النبوي: حسن موسى الشاعر. دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٢٠٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين محمد بن عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٠١- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقري التلمساني. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٢٠٣- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي. المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٠٤- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٢٠٥- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكي، إشراف وتقديم: عبدالحميد عبدالله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٨٩م.

٢٠٦- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م.

٢٠٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي. تحقيق عبد السلام محمد هارون و عبدالعال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٠٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

ثانياً: الرسائل الجامعية.

١- اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، سليمان بن علي الضحيان، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف، ١٤٢٣هـ/١٤٢٤هـ.

٢- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي ، بحث دكتوراه، عبد الرحمن الطلحي، إشراف: د. عيّاد الثبيتي، جامعة أم القرى، ١٤٢٣ هـ.

٣- أصول النحو في معاني القرآن للفراء، محمد عبدالفتاح العمراوي، رسالة

ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.
٤- شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥- الشواهد النثرية في الكتاب لسيبويه، خالد بن عبدالرحمن العجيمي، رسالة دكتوراة، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

ثالثاً: الدوريات:

١. إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية. د. حسن هنداوي، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، العدد: ٣٠ .
٢. أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي. الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، عدد: (٥)، ٢٠٠٦م.
٣. الاستشهاد النحوي بأمثال العرب. د.عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، مجلة علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٤. أصول النحو وصلته بأصول الفقه. د. مصطفى جمال الدين، مجلة تراثنا، العدد: (١٥).
٥. الأصول بين النحاة والفقهاء. د. عوض بن حمد القوزي، مجلة الدارة، عدد: (٤)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦. مجلة مجمع اللغة العربية. (ج٤)، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.
٧. مع الإمام الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره. شايع بن عبده بن شايع الأسمري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عدد ١١٥، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة ٤

المقـــدمة ٦

التمهيد ١٢

أولاً: التعريف بالإمام الشاطبي ١٣

ثانياً: التعريف بكتاب المقاصد الشافية ٢٧

ثالثاً: مكانة السماع بين أصول الاستدلال النحوي ٣٧

الفصل الأول: منهج الشاطبي في تناول الشواهد النثرية ٤٧

المبحث الأول: منهجه في عرض الشواهد وتوثيقها ٤٨

المبحث الثاني: عنايته بألفاظها، وتعدد الروايات فيها ٧٧

المبحث الثالث: عنايته بترتيبها ودرجاتها في الاستدلال ١٠٩

المبحث الرابع: اتكاؤه على ثقافته الأصولية. ١٣٢

الفصل الثاني: القرآن الكريم وقراءاته ١٥٨

المبحث الأول: مكانة القرآن بين أصول الاستدلال السماعية ١٥٩

المبحث الثاني: موقف الشاطبي من القراءات المتواترة ١٧٦

المبحث الثالث: موقف الشاطبي من القراءات الشاذة ١٩٨

الفصل الثالث: الحديث الشريف ٢١٥

المبحث الأول: حجية الحديث عند النحويين. ٢١٦

المبحث الثاني: موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث. ٢٤٠

المبحث الثالث: منزلة الأحاديث عنده، ومظاهر استدلاله بها ٢٦٥

الفصل الرابع: أقوال العرب وأمثالهم. ٢٨٩

المبحث الأول: أقوال العـــــرب ٢٩٠

المبحث الثاني: الأمثـــال ٣٠٩

المبحث الثالث: لغات العرب ولهجاتهم..... ٣٢١
الفصل الخامس: أثر الشواهد النثرية في فكره النحوي ٣٤٠
المبحث الأول: آراؤه واجتهاداته. ٣٤٢
المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته ٣٥٥
المبحث الثالث: اعتراضاته ومؤاخذاته ٣٧٦
الخـــــــــاتمة ٣٩٦
الفهارس العامة ٤٠٢
فهرس الآيات القرآنية ٤٠٣
فهرس الأحاديث..... ٤٢٤
فهرس الآثار ٤٢٩
فهرس الأقوال..... ٤٣٢
فهرس الأمثال ٤٣٨
فهرس الأبيات الشعرية..... ٤٤١
فهرس الأعلام..... ٤٤٤
فهرس المصادر والمراجع..... ٤٥٧
فهرس الموضوعات ٤٧٩